الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجى مختار–عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA

كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

مخبر الإنتماء: مخبر المالية الدولية و دراسة الحوكمة و النهوض الإقتصادى (LFIEGE)

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD

الموضوع :

التقنيات المالية الرقمية كآلية لتعزيز المنافسة البنكية:دراسة قياسية للبنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للفترة (2013-2022)

الشعبة : علوم التسيير **التخصص:** إدارة مالية

للطالبة: ســـــوداني ســـومية

مدير أطروحة التخرج: أ. د/ حمدوش وفاء الرتبة: أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار–عنابة–

أمام أعضاء اللجنة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. د/ بلغرسة عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار–عنابة–	رئيسا
أ. د/ حمدوش وفاء	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار–عنابة–	مقررا
د/ برايس نورة	أستاذ محاضر – أ –	جامعة باجي مختار–عنابة–	مقررا مساعدا
أ. د/ بن علي سمية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار–عنابة–	ممتحنا
أ. د/ رقايقية فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس –	ممتحنا
د/ كسري أسماء	أستاذ محاضر – أ –	المدرسة العليا للتسيير–عنابة–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَ قُل رَبِّ زِدْنِي عِلمًا "

(سورة طه:114)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجى مختار-عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA

كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

مخبر الإنتماء: مخبر المالية الدولية و دراسة الحوكمة و النهوض الإقتصادى (LFIEGE)

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD

الموضوع :

التقنيات المالية الرقمية كآلية لتعزيز المنافسة البنكية:دراسة قياسية للبنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للفترة (2013-2022)

الشعبة : علوم التسيير **التخصص:** إدارة مالية

للطالبة: ســـــوداني ســـومية

مدير أطروحة التخرج: أ. د/ حمدوش وفاء الرتبة: أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار-عنابة-

أمام أعضاء اللجنة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. د/ بلغرسة عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار-عنابة-	رئيسا
أ. د/ حمدوش وفاء	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار-عنابة-	مقررا
د/ برايس نورة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باجي مختار-عنابة-	مقررا مساعدا
أ. د/ بن علي سمية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار-عنابة-	ممتحنا
أ. د/ رقايقية فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس -	ممتحنا
د/ كسري أسماء	أستاذ محاضر - أ -	المدرسة العليا للتسيير-عنابة-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

تصريـــــــح

أنا الممضي أسفله الطالبة : سوداني سومية، أصرح بشرفي أن هذا العمل البحثي المتمثل في أطروحة الدكتوراه الموسومة : " التقنيات المالية الرقمية كآلية لتعزيز المنافسة البنكية:دراسة قياسية للبنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للفترة (2013-2022)" ، هو عمل أكاديمي خاص بي ، كما أنه غير مقدم لا جزء منه و لا كله لأية مؤسسة علمية أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك، و أتحمل المسؤولية كاملة عن كل ما جاء في مضمونه.

المعني بالأمر: ســوداني ســـــوميـة

الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة التقنيات المالية الرقمية في تعزيز المنافسة البنكية بين البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة **(2013–2022)**، من خلال تقييم مستوى التبني الرقمي في ظل التحولات التي فرضتها هذه التقنيات على الأعمال البنكية التقليدية. وتم الاعتماد على مؤشر هيرفندال–هيرشمان **(IHH)** لتحديد طبيعة المنافسة في النظام البنكي الجزائري، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج الكمي عبر برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)** من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير التقنيات المالية الرقمية على مؤشر المنافسة البنكية.

توصلت الدراسة إلى أن بعض البنوك الجزائرية اعتمدت تقنيات تندرج ضمن الموجة الأولى للتقنيات المالية الرقمية، مما يكشف عن تأخر نسبي في التبني الرقمي الشامل. ورغم ذلك، ساهم هذا التبني في تقليص الاحتكار النسبي داخل السوق، ما يعكس تأثيراً إيجابياً على تحفيز المنافسة، وأكدت الدراسة أن فعالية هذه التقنيات لا تكمن في توفرها فحسب، بل ترتبط أساساً بمستوى استخدامها الفعلي من طرف العملاء؛ إذ كلما زاد التفاعل معها، ارتفع مستوى المنافسة البنكية بشكل ملموس.

وتوصي الدراسة بتبني استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تشمل تحديث الإطار التشريعي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الثقافة الرقمية. كما تؤكد على أهمية تطوير منصات رقمية سهلة الاستخدام، وتشجيع الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية، ووضع نظام رقابي مرن يدعم الابتكار. وتقترح أيضاً إنشاء منظومة بيانات مركزية لدعم اتخاذ القرار وتعزيز المنافسة.

الكلمات المفتاحية :تقنيات مالية رقمية، منافسة بنكية، نظام بنكي جزائري، مؤشر هيرفندال–هيرشمان.

Abstract

This study aimed to assess the contribution of digital financial technologies in enhancing banking competition among banks operating in Algeria during the period **2013–2022**. It evaluated the level of digital adoption in light of the transformations brought by these technologies to traditional banking operations. The Herfindahl-Hirschman Index **(HHI)** was used to determine the nature of competition in the Algerian banking system. The study employed the descriptive-analytical method, the comparative method, and the quantitative approach using the Statistical Package for the Social Sciences **(SPSS)** by applying a simple linear regression model to measure the impact of digital financial technologies on banking competition indicators.

The findings revealed that some Algerian banks adopted technologies classified within the first wave of digital financial innovations, indicating a relative delay in comprehensive digital adoption. Nevertheless, even partial adoption contributed to reducing relative market concentration, reflecting a positive impact on competition. The study emphasized that the effectiveness of these technologies lies not only in their availability but also in the actual level of customer engagement, as increased interaction leads to a tangible rise in banking competition.

The study recommends adopting a comprehensive national strategy for digital transformation, including updating legislative frameworks, developing infrastructure, and promoting digital literacy. It also highlights the importance of user-friendly digital platforms, fostering partnerships with fintech companies, and establishing a flexible regulatory system that supports innovation. Furthermore, it suggests the creation of a centralized data system to enhance decision-making and strengthen competition.

Keywords: Digital financial technologies, banking competition, Algerian banking system, Herfindahl-Hirschman Index.

Résumé

Cette étude vise à mesurer la contribution des technologies financières numériques au renforcement de la concurrence bancaire entre les banques opérant en Algérie durant la période **2013–2022**. Elle évalue le niveau d'adoption numérique à la lumière des transformations imposées par ces technologies aux activités bancaires traditionnelles. L'indice Herfindahl-Hirschman (**IHH**) a été utilisé pour déterminer la nature de la concurrence dans le système bancaire algérien. L'étude s'est appuyée sur une approche descriptive et analytique, comparative, et quantitative, à travers l'utilisation du logiciel Statistical Package for the Social Sciences (**SPSS**) en appliquant un modèle de régression linéaire simple pour mesurer l'impact des technologies financières numériques sur les indicateurs de concurrence bancaire.

Les résultats ont montré que certaines banques algériennes ont adopté des technologies relevant de la première vague d'innovations financières numériques, ce qui indique un certain retard dans l'adoption numérique globale. Toutefois, même une adoption partielle a contribué à réduire la concentration relative du marché, révélant un effet positif sur la stimulation de la concurrence. L'étude souligne que l'efficacité de ces technologies dépend avant tout de leur utilisation effective par les clients ; plus l'interaction est élevée, plus la concurrence bancaire s'intensifie.

L'étude recommande l'adoption d'une stratégie nationale globale de transformation numérique, incluant la mise à jour du cadre législatif, le développement des infrastructures, et la promotion de la culture numérique. Elle insiste aussi sur l'importance de plateformes numériques conviviales, la promotion de partenariats avec des entreprises de technologie financière, et la mise en place d'un système de régulation souple encourageant l'innovation. Elle propose enfin la création d'un système centralisé de données pour améliorer la prise de décision et renforcer la concurrence.

Mots-clés : Technologies financières numériques, concurrence bancaire, système bancaire algérien, indice Herfindahl-Hirschman.

الإهـــــــــداء

إلى حبيب القلب و الروح

– أبي العزيز سوداني مبروك –

إلى من منحتني اسمي قبل أن تمنحني الحياة،من نادتني منذ نعومة أظافري بـ "دكتورة سماسم" إلى نبع الحنان

– أمي الحبيبة بوشاهد نصيرة –

إلى وطني الحبيب الجزائر، وإلى أرواح مليون ونصف المليون شهيد التي سكنت ترابه، فأنبتت حرية.

وإلى كل طالب علم حمل شعلة الأمل، وسعى في درب المعرفة بإصرار لا يلين.

لكم جميعًا أُهدي ثمرة هذا الجهد

ســـــوداني ســـــوميـة

شكـر و تقديـــــر

أولاً، أحمد الله تعالى وأشكره على ما منّ به عليّ من توفيق وتيسير في مسيرتي العلمية، فله الحمد والشكر دائماً وأبداً.

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذة الدكتورة **"حمدوش وفاء"**، أستاذة التعليم العالي، التي كانت بحق خير مرافقة في هذا المشوار العلمي، لما قدّمته لي من رعاية علمية دقيقة، وتوجيهات مستمرة، ودعم غير محدود كان له الأثر البالغ في إنجاز هذه الأطروحة. لقد وجدتها مثالاً يُحتذى به في التفاني، والإخلاص في العمل، وحب المهنة، والحرص الصادق على متابعة طلبتها ومرافقتهم علمياً بكل مسؤولية.

كما أتوجه بخالص التقدير والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة **"برايس نورة"**، التي لم تبخل عليّ بعلمها، ورافقتني بتوجيهاتها البنّاءة خلال مختلف مراحل هذا البحث، فكان لملاحظاتها السديدة ودعمها العلمي بالغ الأثر في تطوير هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور **"حولي محمد"**، الذي كان على الدوام أستاذًا مخلصًا وأخًا مرافقًا، لم يبخل علينا بنصحه وتوجيهه، فكان دعمه العلمي والمعنوي سندًا لنا خلال مختلف مراحل هذا المشوار. فله منا كل التقدير والامتنان.

ولا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى **"أعضاء لجنة المناقشة"** الأفاضل، الذين تكرّموا بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتقييمها. كما أعبّر عن امتناني العميق لكل الأساتذة الذين كان لي شرف التعلم على أيديهم، ولكل من قدّم لي يد العون والدعم، سواء من قريب أو بعيد.

جزاكم الله جميعاً خير الجزاء، وبارك في علمكم، وزادكم عطاءً ونفعاً.

ســـــوداني ســـــومـيـة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
التصريح	**I**
الملخص	**V-III**
الإهداء	**VI**
الشكر و التقدير	**VII**
فهرس المحتويات	**XIV-IX**
قائمة الجداول	**XVII-XVI**
قائمة الأشكال	**XX-XIX**
قائمة المختصرات والرموز	**XXIV-XXII**
قائمة الملاحق	**XXVI**
مقدمة	**ب- د**
الفصل الأول: الإطار النظري للتقنيات المالية الرقمية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: التقنيات المالية الرقمية وتطورها	**03**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص التقنيات المالية الرقمية	**03**
1-مفهوم التقنيات المالية الرقمية	**03**
2-خصائص التقنيات المالية الرقمية	**08**
المطلب الثاني: أهمية التقنيات المالية الرقمية	**09**
المطلب الثالث: تطور التقنيات المالية الرقمية	**11**
1-المرحلة الأولى : الأنظمة المالية التقليدية1860-1967	**12**
2-المرحلة الثانية : بداية الرقمنة في الخدمات المالية 1967-2008	**14**
3-المرحلة الثالثة : ثورة الشركات الناشئة والتكنولوجيا الذكية 2008 – 2014	**15**
4-المرحلة الرابعة : الثورة الرقمية المتقدمة 2014 – حتى الآن	**16**
المطلب الرابع: تحديات التقنيات المالية الرقمية	**16**
المبحث الثاني: أنواع التقنيات الرقمية الداعمة للأنشطة المالية	**23**
المطلب الأول: تقنية البلوكشين	**23**
1-مفهوم و خصائص تقنية البلوكشين	**23**
2-أنواع تقنية البلوكشين	**25**
3-مكونات تقنية البلوكشين	**26**
4-البلوكشين كتقنية داعمة للقطاع المالي	**30**
المطلب الثاني: تقنية الذكاء الإصطناعي	**31**
1-مفهوم تقنية الذكاء الإصطناعي	**31**
2-تقنيات الذكاء الإصطناعي	**32**
3-الذكاء الإصطناعي كتقنية داعمة للقطاع المالي	**34**
المطلب الثالث:تقنية البيانات الضخمة	**35**
1-مفهوم وخصائص البيانات الضخمة	**35**

2-كيفية عمل البيانات الضخمة	38
3-أدوات البيانات الضخمة	39
4-البيانات الضخمة كتقنية داعمة للقطاع المالي	42
المطلب الرابع: تقنية أنترنت الأشياء	43
1-مفهوم وخصائص تقنية إنترنت الأشياء	43
2-المكونات الهيكلية لبنية إنترنت الأشياء	44
3-أنترنت الأشياء كتقنية داعمة للقطاع المالي	45
المبحث الثالث:قطاعات التقنيات المالية الرقمية	47
المطلب الأول:قطاع المدفوعات الرقمية	47
1-مفهوم قطاع المدفوعات الرقمية	47
2-تقنيات قطاع المدفوعات الرقمية	48
المطلب الثاني:قطاع الإقراض الرقمي	53
1-مفهوم قطاع الإقراض الرقمي	53
2-تقنيات قطاع الإقراض الرقمي	54
المطلب الثالث: قطاع إدارة الثروات والإستثمار الرقمي	55
1-مفهوم قطاع إدارة الثروات والإستثمار الرقمي	55
2-تقنيات قطاع إدارة الثروات والإستثمار الرقمي	56
المطلب الرابع:قطاع التأمين الرقمي	58
1-مفوم قطاع التأمين الرقمي	58
2-تقنيات قطاع التأمين الرقمي	59
خلاصة الفصل	61
الفصل الثاني:المنافسة البنكية وآليات مواجهتها	
تمهيد	63
المبحث الأول:المنافسة البنكية وأسباب تناميها	64
المطلب الأول:المرتكزات المفاهيمية للمنافسة البنكية	64
1-مفهوم المنافسة البنكية	64
2-الأسس المفاهيمية للمنافسة والتنافسية والميزة التنافسية في القطاع البنكي	65
المطلب الثاني:أسباب تنامي المنافسة في الأسواق البنكية المعاصرة	66
المطلب الثالث: أهمية المنافسة البنكية	72
المبحث الثاني:أنواع المنافسة البنكية و مؤشرات قياسها	75
المطلب الأول:أنواع المنافسة البنكية	75
1-المنافسة البنكية حسب طريقة التنافس	75
1-1- المنافسة البنكية السعرية	75
1-2- المنافسة البنكية الغير سعرية	76
2-المنافسة البنكية حسب حالة السوق	77
2-1- المنافسة البنكية التامة(الكاملة)	77

2-2- المنافسة البنكية الغير تامة(الغير كاملة)	78
2-2-1- الإحتكار	78
2-2-2- المنافسة الإحتكارية	79
2-2-3- إحتكار القلة	79
المطلب الثاني:تحليل المنافسة البنكية حسب نموذج بورتر	80
المطلب الثالث:مؤشرات قياس المنافسة البنكية	83
1-مؤشرات قياس المنافسة البنكية حسب المدخل الهيكلي	83
1-1- نسبة التركز	84
1-2- مؤشر هيرفندال-هيرشمان	84
2-مؤشرات قياس المنافسة البنكية حسب المدخل الغير هيكلي	85
2-1- مؤشر ليرنر	85
2-2- مؤشر بانزر وروز	86
2-3- مؤشر بون	88
المبحث الثالث: آليات و إستراتيجيات المنافسة البنكية	90
المطلب الأول:آليات تحقيق المنافسة البنكية	90
1-رأس المال	90
2-السعر	91
3-التقنيات المالية الرقمية	92
4-جودة الخدمات البنكية	93
5-إدارة الموارد البشرية	93
6-التسويق البنكي	94
المطلب الثاني:إستراتيجيات المنافسة البنكية	96
1-إستراتيجيات المنافسة البنكية الشاملة	96
1-1- استراتيجية القيادة بالتكلفة	97
1-2- إستراتيجية التمييز	99
1-3- إستراتيجية التركيز	100
2- إستراتيجية الإندماج البنكي	102
3- إستراتيجية التحول نحو البنوك الشاملة	103
4- إستراتيجية خصخصة البنوك	105
المطلب الثالث: إستخدامات التقنيات المالية الرقمية في تحقيق المنافسة البنكية	107
خلاصة الفصل	111
الفصل الثالث:تحليل واقع التقنيات المالية الرقمية والمنافسة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	
تمهيد	113
المبحث الأول: تطور فلسفة عمل القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات	114
المطلب الأول: ملامح القطاع البنكي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات البنكية	114
1-القطاع البنكي الجزائري قبل الإصلاحات البنكية	114

2-القطاع البنكي الجزائري على ضوء الإصلاحات البنكية	115
المطلب الثاني: الهيكل العام للقطاع البنكي الجزائري بعد الإصلاحات	117
المطلب الثالث: التنظيم القانوني للصيرفة الإلكترونية في الجزائر	121
المطلب الرابع: الهيئات الداعمة للتقنيات المالية الرقمية في الجزائر	122
1-شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك	122
2-شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية	123
3-نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة	124
4-نظام المقاصة الإلكترونية للدفع المكثف	125
5-تجمع النقد الآلي	125
المبحث الثاني: واقع وتطور التقنيات المالية الرقمية في القطاع البنكي الجزائري (2013-2022)	126
المطلب الأول: تحليل تطور البنية التحتية للتقنيات المالية الرقمية في الجزائر	126
المطلب الثاني: التحليل المقارن لتطور الخدمات البنكية الرقمية	129
1-تحليل تطور خدمات السحب	129
2-تحليل تطور خدمات الدفع	132
2-1- الدفع عبر نهائيات نقاط البيع	132
2-2-الدفع عبر مواقع الإنترنت	136
3-تحليل تطور نشاط البطاقات البنكية	139
المطلب الثالث: واقع التقنيات المالية الرقمية في القطاع البنكي الجزائري	142
1-مواقع الواب وتطبيقات الأجهزة الذكية	142
2-تطبيقات الدفع بدون تلامس	143
3-خدمة التجارة الإلكترونية	144
4-خدمة "احتياطي"	144
5-الوكالة الرقمية	144
6-المساعد الرقمي الافتراضي	145
المطلب الرابع: تحليل مستوى التحول الرقمي المالي في الجزائر مقارنة بدول رائدة عالميًا	145
المبحث الثالث: تحليل وضعية المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري(2013-2022)	150
المطلب الأول: بنية ومؤشرات نشاط القطاع البنكي الجزائري	150
1-مؤشرات تنوع هيكل القطاع البنكي الجزائري	150
2-تطور النشاط الإدخاري	152
3-تطور نشاط الإقراض	155
المطلب الثالث: تحليل الصلابة المالية للقطاع البنكي الجزائري	160
1-تحليل الملاءة المالية	160
2-تحليل السيولة (الأصول السائلة)	161
3-تحليل المردودية	163
المطلب الثالث: تحليل مستوى المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري	165
1-تطور موجودات القطاع البنكي	165

2-قياس مستوى المنافسة في القطاع البنكي الجزائري	168
المطلب الرابع: متطلبات دعم المنافسة البنكية عبر تبني التقنيات المالية الرقمية	172
خلاصة الفصل	179
الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للفترة (2013-2022)	
تمهيد	181
المبحث الأول:منهجية الدراسة	182
المطلب الأول : الدراسات السابقة	182
المطلب الثاني : تصميم الدراسة	188
1- عينة الدراسة،الفترة ومصادر البيانات	188
2-متغيرات الدراسة	191
2-1-المتغير التابع (المنافسة البنكية)	191
2-2-المتغير المستقل(التقنيات المالية الرقمية)	192
3-الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	194
3-1-تحليل متغيرات الدراسة	194
3-2-دراسة الإرتباط بين متغيرات الدراسة	197
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للنموذج الإحصائي المتبع في الدراسة	199
المطلب الأول: نموذج الإنحدار الخطي البسيط	199
1-مفهوم النموذج	199
2-طريقة تقدير النموذج: المربعات الصغرى العادية	200
المطلب الثاني : شروط توافر طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معالم نموذج الإنحدار	201
1-الشرط الأول:إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي	201
2-الشرط الثاني:الإستقلال الذاتي للبواقي	204
3-الشرط الثالث:إختبار تجانس البواقي(إختبار ثبات التباين)	206
المطلب الثالث : خطوات إختبار فرضيات الدراسة	208
المبحث الثالث:الإختبارات الإحصائية لنماذج الدراسة	211
المطلب الأول:تحليل تأثير تقنيات نشاط السحب على المنافسة البنكية	211
1-الاختبار الاحصائي للنموذج الأول	211
2-الاختبار الاحصائي للنموذج الثاني	212
المطلب الثاني: تحليل تأثير تقنيات نشاط الدفع على المنافسة البنكية	216
1-الاختبار الاحصائي للنموذج الثالث	216
2-الاختبار الاحصائي للنموذج الرابع	217
3-الاختبار الاحصائي للنموذج الخامس	221
المطلب الثالث: تحليل تأثير تقنيات نشاط السحب والدفع على المنافسة البنكية	224
1-الاختبار الاحصائي للنموذج السادس	224
2-الاختبار الاحصائي للنموذج السابع	226

3-التفسير الإقتصادي لتأثير تقنيات نشاط السحب والدفع على المنافسة البنكية	229
خلاصة الفصل	230
خاتمة	237-232
المراجع	250-239
الملاحق	276-252

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف التقنيات المالية الرقمية حسب الهيئات الدولية	04
02	مساهمة تقنية البلوكشين في دعم و تطوير القطاع المالي	30
03	مساهمة تقنية الذكاء الإصطناعي في دعم و تطوير القطاع المالي	34
04	مساهمة تقنية البيانات الضخمة في دعم و تطوير القطاع المالي	42
05	مساهمة تقنية أنترنت الأشياء في دعم و تطوير القطاع المالي	46
06	التمييز بين مفاهيم المنافسة والتنافسية والميزة التنافسية في القطاع البنكي	66
07	دور التقنيات المالية الرقمية في تحقيق مرتكزات المنافسة البنكية	108
08	التعديلات البنكية لقانون النقد و القرض لسنة 1990	116
09	البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري	120
10	مؤشرات تطور شبكة الأنترنت في الجزائر خلال الفترة(2013-2022)	127
11	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر(2013-2022)	129
12	تطور أجهزة الصراف الآلي(لكل100ألف بالغ) في الجزائر وبعض دول العالم خلال الفترة(2013-2021)	132
13	تطور نهائيات نقاط البيع في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	133
14	تطور عدد نهائيات نقاط البيع في الجزائر وبعضا من دول العالم الرائدة خلال الفترة(2013-2022)	136
15	تطور نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء دفعة رقمية في الجزائر وبعضا من دول العالم الرائدة خلال الفترة(2014-2017-2021)	138
16	تطور عدد البطاقات البنكية وعملياتها في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	140
17	ترتيب أداء الدول العربية مقارنة بالدول المرجعية حسب فروع مؤشر الإقتصاد الرقمي سنة2024.	147
18	تطور شبكة القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2023)	150
19	تطور حجم ودائع القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	152
20	تطور حجم القروض في القطاع البنكي الجزائري(2013-2022)	156
21	الحصص السوقية لموجودات البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للمدة(2013-2022)	169
22	نتائج إختبار مؤشر IHH لجميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للمدة (2013-2022)	170
23	بيانات المتغير التابع خلال الفترة(2013-2022)	192
24	المتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج الدراسة	193
25	بيانات المتغيرات المستقلة خلال الفترة(2013-2022)	193
26	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	195
27	نتائج مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة	197
28	نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبواقي نماذج الدراسة	204
29	القيمة الإحصائية لاختبار DW لكافة نماذج الدراسة	205
30	علاقة الارتباط بين عدد أجهزة الصراف الآلي Natm والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	211
31	اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد أجهزة الصراف الآلي Natm على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	212
32	علاقة الارتباط بين عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	213
33	اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	213
34	اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج الثاني	214

35	علاقة الارتباط بين عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	216
36	اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	217
37	علاقة الارتباط بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	218
38	اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe على المنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH	218
39	اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج الرابع	219
40	علاقة الارتباط بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترت NOweb والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	221
41	اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترت NOweb على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	222
42	اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج الخامس للدراسة	222
43	علاقة الارتباط بين عدد البطاقات البنكية Ncib والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	224
44	اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد البطاقات البنكية Ncib على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	225
45	اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج السادس للدراسة	225
46	علاقة الارتباط بين عدد عمليات البطاقات البنكيةNOcib والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	226
47	اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات البطاقات البنكيةNOcib على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH	227
48	اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج السابع للدراسة	228

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور المفهوم من التقنية إلى التقنية المالية الرقمية: تسلسل مفاهيمي مختصر	04
02	مراحل تطور التقنيات المالية الرقمية	12
03	دور العُقَد في معالجة المعاملات ضمن شبكة البلوكشين	27
04	عملية التشفير في معاملات البتكوين	28
05	تصنيف أدوات البيانات الضخمة وفقا لمراحل آلية عملها	39
06	القوى المؤثرة على المنافسة البنكية حسب نموذج Porter	81
07	آليات المنافسة البنكية	90
08	الإطار الثلاثي لاستراتيجية المنافسة البنكية وفقًا لمنظور بورتر	97
09	هيكل القطاع البنكي الجزائري بعد الإصلاحات البنكية	117
10	تطور حجم عمليات السحب التي تمت على مستوى أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة(2013-2022)	130
11	تطور حجم العمليات التي تمت على مستوى نهائيات نقاط البيع خلال الفترة(2013-2022)	133
12	حصص البنوك العمومية الجزائرية من إجمالي نهائيات نقاط البيع الموزعة في الجزائر خلال الفترة(2013-2022)	135
13	تطور حجم العمليات التي تمت على مستوى مواقع الأنترنت خلال الفترة(2013-2022)	137
14	تطور عمليات الدفع والسحب بالبطاقات البنكية في القطاع البنكي الجزائري(2013-2022)	142
15	تطور عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية خلال الفترة(2013-2023)	151
16	تحليل تركيبة ودائع البنوك العمومية في الجزائر (2013 – 2022)	153
17	تحليل تركيبة ودائع البنوك الخاصة في الجزائر (2013 – 2022)	154
18	تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية حسب آجال الإستحقاق(2013-2022)	157
19	تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة حسب آجال الإستحقاق(2013-2022)	158
20	متوسط حصص القروض الممنوحة حسب القطاعات(2013-2022)	159
21	تطور معدلات الملاءة الكلية والقاعدية للقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	160
22	تطور نسب الأصول السائلة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	162
23	تطور مردودية الأموال الخاصة ROE في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	163
24	تطور مردودية الأصول ROA في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	164
25	تطور حجم موجودات القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)	166
26	ترتيب البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري حسب متوسط الحصة السوقية من الموجودات خلال الفترة(2013-2022)	167

27	نموذج الدراسة	**189**
28	عينة الدراسة	**190**
29	**تصنيف نماذج الدراسة حسب نوع نشاط التقنية المالية الرقمية**	**194**
30	التوزيع الإعتدالي للبواقي المعيارية لنماذج الدراسة	**202**
31	**اختبار تجانس البواقي لكافة نماذج الدراسة**	**207**

قائمة المختصرات والرموز

الرمز	المعنى باللغة الأصلية	المعنى باللغة العربية
ABC	Arab Banking Corporation	المؤسسة المصرفية العربية الجزائر
AB-PLC	Arab Bank Public Limited Company	البنك العربي الجزائري
AGB	Arab Gulf Bank	بنك الخليج الجزائري
APIs	Application Programming Interfaces	واجهات برمجة التطبيقات
ATM	Automated Teller Machine	الصراف الآلي
B2B	Business to Business	أعمال لأعمال
B2C	Business to Consumer	أعمال لمستهلك
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
BERT	Bidirectional Encoder Representations from Transformers	تمثيلات التشفير ثنائية الاتجاه من المحولات
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
C2C	Consumer to Consumer	مستهلك لمستهلك
CBDCs	Central Bank Digital Currencies	العملات الرقمية للبنوك المركزية
CNEP	Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
CR_K	Concentration Ratio (K-firm)	نسبة التركيز لعدد K من الشركات
DLT	Distributed Ledger Technology	دفتر الأستاذ الموزع
EFT	Electronic Funds Transfer	التحويل الإلكتروني للأموال
EMV	Europay, MasterCard, and Visa	معيار الدفع الإلكتروني المشترك
ETL	Extract, Transform, Load	الاستخراج، التحويل، التحميل
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
GANs	Generative Adversarial Networks	الشبكات التوليدية التنافسية
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات
GDPR	General Data Protection Regulation	اللائحة العامة لحماية البيانات
GPS	Global Positioning System	نظام تحديد المواقع العالمي
GPT	Generative Pre-trained Transformer	المحول التوليدي المدرب مسبقًا
HBTF	Housing Bank for Trade and Finance	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
HFT	High-Frequency Trading	التداول عالي التردد
HHI	Herfindahl-Hirschman Index	مؤشر هيرفيندال-هيرشمان
HSBC	Hongkong and Shanghai Banking Corporation	بنك إتش إس بي سي الجزائر
IaaS	Infrastructure as a Service	بنية تحتية كخدمة
IBM	International Business Machines	الشركة الدولية للحواسيب

المعيار الدولي للتقارير المالية 9	International Financial Reporting Standard 9	**IFRS 9**
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	**IMF**
إنترنت الأشياء	Internet of Things	**IoT**
نسخة بروتوكول الإنترنت	Internet Protocol Version	**IPv**
اعرف عميلك	Know Your Customer	**KYC**
بورصة (ميت جوكس) للعملات الرقمية	Mt. Gox Exchange	**MTGOX**
بورصة ناسداك	National Association of Securities Dealers Automated Quotations	**NASDAQ**
عدد أجهزة الصراف الآلي	Number of ATMs	**Natm**
عدد البطاقات البنكية	Number of Bank Cards	**Ncib**
الاتصال قريب المدى	Near Field Communication	**NFC**
عدد عمليات السحب من الصراف الآلي	Number of ATM Withdrawals	**NOatm**
عدد عمليات الدفع بالبطاقات	Number of Card Transactions	**NOcib**
قواعد البيانات غير العلائقية	Not Only SQL	**NoSQL**
عدد عمليات الدفع عبر نقاط البيع	Number of POS Transactions	**NOtpe**
عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت	Number of Web Payments	**NOweb**
عدد أجهزة نقاط البيع	Number of POS Terminals	**Ntpe**
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development	**OECD**
نظير إلى نظير	Peer-to-Peer	**P2P**
منصة كخدمة	Platform as a Service	**PaaS**
إدارة الشؤون المالية الشخصية	Personal Finance Management	**PFM**
الرقم السري	Personal Identification Number	**PIN**
التوجيه الأوروبي الثاني لخدمات الدفع	Payment Services Directive II	**PSDII**
رموز الاستجابة السريعة	Quick Response Codes	**QR Codes**
التعريف بواسطة الترددات الراديوية	Radio-Frequency Identification	**RFID**
الهوية البنكية	Relevé d'Identité Bancaire	**RIB**
مردودية الأصول	Return on Assets	**ROA**
مردودية حقوق الملكية	Return on Equity	**ROE**
برمجيات كخدمة	Software as a Service	**SaaS**
المنهج الهيكلي	The Structural Approach	**SCP**
سوسيتيه جنرال الجزائر	Société Générale Algérie	**SGA**
نقاط البيع الذكية	Smart Point of Sale	**Smart POS**
جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication	**SWIFT**
جهاز نقاط البيع الإلكترونية	Terminal de Paiement Électronique	**TPE**

UPI	Unified Payments Interface	واجهة الدفع الموحدة
USDC	USD Coin (Stablecoin)	عملة يو إس دي كوين
USDT	Tether (Stablecoin)	عملة تيذر
WBG	World Bank Group	مجموعة البنك الدولي

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	موجودات البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري (2013-2022)	252
02	الإحصاء الوصفي	253
03	مصفوفة الإرتباط	254
04	مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول	255
05	مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول	258
06	مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول	261
07	مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول	264
08	مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول	267
09	مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول	270
10	مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول	273
11	جدول دربن_واتسن	276

مقدمة

1- تمهيد:

في العقود الأخيرة، شهد القطاع المالي عامة والقطاع البنكي خاصة تحولًا جذريًا نتيجة للتطور السريع في مجالات التكنولوجيا والابتكار، مما ساهم بشكل كبير في تغيير ديناميكيات القطاع البنكي، فقد أصبحت التقنيات المالية الرقمية آلية أساسية في إعادة تشكيل طريقة تقديم الخدمات البنكية، حيث أسهمت في تطوير نماذج الأعمال التقليدية وجعلت من الممكن تقديم حلول مالية أكثر كفاءة وأقل تكلفة. فلم يعد القطاع البنكي مقتصرًا على الأساليب التقليدية في تقديم الخدمات عبر الفروع البنكية، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على هذه التقنيات كالخدمات البنكية عبر الإنترنت، التطبيقات البنكية والدفع الإلكتروني. هذا التحول ساعد في تحسين كفاءة التشغيل وتقليل التكاليف وزيادة المرونة في تلبية احتياجات العملاء.

وكانت لهذه التحولات التكنولوجية تأثيرات كبيرة على المنافسة البنكية في مختلف الأسواق البنكية العالمية. ففي ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة والتحولات الرقمية المستمرة، أصبحت المنافسة بين البنوك أكثر حدة، مما دفعها إلى السعي نحو تبني استراتيجيات جديدة تعتمد على التكنولوجيا و الابتكار لتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق. وبفضلها تمكّنت البنوك من تحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات مبتكرة تلبي احتياجاتهم المتزايدة مما عزز من قدرتها على المنافسة في السوق.

أما في الدول النامية عامة، ومنها الجزائر خاصة، فقد شهدت طريقة تقديم الخدمات البنكية تحولًا ملحوظًا نتيجة للتحول المالي الرقمي. ففي العقد الأخير قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات البنكية لتحديث البنية التحتية الرقمية لبنوكها وتبني تقنيات حديثة تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وتحسين جودتها بغية تعزيز الشمول المالي. ورغم هذه الإصلاحات، تظل المنافسة البنكية في الجزائر من أبرز التحديات التي تواجه البنوك خاصة في ظل الطلب المتزايد على توفير واستخدام التقنيات المالية الرقمية بفعل ازدهار التجارة الالكترونية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تزايد حدة الضغط على الاعمال البنكية التقليدية القائمة.

في هذا السياق، فإن دراسة تأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة البنكية في الجزائر، خصوصًا خلال الفترة (2013-2022)، التي شهدت توسعًا ملحوظًا في تبني هذه التقنيات، ستمكن من فهم تأثير هذه التحولات التكنولوجية على قدرة البنوك الجزائرية في الحفاظ على حصتها السوقية وكيفية تعزيز المنافسة البنكية من خلال تبني هذه التقنيات المالية الرقمية. فهذا الموضوع أصبح أكثر إلحاحًا في ظل تزايد التنافس بين البنوك المحلية والأجنبية، مما يتطلب تبني استراتيجيات مبتكرة لتطوير الخدمات البنكية.

2- إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق، تكمن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت التقنيات المالية الرقمية في تعزيز المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022)؟

وفي إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وتحديد الأبعاد المختلفة لها سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، تُطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف غيرت التقنيات المالية الرقمية من اساليب مزاولة الاعمال البنكية ؟
2. ما هي أبرز الآليات والاستراتيجيات التي تمكّن البنوك من مواجهة المنافسة في ظل تنامي تبني التقنيات المالية الرقمية؟
3. ما هو واقع تطور البنية التحتية للتقنيات المالية الرقمية في الجزائر؟ وما هو مستوى المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022)؟
4. كيف أثرت التقنيات المالية الرقمية على المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022)؟

وللإجابة على الأسئلة الفرعية، يتم طرح الفرضيات التالية:

1. تقف التقنيات المالية الرقمية على مجموعة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي أسهمت في تغيير أساليب مزاولة الاعمال البنكية، من خلال ابتكار واستحداث نماذج اعمال رقمية لها سمات خاصة ومتميزة.
2. تقتضي المنافسة البنكية من البنوك تبني اليات واستراتيجيات قائمة على الابتكار التكنولوجي، تحسين تجربة العملاء، التوسع في القنوات الرقمية وتطوير وإعادة تشكيل الخدمات البنكية لمواجهة التحديات الناتجة عن تنامي تبني التقنيات المالية الرقمية.
3. تباطؤ مستوى تطور البنية التحتية الرقمية واقتصار التقنيات المالية الرقمية في الجزائر على الموجة الأولى من الحلول الرقمية، مع وجود منافسة احتكارية تُمارسها البنوك العمومية تُعزى إلى مجموعة من العوامل المختلفة.
4. أثرت التقنيات المالية الرقمية بشكل متباين على المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022) حيث:

- أثر عدد أجهزة الصراف الآلي على المنافسة بين البنوك من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات البنكية وتوفير تجربة مريحة للعملاء.
- أثر عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي على المنافسة من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك وزيادة الاعتماد على خدمات الصراف الآلي من قبل العملاء.
- أثر عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة من خلال تحسين إمكانية الدفع إلكترونيًا، مما يعزز التفاعل بين البنوك والعملاء ويزيد من توافر خيارات الدفع.
- أثر عدد عمليات الدفع عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك من خلال تعزيز مرونة الدفع وتوسيع قاعدة العملاء الذين يستخدمون هذه الخدمات.
- أثر عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الإنترنت على المنافسة من خلال تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المالية الرقمية وزيادة الكفاءة البنكية عبر الإنترنت.
- أثر عدد البطاقات البنكية على المنافسة بين البنوك من خلال توفير وسيلة دفع مرنة وآمنة مما يساهم في جذب مزيد من العملاء.
- أثر عدد عمليات استخدام البطاقات البنكية على المنافسة من خلال تعزيز الاعتماد على البطاقات كأداة رئيسية في الدفع مما يزيد من قوة التنافس بين البنوك في تقديم خدمات مبتكرة.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة التقنيات المالية الرقمية في تعزيز المنافسة البنكية في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013–2022) من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تأطير المفاهيم النظرية: تقديم نظرة شاملة حول التقنيات المالية الرقمية، تطورها، تطبيقاتها في القطاع البنكي، ومتطلبات تبني هذه التقنيات مثل البنية التحتية والتدريب، لدعم المنافسة البنكية.
- تحليل واقع المنافسة البنكية: عرض مفاهيم المنافسة البنكية، تحديد العوامل المساهمة في تصاعدها، وعرض استراتيجيات البنوك لمواجهتها.
- تحليل التحول الرقمي المالي: دراسة تأثير التحول الرقمي على المنافسة بين البنوك في الجزائر، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص.
- بناء نموذج قياسي: تحليل العلاقة بين تبني التقنيات المالية الرقمية ومستوى المنافسة البنكية في الجزائر.

- تحليل الاختبارات الإحصائية: قياس العلاقة بين المتغيرات باستخدام أساليب تحليلية لتحديد تأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة البنكية.
- تفسير اقتصادي للنتائج: مناقشة الأبعاد الاقتصادية للنتائج وتطبيقاتها على السياسات المالية والبنكية في الجزائر.

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية تتعلق بتطوير الفهم العلمي والعملي للقطاع البنكي في الجزائر في ظل التحولات المالية الرقمية. وتكمن هذه الأهمية في النقاط التالية:

- إطار نظري قوي: تقدم هذه الدراسة أساساً نظرياً لبقية فصول الدراسة مما يوفر للقارئ فهماً عميقاً للتقنيات المالية الرقمية من حيث خلفياتها العلمية وتاريخ تطورها. هذا يسهل فيما بعد تحليل تطبيقاتها في القطاع البنكي الجزائري.
- تحليل سلوك البنوك: تسهم الدراسة في تقديم أرضية معرفية لفهم سلوك البنوك في بيئة منافسة متطورة مما يساعد الباحثين وصناع القرار على استيعاب آليات تحسين الأداء البنكي وتعزيز القدرة على المنافسة في السوق البنكي كما يعزز ذلك اتخاذ قرارات مستنيرة تهدف إلى تحسين الخدمات البنكية.
- إطار تحليلي مدمج: تبرز الدراسة في تقديم إطار تحليلي يجمع بين البعدين التكنولوجي والاقتصادي مما توفر فهماً معمقاً لواقع القطاع البنكي الجزائري في ضوء التغيرات المالية الرقمية وتحدي المنافسة. كما تساهم في وضع توصيات علمية قابلة للتطبيق لتحسين كفاءة الأداء البنكي في ظل هذه التحولات.
- تحليل قياسي دقيق: تسهم الدراسة في إضافة بعد قياسي من خلال استخدام بيانات حقيقية من السوق البنكي الجزائري حيث يمكن ذلك من تطبيق أساليب تحليلية متقدمة لتقديم توصيات دقيقة تعتمد على نتائج كمية، تهدف إلى تحسين السياسات البنكية وتعزيز قدرة البنوك على المنافسة.

5- دواعي إختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع نظراً للتحولات المالية الرقمية السريعة التي يشهدها القطاع البنكي الجزائري، حيث أصبح التبني الفعّال للتقنيات المالية الرقمية عاملاً حاسماً في تعزيز المنافسة البنكية. وفي ظل التحديات التي تواجهها البنوك المحلية في التكيف مع هذه التغيرات، يُعد فهم تأثير التقنيات الرقمية على المنافسة البنكية أمراً ضرورياً لتحسين الأداء ورفع الكفاءة. كما أن قلة الدراسات المحلية في هذا المجال تجعل من هذا البحث إضافة قيمة لدعم السياسات البنكية في الجزائر.

6- محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة في عدة جوانب أساسية تتمثل فيما يلي:

- الجانب الزمني : تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من 2013 إلى 2022 وهي الفترة التي شهدت تطورًا كبيرًا في تبني التقنيات المالية الرقمية بالقطاع البنكي الجزائري، بالإضافة إلى الإصلاحات البنكية التي أثرت بشكل مباشر على المنافسة بين البنوك.
- الجانب المكاني : تركز الدراسة على القطاع البنكي الجزائري فقط، مع تحليل تأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة بين البنوك في الجزائر
- نوع البيانات المستخدمة : تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة، التي تم جمعها من بنك الجزائر، البنوك التجارية، وتقارير المؤسسات المالية الرسمية والدولية وتشمل المؤشرات الاقتصادية والبنكية المتعلقة بتطورات المنافسة البنكية وتبني التقنيات المالية الرقمية.
- التركيز على التحليل الكمي والنماذج القياسية : يتم استخدام التحليل الكمي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لدراسة العلاقة بين التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية في الجزائر.

7- منهجية الدراسة وأدوات البحث :

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج، بهدف تحليل العلاقة بين التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية في الجزائر. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم النظرية وتحليل الأدبيات المرتبطة بالتقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية، والمنهج المقارن في تحليل واقع القطاع البنكي الجزائري ومقارنته مع دول مختارة من خلال مؤشرات مالية رقمية، إلى جانب المنهج الكمي الذي استُخدم لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى(OLS) .

وقد استُعملت أدوات بحث متنوعة شملت: المراجعة المكتبية للمصادر الأكاديمية والتقارير الفنية، مؤشرات بنكية كمية (مثل نسب القروض، الادخار، عدد البطاقات البنكية ونقاط البيع....إلخ)، تقارير بنك الجزائر، تقارير مؤسسات داعمة للرقمنة، بالإضافة أدوات إحصائية كالوصف الإحصائي، اختبار الارتباط، واختبارات صلاحية النماذج.

8- صعوبات الدراسة :

واجهت الدراسة عددًا من الصعوبات لا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- نقص البيانات وصعوبة الوصول إلى المصادر الرسمية : واجهت الدراسة تحديًا كبيرًا تمثل في ضعف توفر البيانات الدقيقة والمفصلة حول مؤشرات اعتماد التقنيات المالية الرقمية على مستوى كل بنك من البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2013-2022 وعلى الرغم من وجود تقارير صادرة عن بنك الجزائر وبعض البنوك الأخرى، إلا أن الوصول إلى البيانات التفصيلية كان محدودًا بسبب اشتراطات الحصول على أذونات خاصة أو عدم إتاحة بعض الوثائق للعامة، مما قيّد إمكانية إجراء تحليلات كمية معمّقة وأضعف تغطية بعض الجوانب في الدراسة.
- محدودية الدراسات السابقة: تبيّن أن الأبحاث المحلية التي تناولت العلاقة بين التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية نادرة، الأمر الذي قلّص من فرص المقارنة أو الاستفادة من نتائج تطبيقية سابقة في بيئات مشابهة.

9- هيكل الدراسة :

قُسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية تم تنظيمها بشكل متسلسل يراعي التدرج المنهجي من الإطار النظري إلى التحليل الواقعي والتطبيقي، سبقت بمقدمة وختمت بخاتمة تضمنت اهم النتائج المتوصل اليها، واختبار الفرضيات، وجملة من الاقتراحات، إلى جانب افاق البحث.

يهدف هذا الهيكل إلى تغطية الجوانب المفاهيمية والتحليلية والقياسية لموضوع العلاقة بين التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: الإطار النظري للتقنيات المالية الرقمية

يعرض هذا الفصل الأسس النظرية للتقنيات المالية الرقمية من خلال تقديم تعريف شامل لها، وتتبع تطورها التاريخي وأبرز مراحل نموها. كما يتناول أهم تطبيقاتها في القطاع المالي، مع إبراز الفرص التي تتيحها والتحديات التي ترافق تبنيها وذلك بالاستناد إلى الأدبيات الأكاديمية والتقارير الدولية ذات الصلة.

- الفصل الثاني: المنافسة البنكية وآليات مواجهتها

يركز هذا الفصل على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمنافسة في القطاع البنكي، حيث يتم عرض العوامل التي تسهم في تعزيزها، وطرق قياسها باستخدام مؤشرات كمية وهيكلية. كما يتناول هذا الفصل الاستراتيجيات التي تعتمدها البنوك للتعزيز من قدرتها على المنافسة.

- الفصل الثالث: تحليل واقع التقنيات المالية الرقمية والمنافسة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

يتناول هذا الفصل تحليلًا لواقع التقنيات المالية الرقمية في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022)، مع التركيز على مظاهر التحول الرقمي ومدى تبنّي البنوك للتكنولوجيا المالية الحديثة. كما يُبرز الإصلاحات البنكية المعتمدة لدعم هذا التحول، مستندًا إلى بيانات وتقارير رسمية. بعد ذلك، يتم التطرق إلى واقع المنافسة في القطاع البنكي الجزائري، من خلال دراسة بنية السوق وتوزيع الحصص السوقية ومظاهر التنافس بين الفاعلين البنكيين. بالإضافة إلى ذلك، تُقارن بعض المؤشرات الرقمية البنكية في الجزائر مع نظيراتها في دول مختارة، بهدف إبراز التحديات والفجوات القائمة.

- الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للفترة (2013-2022)

تضمن هذا الفصل سبعة نماذج انحدار خطي بسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لقياس تأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة البنكية في الجزائر خلال الفترة المدروسة. ويتضمن هذا الفصل عرضًا وتحليلًا إحصائيًا للبيانات واختبارًا لعدد من الفرضيات المتعلقة بصحة هذه النماذج، مثل تجانس التباين واستقلالية البواقي، من أجل ضمان دقة النتائج ومصداقيتها.

الفصل الأول : الإطار النظري للتقنيات المالية الرقمية

تمهيد:

عرف القطاع المالي تحولات عميقة نتيجة التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا الرقمية، مما أفرز نمطًا جديدًا من الخدمات والمعاملات يُعرف بالتقنيات المالية الرقمية. ويُقصد بها مختلف الحلول والتطبيقات الرقمية التي توظف التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءة وابتكارًا. وقد ساهم هذا التوجه في تجاوز العديد من قيود النظم المالية التقليدية، سواء من حيث تقليص التكاليف أو تسهيل الوصول أو تسريع العمليات المالية.

تكتسي التقنيات المالية الرقمية أهمية متزايدة بالنظر إلى دورها في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار، وتوسيع نطاق الشمول المالي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية تغطية الخدمات المالية التقليدية. كما ترتبط هذه التقنيات بتحقيق أهداف تنموية أوسع من خلال تحسين فرص التمويل للأفراد والمؤسسات، ودعم الفعالية التشغيلية داخل المنظومة المالية. ومع ذلك يظل انتشارها محفوفًا بجملة من التحديات، من بينها ضعف الوعي، ومخاطر الأمن السيبراني وصعوبات التنظيم والرقابة في بيئات سريعة التغير.

انطلاقًا من هذه المعطيات، تناول هذا الفصل الجوانب النظرية المرتبطة بالتقنيات المالية الرقمية وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول: التقنيات المالية الرقمية وتطورها؛

المبحث الثاني: أنواع التقنيات الرقمية الداعمة للأنشطة المالية؛

المبحث الثالث: قطاعات التقنيات المالية الرقمية.

المبحث الأول: التقنيات المالية الرقمية وتطورها

ركز هذا المبحث على تأصيل المفهوم العام للتقنيات المالية الرقمية من خلال تحديد خصائصها وأهميتها في دعم الاقتصاد الحديث، مع تتبع مراحل تطورها التاريخي وعرض أبرز التحديات التي تواجه انتشارها واعتمادها في مختلف الأنظمة المالية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التقنيات المالية الرقمية

1- مفهوم التقنيات المالية الرقمية:

تُعد التقنية المالية الرقمية من أبرز الابتكارات التي ساهمت في إعادة تشكيل النظام المالي على الصعيدين المحلي والدولي حيث تُمثل مزيجًا بين التكنولوجيا الحديثة والخدمات المالية بمختلف أشكالها، وقد دفع هذا التحول الرقمي السريع في القطاع المالي العديد من الهيئات الدولية إلى تقديم تعريفات متعددة تبرز مختلف أبعاد هذا المفهوم، من حيث الابتكار وسهولة الوصول والموثوقية والتطور المستمر.

يقتضي هذا السياق الوقوف على الجذور المفاهيمية الأساسية للتقنيات المالية الرقمية، بدءًا من مفهوم "التقنية" في اللغة ثم الانتقال إلى مفهوم التقنية الرقمية[1]وصولًا إلى التقنية المالية الرقمية وذلك لإبراز التطور الطبيعي للمفاهيم ولتوضيح الفروقات بينها.

تُعرف التقنية بأنها مجموعة من الأصول المتخصصة في فن أو علم أو مهنة أو حرفة كالهندسة والطب والاتصالات والإدارة...إلخ، وتشمل أيضًا الأساليب والطرق المعتمدة في هذه المجالات بهدف تحسين الأداء وزيادة الكفاءة في تطبيقاتها المختلفة مما يساعد على تحقيق الابتكار وتعزيز الإنتاجية.[2]أما التقنية الرقمية فهي فرع من التقنية يعتمد على استخدام مجموعة من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وسلاسل الكتل (البلوكشين) والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وهي تقنيات تُستخدم لتطوير الخدمات والأنظمة في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع المالي، في حين أن التقنية المالية الرقمية تُعد امتدادًا للتقنية أيضا وتتمثل في تطبيق الخدمات المالية اعتمادًا على التقنيات الرقمية الحديثة بهدف تقديم حلول مبتكرة وآمنة وسهلة الوصول كتطبيقات الدفع مثل "Apple Pay" أو "M-Pesa" في كينيا ومنصات الإقراض الرقمي وغيرها من الخدمات التي تعتمد على البنية التحتية الرقمية في عملها. يُدرج أدناه شكل توضيحي يُبرز الفروقات الجوهرية بين المفاهيم الثلاثة بما يسهم في تعزيز الفهم النظري للتقنيات المالية الرقمية:

---

[1]- جبران مسعود،2000:رائد الطلاب معجم لغوي عصري للطلاب،الطبعة الثامنة عشرة،لبنان: دار العلم للملايين،ص248.

الشكل رقم(01): تطور المفهوم من التقنية إلى التقنية المالية الرقمية: تسلسل مفاهيمي مختصر

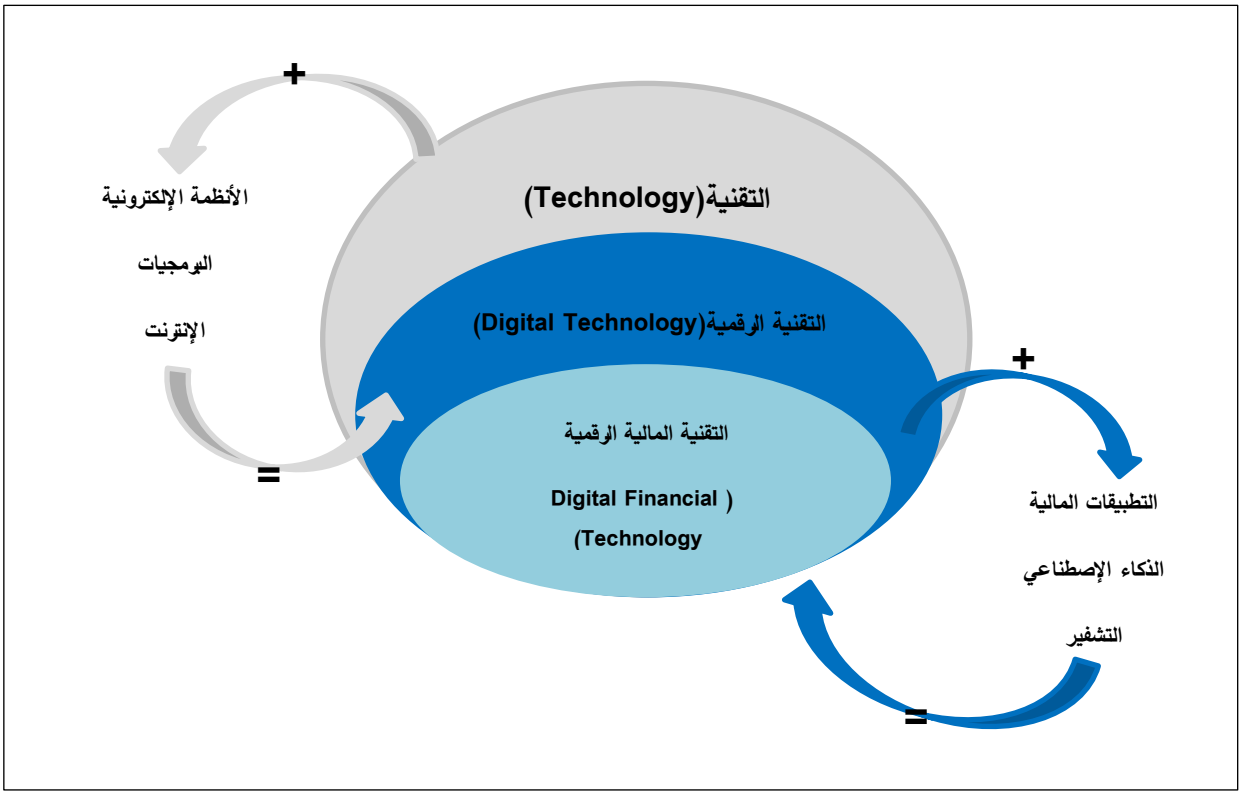

المصدر:من إعداد الباحثة

بعد عرض التعريف اللغوي لمفهوم التقنيات المالية الرقمية، تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد حظي باهتمام واسع من قِبل عدد من الهيئات الدولية حيث قدّمت كل منها تعريفًا يبرز منظورًا خاصًا يعكس طبيعة هذا المجال المتطور، وتُدرج في الجدول أدناه أبرز هذه التعريفات كما وردت في الوثائق الرسمية الصادرة عن تلك الهيئات.

الجدول رقم 01: تعريف التقنيات المالية الرقمية حسب الهيئات الدولية

الهيئة	التعريف
صندوق النقد الدولي IMF ومجموعة البنك الدولي WBG	التقنية المالية الرقمية هي الابتكارات المدعومة بالتكنولوجيا في الخدمات المالية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات مبتكرة أو عمليات محسنة أو منتجات مالية متطورة، حيث تسهم جميعها في تحسين كيفية تقديم الخدمات المالية وزيادة كفاءتها مما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتوفير حلول مالية أكثر سرعة وسهولة للمستخدمين[1].

[1]–the financial and payments systems task team,2022:impact of fintech on macroeconomec statistics,report of joint thirty-eighth meeting of the IMF committee on balance of payments statistics,international monetary fund United States,p2.

معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن	التقنيات المالية الرقمية هي باقة من الاختراعات والابتكارات الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا في تحسين وتسهيل العمليات المالية و تُستخدم في مجموعة واسعة من الخدمات المالية كالمعاملات مع الزبائن وتحويل الأموال وخدمات الصرف وإدارة حسابات الفائدة والأرباح وغيرها من العمليات المالية المتنوعة، حيث تتيح هذه التقنيات إمكانية تنفيذ العمليات المالية بسرعة وكفاءة مع تعزيز مستوى الأمان والشفافية مما يسهم في تحسين تجربة المستخدمين وتوسيع نطاق الخدمات المالية ليشمل شرائح أكبر من المجتمع بما في ذلك الأفراد غير المشمولين بالخدمات البنكية التقليدية[1].
شركة ديلويت (أكبر شركة خدمات مهنية في العالم)	تشير التقنيات المالية الرقمية إلى المنتجات والخدمات التي تدعمها التكنولوجيا الحديثة والتي تهدف إلى تحسين الخدمات المالية التقليدية من خلال تقديم حلول أكثر كفاءة وابتكارًا وغالبًا ما تكون هذه التقنيات أرخص وأسرع وأكثر ملاءمة وأسهل في الوصول إليها مقارنة بالأساليب المالية التقليدية مما يتيح للمستخدمين سواء كانوا أفرادًا أو شركات إجراء معاملاتهم المالية بسهولة وأمان، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه التقنيات بواسطة الشركات الناشئة التي تسعى إلى تقديم نماذج أعمال جديدة أو تحسين العمليات المالية الحالية من خلال استخدام تقنيات رقمية مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (Blockchain) وتحليل البيانات الضخمة[2].
مجلس الإستقرار المالي FSB	يلعب مجلس الاستقرار المالي دورًا رئيسيًا في تسيير وإصلاح التنظيم والرقابة المالية الدولية حيث يسعى إلى ضمان استقرار النظام المالي العالمي من خلال وضع المعايير والسياسات المناسبة لمواجهة التحديات الناشئة، وقد عرّف المجلس التقنيات المالية الرقمية على أنها المنتجات والخدمات المبتكرة التي تؤثر بشكل مباشر على العمليات المالية التقليدية مما يسهم في تحسينها وجعلها أكثر كفاءة وسرعة وسهولة

[1] –مركز التواصل والمعرفة المالية،2020:التقنيات المالية،تقرير متمم،المملكة العربية السعودية،ص3.

[2] – Deloitte and Touche M.E,2018 :Middle east Point of View,working paper,Deloitte,United States,p28.

	في الوصول للعملاء،كما قام مجلس الاستقرار المالي بتصنيف أنشطة التقنيات المالية الرقمية إلى خمسة مجالات رئيسية وهي[1]: -**المدفوعات والمقاصة والتسوية** :وتتضمن الحلول المبتكرة لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني كالمحافظ الرقمية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول والعملات الرقمية بالإضافة إلى تقنيات تحسين سرعة وأمان المعاملات المالية؛ -**الودائع والإقراض وجمع رأس المال** :وتشمل المنصات الرقمية التي تتيح للمؤسسات والأفراد الوصول إلى القروض وإدارة الحسابات المصرفية وتوفير فرص استثمارية جديدة مثل التمويل الجماعي (Crowdfunding) والتمويل النظير للنظير (P2P Lending) ؛ -**التأمين** :ويشمل استخدام التقنيات الرقمية في تطوير خدمات التأمين الذكي كالتأمين القائم على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتقديم خطط تأمينية مخصصة وأكثر دقة وكفاءة؛ -**إدارة الاستثمار** :ويغطي التقنيات المالية الرقمية في إدارة الأصول والاستثمارات مثل استخدام الروبوتات الاستشارية(Robo-Advisors) والخوارزميات الذكية لتحليل الأسواق واتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة؛ -**دعم السوق** :ويشمل التقنيات الرقمية التي تعزز من شفافية وكفاءة الأسواق المالية، مثل تحليلات البيانات المتقدمة وأنظمة التداول الإلكتروني والتطبيقات التي تسهل الامتثال التنظيمي وتحليل المخاطر.
منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(OECD)	شاركت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بورقة عمل تناولت فيها طبيعة التقنيات المالية الرقمية حيث عرّفتها بأنها التطبيقات المبتكرة التي تسهم بشكل مباشر في تسهيل وتسريع عملية تقديم الخدمات المالية مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات، وأكدت المنظمة أن هذه التقنيات لا تقتصر فقط على تطوير الأدوات المالية الحديثة بل تمتد أيضًا إلى إعادة تشكيل نماذج الأعمال المالية التقليدية مما يسمح بابتكار منتجات جديدة تلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء سواء كانوا أفرادًا أو شركات. وقد حصرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التقنيات المالية الرقمية بدفاتر الأستاذ الموزعة (Blockchain) لتعزيز أمان المعاملات

[1] -Financial Stability Board,2017 :Financial stability Implications from Fintech,supervisory and regulatory issues that merit authorities attention,report,The Financial Stability Board,Russie,pp24-27.

	والبيانات الضخمة لتحليل الأنماط المالية وإنترنت الأشياء لربط الأجهزة الذكية، إضافة للحوسبة السحابية لإدارة البيانات بمرونة والذكاء الاصطناعي لكشف الاحتيال وتحليل المخاطر والواقع المعزز لتحسين تفاعل المستخدمين مع الخدمات المالية[1].

بناءً على التعاريف التي قدّمتها مختلف الهيئات العالمية يتّضح أن التقنيات المالية الرقمية تُمثّل مجالًا واسعًا يضم العديد من الأدوات والتطبيقات التكنولوجية التي تعزز كفاءة العمليات المالية وتُسهّل المعاملات وتُحسّن الخدمات البنكية، وقد ركزت كل جهة في تعريفها على جانب محدد من تأثير هذه التقنيات مما يعكس تعدد أبعادها ودورها المتنامي في تطوير القطاع المالي. وتتمثل هذه الجوانب في[2]:

- **التعريف العام** :تشير التقنيات المالية الرقمية إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة في تطوير وتحسين العمليات المالية والخدمات البنكية عبر الإنترنت بما في ذلك المدفوعات الإلكترونية، القروض الرقمية، المحافظ الرقمية والعملات المشفرة، مما يوفر حلولًا أكثر سرعة وكفاءة مقارنة بالأنظمة التقليدية.
- **التعريف من منظور الأعمال** :تنطوي التقنيات المالية الرقمية على تطبيق أحدث التقنيات الرقمية كالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتقنية البلوكشين لرفع كفاءة الخدمات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية وتوسيع نطاق الوصول إلى المنتجات المالية مما يعزز من فرص الشركات في تقديم خدمات مالية أكثر منافسة وابتكارًا.
- **التعريف من منظور الأمان** :تشمل التقنيات المالية الرقمية مجموعة من الحلول والأنظمة الرقمية التي تضمن أمان المعاملات المالية وحماية البيانات الشخصية من التهديدات السيبرانية حيث تعتمد على تشفير متقدم ومصادقة متعددة العوامل وأنظمة متطورة لمكافحة الاحتيال لضمان بيئة مالية آمنة للعملاء والمؤسسات.
- **التعريف من منظور التطور** :تُعد التقنيات المالية الرقمية تطورًا طبيعيًا للأنظمة المالية التقليدية حيث تستخدم تقنيات رقمية مبتكرة لتسهيل تقديم الخدمات المالية كالدفع الرقمي، التحويلات المالية عبر الإنترنت، والمنصات الإلكترونية التي توفر حلولًا متكاملة تشمل التمويل،التأمين الرقمي، والاستثمار مما يعكس تحولًا شاملاً نحو اقتصاد رقمي أكثر تكاملًا واستدامة.

---

[1] –OECD,2018 :Financial markets insurance and private pensions(Digitalisation and Finance),working paper,OECD France,pp9–14.

[2] -زياد النجداوي محمد،سالم الطالب غسان،2024:التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها :أثرها في مؤشرات الأداء المالي،عمان :دار اليازوري العلمية، ص15.

وفي هذا الإطار، يُستنتج أن التقنيات المالية الرقمية لا تُمثّل مجرد تحسين للخدمات المالية التقليدية بل تُعد نقلة نوعية في أسلوب تقديم وإدارة العمليات المالية، إذ تُعيد تعريف العلاقة بين المؤسسات المالية والعملاء وتفتح آفاقًا جديدة للابتكار في القطاع المالي.

2- خصائص التقنيات المالية الرقمية:

من خلال التعاريف السابقة للتقنيات المالية الرقمية يمكن حصر أهم خصائصها في مايلي[1]:

2-1- الخدمات البنكية كمجال رئيسي للتقنيات المالية الرقمية:

تُعد الخدمات البنكية المجال الرئيسي والأكثر تأثيرًا في تطبيقات التقنيات المالية الرقمية، حيث تعتمد البنوك بشكل متزايد على الرقمنة لتطوير وتحسين عملياتها والرفع من كفاءة عملياتها المالية من خلال أتمتة المعاملات البنكية التي تقلل من الوقت المستغرق لتنفيذها وتحدّ من اعتماد الإجراءات الورقية التقليدية. كما يسهم انتشار هذه التقنيات بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي حيث تتيح الخدمات البنكية الرقمية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك التقليدية إمكانية الوصول إلى الحسابات البنكية والقروض والمدفوعات الإلكترونية مما يساعد في تقليص الفجوة المالية بين مختلف الفئات المجتمعية.

2-2- التقنيات المالية الرقمية كأداة استراتيجية للمؤسسات المالية:

تمثل التقنيات المالية الرقمية أداة استراتيجية تعتمد عليها المؤسسات المالية لتحقيق أهدافها، حيث تتيح لها توظيف أحدث الابتكارات التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات المالية. كما يساهم تكاملها مع التقنيات الرقمية كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والبلوكشين في رفع كفاءة العمليات المالية وتعزيز دقتها مما يساعدها على تحسين قدرتها التنافسية بالسوق.

2-3- تصميم التقنيات المالية الرقمية وفقًا لرغبات العملاء :

تُصمم التقنيات المالية الرقمية وفقًا لاحتياجات ورغبات العملاء مما يجعلها أكثر توافقًا مع متطلباتهم من حيث السهولة والمرونة فهي توفر واجهات استخدام بسيطة وفعالة تتيح للأفراد والشركات إدارة شؤونهم المالية بكفاءة. إضافةً إلى ذلك، يساعد هذا النهج في التكيف مع الأزمات الاقتصادية حيث توفر الحلول المالية الرقمية وسائل مبتكرة لمواجهة التحديات مثل إمكانية الوصول السريع إلى التمويل وتحويل الأموال بكفاءة والتعامل بمرونة مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة مما يجعلها أكثر تطورًا مقارنة بالأنظمة البنكية التقليدية.

---

[1] -عبد العليم صابر محمد،2023:التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي(دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية)،مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات،المجلد1،العدد1،مصر،ص100.

2-4- المرونة في تكاليف الخدمات المالية الرقمية:

تتميز خدمات التقنيات المالية الرقمية بالمرونة وانخفاض التكاليف حيث تُقدم وفق عروض متنوعة من العمولات تناسب مختلف فئات العملاء مما يجعلها أكثر جاذبية مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية، ويساهم ذلك بشكل مباشر في تقليل النفقات وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، إذ تتيح هذه التقنيات الاستغناء عن العديد من التكاليف التشغيلية مثل الحاجة إلى الفروع البنكية المادية أو المعاملات الورقية ونتيجة لذلك تُقدم الخدمات المالية الرقمية بأسعار تنافسية تفتح المجال أمام الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة للاستفادة من هذه الحلول بسهولة وفعالية أكبر.

2-5- السرعة والاعتماد على الابتكار في تقديم الخدمات المالية الرقمية:

تتميز خدمات التقنيات المالية الرقمية بالسرعة حيث يتم تقديمها في غضون دقائق بفضل اعتمادها على الابتكار واستخدام تقنيات رقمية متقدمة مثل البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، التي تساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة العمليات المالية، إذ يتيح التكامل مع الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للمؤسسات المالية القدرة على التنبؤ بسلوك العملاء وتقديم حلول مخصصة تلبي احتياجاتهم، إضافة إلى تعزيز دقة أنظمة الكشف عن الاحتيال المالي. ونتيجة لذلك تتحسن جودة الخدمات المالية وتتسارع وتيرة تنفيذها مع ضمان مستويات عالية من الأمان.

المطلب الثاني:أهمية التقنيات المالية الرقمية

في ظل التطور السريع للعالم الرقمي أصبحت التقنيات المالية الرقمية عنصرًا أساسيًا في إعادة تشكيل المشهد المالي والاقتصادي فهي لا تقتصر على تحسين العمليات المالية فحسب بل تلعب دورًا جوهريًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز بيئة الأعمال ودعم الابتكار المالي وتوفير حلول مستدامة، كما تسهم في تمكين الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى التمويل وتحسين كفاءة المعاملات المالية وتعزيز الاقتصاد الرقمي، وفيما يلي أبرز الجوانب التي توضح أهمية هذه التقنيات:[1]

1- دعم النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال:

تلعب التقنيات المالية الرقمية دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال من خلال توفير حلول مبتكرة تُسرّع العمليات المالية وتزيد من كفاءة الأعمال، تشير بعض الدراسات إلى أن الاعتماد المتزايد

[1] -Iustina Alina Boitan and Kamilla Marchewka Bartkowiak,Fostering Innovation and Competitiveness With Fintech-Regtech and Suptech, united states of America: IGI Global,pp1-3.

على هذه التقنيات قد يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 6% بحلول عام 2025 مما قد يخلق ما يقارب 95 مليون وظيفة جديدة.

كما تساهم هذه التقنيات في تحسين مناخ الاستثمار عبر تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المالية وتسهيل الوصول إلى التمويل خاصةً للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الإقراض الرقمي والمدفوعات الإلكترونية وتقنيات البلوكشين.

وبفضل تقليل التكاليف التشغيلية وتيسير الإجراءات تُساعد هذه التقنيات على دعم ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد على نحو أكثر استدامة.

2- دعم الابتكار المالي وتعزيز المنافسة في القطاع المالي:

ساهمت التقنيات المالية الرقمية في إحداث تحول جذري في بيئة الخدمات المالية حيث أدت إلى ابتكار منتجات وحلول جديدة مثل الإقراض بين الأفراد (P2P Lending) الذي يتيح للأفراد والشركات الحصول على التمويل خارج النظام البنكي التقليدي. كما ساهمت تقنيات البلوكشين والعقود الذكية في تنفيذ المعاملات المالية بسرعة وأمان مع تقليل الاعتماد على الوسطاء مما خفض التكاليف وزاد من كفاءة النظام المالي، في المقابل فرض هذا التطور تحديات جديدة على البنوك التقليدية مما دفعها إلى التكيف مع هذه الابتكارات الرقمية من خلال تطوير خدماتها كالمدفوعات الرقمية والخدمات البنكية عبر الإنترنت ومنصات التمويل البديل، وقد أدى ذلك إلى تعزيز المنافسة البنكية وخلق بيئة مالية أكثر مرونة وكفاءة واستدامة تُشجع على الاستثمار في حلول تمويلية مبتكرة.

3- تحسين فرص التمويل في الاقتصادات الناشئة:

تساعد التقنيات المالية الرقمية في توفير حلول تمويلية بديلة للأفراد والشركات الصغيرة في الدول ذات القطاعات البنكية غير المتطورة، فمن خلال منصات التمويل الجماعي(Crowdfunding) والإقراض الرقمي والخدمات البنكية غير التقليدية أصبح بإمكان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على رأس المال الذي تحتاجه بسهولة أكبر، كما أن انتشار هذه التقنيات يسهم في تقليل الفجوة التمويلية وتعزيز ريادة الأعمال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

4- تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي:

تُعد التقنيات المالية الرقمية ركيزة أساسية في دعم جهود التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات التمويل الأخضر والاستدامة البيئية فهي تتيح حلولًا تمويلية مبتكرة لدعم مشاريع الطاقة المتجددة وتحفيز الاستثمارات

الصديقة للبيئة وتعزيز الشفافية في أسواق الكربون، كما تسهم تقنيات البلوكشين والذكاء الاصطناعي في تتبع البصمة الكربونية وتحسين إدارة الموارد مما يساعد في مكافحة تغير المناخ والتحول نحو اقتصاد مستدام بيئيًا. وفي السياق ذاته، ساهمت هذه التقنيات في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل فئات لم تكن تحظى بخدمات بنكية خاصة في المناطق النائية أو ذات البنية التحتية المحدودة، بفضل التطبيقات المالية المحمولة والمحافظ الرقمية ومنصات الدفع الإلكتروني، أصبح بإمكان الأفراد إجراء المعاملات وتحويل الأموال والادخار والاستثمار دون الحاجة إلى حساب بنكي تقليدي. ويُعد تطبيق **M-Pesa** في كينيا مثالًا ناجحًا على ذلك حيث مكّن الملايين من الوصول إلى خدمات مالية آمنة وفعالة، ومن خلال هذه الابتكارات تم تقليص الفجوة الاقتصادية عبر توفير حلول مالية ميسرة للشركات الصغيرة والأفراد ذوي الدخل المنخفض مما يعزز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي ويضمن تحقيق تكافؤ الفرص ويحسّن جودة الحياة ويعزز الاستقرار المالي والاجتماعي[1].

5- خفض التكاليف المالية وتحسين كفاءة المعاملات:

ساعدت التقنيات المالية الرقمية في تقليل التكاليف المرتبطة بالتحويلات المالية والمعاملات البنكية مما جعل العمليات المالية أكثر سرعة وكفاءة، فقد أدى استخدام التقنيات الرقمية إلى تقليل الحاجة إلى الوسطاء مما خفض الرسوم المالية وسرّع من عمليات تحويل الأموال عبر الحدود، كما حسّن من دقة المعاملات المالية وقلل من الأخطاء التشغيلية مما ساهم في بناء نظام مالي أكثر فعالية واستدامة[2].

لقد أحدثت التقنيات المالية الرقمية تحولًا جذريًا في المشهد المالي العالمي حيث لم تقتصر فوائدها على تحسين كفاءة المعاملات المالية بل امتدت إلى دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع استمرار تطور التكنولوجيا من المتوقع أن تلعب هذه التقنيات دورًا متزايدًا في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي مما يستدعي تبني سياسات مرنة تستوعب هذه التحولات وتعزز من الفرص التي توفرها التقنيات المالية الرقمية لضمان نظام مالي أكثر شمولًا وكفاءة واستدامة.

المطلب الثالث:تطور التقنيات المالية الرقمية

شهدت التقنيات المالية الرقمية تطورًا هائلًا عبر التاريخ حيث انتقلت من أنظمة المقايضة البدائية إلى حلول بنكية متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والبلوكشين، ويعكس هذا التطور مراحل متعددة بدءًا من العملات

---

[1] -Amer abdelwali almomani,Khalid faris alomari,2021 :Financial technology(Fintech)and its role in supporting the financial and banking services sector,international journal of academic research in business and sicial sciences,volume11,issue8,Pakistan ,p1797.

[2] -معهد الدراسات المصرفية،2022:دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء القطاع المصرفي،مجلة إضاءات،السلسلة14،العدد6،الكويت،ص5.

المعدنية والأوراق النقدية وصولًا إلى المدفوعات الفورية والبنوك الرقمية حيث يُظهر الشكل التالي المراحل المختلفة لنمو التقنيات المالية الرقمية مقسمة إلى أربع فترات رئيسية حيث كان لكل منها دور جوهري في تشكيل المشهد المالي الحديث.

الشكل رقم(02):مراحل تطور التقنيات المالية الرقمية

المصدر:من إعداد الباحثة

1- المرحلة الأولى : الأنظمة المالية التقليدية1860-1967

امتدت المرحلة الأولى من تطور التقنيات المالية الرقمية من ستينيات القرن التاسع عشر حتى ستينيات القرن العشرين،حيث اعتمدت صناعة الخدمات المالية في هذه الفترة بشكل رئيسي على التكنولوجيا التناظرية والوثائق الورقية، وانصبّ خلالها التركيز على تحسين البنية التحتية الداخلية للمؤسسات المالية بينما كان التفاعل مع العملاء يعتمد على المستندات الورقية والمعاملات اليدوية، ومع ذلك شهدت هذه الحقبة عدة اختراعات مهدت الطريق لظهور التقنيات المالية الرقمية الحديثة.

بدأت نشأة التقنيات المالية الرقمية باختراع البانتيليغراف عام 1860، وهو جهاز ابتكره الإيطالي "جيوفاني كاسيلي" للتحقق من توقيعات المعاملات البنكية مما عزز الثقة في العمليات البنكية من خلال إمكانية نقل

التوقيعات عبر المسافات الطويلة، تلا ذلك في عام 1866 وضع كابل المحيط الأطلسي بتمويل وإشراف المهندس البريطاني سايروس ويست فيلد، ما ساهم في تسريع نقل المعلومات المالية بين الولايات المتحدة وأوروبا ومهّد الطريق لزيادة كفاءة التحويلات المالية الدولية، أما بتسعينيات القرن التاسع عشر (1890-1899) بدأت البنوك في استخدام الاتصالات التلغرافية لنقل البيانات المالية بين الفروع مما حسّن كفاءة العمليات البنكية رغم محدودية تأثيرها على العملاء مباشرة، ومع دخول عشرينيات القرن العشرين تم تطوير آلات المحاسبة لاستخدامها في البنوك مما ساعد في تحسين إدارة الحسابات المالية وتقليل الأخطاء البشرية وأسهم في تسريع المعاملات البنكية، كما تم بهاته الحقبة أيضا تأسيس شبكة بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة والتي قدمت أول نظام إلكتروني لتحويل الأموال بين البنوك لتسريع وتبسيط العمليات المالية بين المؤسسات البنكية الأمريكية ووضع الأساس للتحويلات المالية الإلكترونية الحديثة[1].

وبحلول منتصف القرن العشرين تم اختراع أول بطاقة ائتمان حديثة عام 1950 عندما أنشأ رجل الأعمال الأمريكي فرانك ماكنامارا "Diners Club" كأول بطاقة ائتمان يمكن استخدامها في عدة أماكن، وتبعتها **أول** بطاقة ائتمان بلاستيكية أطلقها Bank of America تحت اسم BankAmericard عام 1958 التي طورت لاحقًا لتصبح "VisaCard"، وخلال الفترة الممتدة بين 1950-1959 قدّمت شركة IBM أدوات كسر الرموز على أجهزة الكمبيوتر مما أدى إلى تحسين أمان المعاملات المالية من خلال تقنيات التشفير وأسهم في تسريع تحليل البيانات المالية وتعزيز كفاءة البنوك. وإنتهت فترة تطور التقنيات الرقمية الأولى حين أطلقت شركة باركليز البريطانية أول ماكينة صرف آلي (ATM) في عام 1967 والتي مكّنت العملاء من سحب الأموال في أي وقت ومن أي مكان مما أحدث نقلة نوعية في الخدمات البنكية[2].

ساهمت هذه الاختراعات في تطوير البنية التحتية لنقل البيانات المالية وتحسين كفاءة العمليات البنكية وإدخال مفاهيم جديدة مثل بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي، مما مهد الطريق لدخول المرحلة الثانية من تطور التقنيات المالية الرقمية حيث بدأت الحوسبة الحديثة والإنترنت بإحداث تحولات أعمق في القطاع المالي.

---

(1) -David Mhlanga,2023:Fintech and Artificial Intelligence for Sustainable Development, Switzerland : Springer Nature Switzerland AG,pp58-59.

(2) -Ibrahim zeidy,2022:The role of financial technology(Fintech)in changing financial industry and increasing efficiency in the economy,Special report,COMESA monetary institute,Kenya,p1.

2- المرحلة الثانية : بداية الرقمنة في الخدمات المالية 1967-2008

امتدت المرحلة الثانية من تطور التقنيات المالية الرقمية من عام 1967إلى 2008 حيث شهدت هذه الفترة تحولًا جذريًا من الأنظمة التناظرية إلى الرقمية بقيادة المؤسسات المالية التقليدية التي تبنّت التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءة والابتكار في القطاع المالي.

بدأ هذا التحول في عام 1969 عندما ظهرت أول منصة إلكترونية لتداول الأوراق المالية(Instinet) والتي ساهمت في تسريع تنفيذ عمليات البيع والشراء مقارنةً بالتداول التقليدي، بعد ذلك تأسست بورصة ناسداك (NASDAQ)عام 1971 كأول بورصة رقمية في العالم مما أحدث تحولًا كبيرًا في البنية التحتية للأسواق المالية من خلال أتمتة عمليات التداول، وبحلول عام 1973 تم تأسيس جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) والتي قدّمت نظامًا موحدًا وآمنًا لتبادل المعلومات المالية بين البنوك على مستوى العالم مما سهّل عمليات الدفع عبر الحدود.

خلال الثمانينيات بدأت البنوك في الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر المركزية مما أدى إلى أتمتة العمليات البنكية وتحسين معالجة البيانات المالية وجعل المعاملات أكثر سرعة ودقة، كما شهدت هذه الفترة تطورًا في التداول الإلكتروني حيث ظهرت منصة Trade-Plus عام 1982 والتي مكّنت المستثمرين من شراء وبيع الأسهم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين. وفي عام 1983 ظهرت الهواتف المحمولة والتي لم تكن تقنية مالية بحد ذاتها لكنها مهدت الطريق لتطوير الخدمات المالية المحمولة لاحقًا مثل المدفوعات عبر الهاتف والتحويلات الرقمية.

ومع دخول التسعينيات تسارعت الرقمنة البنكية بفضل انتشار الخدمات عبر الإنترنت والتي أتاحت للعملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم البنكية وإجراء التحويلات المالية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية، كما تم تعزيز تقنيات الدفع من خلال إدخال بطاقات الائتمان ذات الشريط المغناطيسي والتي مكّنت من تسجيل المعاملات المالية رقميًا وسرّعت عمليات الدفع في نقاط البيع .وفي عام 1998 تم تأسيس PayPal كمنصة للدفع عبر الإنترنت مما مكّن المستخدمين من إرسال واستقبال الأموال إلكترونيًا بسرعة وأمان وأسهم في تسهيل التجارة الإلكترونية العالمية[1].

ومع دخول الألفية الجديدة تم تطوير الشريحة الذكية في بطاقات الدفع والتي عزّزت أمان المعاملات المالية من خلال تخزين البيانات البنكية بطريقة أكثر أمانًا مقارنةً بالشريط المغناطيسي مما أدى إلى تقليل عمليات

[1] -Patrycja Ratecka,2020 :Fintech-definition,taxonomy and historical approach,the malopolska school of economics in tarnow research papers collection,volume45,issue01,Poland,pp60-61.

الاحتيال المال، كما شهدت هذه الفترة أيضًا تطورًا في أسواق التداول المالي حيث بدأت أنظمة التداول الخوارزمي والتداول عالي التردد (HFT) التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي بتنفيذ عمليات البيع والشراء بسرعة فائقة دون تدخل بشري مباشر مما زاد من كفاءة الأسواق المالية[1].

وبحلول عام 2008 ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية أصبح التحول الرقمي في القطاع البنكي أمرًا حتميًا حيث أدت الضغوط الاقتصادية إلى تسريع الابتكار في التقنيات المالية الرقمية وهكذا مهّدت هذه المرحلة الطريق للمرحلة الثالثة من تطور التكنولوجيا المالية حيث بدأت الشركات الناشئة والبنوك الرقمية في إعادة تشكيل المشهد المالي العالمي.

3- المرحلة الثالثة : ثورة الشركات الناشئة والتكنولوجيا الذكية 2008 – 2014

شهدت المرحلة الثالثة من تطور التقنيات المالية الرقمية تحولًا جذريًا في الخدمات المالية مدفوعًا بفقدان الثقة في النظام البنكي التقليدي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وظهور جيل رقمي يفضل الحلول المالية المبتكرة. كانت البداية مع إطلاق البيتكوين عام 2009 الذي أسس لنظام مالي لامركزي قائم على تقنية البلوكشين، تبع ذلك تطور حلول الدفع الإلكتروني حيث قدمت Google محفظتها الرقمية Google Wallet عام 2011 ثم أطلقت Apple و Samsung أنظمة الدفع اللاتلامسية Apple Pay و Samsung Pay في عام 2014 مما عزز من اعتماد الهواتف الذكية في المعاملات المالية، وفي الوقت ذاته استمرت PayPal في تطوير منصتها مما سهل عمليات الدفع الإلكتروني عالميًا[2].

أما بحلول عام 2013 شهدت آسيا طفرة في التقنيات المالية الرقمية بتأسيس مسرعات لدعم الشركات الناشئة في هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا مما دفع عجلة الابتكار في القطاع، كما انتشرت الخدمات المالية الذكية مثل المستشارين الروبوتيين الذين قدموا استشارات استثمارية مخصصة بتكاليف أقل ومنصات الإقراض عبر الإنترنت التي وفرت التمويل لمن تعذر عليهم الوصول إلى البنوك التقليدية. بالإضافة إلى ذلك لعبت منصات التمويل الجماعي دورًا رئيسيًا في تمكين رواد الأعمال من جمع الأموال لمشاريعهم عبر مساهمات الأفراد. أسهمت هذه التطورات مجتمعة في إعادة تشكيل المشهد المالي مما أدى إلى اقتصاد أكثر شمولًا وابتكارًا.[3]

---

[1]–Timothy King,Francesco Stentella Lopes and others,2021:Disruptive Technology in Banjing and Finance,Switzerland: Springer Nature Switzerland AG,p19.

[2]–Kavita,2024 :Evolution of fintech and it's future,international journal of novel trends and innovation.volume2,issue6,India,pp199-197.

[3] –Hazik Mohamed,Hassnian Ali,2019:Blockchain Fintech and Islamic Finance ,Germany: Walter de Gruyter Inc ,p51.

4- المرحلة الرابعة : الثورة الرقمية المتقدمة 2014 – حتى الآن

مع دخول المرحلة الرابعة من تطور التقنيات المالية الرقمية (2014 – حتى الآن) شهد القطاع المالي تحولًا جذريًا بفضل الابتكارات التكنولوجية التي غيرت طريقة تقديم وإدارة الخدمات المالية حيث بدأ هذا التحول مع ظهور البنوك الرقمية الجديدة (Neobanks)عام 2014 والتي اعتمدت نموذجًا افتراضيًا بالكامل لتقديم خدمات مالية مبسطة عبر تطبيقات الهواتف الذكية مما أتاح للمستخدمين إجراء المدفوعات، التحويلات والإقراض بسهولة وبتكلفة أقل. ومع تطور الذكاء الاصطناعي برز التعلم الآلي في الخدمات المالية عام 2019 حيث أصبحت المؤسسات المالية تستخدمه لتحليل بيانات العملاء وتقديم توصيات مالية مخصصة والكشف عن عمليات الاحتيال المالي وغسيل الأموال بفعالية أكبر، إلى جانب ما سبق ذكره انتشرت حلول الدفع كخدمة (PaaS) في منتصف العقد 2010 التي سمحت للمؤسسات المالية بدمج أنظمة الدفع الرقمي ضمن منصاتها الأمر الذي سهل عمليات التحصيل المالي وعزز كفاءة الأنظمة المالية[1].

وبالتوازي مع هذه التطورات تعززت الشراكات بين البنوك التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية حيث بدأت المؤسسات المالية الكبرى في الاستثمار في الشركات الناشئة أو الاستحواذ عليها للاستفادة من الحلول التكنولوجية الحديثة مما ساهم في تطوير المنتجات البنكية وجعلها أكثر ابتكارًا ومرونة وبذلك استمرت التقنيات المالية الرقمية في إعادة تشكيل مشهد للخدمات المالية عالميًا مما أدى إلى تعزيز الشمول المالي وخلق تجربة بنكية أكثر ذكاءً وفعالية.

المطلب الرابع:تحديات التقنيات المالية الرقمية

1- ضعف الوعي والثقة:

يعد ضعف الوعي والمعرفة بالخدمات المالية الحديثة من أبرز التحديات التي تواجه انتشار التقنيات المالية الرقمية، إذ يفتقر العديد من الأفراد إلى الفهم الكافي للمنتجات والخدمات التي توفرها هذه التقنيات مما يؤدي إلى ترددهم في تبنيها والاستفادة من مزاياها، ويعود هذا النقص في المعرفة إلى عدة عوامل كضعف الحملات التوعوية وغياب المناهج التعليمية التي تدمج مفاهيم التقنية المالية الرقمية ضمن البرامج الأكاديمية بالإضافة إلى نقص الإرشادات الموجهة للمستخدمين حول كيفية الاستفادة من هذه التقنيات بطريقة آمنة وفعالة.

كما أن ضعف الثقة في الأنظمة الرقمية يشكل حاجزًا رئيسيًا أمام تبني هذه التقنيات، حيث يخشى المستخدمون من احتمالات التعرض للاحتيال أو الاختراقات الأمنية أو فقدان البيانات المالية الحساسة، وتؤثر

[1] –ibrahim zeidy,op.cit,p3.

حالات الاحتيال الإلكتروني السابقة وغياب الضمانات القانونية الكافية ووجود ثغرات أمنية في بعض المنصات الرقمية على نظرة المستخدمين لهذه الخدمات مما يعيق توسع التقنيات المالية الرقمية.

وتتفاقم هذه المشكلة في المناطق الريفية والفقيرة، حيث ترتفع معدلات الأمية الرقمية والمالية مما يجعل استخدام الصيرفة المحمولة والخدمات المالية الرقمية أكثر صعوبة، ففي هذه المناطق يعاني الأفراد من نقص في المهارات التكنولوجية وعدم الإلمام بآليات استخدام التطبيقات المالية الرقمية مما يؤدي إلى عزوفهم عن الاستفادة من هذه الخدمات أو تعرضهم للاستغلال والاحتيال عند استخدامها. وللتغلب على هذا التحدي لابد من تكثيف الجهود التوعوية من خلال إطلاق برامج تعليمية وتدريبية تسهم في رفع مستوى الوعي المالي الرقمي وتعزز فهم الأفراد للتقنيات المالية الرقمية، كما ينبغي للحكومات والمؤسسات المالية العمل على تبني سياسات تضمن توفير بيئة آمنة للمعاملات المالية الرقمية من خلال تشديد أنظمة الحماية السيبرانية ووضع قوانين واضحة لحماية حقوق المستهلكين، بالإضافة إلى ذلك فإن تحسين البنية التحتية الرقمية من خلال توسيع نطاق شبكات الإنترنت وتحسين جودة الخدمات التكنولوجية يمكن أن يسهم في زيادة انتشار الحلول المالية الرقمية، وأخيرًا، فإن تمكين الأفراد من اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لاستخدام هذه الخدمات بفعالية وأمان يمثل ركيزة أساسية لضمان شمول مالي رقمي مستدام ومستقر.[1]

2- ضعف بيئة الأعمال والبنية التحتية الرقمية:

يشكل ضعف بيئة الأعمال والبنية التحتية الرقمية عائقًا رئيسيًا أمام انتشار التقنيات المالية الرقمية حيث تعد البنية التحتية الرقمية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها العمليات المالية الحديثة سواء من حيث توفر الإنترنت عالي السرعة أو وجود أنظمة مدفوعات رقمية فعالة أو تعزيز شبكات الاتصالات التي تربط بين المؤسسات المالية والمستخدمين، وفي العديد من الدول النامية والمناطق الريفية تعاني شبكات الاتصال والإنترنت من ضعف في التغطية وجودة الخدمة مما يحد من قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الحلول المالية الرقمية كالمدفوعات الإلكترونية والخدمات البنكية عبر الإنترنت والتطبيقات المالية التي تسهل العمليات الاقتصادية اليومية، كما أن ضعف هذه البنية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات المالية الرقمية بسبب محدودية الخيارات المتاحة مما يضعف من قدرة الشرائح الفقيرة على الاستفادة من هذه التقنيات.

علاوة على ذلك تسهم الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية وكذلك بين سكان المدن والمناطق الريفية في تعميق التفاوت في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ففي حين تمتع الدول المتقدمة ببنية تحتية

---

[1]-صندوق النقد الدولي،2017:مستجدات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،تقرير آفاق الإقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية ،ص ص 61-62،متاح على الرابط:file:///C:/Users/HP/Downloads/MCDREO1017-Arabic.pdf ، بتاريخ 2024/09/10،على الساعة 16.30.

متطورة تتيح الوصول السريع والمباشر إلى الخدمات المالية الإلكترونية لا يزال جزء كبير من سكان الدول النامية يواجه صعوبات في الوصول إلى الإنترنت أو استخدام الأجهزة الذكية مما يؤدي إلى استمرار الإقصاء المالي لفئات واسعة من المجتمع كما أن نقص الاستثمارات في تطوير البنية التحتية الرقمية يحد من توسع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ويجعل من الصعب على المؤسسات المالية التقليدية دمج الخدمات الرقمية ضمن أنظمتها بشكل فعال.

إضافة إلى ذلك تفرض التحديات التشغيلية قيودًا على بيئة الأعمال الرقمية حيث يواجه مشغلوا الاتصالات العديد من العقبات التي تؤثر على استقرار خدماتهم، فعلى سبيل المثال:قيود الإغلاق التي شهدها العالم خلال فترات الأزمات الصحية والاقتصادية أثرت على قدرة الشركات على تشغيل وصيانة البنية التحتية الرقمية مما أدى إلى تراجع جودة الاتصالات وتباطؤ انتشار الخدمات الرقمية، كما أن تعطل سلاسل التوريد العالمية نتيجة للأزمات الاقتصادية والجيوسياسية أسفر عن نقص في المعدات التكنولوجية الضرورية كالخوادم وأجهزة الاتصال وأنظمة الحوسبة السحابية، الأمر الذي أثر على قدرة الدول النامية على توسيع بنيتها الرقمية بشكل يتناسب مع الطلب المتزايد على الخدمات المالية الرقمية. ومن جهة أخرى،تشكل عمليات سرقة وتخريب معدات الاتصالات تحديًا إضافيًا حيث تعاني بعض المناطق من نقص في الحماية الأمنية لشبكات الاتصال مما يؤدي إلى تكرار حوادث الاعتداء على البنية التحتية الرقمية، كما أن بعض الحكومات تفرض قيودًا تنظيمية معقدة على مزودي الخدمات الرقمية مما يحد من قدرتهم على توسيع نطاق خدماتهم بسهولة، ومع وجود أكثر من 700 مليون شخص حول العالم يفتقرون إلى الإنترنت وملياز شخص لا يمتلكون هوية رقمية رسمية تصبح الحاجة ملحة للاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز بيئة الأعمال لدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي الشامل.[1]

ولتجاوز هذه العقبات يتعين على الحكومات والمؤسسات المالية العمل على وضع سياسات واستراتيجيات تدعم تطوير البنية التحتية الرقمية كزيادة الاستثمارات في توسيع شبكات الاتصال وتحفيز الشركات الخاصة على تقديم حلول تكنولوجية ميسورة التكلفة وتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية، كما ينبغي تسهيل إجراءات تسجيل الهوية الرقمية واعتماد تقنيات التحقق البيومتري لتمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بسهولة وأمان. لأن التغلب على تحديات بيئة الأعمال والبنية التحتية الرقمية يعد خطوة أساسية نحو تحقيق التحول الرقمي الشامل وضمان شمول مالي مستدام يعزز من فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي في مختلف أنحاء العالم.

---

[1] –بن قيدة مروان،بن يحي نسيمة،2021:الخدمات المالية الرقمية وإدارة مشاكل الأوبئة العالمية:تحليل الفرص والتحديات المرتبطة بجائحة كورونا، التكنولوجيا المالية الإبتكارات والحلول الرقمية،مخبر التنمية المحلية المستدامة،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي بن فارس،المدية :الجزائر،ص ص35–36.

3- مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات:

يشكل الأمن السيبراني وحماية البيانات أحد أكبر التحديات التي تواجه قطاع التقنيات المالية الرقمية، حيث يتزايد عدد الهجمات الإلكترونية ومحاولات الاحتيال الرقمي مع التوسع السريع في استخدام الخدمات المالية عبر الإنترنت.

تعتمد هذه التقنيات على بنية تحتية رقمية معقدة تتضمن أنظمة الدفع الإلكتروني والتطبيقات البنكية والمنصات المالية القائمة على الحوسبة السحابية مما يجعلها هدفًا رئيسيًا للقراصنة والمخترقين الذين يسعون إلى استغلال الثغرات الأمنية لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وتشمل التهديدات السيبرانية التي تواجهها المؤسسات المالية الرقمية عمليات التصيد الاحتيالي وهجمات برامج الفدية والبرمجيات الخبيثة، إضافة إلى الاختراقات الأمنية التي قد تؤدي إلى سرقة بيانات العملاء أو التلاعب بالحسابات البنكية مما يجعل تصاعد هذه الهجمات يشكل خطرًا حقيقيًا على استقرار القطاع المالي. وفي ظل التحول الرقمي المتسارع أصبحت المؤسسات المالية تعتمد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحليل العمليات المالية وكشف الاحتيال، إلا أن هذه التقنيات ذاتها قد تصبح نقطة ضعف إذا لم تُعزز بأنظمة أمنية قوية حيث يمكن استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي لخداع أنظمة كشف الاحتيال، كما أن الاعتماد المتزايد على الحوسبة السحابية يطرح تحديات جديدة تتعلق بحماية البيانات المالية الحساسة التي يتم تخزينها ومعالجتها على خوادم خارجية مما يزيد من احتمالية تعرضها للاختراق أو للهجمات السيبرانية، ورغم وجود تشريعات دولية لحماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)في الاتحاد الأوروبي إلا أن الامتثال لهذه القوانين يظل معقدًا في بيئة مالية رقمية عابرة للحدود حيث تختلف السياسات التنظيمية بين الدول مما يخلق صعوبات في توحيد معايير الأمان. كما أن الحاجة إلى تشفير البيانات لضمان الخصوصية قد تتعارض مع متطلبات الحكومات للوصول إلى المعلومات في إطار التحقيقات الأمنية أو مكافحة الجرائم المالية مما يثير جدلًا مستمرًا حول التوازن بين الأمن القومي وحماية خصوصية الأفراد[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول تفرض تشريعات تلزم الشركات بتخزين بيانات العملاء محليًا مما يفرض تحديات تشغيلية على المؤسسات المالية التي تعتمد على مراكز بيانات دولية ومن الناحية العملية لا تؤثر الهجمات السيبرانية على الشركات فحسب بل تمتد تداعياتها إلى المستخدمين والمستثمرين، حيث قد تؤدي الاختراقات الكبيرة إلى فقدان العملاء ثقتهم بالخدمات البنكية الرقمية ما يدفعهم إلى العودة لاستخدام الوسائل التقليدية، كما قد تتكبد الشركات المالية خسائر ضخمة نتيجة تسرب بيانات العملاء مما يعرضها لعقوبات

[1]-نفيسة الخير،2020:التقنيات المالية الحديثة،سلسلة كتيبات تعريفية العدد 4،صندوق النقد العربي:الإمارات العربية المتحدة،ص ص19-20.

قانونية ودعاوى قضائية قد تؤثر على استمراريتها ولمواجهة هذه التهديدات لا بد من تبني حلول أمنية متقدمة تشمل تطوير أنظمة التشفير القوية واعتماد تقنيات المصادقة متعددة العوامل واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل السلوكيات المشبوهة وكشف العمليات الاحتيالية قبل وقوعها. كما يجب الاستثمار في تحديث البنية التحتية الأمنية وتعزيز أنظمة الحماية عبر تقنيات الحوسبة السحابية الآمنة وإجراء اختبارات اختراق دورية للكشف عن نقاط الضعف ومعالجتها قبل استغلالها من قبل القراصنة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب توعية المستخدمين دورًا رئيسيًا في الحد من المخاطر السيبرانية حيث تُعد أخطاء المستخدمين من أبرز نقاط الضعف التي يستغلها المهاجمون لذا يجب تنظيم حملات تثقيفية لتعريف المستخدمين بأساليب الاحتيال السيبراني وتحذيرهم من رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة والروابط الخبيثة والهجمات التي تعتمد على الهندسة الاجتماعية.

وأخيرًا، لا يمكن تحقيق حماية فعالة للبيانات دون تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والجهات التنظيمية والمنظمات الدولية لتطوير معايير موحدة للأمن السيبراني وتبادل المعلومات حول التهديدات الإلكترونية لضمان استجابة سريعة ومنسقة عند وقوع هجمات واسعة النطاق مما يعزز مناعة القطاع المالي الرقمي ضد المخاطر السيبرانية المتزايدة.

4- التحديات القانونية والتنظيمية:

تواجه التقنيات المالية الرقمية تحديات قانونية وتنظيمية معقدة تعيق توسعها واستدامتها حيث لا تزال العديد من الدول تفتقر إلى أطر قانونية واضحة وشاملة لتنظيم هذا القطاع سريع التطور مما يؤدي إلى خلق فجوات تنظيمية قد تستغلها بعض الشركات لتجنب الامتثال للقوانين، فعلى سبيل المثال لا تزال بعض الخدمات المالية الرقمية مثل العملات المشفرة والتمويل الجماعي ومنصات الإقراض بين الأفراد غير مشمولة بالكامل ضمن القوانين الحالية مما يترك مجالًا للأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن التباين في التشريعات بين الدول يزيد من تعقيد البيئة التنظيمية حيث تختلف القوانين المتعلقة بحماية البيانات والامتثال الضريبي ومكافحة الجرائم المالية من بلد إلى آخر مما يجعل الامتثال للمعايير الدولية تحديًا أمام الشركات المالية الرقمية التي تعمل عبر الحدود. وفيما يخص العملات الرقمية يواجه القطاع تحديات إضافية بسبب الاختلافات الكبيرة في سياسات الدول تجاه هذه الأصول فبينما تبنت بعض الحكومات إطارًا قانونيًا واضحًا لتنظيمها فرضت دول أخرى قيودًا صارمة أو حظرتها تمامًا مما خلق بيئة غير مستقرة للمستثمرين والشركات التي تسعى لتوسيع نطاق عملياتها عالميًا. بالإضافة إلى ذلك،فإن ضعف الحماية التنظيمية لبعض الخدمات المالية الرقمية غير البنكية يعرض المستهلكين لمخاطر مالية كبيرة خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية أو

انهيار بعض المنصات التي تعمل بدون إشراف قانوني واضح، كما أن التحديات القانونية تمتد إلى مسائل أخرى مثل حقوق المستهلك وآليات تسوية النزاعات ومسؤولية الشركات المالية الرقمية تجاه المستخدمين حيث لا تزال بعض القوانين التقليدية غير قادرة على مواكبة التطورات السريعة في هذا المجال ولذلك يتطلب تعزيز قطاع التقنيات المالية الرقمية تبني سياسات تنظيمية متوازنة تواكب الابتكارات التكنولوجية وتحمي حقوق المستخدمين مع تشجيع الاستثمار والنمو في هذا القطاع[1]. كما أن تعزيز التعاون الدولي لتوحيد القوانين واللوائح وتحقيق قدر أكبر من التوافق التنظيمي بين الدول سيكون له دور أساسي في ضمان استقرار الأسواق المالية الرقمية وتعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

5- التحديات الرقابية:

تمثل التحديات الرقابية في التقنيات المالية الرقمية أحد أبرز العقبات التي تواجه هذا القطاع المتنامي حيث تزداد تعقيداتها مع تسارع الابتكارات المالية وتوسع الخدمات الرقمية، ورغم أن هذه التقنيات توفر حلولًا مالية أكثر كفاءة وتساعد على تحسين الوصول إلى الخدمات البنكية فإن بعض منها كالعملات المشفرة والعقود الذكية والمنصات اللامركزية تعمل خارج نطاق الإشراف التقليدي مما يثير مخاوف حول الشفافية والاستقرار المالي وحماية المستهلكين، فالأنظمة المالية التقليدية تعتمد على جهات تنظيمية مركزية لضمان الامتثال للقوانين إلا أن الطبيعة اللامركزية لبعض التقنيات المالية الرقمية تجعل من الصعب تطبيق القواعد التنظيمية القائمة مما يخلق فجوة في الرقابة قد تستغلها الجهات الفاعلة غير المشروعة لممارسة أنشطة مالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون رقابة فعالة. كما يواجه صناع القرار تحديًا كبيرًا في تحقيق توازن دقيق بين تشجيع الابتكار المالي من جهة وحماية النظام المالي من المخاطر المحتملة من جهة أخرى حيث يمكن أن تؤدي الرقابة المفرطة إلى تقييد تطور التقنيات المالية الرقمية وإعاقة الابتكار، في حين أن ضعف الرقابة قد يسهم في زيادة الجرائم المالية والمخاطر السيبرانية، كما أن الطبيعة العابرة للحدود للعديد من التقنيات تضيف بُعدًا آخر للتحديات الرقابية إذ تختلف القوانين التنظيمية من دولة إلى أخرى مما يعقّد عملية وضع أطر رقابية متجانسة تضمن الامتثال العالمي وتحدّ من التجاوزات المحتملة، ولذلك يتطلب الإشراف الفعّال على هذا القطاع تحديث مستمر للأطر القانونية وتبني سياسات رقابية ديناميكية قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا المالية بما يضمن حماية المستهلكين وتعزيز الاستقرار المالي وتشجيع بيئة ابتكارية مستدامة، فمن الضروري أن

---

(1) -Rahmatia Jamhor,Shafina Fisal and others,2021:Issues and challenges of financial technology(Fintech) in the malaysian financial market,Conference Paper at The 8th International Conference On Management And Muamalah Held on 8 june202 ,Faculty of Management & Muamalah (FPM),Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS) ,Malaysia,pp73-74,Available at the following link: https://conference.uis.edu.my/icomm/8th/images/021-062.pdf ,at 12/09/2024 on 21:00.

تتبنى الجهات التنظيمية نهجًا مرنًا ومتطورًا في وضع السياسات مع تعزيز التعاون الدولي لضمان توافق المعايير الرقابية العالمية[1].

6- التحديات المرتبطة بالابتكار والتنظيم:

يواجه القطاع المالي الرقمي تحديًا محوريًا يتمثل في تحقيق التوازن بين الابتكار والتنظيم حيث تسعى الجهات التنظيمية إلى وضع أطر قانونية تحمي المستهلكين وتمنع الأنشطة المالية غير المشروعة وتحافظ على استقرار الأسواق المالية دون أن تعيق مسار الابتكار التكنولوجي الذي يشكل جوهر التحول الرقمي في هذا المجال. ففي العديد من الحالات قد تؤدي القوانين الصارمة أو التنظيمات غير المرنة إلى تقييد قدرة الشركات الناشئة على تطوير حلول مالية مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية والخدمات البنكية المفتوحة والعملات المشفرة مما يحد من تنافسية السوق ويؤثر على تنوع الخيارات المتاحة للمستهلكين وعلى الجانب الآخر فإن غياب التنظيم الكافي قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر المالية مثل عمليات الاحتيال واختراق البيانات والتلاعب بالسوق مما يهدد ثقة المستخدمين في الخدمات المالية الرقمية كما أن المؤسسات البنكية التقليدية التي غالبًا ما تعاني من بطء في تبني التقنيات المالية الرقمية قد تجد نفسها في مواجهة منافسة شرسة من قبل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والتي تمتلك القدرة على تقديم خدمات مالية أكثر سرعة وكفاءة بفضل الابتكار المستمر، ويزيد هذا الوضع من تعقيد المشهد المالي حيث تصبح هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات تنظيمية تدعم الابتكار دون أن تترك ثغرات تُستغل من قبل الجهات غير المشروعة، بالإضافة إلى ذلك فإن غياب التنسيق الفعّال بين الحكومات والهيئات التنظيمية والشركات المالية يؤدي إلى بطء تبني التقنيات الحديثة وخلق فجوة بين النظم المالية التقليدية والرقمية مما يعيق التكامل السلس بينهما، لذا أصبح من الضروري اعتماد سياسات تنظيمية مرنة مثل الصناديق التقنية التنظيمية (Regulatory Sandboxes) التي تسمح للشركات باختبار منتجاتها وخدماتها المالية الجديدة في بيئة محكومة قبل إطلاقها على نطاق واسع مما يتيح للمشرعين فهم المخاطر المحتملة واتخاذ قرارات تنظيمية مبنية على حقائق وتجارب عملية،كما أن تطوير بيئات تنظيمية تفاعلية تستند إلى التعاون المستمر بين مختلف الأطراف وتحديث القوانين بما يواكب التطورات السريعة يمكن أن يسهم في بناء قطاع مالي رقمي مستدام وآمن يعزز الابتكار ويحمي حقوق المستخدمين ويدعم الاقتصاد الرقمي العالمي[2].

---

[1] -محمد محروس سعدوني،2023:التكنولوجيا المالية القوانين واللوائح المنظمة لها في مصر،المجلة القانونية،المجلد 17،العدد 8،مصر،ص1970.

[2] -Kenneth Chukwujekwu Nwafor, Emmanuel Ayodeji Ayodele,2024 :Regulatory challenges and innovations in financial technology :safeguarding against fraud while maximizing roi,international journal of research publication and reviews,vol ume5,issue 10,United states of America,p4985.

المبحث الثاني:أنواع التقنيات الرقمية الداعمة للأنشطة المالية

يركز هذا المبحث على عرض أبرز التقنيات الرقمية التي تمثل العمود الفقري للتحول المالي الرقمي كتقنية البلوكشين والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، مع توضيح كيفية مساهمتها في تحسين جودة الخدمات المالية وتعزيز كفاءتها.

المطلب الأول: تقنية البلوكشين

تعد البيانات الرقمية من أهم الأصول في العالم الرقمي مما يجعل حمايتها أمرًا بالغ الأهمية ومع تزايد التهديدات الأمنية مثل السرقة والاحتيال تم اقتراح العديد من الوسائل لحماية البيانات وكان من أبرزها تقنية البلوكشين(Blockchain) .

1- مفهوم و خصائص تقنية البلوكشين:

ظهر مفهوم البلوكشين لأول مرة في عام 2008 على يد الياباني ساتوشي ناكاموتو(Satoshi Nakamoto) كجزء من عملة البيتكوين (Bitcoin) الرقمية حيث أرسل ناكاموتو دراسة تقييمية إلى قائمة بريدية إلكترونية تضم خبراء مهتمين بالعملات المشفرة تضمنت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملة البيتكوين والطريقة التي تعتمد عليها وهي تقنية البلوكشين، وفي العام التالي قام بتعدين أول عملة بيتكوين وطرحها للتداول مما شكل انطلاقة حقيقية لهذه التقنية سرعان ما اكتسبت البيتكوين شهرة واسعة وبدأت تُعتمد كعملة معترف بها في عدة أماكن، وفي عام 2011 وصل سعر البيتكوين إلى دولار واحد ليعادل بذلك قيمته النقدية وفقًا لتداولات بورصة MTGOX ومنذ ذلك الحين استمرت العملات الرقمية في الانتشار وظهرت العديد من منصات التداول التي توفر إمكانية بيع وشراء العملات المشفرة أو تحويلها إلى عملات نقدية[1].

يشير مفهوم البلوكشين إلى سلسلة من الكتل التي تخزن البيانات بشكل آمن حيث تحتوي كل كتلة على مجموعة من البيانات ويتم تشفيرها بخوارزميات خاصة لضمان عدم العبث بها وتعتمد هذه التقنية على مبدأ التجزئة(Hashing) حيث تتضمن كل كتلة تجزئة الكتلة السابقة مما يجعل اختراقها صعبًا للغاية ويتم إنشاء كل كتلة جديدة عبر عملية حسابية تتطلب إثبات العمل (Proof of Work) وهي عملية معقدة تتطلب قوة حوسبية كبيرة وعند تعديل أي كتلة يصبح من الضروري إعادة حساب جميع الكتل اللاحقة مما يجعل العبث بالسلسلة

[1] -طروبيا ندير،2020:تكنولوجيا البلوك تشين وتأثيرها على المستقبل الرقمي للمعاملات الإقتصادية-الفرص والتحديات-،مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة،المجلد 3،العدد 1،الجزائر،ص100.

شبه مستحيل[1]. وفيما يلي مجموعة من الخصائص الفريدة التي تتمتع بيها تقنية البلوكشين وتجعلها إحدى التقنيات الرائدة في مجال تخزين البيانات والمعاملات الرقمية:[2]

- **اللامركزية:**

على عكس الأنظمة التقليدية التي تعتمد على المركزية حيث تتطلب كل معاملة تدخل طرف ثالث (مثل البنوك أو المؤسسات المالية) للتحقق من صحتها فإن تقنية البلوكشين تعمل بشكل لامركزي أي بدون وسيط مركزي فيتم التحقق من صحة المعاملات عبر خوارزميات الإجماع مما يقلل التكاليف ويزيل الضغط عن الخوادم المركزية،كما يعزز من أمان البيانات ويقلل من احتمالات الاختراق أو فقدان المعلومات.

- **الثبات:**

يتميز البلوكشين بقدرته على التحقق الفوري من صحة المعاملات، حيث يتم قبول المعاملات الصالحة ورفض غير الصالحة بسرعة بمجرد تسجيل المعاملة داخل سلسلة الكتل، فيصبح من المستحيل تقريبًا تعديلها أو حذفها مما يضمن موثوقية البيانات المسجلة.

- **عدم الكشف عن الهوية:**

يوفر البلوكشين مستوى عالٍ من الخصوصية حيث يمكن للمستخدمين التفاعل عبر عنوان مشفر (المفتاح العام) دون الحاجة إلى الإفصاح عن هويتهم الحقيقية وهذا يعني أن المستخدمين يستطيعون إرسال واستقبال المعاملات دون أن يكون هناك ارتباط مباشر بأسمائهم أو معلوماتهم الشخصية.

- **الشفافية والثقة:**

تختلف البلوكشين عن الأنظمة التقليدية التي غالبًا ما تحتفظ بسجلات المعاملات في أنظمة مغلقة حيث تتميز بأنها توفر شفافية عالية إذ يمكن لأي شخص داخل الشبكة الاطلاع على جميع المعاملات كما أن أي تعديل أو تحديث في السلسلة يكون مرئيًا للجميع مما يعزز الثقة بين المستخدمين ويحد من التلاعب أو الاحتيال.

---

[1] –مدى عبد اللطيف الرحيلي،هناء علي الضحوي،2020:تطوير قطاع الإيجار العقاري بما يتماشى مع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية:دراسة مقترحة لتطبيق تقنية البلوكشين،مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا،العدد 01،قطر،ص 4.

[2] –تتة خالد وآخرون،2022:تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة،مجلة العلوم القانونية والإجتماعية،المجلد 07،العدد 02،الجزائر،ص ص984–985.

- **أمان المعلومات:**

تمتاز البيانات المسجلة في البلوكشين بأنها غير قابلة للتغيير حيث يتم تضمين كل معاملة في كتلة مشفرة ترتبط بالكتلة السابقة مما يجعل إمكانية التلاعب أو التعديل مستحيلة،كما أن هذه الخاصية تسهل عمليات التدقيق والمراجعة حيث يمكن تتبع جميع المعاملات المسجلة بسهولة ومعرفة تاريخها بدقة.

2- أنواع تقنية البلوكشين:

تنقسم شبكات البلوكشين إلى عدة أنواع وكل منها يتمتع بخصائص ومزايا تناسب احتياجات معينة. وفيما يلي أبرز أنواعها:[1]

2-1- البلوكشين العام :

هو نظام مفتوح المصدر يسمح لأي شخص بالمشاركة فيه دون قيود ويتميز هذا النوع بالشفافية حيث يمكن للجميع التحقق من المعاملات المسجلة في الشبكة، وتُستخدم البلوكشين العامة في العملات الرقمية مثل Bitcoin و Ethereum حيث لا توجد سلطة مركزية تتحكم في الشبكة.

2-2- البلوكشين الخاص :

على عكس البلوكشين العامة فإن البلوكشين الخاصة مملوكة ومدارة من قبل كيان واحد مثل الشركات أو المؤسسات مما يسمح لها بتحديد من يمكنه الوصول إلى الشبكة، وتُستخدم هذه التقنية في بيئات العمل المغلقة مثل Hyperledger حيث توفر الأمان والتحكم مع الحفاظ على خصوصية المعاملات.

2-3- البلوكشين المدمج :

يُعرف أيضًا بالبلوكشين الاتحادي وهو مزيج بين العام والخاص حيث تتم إدارته بواسطة مجموعة من المؤسسات بدلاً من كيان واحد ويتم استخدامه في القطاعات التي تحتاج إلى الشفافية مع التحكم كالمدفوعات بين البنوك وسلاسل التوريد.

---

[1] -اللجنة العربية لنظم الدفع و التسوية،2019:إستخدام تقنية البلوكشين في عمليات المدفوعات الآفاق والفرص،تقرير رقم122،صندوق النقد العربي ،الإمارات العربية المتحدة ،ص ص12-13،متاح على الرابط:https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-use-of-blockchain-technology-in-payments.pdf، بتاريخ 2024/03/05،على الساعة 15:38.

2-4- البلوكشين الهجين :

يجمع هذا النوع بين البلوكشين العام والخاص حيث يسمح ببعض المعاملات لأن تكون عامة بينما تبقى معاملات أخرى خاصة، ويُستخدم في التطبيقات التي تتطلب مزيجًا من الشفافية والتحكم كالأنظمة الحكومية ومجال الرعاية الصحية.

3- مكونات تقنية البلوكشين:

3-1- العُقد :

تتكون شبكة البلوكشين من مجموعة من العقد(Nodes) وهي الأجهزة التي تخزن البيانات والمعاملات مما يجعلها بمثابة دفتر الأستاذ الموزع بحيث يعمل الأفراد الذين يديرون هذه العقد والمعروفون باسم المعدّنين (Miners) أو المشاركين على التحقق من صحة العمليات والتأكد من التسلسل الزمني الصحيح للكتل ويتم ذلك من خلال خوارزميات الإجماع التي تتيح للعقد التوصل إلى اتفاق بشأن البيانات الجديدة، وتُعد خوارزميات الإجماع عنصرًا أساسيًا في البلوكشين لضمان توافق الشبكة دون الحاجة إلى سلطة مركزية ومن أبرزها خوارزمية إثبات العمل (PoW) التي تُستخدم في البيتكوين وتعتمد على حل معادلات رياضية معقدة للتحقق من صحة المعاملات حيث يحصل المعدّن الذي يجد الحل الصحيح على مكافأة مالية غير أن هذه العملية تتطلب قوة حوسبية هائلة، أما خوارزمية إثبات الحصة (PoS) فتعتمد على وجود رصيد مالي في محفظة المشاركين بدلاً من التنقيب عن الكتل حيث يُكافَأ المشاركون عند التحقق من صحة المعاملات ولكن في حال حدوث تلاعب تقوم الشبكة بخصم العملات الرقمية من محفظة المخالف كإجراء عقابي مما يجعلها أقل استهلاكًا للطاقة وأكثر كفاءة مقارنةً بإثبات العمل[1].

[1] -مدى عبد اللطيف الرحيلي،هناء علي الضحوي،مرجع سبق ذكره،ص ص4-5.

الشكل رقم(03): دور العُقَد في معالجة المعاملات ضمن شبكة البلوكشين

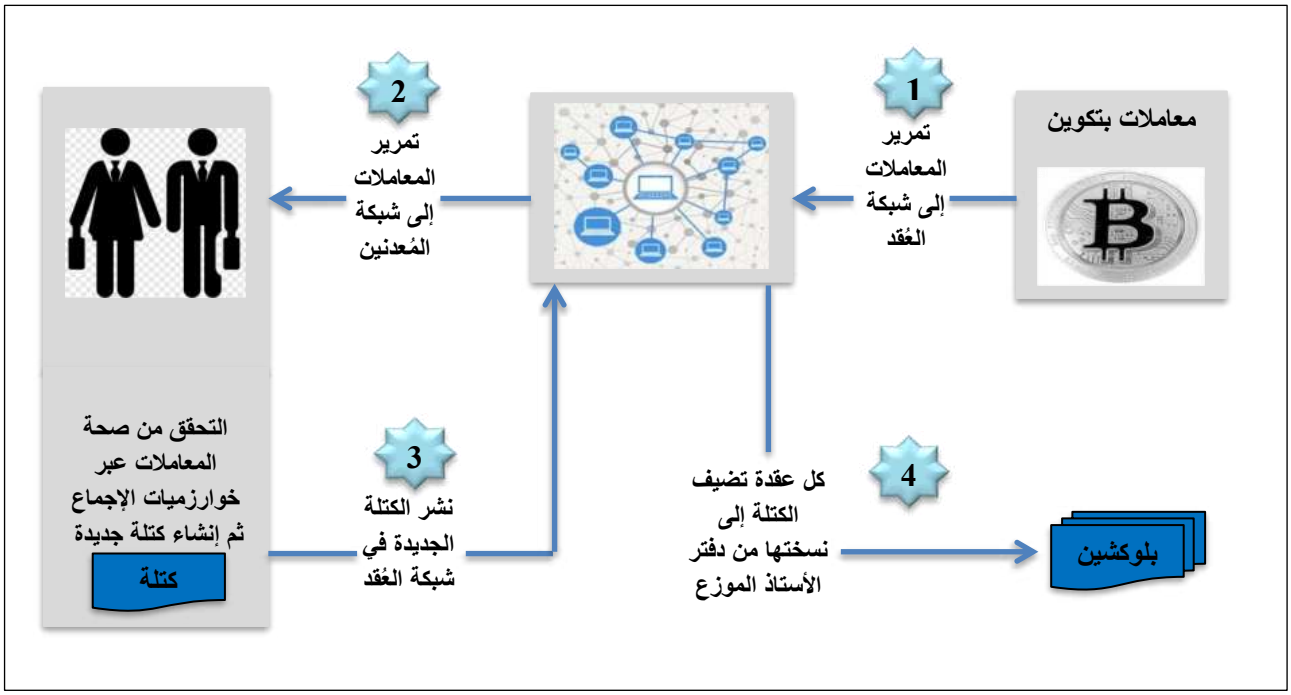

المصدر:من إعداد الباحثة

3-2-التشفير:

التشفير في البلوكشين هو عملية تهدف إلى حماية سرية البيانات من خلال تحويلها إلى رموز لا يمكن قراءتها إلا من قبل المستخدمين المخوّلين حيث تتيح هذه التقنية نقل البيانات بأمان دون تعرضها للاختراق من جهات غير مصرح لها، وهناك نوعان أساسيان من التشفير المستخدم في البلوكشين، الأول هو دالة الهاش (Hash Function) والتي تعمل على تحويل المدخلات مهما كان طولها إلى مخرجات ثابتة الطول على شكل رموز مشفرة فريدة وتُستخدم هذه الدالة لإنشاء رمز مميز لكل كتلة في السلسلة بحيث يكون لكل كتلة "هاش" خاص بها يعتمد على "الهاش" الخاص بالكتلة التي تسبقها مما يجعل أي تعديل في إحدى الكتل يؤثر على جميع الكتل اللاحقة مما يعزز من أمان النظام واستحالة التلاعب به. أما النوع الثاني فهو تشفير المفاتيح (Key Encryption) والذي يُعرف أيضًا بالتشفير المتماثل أو التناظري حيث يتم تشفير البيانات باستخدام مفتاحين: مفتاح عام للمستخدم ويكون متاحًا للجميع،بينما المفتاح الخاص يبقى سريًا ويستخدم للتوقيع الرقمي، وفي عمليات نقل المعاملات يتم أولًا تشفير المعاملة باستخدام دالة الهاش ثم توقيعها بالمفتاح الخاص للمُرسِل وبعد ذلك تُرسل إلى المستلم الذي يتحقق من صحتها باستخدام المفتاح العام للمرسِل ثم يفك التشفير بواسطة

مفتاحه الخاص، هذه الآلية تضمن سلامة البيانات وتمنع التلاعب بها مما يجعل البلوكشين بيئة آمنة وموثوقة لنقل المعلومات والمعاملات الرقمية.[1]وفيما يلي شكل يوضح عملية التشفير لمعاملات بتكوين بين شخصين:

الشكل رقم(04):عملية التشفير في معاملات البتكوين

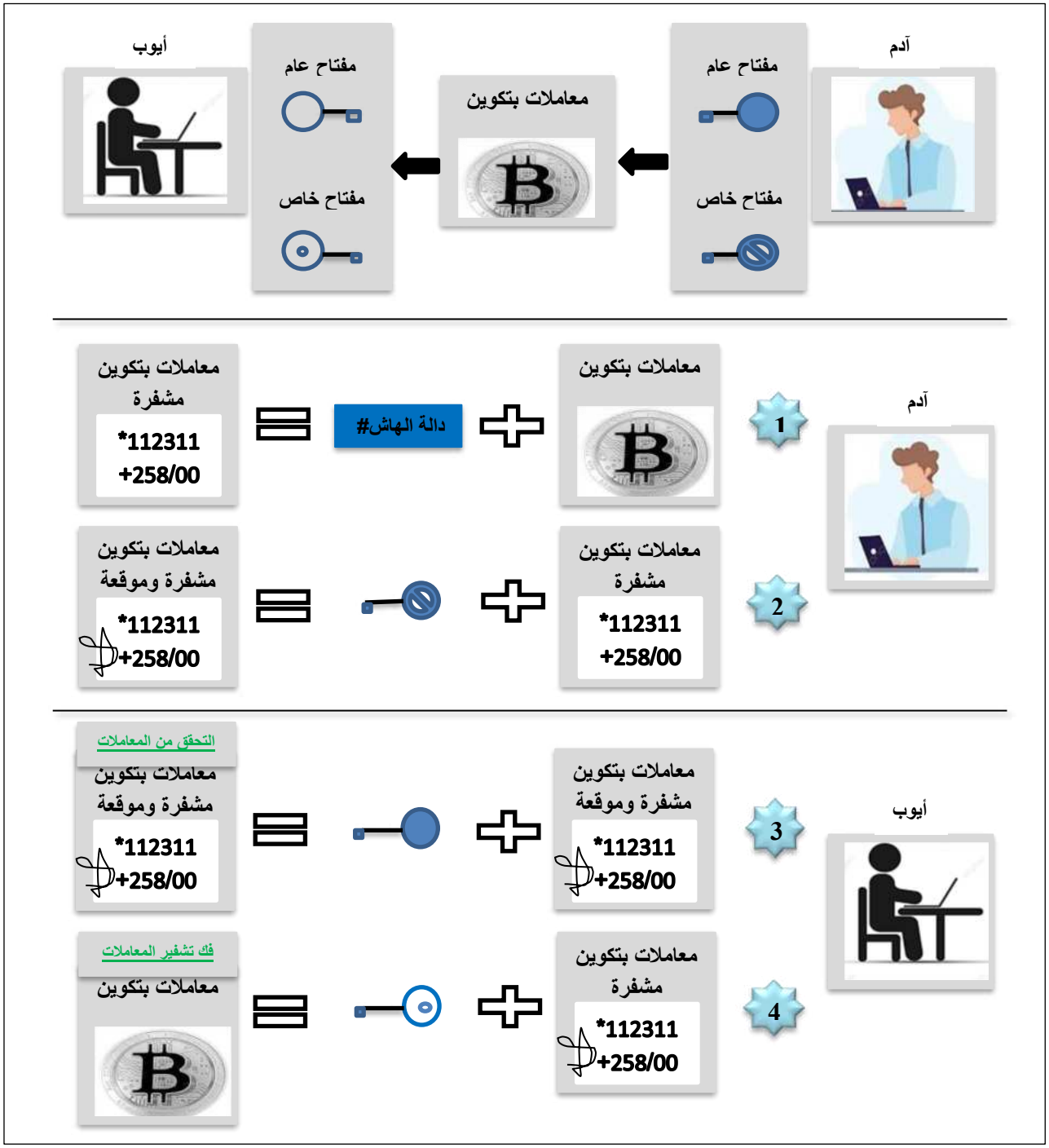

المصدر:من إعداد الباحثة

[1] -مرزوق آمال،2021:تقنية البلوكشين وتطبيقاتها الإقتصادية،مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية،المجلد01،العدد05،الأردن،ص ص307-309.

3-3- الكتلة:

الكتلة في البلوكشين تمثل الوحدة الأساسية التي تُبنى عليها السلسلة حيث تحتوي على مجموعة من المعاملات أو البيانات المراد تسجيلها ضمن الشبكة وتشمل هذه العمليات تحويل الأموال وتوثيق العقود الذكية وتسجيل البيانات أو أي عملية أخرى تتطلب التحقق والتخزين بطريقة آمنة وشفافة، حيث تتكون كل كتلة من عدة عناصر رئيسية منها بيانات المعاملات وشفرة التشفير (الهاش الخاصة بها) بالإضافة إلى هاش الكتلة السابقة مما يربط الكتل ببعضها البعض في تسلسل زمني محكم، هذا الترابط القائم على تقنية الهاش يجعل أي تغيير في إحدى الكتل يؤثر على جميع الكتل اللاحقة مما يعزز من أمان الشبكة ويجعل من الصعب التلاعب بها. وعند إضافة كتلة جديدة إلى السلسلة يجب أن تخضع لموافقة الشبكة عبر خوارزميات الإجماع مثل إثبات العمل (PoW) أو إثبات الحصة (PoS) لضمان صحة البيانات وعدم حدوث أي تلاعب، وبعد التحقق تُضاف الكتلة إلى السلسلة بشكل دائم ويُمنح المعدّنون (Miners) أو المشاركون في التحقق مكافأة مالية نظير جهودهم[1].

يُعد هذا النظام أحد أبرز ميزات البلوكشين حيث يمنع أي تعديل أو حذف للبيانات بمجرد تسجيلها مما يحقق درجة عالية من الشفافية والمصداقية في العمليات المختلفة وبالتالي تُعتبر الكتلة حجر الأساس في تقنية البلوكشين حيث تضمن تكامل البيانات وتوثيق العمليات بطريقة موثوقة وغير قابلة للتلاعب.

3-4- دفتر الأستاذ الموزع :

هو أحد المفاهيم الأساسية في تقنية البلوكشين حيث يمثل قاعدة بيانات موزعة تحتوي على سجل لكافة المعاملات التي تمت داخل الشبكة ويتميز هذا الدفتر بأنه غير مركزي أي أن جميع العقد (Nodes) أو الأجهزة المشاركة في الشبكة تمتلك نسخة متطابقة من سجل المعاملات مما يضمن الشفافية ويمنع التلاعب أو الاحتيال .وعند إجراء معاملة جديدة يجب على الشبكة التحقق من صحتها باستخدام خوارزميات الإجماع قبل إضافتها إلى دفتر الأستاذ وبمجرد الموافقة تتم إضافة المعاملة إلى كتلة جديدة ويتم تحديث جميع نسخ الدفتر الموجودة لدى العقد في الشبكة بشكل متزامن. هذا النهج يجعل من المستحيل تقريبًا التلاعب بالبيانات لأن أي محاولة لتعديل سجل المعاملات في إحدى العقد سيتم رفضها إذا لم تتطابق مع باقي النسخ المخزنة في الشبكة، وبفضل دفتر الأستاذ الموزع تتمتع البلوكشين بمستوى عالٍ من الأمن والشفافية حيث يمكن لأي طرف في الشبكة

[1] -علياء إبراهيم أحمد،شهد الأحمد وآخرون،2024:مدى جاهزية أخصائي المعلومات لتبني تقنية البلوكشين في مؤسسات المعلومات:دراسة حالة على المكتبة المركزية(جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل)،مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة،المجلد01،العدد25،الأردن،ص12435.

التحقق من صحة المعاملات دون الحاجة إلى سلطة مركزية كما يساهم هذا النظام في تقليل التكاليف المرتبطة بالوسطاء ويضمن استمرارية البيانات حتى في حالة تعطل بعض العقد مما يعزز موثوقية النظام بشكل عام.[1]

4- البلوكشين كتقنية داعمة للقطاع المالي:

يلعب البلوكشين دورًا مهمًا في تحسين العمليات المالية ويسهم في تسريعها وتقليل كلفتها مما يجعله أداة حاسمة للمستقبل المالي. وفيما يلي جدول يوضح كيفية مساهمة البلوكشين في دعم وتطوير القطاع المالي:

الجدول رقم (02):مساهمة تقنية البلوكشين في دعم و تطوير القطاع المالي

دور البلوكشين	كيفية تمكين تقنية البلوكشين لهذا الدور
تعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة	يساعد البلوكشين في تعزيز الشفافية من خلال توفير سجل موزع غير قابل للتغيير حيث يمكن لجميع الأطراف المعنية الاطلاع على المعاملات بشكل فوري ودقيق،كما يساهم في تقليل الاعتماد على الوسطاء مما يُحسن الكفاءة ويُسهل المعاملات بشكل أسرع.
خفض التكاليف التشغيلية وزيادة رضا العملاء	يتم تقليل التكاليف المرتبطة بالوساطة من خلال تنفيذ المعاملات بشكل مباشر وفعّال على شبكة البلوكشين كالرسوم البنكية أو تكاليف المعالجة التقليدية،كما أن السرعة التي تقدمها البلوكشين في تسوية المعاملات تزيد من رضا العملاء حيث يمكنهم الحصول على خدمات مالية أسرع وأكثر شفافية.
تعزيز النزاهة والثقة بين الأطراف	يضمن البلوكشين عدم التلاعب في السجلات المالية بسبب طبيعته الموزعة حيث يتم تسجيل المعاملات على شبكة موزعة بين العديد من العُقد ليضمن نزاهة البيانات ويُعزز الثقة بين الأطراف المعنية حيث لا يمكن تعديل أو حذف أي سجل مما يقلل فرص الاحتيال والتلاعب في العمليات المالية.
تنفيذ الاتفاقيات تلقائيًا (العقود الذكية)	تسمح العقود الذكية التي يتم تخزينها على شبكة البلوكشين بتنفيذ الاتفاقيات تلقائيًا عند استيفاء شروط معينة مما يقلل من الاعتماد على الوسطاء أو التدخل البشري ويقلل الأخطاء البشرية ويُسهل تسريع الإجراءات المالية بشكل أكثر فعالية وموثوقية ويزيد من كفاءة المعاملات.
الامتثال للوائح التنظيمية	يوفر البلوكشين سجلات مالية شفافة ومُعتمدة تُمكّن المؤسسات من تتبع المعاملات بسهولة مما يعزز القدرة على الامتثال للوائح التنظيمية،كما يُسهل عمليات "اعرف عميلك (KYC) "باستخدام الهويات الرقمية المخزنة على الشبكة مما يقلل من التكاليف المرتبطة بالتحقق من العملاء ويُسرع الإجراءات التنظيمية.
تسريع المدفوعات عبر الحدود وتعزيز الإدماج المالي	يعزز البلوكشين من فعالية المدفوعات عبر الحدود من خلال تسهيل المعاملات الدولية دون الحاجة إلى وسطاء ماليين تقليديين مما يقلل التكاليف ويُسرع من تحويل الأموال،كما يسهم في تعزيز الإدماج المالي عن طريق تمكين الأفراد غير المتعاملين مع البنوك من الوصول إلى خدمات مالية حديثة ومبتكرة عبر الشبكة الموزعة.
ربط الشبكات المختلفة وتعزيز التعاون بين المؤسسات	تُمكن طبيعة البلوكشين اللامركزية من ربط شبكات متعددة للمؤسسات المالية مما يسهم في تعزيز التعاون بينها وتبادل المعلومات بسهولة وشفافية،كما تساعد في تطوير حلول مالية مبتكرة وقابلة للتوسع مما يتيح للمؤسسات المالية التعاون بشكل أكثر كفاءة في عدة مجالات كالتسويات المالية والقروض وإدارة المخاطر.

[1] -مرزوق آمال،مرجع سبق ذكره،ص311.

المالية	
تمهيد الطريق لابتكارات جديدة في القطاع المالي	يمهد البلوكشين الطريق لابتكارات جديدة في القطاع المالي من خلال تسهيل تطوير حلول مالية مبتكرة وقابلة للتطوير.هذه الابتكارات قد تشمل المدفوعات الرقمية،القروض اللامركزية والتأمين الذكي.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-Sameer Yadav,Shubham Kushwaha and others,2024:THE ROLE OF BLOCKCHAIN IN REVOLUTIONIZING TRANSPARENCY AND EFFICIENCY IN MODERN BANKING,journal of visual and performing arts,volume05,issue01,india,pp1027-1029.

المطلب الثاني: تقنية الذكاء الإصطناعي

1- مفهوم تقنية الذكاء الإصطناعي:

يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أكثر المفاهيم شيوعًا في عالم الأعمال والتكنولوجيا حيث أضاف إمكانيات جديدة مكّنت الآلات من تنفيذ مهام أكثر تعقيدًا واستقلالية ورغم أن الأتمتة التقليدية تسهم في تقليل الجهد البشري فإن دمجها مع الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى إلغائه تمامًا فيما يُعرف بأتمتة العمليات الروبوتية الذكية، وقد قدم العلماء تعريفات متعددة للذكاء الاصطناعي حيث عرّفه جون مكارثي عام 1956 بأنه "علم هندسة الآلات الذكية"، بينما رأته الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي على أنه "مجموعة من الأساليب البرمجية التي تحاكي الذكاء البشري"، أما عادل عبد النور فقد وصفه بأنه "مجال يسعى إلى تطوير آلات تؤدي مهام ذكية شبيهة بالبشر"، ويُعتبر الذكاء الاصطناعي ثمرةً للثورة التكنولوجية الحديثة حيث يمنح الآلات القدرة على التعلم والتكيف مع البيانات الجديدة مما يسمح لها بأداء مهام تحاكي البشر كقيادة السيارات أو لعب الشطرنج دون تدخل بشري وذلك عبر خوارزميات متقدمة تُمكنها من التحليل والاستيعاب المستمر. وغالبًا ما يُخلط بين الأتمتة والذكاء الاصطناعي إذ تشير الأتمتة إلى تنفيذ المهام تلقائيًا وفق برمجيات محددة سلفًا، في حين يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التعلم والتكيف واتخاذ القرارات بناءً على معطيات جديدة مما يمنح الآلة قدرة تحليلية وابتكارية تتجاوز الأتمتة التقليدية.[1]

[1] -Allam Hamdan, Aboul Ella Hassanien and others,2021: Applications of Artificial Intelligence in Business,Education and Healthcare,Switzerland : company Springer Nature Switzerland AG,pp10-12.

2- تقنيات الذكاء الإصطناعي:

يعتمد الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الأساليب الذكية التي تمكنه من معالجة البيانات واستخلاص الأنماط واتخاذ القرارات بفعالية، وقد ساهمت هذه التقنيات في إحداث تطورات كبيرة في مختلف المجالات من الرعاية الصحية إلى الصناعة والأعمال، وفيما يلي أبرز تقنيات الذكاء الاصطناعي[1]:

2-1- تعلم الآلة :

يعد تعلم الآلة أحد أهم فروع الذكاء الاصطناعي حيث يتيح للحواسيب القدرة على التعلم من البيانات وتحسين أدائها بمرور الوقت دون الحاجة إلى برمجة صريحة لكل مهمة، كما يعتمد على تطوير خوارزميات تستخرج الأنماط من البيانات لاتخاذ قرارات أو إجراء تنبؤات بدقة عالية وينقسم إلى عدة أنواع رئيسية:

- **التعلم الموجه** :

يعتمد التعلم الموجه على استخدام مجموعة بيانات مصنفة مسبقًا حيث يتعلم النموذج العلاقة بين المدخلات والمخرجات من خلال أمثلة تدريبية، ويتم استخدام هذه التقنية في تطبيقات عديدة مثل التنبؤ بأسعار الأسهم وتصنيف البريد الإلكتروني (بريد وارد أو بريد عشوائي) والتعرف على الوجوه.

- **التعلم غير الموجه:**

يختلف التعلم غير الموجه عن التعلم الموجه في عدم وجود بيانات مصنفة مسبقًا، بدلاً من ذلك يحاول النموذج اكتشاف الأنماط والعلاقات داخل البيانات بشكل تلقائي، وتُستخدم هذه التقنية في تحليل البيانات الضخمة وتجميع العملاء بناءً على سلوكهم الشرائي واكتشاف الاحتيال المالي من خلال تحديد العمليات غير الطبيعية.

- **التعلم المعزز:**

يعتمد التعلم المعزز على مبدأ التجربة والخطأ حيث يتفاعل النموذج مع بيئته ويتعلم من النتائج التي يحصل عليها ويتم منح المكافآت للنموذج عند اتخاذ قرارات صحيحة مما يساعده على تحسين أدائه مع مرور الوقت، ويُستخدم هذا النوع من التعلم في تطوير الروبوتات الذاتية وألعاب الفيديو المتقدمة وبرمجيات التداول المالي التلقائي.

---

[1] -الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي،2024:الذكاء الإصطناعي،سلسلة الذكاء الإصطناعي للتنفذيين ،الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية:سدايا،ص ص12-15.

- **التعلم العميق** :

يعد التعلم العميق أحد فروع تعلم الآلة التي تعتمد على الشبكات العصبية العميقة حيث تتكون هذه الشبكات من طبقات متعددة لمعالجة البيانات بطرق معقدة، وتُستخدم هذه التقنية في تطبيقات متطورة مثل التعرف على الصوت وتحليل الصور والسيارات ذاتية القيادة والترجمة الفورية مما يجعلها من أكثر تقنيات الذكاء الاصطناعي تطورًا.

2-2- معالجة اللغات الطبيعية:

تهدف تقنيات معالجة اللغات الطبيعية إلى تمكين الحواسيب من فهم اللغة البشرية وتحليلها والتفاعل بها، وتشمل هذه التقنيات تطبيقات مثل الترجمة الآلية (مثل ترجمة جوجل) وتوليد النصوص وتحليل المشاعر في مواقع التواصل الاجتماعي والمساعدات الافتراضية .

2-3- رؤية الحاسب:

تساعد تقنيات رؤية الحاسب على تحليل الصور والفيديوهات لاستخلاص معلومات منها، وتتضمن هذه التقنية التعرف على الأشياء والتعرف على الأشخاص من خلال ملامح الوجه وتحليل الصور الطبية للكشف عن الأمراض، بالإضافة إلى استخدامها في أنظمة المراقبة الذكية والقيادة الذاتية.

2-4- معالجة الكلام:

تركز هذه التقنية على تمكين الأنظمة الذكية من فهم الكلام البشري وتحويله إلى نص أو العكس حيث يمكن للحواسيب توليد صوت يشبه الصوت البشري، وتُستخدم معالجة الكلام في التطبيقات الصوتية مثل تحويل النصوص المكتوبة إلى كلام منطوق في أجهزة القراءة الذكية والمساعدات الرقمية مثل "جوجل أسيستنت" ونظم الرد الآلي على المكالمات.

2-5- الروبوتات الذكية:

تعتمد الروبوتات الذكية على الذكاء الاصطناعي لتنفيذ مهام محددة بكفاءة عالية ويوجد نوعان رئيسيان منها:

- الروبوتات الصناعية:التي تُستخدم في المصانع لأتمتة عمليات الإنتاج.
- الروبوتات الخدمية:التي تُستخدم في التفاعل مع البشر مثل روبوتات الاستقبال وخدمات العملاء والروبوتات الطبية المستخدمة في العمليات الجراحية الدقيقة.

2-6- الذكاء الاصطناعي التوليدي:

يعد الذكاء الاصطناعي التوليدي أحد أكثر تقنيات الذكاء الاصطناعي تطورًا حيث يركز على إنشاء محتوى جديد يشبه المحتوى الأصلي الذي تم تدريبه عليه مثل النصوص والصور والموسيقى والأكواد البرمجية، ويعتمد على نماذج متقدمة مثل الشبكات العصبية التوليدية (GANs) والنماذج اللغوية الكبيرة مثل(GPT وbert) مما يتيح له محاكاة الإبداع البشري بشكل غير مسبوق، ومن أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي ما يلي[1]:

- **مشروع OpenAI** :

تعتبر OpenAI منظمة بحثية غير ربحية تهدف إلى تطوير الذكاء الاصطناعي لصالح البشرية مع التركيز على النماذج القابلة للتوجيه والتحكم مثل ChatGPT الذي يُستخدم في إنشاء النصوص والإجابة عن الأسئلة وتحليل البيانات.

- **مشروع BERT من Google** :

يُعد BERT نموذجًا لمعالجة اللغات الطبيعية وهو مصمم لفهم المعاني والسياقات داخل النصوص، حيث ساهم هذا النموذج في تحسين نتائج البحث على Google فضلًا عن استخدامه في تحليل النصوص والترجمة الآلية وفهم استفسارات المستخدمين بدقة أكبر.

هذه التطبيقات تعكس التأثير الواسع للذكاء الاصطناعي التوليدي في تحسين تجربة المستخدم وتطوير أنظمة ذكية قادرة على التفاعل بشكل أكثر طبيعية وفعالية.

3- الذكاء الإصطناعي كتقنية داعمة للقطاع المالي:

يُعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز المحركات التكنولوجية التي تُعيد تشكيل القطاع المالي إذ أصبح يُوظَّف في مختلف العمليات لتقديم خدمات أكثر ذكاءً وكفاءة ويساهم بشكل مباشر في تعزيز التجربة المالية للعملاء والحد من المخاطر وتحسين اتخاذ القرار ودعم الابتكار. وفي مايلي جدول يوضح أبرز الأدوار التي يلعبها الذكاء الاصطناعي في المجال المالي وكيفية دعمه لكل منها:

[1] -مريم قيس عليوي،2023:الذكاء الإصطناعي:تطوره،تطبيقاته و تحدياته،لباب للدراسات الإستراتيجية،العدد 20،مركز الجزيرة للدراسات،قطر،ص16.

الجدول رقم (03):مساهمة تقنية الذكاء الإصطناعي في دعم و تطوير القطاع المالي

دور الذكاء الإصطناعي	كيفية تمكين تقنية الذكاء الإصطناعي لهذا الدور
تحسين تجربة العملاء وتخصيص الخدمات	يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء من خلال جمع وتحليل البيانات من مصادر متعددة كالنصوص والصور والفيديو والتفاعل الصوتي مما يساعد على فهم احتياجات العملاء بشكل دقيق،كما يساعد في تخصيص الخدمات بناءً على سلوكيات العملاء وتوقع احتياجاتهم المستقبلية.
مكافحة الاحتيال وإدارة المخاطر	من خلال تحليل المعاملات المالية وتحديد الأنماط يساهم الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الأنشطة المشبوهة مثل التحويلات غير المعتادة أو السحوبات الكبيرة الغير الطبيعية،كما يعمل على التكيف مع أساليب الاحتيال الجديدة بشكل مستمر مما يزيد من دقة الكشف عن المخاطر ويُساعد في تعزيز الأمان المالي.
تحسين استراتيجيات التداول والاستثمار	يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة كميات ضخمة من البيانات المالية واستخلاص الأنماط والاتجاهات التي تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة،كما يساعد في تنفيذ صفقات تداول تلقائيًا باستخدام خوارزميات متقدمة مما يقلل من تأثير العواطف البشرية في اتخاذ القرارات المالية.
تعزيز الابتكار والمنافسة	يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الابتكار في مجال الخدمات المالية من خلال أتمتة العمليات الروتينية مثل مراجعة القروض وتحليل المخاطر،كما يساعد على تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية مما يسمح للمؤسسات المالية بالتركيز على تطوير حلول مبتكرة وتقديم منتجات مالية جديدة.
دعم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين الشفافية المالية من خلال مراقبة الأنشطة المالية وتحليل البيانات لضمان الامتثال للمعايير التنظيمية،كما يساهم في تقليل التأثير البيئي للعمليات المالية عبر استخدام تقنيات مبتكرة تقلل من استهلاك الموارد وتدعم استدامة القطاع المالي.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- OUAZZANI IBRAHIMI Meriem,BEN AMAR Mohammed,2024: Artificial intelligence in the banking sector, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit,Volume 8,issue 1,France,pp25-29.

المطلب الثالث:تقنية البيانات الضخمة

1- مفهوم وخصائص البيانات الضخمة:

في العصر الرقمي أصبحت البيانات عنصرًا أساسيًا في جميع القطاعات حيث تُستخدم في التحليل واتخاذ القرارات إلا أنها في شكلها الخام تكون مجرد أرقام غير منظمة لا تحمل معنى قبل معالجتها كتسجيل أطوال

مجموعة من الأشخاص دون تحليلها،بينما تصبح معلومات ذات قيمة بعد معالجتها[1] كحساب متوسط الأطوال لاستخلاص دلالات مفيدة، كما يتم قياس البيانات بوحدات تبدأ من البت (Bit) ثم البايت (Byte) وصولًا إلى وحدات أكبر مثل الدوميجمقروبايت (Domegemegrottebyte) أما البيانات الضخمة فهي التدفق المستمر والهائل من المعلومات الناتجة عن الاقتصاد الذكي والتي يتم جمعها من مصادر متعددة مثل التفاعلات الاجتماعية والأجهزة المحمولة والبنية التحتية والبحث والتطوير، وتتميز بحجمها الكبير وسرعة توليدها وتنوعها مما يتطلب تقنيات متقدمة لتخزينها وتحليلها بكفاءة تتجاوز إمكانيات الطرق التقليدية مما يسهم في تحسين القرارات وأتمتة العمليات[2]. وتتميز البيانات الضخمة بعدة خصائص رئيسية تُعرف عادةً بالحرف (V) وهي تعكس التحديات والفرص المرتبطة بمعالجتها وتحليلها وتشمل ما يلي[3]:

- **السرعة:**

تشير السرعة إلى المعدل الذي يتم فيه إنشاء البيانات وتحليلها ومعالجتها حيث يتم إنتاج البيانات في الزمن الفعلي أو شبه الفعلي كتدفق التحديثات على منصات التواصل الاجتماعي أو بيانات أجهزة إنترنت الأشياء (IoT)التي تبث معلومات بشكل مستمر أو المعاملات المالية الإلكترونية التي تتم في أجزاء من الثانية وبالتالي فإن سرعة معالجة البيانات أمر بالغ الأهمية حيث يمكن أن تؤثر حتى الفروقات الزمنية الصغيرة في اتخاذ قرارات حاسمة كالاستجابة للتهديدات الأمنية السيبرانية أو تحليل تحركات السوق المالية.

- **التنوع :**

تأتي البيانات الضخمة في أشكال متنوعة مما يجعل التعامل معها وتحليلها أكثر تعقيدًا، كما يمكن أن تكون البيانات مهيكلة (Structured) مثل قواعد البيانات العلائقية والجداول المنظمة أو غير مهيكلة (Unstructured) مثل النصوص والمحادثات الصوتية والصور ومقاطع الفيديو، وهناك أيضًا البيانات شبه المهيكلة (Semi-Structured) مثل بيانات ملفات XML التي تحتوي على بعض الهيكلة لكنها تظل غير منظمة بالكامل، ونظرًا لهذا التنوع تحتاج المؤسسات إلى أدوات تحليل متقدمة قادرة على التعامل مع جميع أنواع البيانات واستخلاص رؤى دقيقة منها.

---

[1] -مليايني فتيحة،سفاحلو رشيد،2019.البيانات الضخمة الفرص التحديات ومجالات التطبيق،مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية،المجلد01،العدد02،الجزائر ،ص64.

[2] – Hazik Mohamed,Hassnian Ali,Op.Cit,p100.

[3] -جيهان عادل إبراهيم،2020:أثر تحليل البيانات الضخمةBig Data على الأداء المالي والتشغيلي في منظمات الأعمال،مجلة البحوث المالية والتجارية،المجلد21،العدد02،مصر ،ص ص159-160.

- **الموثوقية :**

ترتبط هذه الخاصية بجودة البيانات حيث لا تكون جميع البيانات المتاحة دقيقة أو موثوقة، فقد تتضمن البيانات الضخمة معلومات غير صحيحة، متحيزة أو غير مكتملة مما قد يؤثر سلبًا على نتائج التحليل والقرارات المتخذة بناءً عليها، وعلى سبيل المثال يمكن أن تحتوي وسائل التواصل الاجتماعي على بيانات مضللة أو قد يكون هناك أخطاء في إدخال البيانات الطبية مما يستدعي وجود عمليات تدقيق وتنظيف للبيانات لضمان دقتها وصحتها، كما تعتمد المؤسسات الناجحة على نماذج ذكاء اصطناعي وخوارزميات تنقية البيانات لتصفية المعلومات غير المفيدة والحصول على بيانات موثوقة يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات.

- **القيمة :**

لا تكمن أهمية البيانات الضخمة فقط في جمعها بل في كيفية استخدامها لاستخلاص قيمة حقيقية منها، تشير هذه الخاصية إلى قدرة البيانات على تحسين العمليات ودعم الابتكار واتخاذ قرارات استراتيجية أكثر ذكاءً وعلى سبيل المثال: تساعد البيانات الضخمة البنوك في فهم سلوك العملاء وتقديم توصيات مخصصة لهم، كما يمكن استخدامها في مجالات أخرى مثل الطب لمساعدة الأطباء في تشخيص الأمراض بناءً على أنماط البيانات الصحية أو في التمويل لتحليل المخاطر وتحديد أفضل الفرص الاستثمارية لتحقيق أقصى استفادة وتحتاج البنوك إلى محللي بيانات وخبراء في الذكاء الاصطناعي لتحويل هذه البيانات إلى معلومات ذات قيمة تدعم عملياتها وأهدافها.

- **الحجم :**

يُعد الحجم من أبرز سمات البيانات الضخمة حيث تشير هذه الخاصية إلى الكمية الهائلة من البيانات التي يتم إنتاجها يوميًا من مصادر متعددة كالبيانات التجارية والمعاملات مثل استخدام البطاقات الائتمانية والشراء عبر الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة ووسائل الدفع الرقمية، إضافةً إلى بيانات شبكات أجهزة الاستشعار التي تتضمن التصوير عبر الأقمار الصناعية كأجهزة استشعار الطرق وأجهزة قياس المناخ مما يوفر معلومات دقيقة عن البيئة والمجتمع، هناك أيضًا بيانات أجهزة التتبع التي تشمل بيانات الهواتف المحمولة والنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) والتي تساعد في تتبع المواقع والحركات الجغرافية. أما البيانات السلوكية فتعكس أنماط البحث على الإنترنت والتفاعل مع مواقع الويب، في حين تتعلق البيانات الخاصة بالآراء بالتعليقات والتقييمات على وسائل التواصل الاجتماعي والتي تعكس توجهات المستخدمين وآراءهم حول مختلف المواضيع[1]، ومع

[1] –ملياني فتيحة،سفاحلو رشيد،مرجع سبق ذكره،ص ص66-67.

تزايد استخدام الأجهزة الذكية والاتصال بالإنترنت يتضاعف حجم البيانات بوتيرة سريعة مما يستدعي وجود أنظمة تخزين ومعالجة متقدمة قادرة على استيعاب هذه الكميات الضخمة بكفاءة.

2- كيفية عمل البيانات الضخمة:

تعتمد آلية عمل البيانات الضخمة على سلسلة من العمليات المتكاملة التي تضمن جمع البيانات بكفاءة، وإدارتها بفعالية، وتحليلها لاستخراج معلومات قيّمة تدعم عملية اتخاذ القرار، وتتمثل هذه المراحل في [1]:

2-1- عملية دمج البيانات:

تبدأ عملية التعامل مع البيانات الضخمة بدمج البيانات من مصادر متنوعة، مثل قواعد البيانات وأجهزة الاستشعار والسجلات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتتطلب هذه الخطوة تقنيات متقدمة مثل ETL (الاستخراج، التحويل، والتحميل) التي تساعد في تحويل البيانات غير المهيكلة إلى شكل يمكن معالجته بسهولة، كما يتم تنظيف البيانات وإزالة الأخطاء والتكرار لضمان دقتها وصحتها قبل تخزينها في أنظمة تحليل متقدمة.

2-2- عملية إدارة البيانات:

بعد دمج البيانات، تأتي مرحلة الإدارة والتي تشمل تخزين البيانات وتنظيمها بطريقة تسهل الوصول إليها ومعالجتها عند الحاجة حيث تعتمد هذه المرحلة على البنية التحتية السحابية وتقنيات قواعد البيانات الموزعة والذكاء الاصطناعي لضمان كفاءة تخزين ومعالجة البيانات، كما تُستخدم خوارزميات متقدمة لضغط البيانات وتحسين سرعة البحث والاستخراج مما يساعد الشركات والمؤسسات على التعامل مع الكم الهائل من المعلومات بطريقة فعالة وبتكلفة منخفضة.

2-3- عملية تحليل البيانات:

تمثل مرحلة التحليل جوهر عملية البيانات الضخمة حيث يتم استخدام تقنيات مثل التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات المتقدمة لاستخراج الأنماط والرؤى المفيدة من البيانات الضخمة، كما يتم تحليل البيانات من خلال الخوارزميات المتطورة التي تكشف عن الاتجاهات وتساعد في التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية مما يمكن المؤسسات من تحسين عملياتها واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وموثوقة.

---

[1]-بن تازير مريم،2021: البيانات الضخمة Data Big في المكتبات ومؤسسات المعلومات قراءة في آليات تخزين واسترجاع البيانات،الملتقى الوطني الافتراضي حول المكتبات ومؤسسات المعلومات الجزائرية في ظل البيئة الرقمية: الواقع الرهانات الاستراتيجيات2021/06/26،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،ص ص7-8.

3- أدوات البيانات الضخمة:

تلعب أدوات البيانات الضخمة دورًا أساسيًا في تمكين المؤسسات من جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها لاستخراج رؤى قيّمة تدعم عملية اتخاذ القرار. وتتنوع هذه الأدوات وفقًا للمهام التي تؤديها آلية عمل البيانات الضخمة كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم(05): تصنيف أدوات البيانات الضخمة وفقًا لمراحل آلية عملها

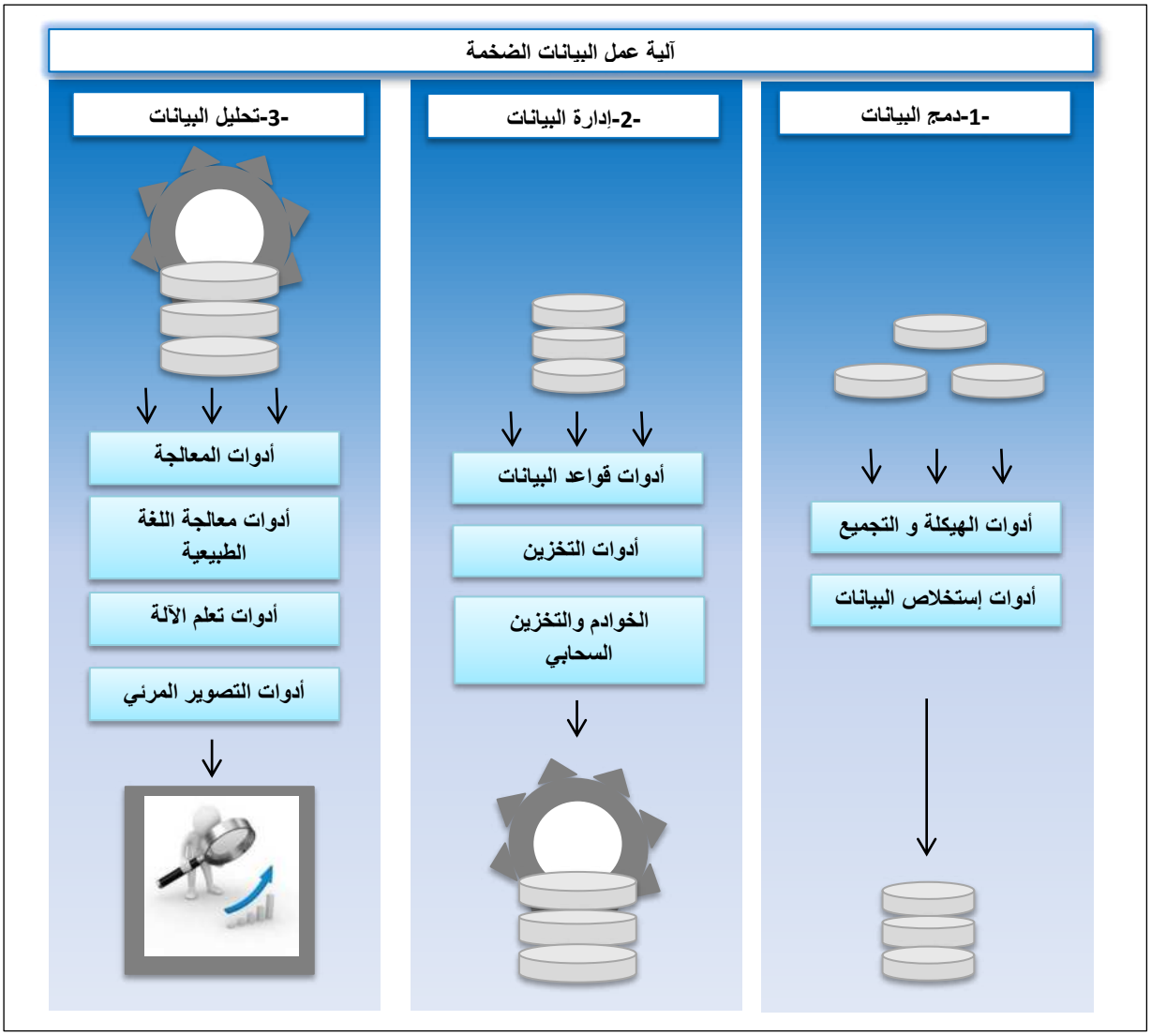

المصدر:من إعداد الباحثة

و فيما يلي نظرة على أبرز هذه الأدوات ودورها في التعامل مع البيانات الضخمة[1]:

[1] -الحسن شعبان أحمد محمد،2022:البيانات الضخمة :ماهيتها وأهميتها وعناصرها،المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة،المجلد01،العدد02،مصر،ص ص128-131.

3-1- أدوات دمج البيانات:

- **أدوات الهيكلة والتجميع :**

تُعد أدوات MapReduce نموذجًا برمجيًا يُستخدم لمعالجة البيانات الضخمة من خلال مراحل متعددة وهي: التجزئة والخلط والتجميع، حيث تبدأ العملية بتقسيم البيانات إلى أجزاء صغيرة ثم يتم جمع البيانات المتشابهة معًا بهدف تحليلها وإجراء التصنيفات المطلوبة، وأخيرًا يتم تنسيق البيانات النهائية وحذف التكرارات للحصول على نتائج دقيقة، كما تعمل هذه الأدوات على تسريع وتحليل كميات كبيرة من المعلومات مما يجعلها مثالية في تحليل البيانات البنكية واكتشاف الأنماط الاحتيالية وإعداد التقارير المالية المعقدة.

- **أدوات جمع واستخلاص البيانات :**

تعمل أدوات جمع واستخلاص البيانات على تنظيف البيانات وتصفيتها من الأخطاء والتكرارات مما يسهل تحليلها والاستفادة منها، كما تساعد هذه الأدوات في استخراج المعلومات الهامة من مصادر متعددة مثل المعاملات البنكية وسجلات العملاء وبيانات السوق مما يضمن دقة البيانات المستخدمة في التحليل واتخاذ القرارات.

3-2- أدوات إدارة البيانات المدمجة:

- **أدوات قواعد البيانات غير العلائقية :**

تتميز قواعد بيانات NoSQL بأنها مصممة لتخزين البيانات بطريقة مرنة دون الحاجة إلى الجداول العلائقية التقليدية مما يسمح بإدارة كميات ضخمة من المعلومات بسرعة وكفاءة، وتُستخدم هذه الأدوات بشكل واسع في التطبيقات التي تحتاج إلى معالجة بيانات غير منظمة كبيانات العملاء والمعاملات البنكية، وتتميز هذه القواعد بسهولة التوسع وانخفاض التكلفة وسرعة استرجاع البيانات مما يجعلها أداة مثالية للبنوك التي تحتاج إلى تحديث بيانات الحسابات في الوقت الفعلي وتحليل تفاعلات العملاء بسرعة.

- **الخوادم والتخزين السحابى :**

أصبح التخزين السحابي والحوسبة السحابية من الركائز الأساسية في عالم تقنية المعلومات حيث تتيحان الوصول إلى الموارد الحاسوبية كقدرات المعالجة وتخزين البيانات والتطبيقات عبر الإنترنت وفقًا لنموذج الدفع حسب الاستخدام بدلاً من الاستثمار في بنية تحتية مكلفة لتكنولوجيا المعلومات، كما يمكن للشركات استئجار الخدمات السحابية من مزودي الخدمة مما يقلل التكاليف الأولية والتعقيدات المرتبطة بالصيانة والإدارة، وتساهم هذه الخدمات في تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف من خلال تقديم حلول موحدة لعدد كبير من العملاء مما

يعزز اقتصاديات الحجم ويخفض النفقات التشغيلية ومع تزايد الاعتماد على هذه التقنية أصبحت البنية التحتية السحابية تشكل جزءًا كبيرًا من الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات حيث يستمر التحول من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة السحابية بوتيرة متسارعة. وتنقسم خدمات الحوسبة السحابية إلى ثلاثة أنواع رئيسية :البنية التحتية كخدمة(IaaS) التي توفر موارد الحوسبة الأساسية مثل الخوادم والتخزين والشبكات، والمنصة كخدمة(PaaS) التي تقدم بيئة تطوير متكاملة لإنشاء التطبيقات دون الحاجة إلى إدارة البنية التحتية، والبرمجيات كخدمة (SaaS) التي توفر تطبيقات جاهزة للعمل مباشرة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى تثبيتها على أجهزة المستخدمين[1].

3-3- أدوات تحليل البيانات:

تتمثل أدوات تحليل البيانات في ما يلي[2]:

- **أدوات المعالجة :**

تكمن أهمية أدوات المعالجة في قدرتها على تحليل البيانات الضخمة بسرعة واستخلاص المعلومات القيمة منها، وتعمل هذه الأدوات على تقسيم المشكلات الكبيرة إلى أجزاء أصغر يسهل التعامل معها ثم يتم تجميع النتائج للوصول إلى استنتاجات دقيقة، وتُستخدم هذه التقنية في البنوك لتحليل المخاطر الائتمانية وتحديد الأنماط الاحتيالية وإجراء تقييمات مالية معقدة مما يساعد في تحسين اتخاذ القرارات البنكية وتعزيز كفاءة العمليات.

- **أدوات معالجة اللغة الطبيعية :**

تُعد معالجة اللغة الطبيعية من أهم أدوات الذكاء الاصطناعي حيث تساعد على فهم وتحليل النصوص كما يفعل البشر، فيتم استخدامها في تحليل ملاحظات العملاء وفهم استفساراتهم من خلال تطبيقات الدردشة الذكية وتحسين أنظمة المساعد الصوتي في التطبيقات البنكية، كما تُستخدم هذه الأدوات في أنظمة الترجمة الفورية والتفاعل الذكي مع العملاء مما يساهم في تقديم تجربة بنكية أكثر تطورًا وراحة.

- **أدوات تعلم الآلة :**

تُعتبر أدوات تعلم الآلة من أقوى تقنيات تحليل البيانات الضخمة حيث تُستخدم لاستخلاص الأنماط والتنبؤ بالسلوكيات المستقبلية استنادًا إلى البيانات التاريخية، وتعتمد هذه الأدوات على تحليل البيانات المالية للكشف

---

[1] - Hazik Mohamed,Hassnian Ali,Op.Cit,pp99-100.

[2] - الحسن شعبان أحمد محمد،مرجع سبق ذكره،ص ص128-131.

عن الاحتيال وتقديم توصيات مخصصة للعملاء وتحسين عمليات إدارة المخاطر من خلال تعلم الآلة، وهكذا يمكن للبنوك تحسين استراتيجيات التسويق وتطوير خطط مالية تستند إلى توقعات دقيقة.

- **أدوات التصوير المرئي :**

تساعد أدوات التصوير المرئي في تحويل البيانات المعقدة إلى رسومات ورسوم بيانية واضحة وسهلة الفهم، وتُستخدم هذه الأدوات لإنشاء لوحات تحكم تفاعلية تعرض تقارير مالية وتحليل أداء الفروع البنكية ورصد الاتجاهات السوقية، كما تتيح للبنوك تتبع مؤشرات الأداء وتقديم بيانات مرئية للإدارة العليا لدعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات.

4- البيانات الضخمة كتقنية داعمة للقطاع المالي:

أصبحت البيانات الضخمة عنصرًا أساسيًا في تطوير القطاع المالي حيث تساهم في تحسين العمليات وتحليل كميات هائلة من المعلومات لاستخلاص رؤى دقيقة تدعم اتخاذ القرارات وتعتمد المؤسسات المالية على هذه التقنية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر وتقديم خدمات أكثر تخصيصًا للعملاء. وفيمايلي جدول يوضح أبرز الأدوار التي تدعمها البيانات الضخمة في هذا القطاع:

الجدول رقم (04):مساهمة تقنية البيانات الضخمة في دعم و تطوير القطاع المالي

دور البيانات الضخمة	كيفية دعم البيانات الضخمة لهذا الدور
تقييم الجدارة الائتمانية	تتيح البيانات الضخمة تحليل مصادر متعددة للمعلومات كأنماط الإنفاق والسلوك المالي عبر الإنترنت مما يمكن المؤسسات المالية من تقييم الجدارة الائتمانية بشكل أكثر دقة ويساعد هذا التحليل أيضا على تقديم خيارات تمويل مخصصة مثل القروض الفورية أو البديلة وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة تقليديًا.
تحسين استراتيجيات التسويق والتفاعل مع العملاء	تساعد البيانات الضخمة في تحليل سلوك العملاء وفهم تفضيلاتهم مما يمكّن المؤسسات المالية من تقديم عروض مالية أكثر تخصيصًا، كما تُستخدم في تطوير استراتيجيات التسويق الرقمي وتحسين خدمة العملاء من خلال التوصيات الذكية والتفاعل الفوري عبر روبوتات الدردشة مما يعزز الولاء ويرفع مستوى رضا العملاء.
إدارة الأصول والاستثمارات	تعتمد مؤسسات إدارة الأصول وأسواق المال على البيانات الضخمة لتحليل الاتجاهات المالية والتنبؤ بحركة الأسواق وإنشاء استراتيجيات استثمارية ذكية حيث يُمكّن ذلك للمستثمرين من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة حول الأداء التاريخي للأسواق والعوامل الاقتصادية مما يقلل المخاطر ويزيد من كفاءة إدارة المحافظ الاستثمارية.
الحد من المخاطر التشغيلية وكشف	توفر البيانات الضخمة إمكانيات متقدمة في مراقبة العمليات المالية وتحليل المعاملات في الوقت الفعلي للكشف عن الأنشطة غير المشروعة مثل الاحتيال المالي وغسيل الأموال، كما تُستخدم خوارزميات تعلم

الاحتيال	الآلة في تحديد الأنماط غير المعتادة مما يساعد المؤسسات المالية على اتخاذ تدابير استباقية لتعزيز الأمن المالي والامتثال للوائح التنظيمية.
تحسين التقارير والكفاءة التشغيلية	تُستخدم البيانات الضخمة في أتمتة عمليات إعداد التقارير المالية والامتثال التنظيمي مما يقلل الأخطاء البشرية ويزيد من الكفاءة التشغيلية، كما تساهم في تحسين عمليات التوظيف وإدارة الموارد داخل المؤسسات المالية حيث تساعد في تحليل بيانات الأداء والتنبؤ بمعدلات الاستبقاء الوظيفي مما يعزز الإنتاجية والاستدامة المؤسسية.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- the Financial Stability Department,2021 :USING BIG DATA IN THE FINANCIAL SECTOR AND RISKS TO FINANCIAL STABILITY,Consultation paper,Russia:Bank of Russia,pp9-12.

المطلب الرابع:تقنية أنترنت الأشياء

1-مفهوم وخصائص تقنية إنترنت الأشياء:

تُعرف إنترنت الأشياء على أنها بنية تحتية عالمية تتيح التواصل بين الأجهزة المادية والافتراضية عبر شبكات الاتصال المختلفة مما يمكنها من جمع البيانات وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة دون تدخل بشري مباشر، وتعتمد هذه التقنية على التكامل بين الأجهزة الذكية والبرمجيات والخدمات السحابية مما يتيح استشعار وتفاعل الأشياء مع بيئتها بفعالية.[1]وتتميز أنظمة إنترنت الأشياء بثلاث سمات رئيسية وهي:[2]

- **التفاعل البيني :**

يتيح إنترنت الأشياء إمكانية ترابط وتواصل أي كيان أو جهاز مع البنية التحتية لشبكات المعلومات والاتصالات العالمية مما يسمح بتبادل البيانات بين الأجهزة المختلفة بغض النظر عن طبيعتها أو وظيفتها. هذا التفاعل يضمن تكامل الأنظمة المختلفة ويعزز من كفاءة التشغيل والأتمتة.

- **عدم التجانس :**

يتسم نظام إنترنت الأشياء بعدم التجانس حيث تتنوع الأجهزة المتصلة بالشبكة من حيث الطراز وأنظمة التشغيل والبروتوكولات المستخدمة، ومع ذلك يمكن لهذه الأجهزة المختلفة التواصل بسلاسة عبر منصات متعددة

---

(1) -هيئة الإتصالات والفضاء والتقنية،2021: إنترنت الأشياء الطلب على إنترنت الأشياء في المملكة العربية السعودية ،دراسة استطلاعية قائمة على استبيان،السعودية،ص6،متاحة على الرابط التالي:-https://www.cst.gov.sa/en/researchs-studies/research-innovation/Documents/CST-IoT-Demand-ar.pdf، بتاريخ 2024/03/23،على الساعة13:21.

(2) -موسي سهام،داسي وهيبة،2020: مساهمة انترنت الأشياء في خلق القيمة - دراسة تحليلية- ،مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلد10،العدد05،الجزائر،ص ص525-526.

ومن خلال شبكات اتصال متنوعة مثلWi-Fi ، Bluetooth، 5G وغيرها مما يضمن مرونة التشغيل وتوافق الأجهزة المختلفة.

- **التغييرات الديناميكية :**

يعد نظام إنترنت الأشياء ديناميكيًا بطبيعته حيث تتغير حالة الأجهزة المتصلة بشكل مستمر، فقد يكون الجهاز متصلًا أو غير متصل بناءً على الاستخدام، كما يمكن أن تتغير مواقعه الفيزيائية مثل انتقاله من المكتب إلى المنزل. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يتغير عدد الأجهزة المتصلة بالشبكة في أي لحظة مما يجعل النظام قادرًا على التكيف مع المتغيرات والتفاعل مع الظروف المختلفة بشكل فعال.

2- المكونات الهيكلية لبنية إنترنت الأشياء:

تُعد إنترنت الأشياء (IoT) من التقنيات الحديثة التي تعتمد على الاتصال والتكامل بين الأجهزة المختلفة لجمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات، وبناءً على ذلك ومن أجل ضمان التشغيل الفعّال لهذه المنظومة لا بد من توفر مكونات هيكلية لبنيتها والتي تتمثل في[1]:

2-1- المكونات التقنية لأنترنت الأشياء:

هناك ثلاث فئات رئيسية من المكونات التقنية الأساسية لتفعيل منظومة إنترنت الأشياء، والتي تعتبر ضرورية لإدارة البيانات والمعلومات بشكل فعال وتتمثل فيما يلي:

- **التحقق من الهوية:**

نظرًا لوجود مليارات الأجهزة المتصلة بالشبكة العالمية فيجب أن يكون لكل جهاز معرّف فريد لا يتكرر مع غيره، يمكن تحقيق ذلك باستخدام بروتوكولات الإنترنت (IPv) وتقنيات التعريف بترددات الراديو(RFID) بالإضافة إلى أنظمة تحديد الهوية والتعقب المتقدمة مما يضمن التمييز بين الأجهزة والكيانات المختلفة.

- **أجهزة الاستشعار:**

تحتاج الكيانات المتصلة بإنترنت الأشياء إلى امتلاك القدرة على الاستشعار والتفاعل مع بيئتها عبر إرسال البيانات حول حالتها الراهنة وأي تغييرات تطرأ عليها، ويتم ذلك من خلال تثبيت أجهزة استشعار متخصصة تقيس مختلف الجوانب الفيزيائية للكيان.

---

[1] – حسين على بوغزاله،2019: تطبيقات إنترنت الاشياء IOT في المكتبات ومراكز المعلومات الآفاق والتحديات،مجلة جامعة صبراتة العلمية،العدد05،ليبيا،ص ص184-185.

- **الخادم المركزي:**

يلعب الخادم المركزي دورًا رئيسيًا في تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها سحابيًا لأغراض التحليل واتخاذ القرارات المستقبلية، ويمكن أن يكون هذا الخادم عبارة عن نظام تخزين سحابي أو جهاز معالجة محلي حيث يتيح للعنصر البشري إمكانية متابعة البيانات والتحكم فيها من خلال تطبيقات الهواتف الذكية أو الأنظمة الحاسوبية.

2-2- المكونات الأساسية لإنترنت الأشياء:

إضافةً إلى المكونات التقنية،توجد خمسة مكونات رئيسية لإنترنت الأشياء وهي:

- **الكيانات المادية** :تشمل جميع الأشياء الملموسة المتصلة بالشبكة كالأجهزة والأدوات والمعدات الذكية.
- **أجهزة الاستشعار** :تلعب دورًا أساسيًا في استشعار البيئة المحيطة والتقاط البيانات المتعلقة بدرجات الحرارة والحركة والرطوبة والعديد من العوامل الأخرى.
- **المحركات أو المشغلات** :وهي المكونات التي تنفذ الإجراءات بناءً على البيانات المستقبلة كتشغيل الآلات وضبط درجات الحرارة أو فتح الأبواب تلقائيًا.
- **الكيانات الافتراضية** :تشمل البيانات والمعلومات المخزنة رقميًا مثل التذاكر الإلكترونية وجداول الأعمال وقواعد البيانات والمحافظ الرقمية التي يمكن ربطها بأجهزة الاستشعار لتعزيز تجربة المستخدم.
- **الأشخاص** :يمثل العنصر البشري جزءًا أساسيًا من إنترنت الأشياء حيث يمكن للأفراد التحكم في الأجهزة الذكية والتفاعل معها من خلال تطبيقات الهواتف المحمولة أو الأجهزة المتصلة بالشبكة.

3- أنترنت الأشياء كتقنية داعمة للقطاع المالي:

أصبحت تقنية إنترنت الأشياء (IoT) جزءًا لا يتجزأ من التحول الرقمي في القطاع المالي حيث تُمكّن المؤسسات من تقديم خدمات ذكية وآمنة تعتمد على الربط المباشر بين الأجهزة والأنظمة المالية، ومن خلال جمع البيانات وتحليلها لحظيًا تسهم هذه التقنية في تحسين تجربة المستخدم وتعزيز الأمان وتطوير نماذج جديدة للإدارة المالية والمعاملات الرقمية. وفيمايلي جدول يوضح أبرز أدوار إنترنت الأشياء في دعم هذا القطاع الحيوي.

الجدول رقم (05):مساهمة تقنية أنترنت الأشياء في دعم و تطوير القطاع المالي

دور أنترنت الأشياء	كيفية دعم تقنية إنترنت الأشياء لهذا الدور
تعزيز الخدمات عبر الأجهزة الذكية	تتيح تقنية إنترنت الأشياء توفير خدمات مالية فورية وآمنة عبر الهواتف الذكية كإدارة الحسابات واستلام الإشعارات الفورية للمعاملات،كما تُمكّن المساعدات الصوتية وتطبيقات الأجهزة القابلة للارتداء العملاء من تنفيذ العمليات المالية باستخدام الأوامر الصوتية أو من خلال الساعات الذكية مما يخلق تجربة مالية أكثر تفاعلية وسهولة.[1]
مكافحة الجرائم الإلكترونية	تسهم إنترنت الأشياء في تعزيز أمان البيانات من خلال أنظمة المصادقة المتقدمة مثل تقنيات التعرف على بصمة الأوردة ما يقلل من مخاطر الاحتيال ويتيح تنفيذ العمليات عن بُعد بأمان تام،كما يُمكّن التكامل مع الذكاء الاصطناعي من الكشف المبكر عن الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المالية[2].
دعم النقود الرقمية وتطورها	تُستخدم إنترنت الأشياء في تسهيل المعاملات الرقمية من خلال ربط الأجهزة بالأنظمة التي تدير النقود الافتراضية ما يتيح تنفيذ عمليات دفع مرنة وسريعة،كما تسهم في تحليل البيانات المرتبطة بهذه المعاملات لاكتشاف الاحتيال وفهم سلوك المستخدمين بهدف تحسين الخدمات[3].
الإدارة المالية الشخصية	تُمكّن إنترنت الأشياء من جمع وتحليل بيانات العملاء من مصادر متعددة ما يساعد في تقديم توصيات مالية مخصصة وتحسين استراتيجيات إدارة الشؤون المالية الشخصية،كما تدعم إجراءات التحقق من الهوية (KYC)وتعزز القدرة على تصميم حلول مالية موجهة بدقة وفقًا لاحتياجات العملاء المتغيرة[4].

(1) – Anish Shrimali ,2024 : Adoption Of Iot In Banking: Opportunities And Challenges, International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT),volume12,issue01,India,pp286-287.

(2) – Nikhilesh Kumar,Sujata Joshi and others,2023:Impact of IoT on Banking and Financial Services,Aip publishing,volume2736,issue01,indonesia,p 060019-2.

(3) – Manasvi Rizvi,2020 :A Review of IoT in Banking Industry, International Peer Reviewed/Refereed Multidisciplinary Journal (EIPRMJ),volume9,issue2,india,p43.

(4)– Mardiana Abu Hassan, Nur Azaliah Abu Bakar and others,2021: IoT in Banking: The trends, threats, and solution, Open InternationalJournal ofInformatics(OIJI),volume9,issue1,Malaysia,p67.

المبحث الثالث:قطاعات التقنيات المالية الرقمية

يتناول هذا المبحث تحليلًا لأهم القطاعات المالية التي تعتمد بشكل مباشر على التقنيات المالية الرقمية، على غرار قطاع المدفوعات والإقراض وإدارة الثروات والتأمين، مع بيان كيفية توظيف الحلول الرقمية في تقديم خدمات مالية أكثر تطورًا ومرونة.

المطلب الأول:قطاع المدفوعات الرقمية

1- مفهوم قطاع المدفوعات الرقمية:

يُعرف قطاع المدفوعات الرقمية بأنه نظام متكامل يشمل كافة العمليات والتقنيات التي تتيح تحويل القيمة بين الأفراد والشركات عبر قنوات وأجهزة رقمية كالحواسيب والهواتف المحمولة أو من خلال أنظمة اتصال إلكترونية مثل نظام مثل SWIFT ويعد هذا القطاع عنصرًا جوهريًا في التجارة الإلكترونية حيث يساهم في تسهيل عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت مستفيدًا من التحول الرقمي وانتشار الإنترنت في استبدال طرق الدفع النقدية التقليدية بأنظمة أكثر كفاءة وأمانًا.[1]

تدعم الجهات المالية(البنوك والوسطاء القانونيين) أنظمة المدفوعات الرقمية التي تعتمد على تقنيات مالية متطورة بما في ذلك التحويل الإلكتروني للأموال(EFT) والدفع بالبطاقة (بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان، البطاقات الذكية)، النقود الإلكترونية (e-money/e-cash)، الدفع عبر الإنترنت، الشيكات الإلكترونية(e-check)، المحافظ الإلكترونية (e-wallet)، أنظمة الدفع المصغر، الهدايا الإلكترونية، المدفوعات بين الأفراد (P2P)، المعاملات بين الشركات (B2B) ،المعاملات بين الشركات والمستهلكين(B2C) ، المعاملات بين المستهلكين(C2C) ، المدفوعات عبر الهاتف المحمول.وتُستخدم بوابات الدفع الإلكترونية كوسيط آمن بين البائع والمشتري والتي تضمن تحويل الأموال بعد التحقق من صحة المعاملة مما يسهل إجراء العمليات المالية عبر الحدود وبعملات مختلفة مع تعزيز الأمان والموثوقية. حيث أن بوابات الدفع الإلكتروني تعمل من خلال إدخال العميل لبيانات الدفع كمعلومات بطاقة الائتمان أو الحساب البنكي ثم تقوم البوابة بتشفير المعلومات وإرسالها بأمان إلى معالج الدفع الذي يتواصل بدوره مع البنك أو الجهة المصدرة للبطاقة للتحقق من صحة البيانات وتوافر الرصيد الكافي وفي حال الموافقة على المعاملة يتم تحويل الأموال إلى حساب التاجر ويتلقى العميل

---

[1] -Adelt Hazar,Senol Babuscu,2023:Financial technologies:Digital payment systhems and digital banking.today's dynamics,journal of research innovation and technologies,volume 2,issue 4,Craiova,Romania,p166, Available on the website : file:///C:/Users/HP/Downloads/Financial_Technologies_Digital_Payment_Systems_and%20(1).pdf on02/02/2024,at20:15H.

تأكيدًا بعملية الدفع[1]، ومن بين أشهر بوابات الدفع الإلكتروني عالميًا PayPal, Stripe, Authorize.Net, Square, Amazon Pay, 2Checkout، بينما تشمل أبرز البوابات في العالم العربي Payfort، HyperPay ، Moyasar Tap, Mada حيث أن هذه البوابات تُستخدم في مواقع التجارة الإلكترونية وتطبيقات الخدمات المالية وحتى في الدفع داخل المتاجر التقليدية التي تعتمد على الحلول الرقمية مما يجعلها ركيزة أساسية في الاقتصاد الرقمي الحديث.

2- تقنيات قطاع المدفوعات الرقمية:

2-1- تقنية الدفع عبر أجهزة نقاط البيع الذكية :

جهاز نقاط البيع الإلكتروني هو آلة تعتمدها المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وتُستخدم لتمكين العملاء من إجراء المدفوعات إلكترونيًا باستخدام بطاقات ذكية أو بطاقات بلا شبكة حيث يتم تمرير البطاقة داخل الجهاز المتصل بحاسوب البنك ليتم خصم المبلغ مباشرة من حساب العميل[2]، أما تقنية الدفع عبر نقاط البيع فهي النظام الذي يُمكّن من إتمام العمليات المالية لحظة الشراء إذ يقوم التاجر بتحديد المبلغ المستحق وإبلاغ العميل به ويختار العميل طريقة الدفع المناسبة لإتمام المعاملة بشكل فوري وآمن[3]، وقد شهدت هذه التقنية تطورًا كبيرًا مع انتشار حلول نقاط البيع المحمولة خصوصًا ما يُعرف بـ نقاط البيع الذكي(Smart POS) وهو الجيل المتطور من أجهزة نقاط البيع التقليدية حيث يجمع بين وظائف الدفع الإلكتروني والقدرات الذكية المدعومة بالتقنيات الحديثة مثل الاتصال بالإنترنت، شاشات اللمس، أنظمة التشغيل مثل الأندرويد وتطبيقات تحليل الأعمال، وفي ظل جائحة كوفيد-19 ازدادت الحاجة إلى المعاملات غير التلامسية ما جعل من نقاط البيع الذكية خيارًا آمنًا وفعّالًا للقيام بعمليات الدفع [4].

2-2- تقنية المصادقة البيومترية :

تُعد المصادقة البيومترية إحدى التقنيات المتقدمة التي تعتمد على السمات البيولوجية والسلوكية الفريدة للفرد لإثبات الهوية والتحقق منها وتشمل السمات الفسيولوجية المستخدمة في هذه التقنية مكونات عديدة مثل: بصمات الأصابع وأنماط قزحية العين والأوعية الدموية وملامح الوجه، فيما تشمل السمات السلوكية أنماط التوقيع اليدوي وطريقة المشي وسلوكيات استخدام الأجهزة مثل لوحة المفاتيح أو شاشة اللمس وتُستخدم هذه

---

(1) -Gerardo Una and others,2023:Fintech Payments in Public Financial Management :benifits and risks,IMF working papers/23/20,International Monetary Fund,Washington,p7. Available on the website : file:///C:/Users/HP/Downloads/wpiea2023020-print-pdf%20(2) .pdf on 02/02/2024,at20:53H.

(2) -عبد الهادي مسعودي،2016:الأعمال المصرفية الإلكترونية،الأردن:دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع،ص24.

(3) - Thanh D. Nguyen,2024 :E-Payment Adoption:Evidence About Point of Sale in Vietnam, International Journal of E-Business Research,volume 20,issue01,united states,p3.

(4) -موقع منصة شركة دفاتر السعودية المرخصة لتقديم منتجات الأعمال الرقمية:https://dafater.sa/about/، بتاريخ2024/11/25،على الساعة12:03.

السمات كبديل أو مكمل لوسائل المصادقة التقليدية مثل كلمات المرور أو أرقام التعريف الشخصية(PIN) مما يجعلها أداة فعالة لمكافحة الاحتيال وتعزيز أمان المعاملات. وفي سياق الخدمات المالية والدفع الإلكتروني توفر المصادقة البيومترية حلولًا تتغلب على تحديات تتعلق بضعف الذاكرة أو الأمية الرقمية مما يُمكّن شرائح أوسع من المجتمع من استخدام الخدمات بأمان وسهولة، كما تُستخدم هذه التقنية في التسجيل عن بُعد حيث تُقارن صورة بطاقة الهوية بصورة شخصية أو فيديو للمستخدم الجديد ما يُعزز من كفاءة عمليات فتح الحسابات والتحقق من العملاء دون الحاجة لحضورهم فعليًا[1].

2-3- تقنية الحوالات البنكية الفورية :

تشير الحوالات البنكية الفورية إلى نوع من أنظمة الدفع التي تتيح تنفيذ المعاملات المالية بشكل لحظي حيث يتم إرسال رسالة الدفع وتصبح الأموال متاحة في حساب المستفيد خلال ثوانٍ معدودة وعلى مدار الساعة وطوال أيام السنة دون انقطاع، وتُعد هذه التقنية تطورًا نوعيًا في مجال المدفوعات إذ تجمع بين سرعة التنفيذ والجاهزية الدائمة والانسيابية في المعاملات مما يجعلها بديلاً مرنًا للمدفوعات النقدية وبطاقات الدفع والتحويلات التقليدية. وتعتمد أغلب أنظمة الحوالات الفورية على التحويلات الائتمانية بينما تستند بعض النماذج الأخرى إلى مدفوعات البطاقات أو الأموال الإلكترونية. وقد تم تطوير هذه الأنظمة من خلال نماذج مختلفة فبعضها تقوده البنوك المركزية كما في البرازيل والمكسيك وأخرى تقودها الصناعة المالية كما في المملكة المتحدة، بينما اعتمدت دول مثل أستراليا على شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتبرز الحوالات الفورية كخيار مثالي للمدفوعات بين الأفراد والمدفوعات الحكومية والتحويلات المتكررة مثل الحوالات المحلية نظرًا لسرعتها ومرونتها، كما تشير التجارب الدولية إلى نمو لافت في استخدام هذه التقنية كما هو الحال في الهند من خلال واجهة الدفع الموحدة (UPI)التي تخطت حاجز مليار معاملة شهريًا وكذلك في سنغافورة من خلال نظام FAST الذي قارَب حجم مدفوعات البطاقات من حيث القيمة[2].

2-4- تقنية الدفع عبر التطبيقات البنكية :

يُعرف الدفع عبر التطبيقات البنكية على أنه تقنية مالية رقمية(Digital Financial Technology) تُقدَّم من خلال نموذج تُطوّر فيه البنوك تطبيقات دفع رقمية أو أجهزة مخصصة للعملاء وتتكفل بتوفير البنية التحتية اللازمة لقبول هذه المدفوعات لدى التجار مثل أجهزة نقاط البيع (POS) وتتحكم البنوك في هذا النموذج بكامل سلسلة القيمة بدءًا من معالجة عمليات الدفع وتوليد الإيرادات وصولًا إلى إدارة بيانات المستخدمين وامتلاكها،

---

(1) – Committee on Payments and Market Infrastructures,2020 : Payment aspects of financial inclusion in the fintech era,report,world bank group,p9 , Available on the website :https://documents1.worldbank.org/curated/en/230091592918282222/pdf/Payment-Aspects-of-Financial-Inclusion-in-the-Fintech-Era.pdf . at 28/03/2024,on 12:56H.

(2) – Committee on Payments and Market Infrastructures,Ibid,p15.

كما تعمل على بناء علاقات استراتيجية مع التجار والمستهلكين مما يعزز الولاء للعلامة التجارية والوعي بها. تلعب البنوك هنا دور "الحجر الأساس (Keystone) "في النظام البيئي الرقمي حيث تسعى إلى تحقيق أقصى قيمة ممكنة عبر تقديم خدمات مالية منخفضة التكلفة وفعالة مستفيدة من اقتصاديات الحجم والنطاق والبنية التحتية الواسعة التي تمتلكها لإدارة كميات ضخمة من المعاملات يوميًا[1].

2-5- تقنية المحفظة الرقمية :

تُعد المحفظة الرقمية (Digital Wallet) تقنية مالية حديثة تمكّن المستخدمين من تخزين بياناتهم المالية وإجراء المعاملات النقدية إلكترونيًا عبر هواتفهم الذكية أو أجهزتهم المحمولة دون الحاجة إلى استخدام النقود الورقية أو البطاقات البنكية التقليدية، كما تُتيح هذه المحافظ وظائف متعددة مثل دفع قيمة المشتريات في المتاجر عبر تطبيقات مثل Apple Pay وSamsung Wallet وتحويل الأموال بين الأفراد من خلال خدمات مثل PayPal وVenmo وسداد الفواتير ورسوم الخدمات كالماء والكهرباء. كما يمكن ربط المحفظة الرقمية بحسابات بنكية أو بطاقات ائتمان لتسهيل العمليات مع توفير مستويات متقدمة من الأمان باستخدام التشفير و تقنية المصادقة البيومترية، وتبرز أهمية هذه التقنية في تسهيل التجارة الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد من تتبع نفقاتهم وتنظيمها بفعالية[2].

2-6- تقنيات الدفع اللاتلامسي :

الميزة الأساسية لتقنيات الدفع اللاتلامسي هي إتمام عملية الدفع دون الحاجة إلى تلامس مادي مباشر بين أداة الدفع (مثل البطاقة أو الهاتف) وجهاز نقطة البيع، حيث تُنقل معلومات الدفع من خلال جهاز مادي يدعم هذه التقنية كبطاقات الدفع والهواتف المحمولة أو الأجهزة القابلة للارتداء (كالساعة الذكية) أو يمكن الوصول إليها عبر هذه الأجهزة .وعند تنفيذ معاملة دفع لاتلامسية يتواصل جهاز المستخدم مع جهاز نقطة البيع باستخدام تقنيات مثل:

2-6-1- رموز الاستجابة السريعة (QR Codes) :يُمسح الرمز من شاشة الجهاز أو من ورقة مطبوعة لإتمام الدفع وتُستخدم هذه التقنية على نطاق واسع في التطبيقات البنكية والمحافظ الرقمية.[3]

2-6-2- تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) :هي بروتوكول اتصال لاسلكي يتيح نقل البيانات بين جهازين إلكترونيين على مسافة قصيرة لا تتجاوز 20 سم وتُعد من الركائز الأساسية في تقنيات الدفع اللاتلامسي حيث

---

[1] -Anna Eugenia Omarini,2018 : Fintech and the Future of the Payment Landscape: The Mobile Wallet Ecosystem – A Challenge for Retail Banks?, International Journal of Financial Research,volume09,issue04,Canada,p107.

[2] -مركز التواصل والمعرفة المالية،2021:التقنيات المالية،تقرير دوري،وزارة المالية،السعودية،ص14،متاح على الموقع الإلكتروني: https://cfkc.gov.sa/knowledgelibrary/Reportlib/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf، بتاريخ2024/12/18،على الساعة 14:56.

[3] – Committee on Payments and Market Infrastructures,Op.Cit,pp10-11.

تتيح للمستخدمين إجراء عمليات دفع باستخدام هواتفهم الذكية عبر تمريرها بالقرب من أجهزة نقاط البيع (POS) .

تتميز هذه التقنية بسهولة الاستخدام وانتشارها الواسع وتعدد تطبيقاتها مثل دفع الفواتير والمشتريات والخدمات الترفيهية. كما أنها تدعم تقديم خدمات ذات قيمة مضافة وتُعزز أمان المعاملات من خلال نظام الترميز (Tokenization)الذي يحوّل بيانات البطاقة إلى رموز مؤقتة تُستخدم لمرة واحدة مما يحمي المعلومات الحساسة من التسريب أو السرقة[1].

2-7- تقنية الدفع بالعملات الرقمية :

تُعرف العملات الرقمية على أنها أموال إلكترونية تُستخدم في المعاملات عبر الإنترنت وتُخزن في محافظ رقمية بدلاً من الأشكال التقليدية مثل النقود الورقية أو المعدنية، وتتميز العملات الرقمية وعلى رأسها العملات المشفرة مثل البيتكوين باستخدامها تقنيات التشفير لضمان الأمان والتحقق من المعاملات مما يجعل من الصعب تزويرها أو التلاعب بها، ومن أبرز سماتها أنها لا تصدر عن أي سلطة مركزية بل تعتمد على نظام لامركزي يستند إلى تقنية دفتر الأستاذ الموزع (Blockchain) الذي يسجل جميع العمليات المالية بشفافية عالية[2]. وتنقسم العملات الرقمية إلى عدة فئات رئيسية تتمثل في[3]:

2-7-1- العملات المشفرة :

تُعد العملات المشفرة من أبرز الابتكارات في النظام المالي الحديث حيث تعتمد على تقنية البلوكشين (Blockchain) لضمان الشفافية والأمان في المعاملات وتتميز هذه العملات بطبيعتها اللامركزية مما يعني أنها لا تصدر عن أي جهة تنظيمية مركزية بل تعتمد على التحقق الجماعي عبر شبكة المستخدمين، وتُعد البيتكوين (Bitcoin) أول وأشهر عملة مشفرة، تلتها عملات أخرى مثل الإيثريوم (Ethereum) ولايتكوين(Litecoin) التي تقدم ميزات تقنية متقدمة، كما ظهرت فئة العملات المستقرة (Stablecoins) مثل USDT وUSDC التي تحافظ على استقرار قيمتها عبر ربطها بعملات نقدية تقليدية مما يجعلها أكثر ملاءمة للمعاملات اليومية.

2-7-2- العملات الافتراضية :

تُعرف العملات الافتراضية بأنها نوع من العملات الرقمية غير المنظمة التي يتم إصدارها والتحكم بها من قبل جهات خاصة وغالبًا ما تُستخدم داخل بيئات افتراضية مغلقة كالألعاب الإلكترونية ومنصات التسوق

---

(1) – Anna Eugenia Omarini,Op.Cit,p100.

(2) –Asma Salman,Muthanna G Abdul Razzaq ,2019:Blockchain and Cryptocurrencies,london:IntechOpen, pp4-5.

(3) –Ngozi E. Egbuna,2022:Digital Currencies: Emerging Trends, Challenges and the Future of the Monetary System, Economic and Financial Review,volume60,issue04,negiria,pp98-102.

والتطبيقات الرقمية، حيث توفر وسيلة تبادل داخلية لا ترتبط بالنظام النقدي التقليدي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك Facebook Credits وAmazon Coins وMicrosoft Points التي تتيح للمستخدمين شراء الخدمات والمنتجات داخل المنصات الخاصة بها دون أن تمتلك وضعًا قانونيًا كعملة رسمية قابلة للتداول خارج هذه البيئات.

2-7-3- العملات الرقمية للبنك المركزي :

تمثل العملات الرقمية للبنك المركزي استجابة حكومية لتطور العملات الرقمية حيث تُصدرها البنوك المركزية كبديل رقمي للعملات الورقية التقليدية حيث توفر هذه العملات وسيلة دفع رقمية آمنة ومستقرة تخضع لرقابة الجهات الحكومية مما يضمن موثوقيتها وقبولها العام على عكس العملات المشفرة، كما أنها لا تعتمد على نظام لا مركزي بل يتم التحكم بها عبر السلطات المالية ومن الأمثلة البارزة على ذلك eNaira في نيجيريا و Sand Dollar في جزر البهاما، بالإضافة إلى تجارب أخرى في الصين وأوروبا التي تهدف إلى تعزيز المدفوعات الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي.

2-7-4- العملات الرقمية الخاصة :

تشمل العملات الرقمية الخاصة تلك التي تصدرها شركات ومؤسسات مالية لأغراض تجارية أو تقنية وغالبًا ما تُستخدم داخل أنظمة معينة لتسهيل المعاملات المالية ولا ترتبط هذه العملات بأي أصول مادية أو جهات تنظيمية رسمية مما يجعل استخدامها مقتصرًا على منصات محددة ومن أبرز الأمثلة على هذه الفئة Binance Coin (BNB)، Dogecoin (DOGE)، Solana (SOL) وCardano (ADA) التي تعتمد على تقنية البلوكشين لتوفير حلول دفع مبتكرة داخل منصاتها وإجراء المعاملات الرقمية بسرعة وكفاءة مما يعزز استخدامها في التجارة الإلكترونية والتطبيقات اللامركزية.

2-8- تقنية الدفع التلقائي عبر إنترنت الأشياء :

تعتمد هذه التقنية على ربط الأجهزة الذكية (مثل العدادات والمركبات والأجهزة القابلة للارتداء) بالإنترنت بحيث يمكنها جمع البيانات وإرسال واستقبال الأوامر وتنفيذ المدفوعات تلقائيًا بناءً على الاستخدام أو الاتفاق المسبق، وتُستخدم هذه التقنية في نماذج مثل "الدفع حسب الاستخدام (Pay-As-You-Go)" أو ربط العدادات الذكية بأنظمة الدفع عبر الجوال ما يُمكّن المستخدم من دفع ما استهلكه فعليًا دون الحاجة لتدخل يدوي، كما توفر هذه التقنية كفاءة أكبر وتجربة مستخدم سلسة إلى جانب تقليل مخاطر التخلف عن السداد[1].

[1] – Committee on Payments and Market Infrastructures,Op.Cit,pp14-15.

2-9- تقنية الفديو التفاعلية عبر الصرافات الآلية :

تُعد أجهزة الصراف الآلي (ATM) من أبرز أدوات تقديم الخدمات البنكية الحديثة حيث تُوفّر للعملاء إمكانية إجراء عدد من المعاملات البنكية مثل السحب النقدي والإيداع والاستعلام عن الرصيد من خلال بطاقة بلاستيكية أو ذكية وذلك عبر الاتصال المباشر بشبكة حاسوب البنك. وقد أصبحت هذه الأجهزة جزءًا من الحياة اليومية البنكية بفضل قدرتها على تلبية احتياجات العملاء على مدار الساعة ومن أماكن متعددة[1]، ومع التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في القطاع البنكي شهدت أجهزة الصراف الآلي نقلة نوعية تمثلت في دمج خدمة الفيديو التفاعلية(Interactive Teller Video) والتي تمكّن العملاء من التواصل المباشر بالصوت والصورة مع موظف بنك عن بُعد لتقديم خدمات بنكية متقدمة دون الحاجة للتواجد الفعلي في الفرع. كعمليات الإيداع النقدي وتحويل الأموال بين الحسابات وقبول النقد أو الشيكات حتى في غياب البطاقة البنكية مما يعزز من كفاءة الخدمات ويوفر تجربة أكثر تخصيصًا وشمولًا. وتُساهم هذه الخدمة كذلك في دعم البنوك لتوسيع انتشارها في مناطق جديدة دون الحاجة إلى فتح فروع تقليدية مستفيدة من مزايا الأتمتة والتفاعل البشري في آنٍ واحد[2].

المطلب الثاني:قطاع الإقراض الرقمي

1-مفهوم قطاع الإقراض الرقمي:

قطاع الإقراض الرقمي في البنوك هو أحد فروع الخدمات البنكية الحديثة التي تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديم القروض وإدارتها دون الحاجة إلى الإجراءات الورقية أو التفاعل التقليدي داخل الفروع، ويُقصد به أيضا استخدام المنصات الإلكترونية والتطبيقات البنكية لتوفير حلول تمويلية سريعة وفعّالة للأفراد والشركات بالاعتماد على أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وسجلات الائتمان الرقمية مما يتيح تقييم الجدارة الائتمانية بشكل فوري واتخاذ قرارات الإقراض خلال وقت قياسي.[3]

ظهر هذا القطاع كرد فعل على التحديات التي واجهت البنوك التقليدية بعد الأزمة المالية لعام 2008 حيث ازدادت تعقيدات الامتثال التنظيمي وطول دورة الإقراض ومن هنا بدأت البنوك تتبنى نماذج رقمية مرنة مستوحاة من شركات التكنولوجيا المالية(FinTechs) تتيح تقديم أنواع متنوعة من القروض مثل القروض الشخصية الرقمية وقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة والإقراض عند نقاط البيع وقروض يوم الراتب وغيرها. كما يمتاز الإقراض الرقمي البنكي بتوفير تجربة عميل سلسة تبدأ من التقديم الإلكتروني مرورًا بالتحقق الرقمي من الهوية

---

(1) -عبد الهادي مسعودي،مرجع سبق ذكره،ص24.

(2) -معهد الدراسات المصرفية،مرجع سبق ذكره،ص6.

(3) -Ceyla Pazarbasioglu,Alfonso Garcia and others,2020: DIGITAL FINANCIAL SERVICES,report,world bank group,p16.

(KYC) وصولاً إلى الموافقة الفورية على القرض مما يعزز من كفاءة العمليات ويُسهّل الوصول إلى التمويل، خصوصًا للشرائح التي كانت تواجه صعوبات في التعامل مع النماذج التقليدية[1].

2- تقنيات قطاع الإقراض الرقمي:

شهد مجال الإقراض الرقمي تطورًا ملحوظًا بفضل اعتماد منصات التمويل الجماعي الرقمية والتي أصبحت تمثل أحد التقنيات الرئيسية في هذا قطاع، وتتميز هذه المنصات بقدرتها على الربط المباشر بين المقرضين والمقترضين وتوفير حلول تمويلية مرنة وسريعة خارج الإطار البنكي التقليدي، وقد تنوعت هذه المنصات لتشمل أشكالًا متعددة من الإقراض تختلف بحسب طبيعة العلاقة بين الأطراف ونوعية العائد وبيئة الاستخدام. وفيما يلي أبرز أنواع هذه المنصات:

2-1- منصة الإقراض من نظير إلى نظير :

تمثل منصات الإقراض من نظير إلى نظير أحد أكثر أشكال التمويل الجماعي الرقمي شيوعًا في مجال الإقراض حيث تتيح هذه المنصات الإلكترونية للأفراد أو الشركات الحصول على التمويل مباشرة من مقرضين أفراد دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين مثل البنوك، ويُعرف هذا النموذج أيضًا باسم "الإقراض السوقي" أو "التمويل الجماعي القائم على الديون" ويُعد أحد أبرز ملامح الابتكار المالي نظرًا لما يوفره من فرص عوائد مرتفعة للممولين وسرعة وسهولة في الوصول إلى التمويل بالنسبة للمقترضين، لاسيما رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإنه لا يخلو من المخاطر بسبب محدودية الضمانات.[2]

2-2- منصة التمويل الجماعي :

تعتمد هذه المنصات على مساهمات مالية يقدمها عدد من الأفراد لتمويل مشروع معين سواء أكان ربحيًا أو خيريًا مقابل مكافآت رمزية أو بدون مقابل، وتتميز هذه المنصات بإمكانية دعم مشاريع ناشئة أو أفكار ابتكارية أو حتى مبادرات مجتمعية من قبل مستثمرين صغار بمبالغ بسيطة. كما تمنح أصحاب المشاريع فرصًا للترويج والحصول على تغذية راجعة مبكرة دون الحاجة إلى تمويل تقليدي وتُعد أداة فعالة لتعزيز الابتكار وتوسيع قاعدة الممولين[3].

2-3- منصة الإقراض عند نقطة البيع :

تُوفر منصات الإقراض عند نقطة البيع حلول تمويل فورية للعملاء أثناء عملية الشراء سواء في المتاجر الفعلية أو عبر الإنترنت، وقد تطورت هذه المنصات من ممارسات غير رسمية إلى أنظمة رقمية متقدمة تُدار

---

(1) -Parag Y. Arjunwadkar,2018 : FinTech T he Technology Driving Disruption in the Financial Services Industry, Taylor & Francis Group,Florida,pp53-55.

(2) -Hazik Mohamed, Hassnian Ali,Op.Cit,pp90-91.

(3) - Parag Y. Arjunwadkar,Op.Cit,pp77-80.

غالبًا من قبل شركات التكنولوجيا المالية حيث تُمنح القروض لحظة الدفع دون الحاجة إلى بطاقات ائتمان تقليدية وتعتمد هذه المنصات على نماذج تقييم جدارة ائتمانية مرنة وسريعة وتتميز بسرعة الموافقة وسهولة السداد وإمكانية التقسيط، ما يجعلها جزءًا من تجربة تسوق متكاملة تشمل الدفع والإقراض والمحاسبة[1].

2-4- منصات الإقراض الرقمي بين الشركات :

تركز هذه المنصات على تسهيل التمويل بين الشركات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حلول تمويل قصيرة الأجل مستندة إلى الذمم المدينة مثل الفواتير غير المسددة، وتُعد هذه المنصات حلقة وصل بين الشركات المقترضة ومجموعة من الممولين – غالبًا من المؤسسات – حيث تستخدم بيانات التجارة الإلكترونية لتبسيط إجراءات التقييم والموافقة مما يُسهم في تقليص فجوة التمويل في قطاع الأعمال.[2]

2-5- منصات الإقراض الرقمي بين الشركات والعملاء :

تستهدف هذه المنصات الأفراد حيث تقدم خدمات إقراض مباشرة عبر الإنترنت أو تطبيقات الهواتف الذكية دون الحاجة إلى التفاعل الوجاهي مع أي جهة، وتُبنى عملياتها على تحليل البيانات الشخصية والبديلة لتقييم الجدارة الائتمانية. كما توفر منتجات تمويلية متنوعة بأسعار تنافسية وتعاونًا مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول لتقديم قروض صغيرة تُصرف إلى المحافظ الرقمية وتزداد تدريجيًا مع الالتزام بالسداد مما يعزز الشمول المالي[3].

المطلب الثالث: قطاع إدارة الثروات والإستثمار الرقمي

1- مفهوم قطاع إدارة الثروات والإستثمار الرقمي:

يُشير قطاع إدارة الثروات والإستثمار في ظل الرقمنة إلى تقديم خدمات استثمارية وإدارية للأصول والثروات عبر حلول رقمية متقدمة تشمل الاستشارات الآلية(robo-advisors) ومنصات التداول والتحليل المالي القائم على البيانات الضخمة والخوارزميات. كما يتيح هذا القطاع للأفراد بما في ذلك جيل الألفية والطبقة المتوسطة

---

(1) -Alpesh shah,Prateek roongta and others,2018 :Digital lending,report,the boston consulting group,united states,p18, https://www.lendfoundry.com/wp-content/uploads/2018/07/Digital-Lending-Report.pdf.

(2) – Asamani Akhileshwari, Jayavani Majumdar,2023 : A STUDY ON THE AUGMENTATION OF DIGITAL LENDING AND THE FACTORS PROPELLING ITS METEORIC RISE,YMER journal,volume22,issue10,Sweden,p842.

(3) – Victoria White,2018 : Demystifying Digital Lending,report,Accion a global nonprofit on a mission to create a fair and inclusive economy, Cambridge,pp38-39, https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/1123_digital_lending_r10_print_ready.pdf.

الوصول إلى أدوات وخدمات مالية كانت سابقًا حكرًا على أصحاب الثروات الكبرى وذلك من خلال واجهات رقمية سهلة الاستخدام وتكاليف منخفضة وسرعة في الإنجاز وشفافية في تقديم الخدمة، ويشمل ذلك إمكانيات مثل فتح الحسابات رقمياً، تحديث البيانات، تتبع الأداء الاستثماري لحظياً والحصول على توصيات مالية مخصصة[1].

وقد ساهم هذا التحول الرقمي في إعادة تشكيل العلاقة بين المستثمر والمستشار المالي إذ باتت الخوارزميات تلعب دوراً مركزياً في تقديم النصائح والاستراتيجيات الاستثمارية وتجدر الإشارة إلى أن العديد من البنوك التقليدية دخلت هذا المجال عبر تطوير منصات رقمية أو الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية لتلبية الطلب المتزايد على حلول إدارة الثروات الذكية والمرنة.

2- تقنيات قطاع إدارة الثروات والإستثمار الرقمي:

2-1- تقنية التداول الاجتماعي :

يعتبر التداول الاجتماعي (Social Trading) تقنية مالية رقمية تُمكِّن الأفراد من تبنّي استراتيجيات استثمارية من خلال ما يُعرف بـ"نسخ التداول (Copy Trading) "أو "عكس التداول(Mirror Trading) " حيث يقوم المستثمرون بمتابعة سلوكيات وتوجهات نظرائهم أو الخبراء في الأسواق المالية ونسخ قراراتهم بشكل مباشر وآلي،تتيح منصات التداول الاجتماعي بناء مجتمع استثماري رقمي يُمكن للمستخدمين من خلاله مراقبة أداء المتداولين الآخرين بشفافية تامة ومن ثم تكرار استراتيجياتهم الاستثمارية في الوقت الفعلي وبطريقة متزامنة وبدون تدخل يدوي وغالبًا بتكلفة منخفضة نسبيًا. كما تُعد هذه التقنية وسيلة لتمكين المستثمرين المبتدئين من الاستفادة من خبرات المحترفين مما يُعزز من فرصهم في تحقيق عوائد مالية دون الحاجة إلى خبرة متعمقة في الأسواق[2].

ويستند التداول الاجتماعي إلى مجموعة من التقنيات الرقمية الأساسية والداعمة مثل الذكاء الاصطناعي في تصنيف المتداولين وتحليل أدائهم، وتقنيات الواجهة البرمجية المفتوحة (APIs) التي تسمح بالتكامل مع منصات التداول المختلفة، إلى جانب الحوسبة السحابية التي تضمن معالجة البيانات وتحديثها في الزمن الحقيقي، كما

---

(1) – Alekha Chandra Panda, Amitabh Patnaik and others,2023 : Digital Economy Post COVID-19 Era,london: Springer Nature,pp360-362.

(2) – Ulf von Kalckreuth,Norman Wilson and others,2022: Fintech in statistical classifications: suggestions and tentative figures in a central bank context, 11th Biennial IFC Conference on "Post-pandemic landscape for central bank statistics" BIS Basel, 25-26 August,switzerland,p6. https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb58_30.pdf.

تلعب تقنيات البيانات الضخمة (Big Data) دورًا حيويًا في تحليل الأنماط السلوكية وتقديم توصيات استثمارية مخصصة مما يجعل تجربة التداول أكثر كفاءة وسرعة وشفافية.

2-2- تقنية الاستثمار الآلي:

الاستثمار الآلي (Robo-advice) هو إحدى حلول التقنية المالية التي تعتمد على خوارزميات رقمية متقدمة لتقديم استشارات مالية وإدارة المحافظ الاستثمارية بشكل آلي ودون تدخل بشري مباشر حيث تقوم هذه الأنظمة بجمع وتحليل معلومات العملاء مثل الأهداف المالية وتحمل المخاطر والمدة الزمنية للاستثمار ثم تقديم توصيات مخصصة وتقوم بتوزيع الأصول بشكل تلقائي ومبني على الأهداف مع إجراء إعادة توازن دوري للمحفظة ومراقبة أدائها. وتُعد هذه التقنية فعّالة في قطاع إدارة الثروات حيث تُساهم في خفض التكاليف بشكل كبير مما يُمكّن شرائح واسعة من الأفراد خاصة من جيل الألفية والجيل الرقمي من الوصول إلى خدمات استثمارية كانت حكرًا على الأثرياء، كما توفر تجربة مستخدم رقمية شاملة تتميز بالبساطة والشفافية وسهولة الاستخدام في أي وقت ومن أي مكان. ومن مزاياها الأساسية: تقديم استثمار قائم على الأهداف (Goal-based investing) وعرض بيانات المحفظة وتحليلات الأداء في الوقت الحقيقي مع توصيات استثمارية مؤتمتة[1].

وتعتمد تقنيات الاستثمار الآلي بشكل أساسي على مجموعة من التقنيات الداعمة مثل البيانات الضخمة (Big Data) لتحليل سلوك المستثمرين وتوجهاتهم والتحليلات المتقدمة (Advanced Analytics) لتخصيص المحافظ، والخوارزميات الذكية والتعلم الآلي (Machine Learning) لتحسين دقة التوصيات الاستثمارية مع مرور الوقت مما يعزز من قدرتها على تقديم خدمات أكثر تخصيصًا وفاعلية.

ورغم أن هذه التقنية تفتقر إلى الفهم العميق للجوانب النفسية والسلوكية التي يتمتع بها المستشار البشري إلا أنها أصبحت خيارًا شائعًا ومتزايدًا في السوق، بل وبدأت البنوك وشركات إدارة الأصول التقليدية في اعتمادها لتوسيع قاعدة عملائها وتحسين الكفاءة التشغيلية.

2-3- تقنية إدارة الشؤون المالية الشخصية (PFM) :

هي تقنية مالية رقمية تُمكّن الأفراد من تنظيم وتتبع وإدارة مواردهم المالية من خلال منصات أو تطبيقات إلكترونية غالبًا ما تكون مستقلة عن البنوك، حيث تقوم هذه الأنظمة بدمج بيانات الحسابات البنكية المختلفة في واجهة واحدة وتُقدم أدوات لتحليل المصروفات وتخطيط الميزانيات وتحديد الأهداف المالية ما يتيح للمستخدمين

---

[1]-ALFI,2020 :How can Fintech facilitate fund distribution?,Report,Deloitte,Luxembourg,pp37-38. https://www.alfi.lu/getmedia/4289ebf7-5ae0-46d4-8e7a-4c3e1e607a10/how-can-fintech-facilitate-fund-distribution-final.pdf.

اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا وكفاءة. وقد ساهم اعتماد التوجيه الأوروبي PSDII في تسريع تبني هذه التقنية من خلال إلزام البنوك بفتح واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لطرف ثالث بناءً على موافقة المستخدم مما يسمح للتطبيقات بربط عدة حسابات بنكية ضمن منصة واحدة. كما أن تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبئي تعزز من فعالية PFM عبر تقديم توصيات مالية مخصصة ومتابعة سلوك الإنفاق والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية[1].

ورغم النمو المتسارع في استخدامها، فإن هذه الأنظمة تواجه تحديات تتعلق بزيادة التكاليف التنظيمية وحماية البيانات الشخصية والامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال ما قد يحد من توسع بعض مقدمي الخدمات المستقلين.

المطلب الرابع:قطاع التأمين الرقمي

1- مفهوم قطاع التأمين الرقمي:

قطاع التأمين هو جزء أساسي من النظام المالي يهدف إلى تقاسم المخاطر من خلال تجميع الأقساط من عدد كبير من الأفراد أو المؤسسات لتعويض المتضررين عند حدوث حوادث مغطاة تأمينيًا وينقسم هذا القطاع إلى نوعين رئيسيين: تأمين الحياة، الذي يتميز بتغطيات طويلة الأجل تمتد غالبًا لعقود وتشمل منتجات مثل التأمين على الحياة والمعاشات التقاعدية، وتأمينات غير الحياة التي تشمل تغطيات قصيرة الأجل كالتأمين على المركبات والممتلكات والسفر والمسؤوليات. وتختلف آليات إدارة التكاليف والمطالبات بين النوعين إذ تكون أقل تعقيدًا في تأمينات الحياة وأكثر تكلفة في معظم التأمينات غير الحياة. وقد تطور هذا القطاع من نماذج تعاونية بسيطة إلى شركات منظمة تخضع لإشراف حكومي صارم يهدف إلى ضمان الشفافية وحماية حقوق العملاء من خلال قوانين تنظم رأس المال وتحدد نسب الاستثمار وتراقب نسب المطالبات. كما تلعب الثقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم دورًا محوريًا في استقرار القطاع مما يستدعي التوازن بين تحقيق الربحية والوفاء بالمطالبات دون إساءة بيع المنتجات أو استغلال الثغرات التنظيمية[2].

يشهد قطاع التأمين في الآونة الأخيرة تطورًا ملحوظًا بفعل التحول الرقمي حيث أسهمت الرقمنة في تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة العمليات من خلال اعتماد تقنيات مالية رقمية، مثل المنصات الرقمية والتأمين التعاوني والتأمين القائم على الطلب.

---

(1) – Gregor Dorf eitner,Lars Hornuf and others,2017: FinTech in Germany,Switzerland:Springer Nature,p79.

(2) – Parag Y. Arjunwadkar,Op.Cit,pp89-90.

2- تقنيات قطاع التأمين الرقمي:

2-1- التأمين التعاوني(التأمين من شخص إلى شخص):

هو نموذج مبتكر في مجال التأمين الرقمي يندرج ضمن التقنيات المالية الرقمية ويقوم على مبدأ المشاركة المجتمعية حيث يجتمع الأفراد ضمن مجموعات افتراضية ليتقاسموا المخاطر المالية فيما بينهم دون الحاجة إلى وسيط تقليدي كشركة التأمين، ويعتمد هذا النموذج على منصات رقمية متخصصة تتيح للمشاركين إدارة مساهماتهم والتعويضات بأنفسهم مما يعزز الشفافية ويقلل التكاليف الإدارية. كما تسمح هذه التقنية بتغطية أنواع جديدة من المخاطر التي غالبًا ما تستثنيها أنظمة التأمين التقليدية مما يجعلها أداة مرنة وفعالة لتحقيق شمول مالي أكبر [1].

2-2- التأمين القائم على الطلب:

هو نموذج أعمال مبتكر يختص بتقديم عروض تأمينية مرنة تهدف إلى تغطية المخاطر التي قد يواجهها العميل خلال فترات زمنية محددة وذلك بناءً على اختيارات العميل من حيث الوقت والمكان، وهذا النموذج يتيح للمستهلكين القدرة على الحصول على التغطية التأمينية فقط عندما يحتاجون إليها دون الحاجة إلى الالتزام بتغطية شاملة أو مستمرة.

ويتميز التأمين القائم على الطلب بمرونة عالية من حيث المدى الزمني والتسعير ، كما يمكن للعملاء تفعيل التغطية التأمينية لفترات قصيرة مثل ساعات أو أيام أو أسابيع مع تسعير يعتمد على الاستخدام الفعلي أو المدة الزمنية التي يختارها العميل. وتتضمن هذه التقنية نماذج نمذجة المخاطر المتقدمة التي تساعد في تحديد التغطية المناسبة بناءً على سلوك العميل واحتياجاته اللحظية مما يسهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف للمستهلكين[2].

ويعد هذا النموذج مثالًا على كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتوفير تجربة تأمينية أكثر تخصيصًا ومرونة مما يلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء بشكل سريع وفعّال.

---

[1]- Stefanie Zinsmeyer,2018 : Les InsurTech : Relever le défi de la réglementation,Synthèse des trois conférences sur les InsurTech,(20 mars 2018, Colombo, Sri Lanka),(9-10 mai 2018, Accra, Ghana),(24 octobre 2018, Buenos Aires, Argentine),pp8-9. https://a2ii.org/sites/default/files/2020-07/forum_consultatif_insurtech_2018_fr.pdf.

[2] -مريم صيد،تكنولوجيا التأمين ودورها في عصرنة وتطوير قطاع التأمين،مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية،المجلد05،العدد01،الجزائر،ص69.

2-3- المنصات الرقمية لقطاع التأمين:

هي تقنيات مالية مبتكرة تستبدل العديد من العناصر التقليدية في سلسلة القيمة التأمينية التي تعتمد على التفاعل المباشر أو التعامل البشري بتحويلها إلى خدمات عبر الإنترنت، حيث أن هذه المنصات تُقدّم كأنظمة رقمية يمكن أن تكون موجهة للمستهلكين مباشرة (منصات موجهة للمستهلك) أو تدعم العمليات الخلفية أو الأمامية لشركات التأمين (منصات موجهة لمزودي الخدمة). وتعتبر المنصات الرقمية وسيلة مرنة وسريعة للوصول إلى خدمات التأمين مما يسهل على المستهلكين التفاعل مع منتجات التأمين والتسجيل فيها مباشرة عبر الإنترنت دون الحاجة للتفاعل الشخصي مع الوكلاء. ومن جهة أخرى تدعم هذه المنصات أيضًا مزودي الخدمة من خلال أتمتة العمليات الداخلية مثل إدارة البيانات ومعالجة المطالبات وتوفير الدعم للعملاء.[1]

[1] – Antonia Esser, Pieter Frederik Janse van Vuuren and others,2019: Insurtech for development: Emerging market trends,report, cenfri, South Africa,p6. file:///C:/Users/HP/Downloads/Cenfri_FSDA_Insurtech-for-development_Emerging-market-trends.pdf.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للتقنيات المالية الرقمية من خلال تحليل مفاهيمها وخصائصها وعرض مراحل تطورها التاريخي، إلى جانب إبراز أهميتها في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي وتحفيز الابتكار داخل القطاع المالي. كما تم التطرق إلى أبرز التحديات التي تعيق انتشار هذه التقنيات سواء تعلق الأمر بمستوى الوعي والثقة أو البيئة التنظيمية أو الجوانب الأمنية والتقنية.

وقد تم تخصيص جزء من هذا الفصل لعرض أبرز أنواع التقنيات الرقمية الداعمة للأنشطة المالية، على غرار البلوكشين والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، مع التركيز على كيفية توظيفها في تحسين جودة الخدمات المالية ورفع كفاءتها.

كما تم تحليل القطاعات الأساسية التي تأثرت بتبني هذه التقنيات كقطاع المدفوعات والإقراض وإدارة الثروات والتأمين، حيث تبين أن هذه القطاعات تشهد تحولًا تدريجيًا نحو الرقمنة،ما يفتح المجال أمام نماذج أعمال أكثر ابتكارًا ومنافسة.

ساهم هذا الإطار النظري في بناء خلفية معرفية متينة لفهم أعمق لأبعاد التحول الرقمي داخل القطاع المالي، ويُعد مدخلًا أساسيًا لدراسة الواقع الفعلي لتبني هذه التقنيات، وتحليل انعكاساتها على ديناميكية المنافسة داخل القطاع البنكي في الفصول التالية.

الفصل الثاني : المنافسة البنكية و آليات مواجهتها

تمهيد:

شهدت البيئة البنكية خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية عميقة بفعل انفتاح الأسواق وتحرير الأنشطة المالية وتطور التكنولوجيا مما أدى إلى تزايد حدة المنافسة داخل القطاع البنكي محليًا ودوليًا. وقد أصبحت المنافسة أحد أبرز التحديات التي تواجه البنوك، وأحد المحركات الرئيسية لتحسين الأداء البنكي وتعزيز جودة الخدمات المقدمة.

تهدف دراسة المنافسة البنكية إلى فهم خصائصها ومسبباتها وتحليل أشكالها المختلفة وتحديد مؤشرات قياسها، فضلًا عن مختلف الآليات والاستراتيجيات المعتمدة لمواجهتها. كما أن تطور التقنيات المالية الرقمية أفرز بعدًا جديدًا في ديناميكية المنافسة البنكية من خلال تمكين البنوك من تحسين خدماتها وخفض تكاليفها واستهداف شرائح أوسع من العملاء.

انطلاقًا من هذا السياق، تناول هذا الفصل موضوع المنافسة البنكية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، هي:

المبحث الأول: المنافسة البنكية وأسباب تناميها،

المبحث الثاني: أنواع المنافسة البنكية ومؤشرات قياسها،

المبحث الثالث: آليات واستراتيجيات المنافسة البنكية.

المبحث الأول:المنافسة البنكية وأسباب تناميها

يهدف هذا المبحث إلى توضيح الإطار المفاهيمي للمنافسة البنكية من خلال عرض تعريفاتها والأسس النظرية المرتبطة بها مع تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي أدت إلى تصاعد حدتها في الأسواق البنكية الحديثة ثم بيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول:المرتكزات المفاهيمية للمنافسة البنكية

1- مفهوم المنافسة البنكية:

تُشتق كلمة "المنافسة" من الفعل "نافَسَ" أي سَبَقَ غيره وبارَزَه وتفَوّق عليه في أمر ما، كما يُقال "نافَسَ الرياضيُّ زميله" أي سعى للتفوق عليه[1]، أما من حيث الأصل اللغوي اللاتيني فتقابلها كلمة concurrence والمشتقة من المصطلح luder-cum والذي يعني "اللعب معًا(jouer ensemble) [2] أي ما يُفهم منه الدخول في سباق أو تحدٍ بين أفراد أو مؤسسات أو حتى دول من أجل الوصول إلى هدف مشترك[3]، وعلى الرغم من قلة التعاريف الواضحة للمنافسة في الأدبيات الاقتصادية، فقد تم تقديم بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، ومن بينها:

- يرى المفكر الاقتصادي آدم سميث أن المنافسة تعتبر عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزاحمة الاقتصادية[4] حيث تعني المزاحمة هنا سعي المؤسسات لاختراق السوق والسيطرة عليه ضمن مجال اقتصادي معين.
- أما من الناحية القانونية، تُعرف المنافسة على أنها نوع من الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي وهي حرية ينظمها القانون ويمنع أي تعسف في استخدامها[5].
- وفي الاقتصاد الإسلامي يُنظر إلى المنافسة كوسيلة إيجابية بين المؤسسات تهدف إلى تقديم أفضل المنتجات وتحسين طرق الإنتاج بما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد،وبالتالي توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأقل تكلفة ممكنة [6].

---

(1) – جبران مسعود،مرجع سبق ذكره، ص790.

(2) – مسكين حنان،2020-2021:مبدأ حرية المنافسة وحماية المستهلك في القانون الجزائري والمقارن،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة مولاي الطاهر – السعيدة،الجزائر ،ص19.

(3) –Alain rey,1994 :le robert pour tous dictionnaires,France : dicorobert,p218.

(4)–laurences scialom,1999 :économie bancaire,France : édition la découverte,p25.

(5)– مسكين حنان،نفس المرجع،ص20.

(6) – بوخلالة سهام،2017:المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية(دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،الجزائر ،ص9.

من خلال ما سبق، فالمنافسة هي السلوك الاقتصادي الذي يعكس حالة من التسابق بين مؤسسات أو أطراف متعددة بهدف تحقيق التفوق في السوق من خلال جودة المنتجات أو الخدمات، ويجمع هذا المفهوم بين المعنى اللغوي المرتبط بالتفوق والمغالبة والرؤية الاقتصادية القائمة على المزاحمة والمنظور القانوني الذي ينظمها كحرية مشروعة، إضافة إلى التصور الإسلامي الذي يُعدها وسيلة إيجابية لتحسين الأداء وتقليل التكاليف.

أما المنافسة البنكية فهي مصطلح ظهر في أعقاب التحولات المالية الكبرى التي شهدها العالم خلال فترة السبعينات وهي تحولات ارتبطت بتطور وتنوع المنتجات والخدمات البنكية من جهة، وبانفتاح النظام المالي العالمي على مبادئ الليبرالية الاقتصادية من جهة أخرى ما فرض على القطاع البنكي التكيّف مع سياسة اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب.

وتُعرف المنافسة البنكية على أنها سلوك أو نشاط تمارسه المؤسسات المالية والبنوك بهدف الاستحواذ على أكبر حصة ممكنة من السوق البنكي[1]، ويتجسد هذا النشاط من خلال مجموعة من الوسائل والاستراتيجيات كتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة وخفض التكاليف التشغيلية واعتماد التكنولوجيا المالية المتطورة، بالإضافة إلى تقديم خدمات بنكية بطريقة أكثر احترافية وجاذبية للعملاء[2]،وتُشير المنافسة البنكية كذلك إلى قدرة البنك على تقديم خدمات لا تقل جودة عن تلك التي يقدمها منافسوه، بل تتفوق عليها ما يسهم في ترسيخ مكانته السوقية والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي.

2- الأسس المفاهيمية للمنافسة والتنافسية والميزة التنافسية في القطاع البنكي:

تعبر المنافسة البنكية عن الوضع الذي يسمح للبنك التعامل مع مختلف الأسواق البنكية ومع البيئة المحيطة به بأفضل صورة للمنافسة، معنى ذلك البنك الذي يملك القدرة على التنافس أي له ميزة تنافسية والتي تعبر عن مدى قدرته و جاهزيته لأداء أعماله بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بها، وقد يتسنى للبعض أنه لا يوجد اختلاف بين كل من المصطلحات التالية المنافسة البنكية، التنافسية البنكية، الميزة التنافسية البنكية ولكن في الحقيقة هناك فرق مفهومي بين كل من المصطلحات الثلاثة السابقة و سيوضح ذلك حسب الآتي:

---

[1] – أحمد حسين بتال،فيصل غازي فيصل الدليمي،2018:إستعمال مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011–2016)،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد04،العدد44،العراق،ص318.

[2] – فؤاد مخربش،يمينة بليمان،2021:المنافسة المصرفية بين حرية الاستثمار وتقييده:دراسة في التشريع الجزائري،مجلة الاجتهاد القضائي ،المجلد13،العدد28،الجزائر ،ص565.

الجدول رقم (06) : التمييز بين مفاهيم المنافسة والتنافسية والميزة التنافسية في القطاع البنكي

	المنافسة البنكية	التنافسية البنكية	الميزة التنافسية البنكية
المفهوم	تُعبر عن الوضع الذي يسمح للبنك بالتعامل مع مختلف الأسواق البنكية والبيئة المحيطة به بأفضل صورة للمنافسة[1].	قدرة البنك على المحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والعمل على زيادتها[2].	تمثل العامل أو الميزة التي تميز البنك إيجابيًا عن منافسيه في نظر العملاء أو المستخدمين النهائيين لمنتجاته[3].
الخصائص	1- تسابق لتقديم خدمات مالية متميزة؛ 2- استخدام أدوات مثل التكاليف، الجودة، والتكنولوجيا الحديثة.	1- تقديم خدمات مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء؛ 2- الاستمرارية في تقديم خدمات بكفاءة عالية؛ 3- التركيز على الابتكار.	1- تميز البنك في تقديم منتجات أو خدمات فريدة؛ 2- وجود تقنيات متميزة أو موارد بشرية ذات مهارات عالية.
الهدف	1-الاستحواذ على أكبر حصة من السوق؛ 2-تحسين جودة الخدمات ورفع مستويات الأداء؛ 3-القدرة على التكيف في السوق.	1- تعزيز الحصة السوقية؛ 2- تحسين الإنتاجية والجودة؛ 3- تحسين ربحية البنك وتوسيع قاعدة العملاء.	1- تعزيز ولاء العملاء وزيادة رضاهم؛ 2- زيادة الحصة السوقية للبنوك؛ تحسين الربحية والابتكار.

المصدر:من إعداد الباحثة

تعد الميزة التنافسية للبنك من العوامل الأساسية التي تحدد قدرته على التفوق في بيئة المنافسة البنكية حيث يمكن للبنك أن يحقق تفوقًا مستدامًا إذا تمكن من تطوير قدرات أو موارد فريدة تميز خدماته عن منافسيه مثل الابتكار في المنتجات، تقنيات الخدمة المتطورة أو استراتيجيات التسويق الفعالة[4]. وبالتالي فإن هذه الميزة التنافسية تسهم بشكل كبير في تعزيز التنافسية البنكية مما يعزز قدرة البنك على البقاء في صدارة السوق في ظل المنافسة البنكية المستمرة.

المطلب الثاني:أسباب تنامي المنافسة في الأسواق البنكية المعاصرة

تشهد الأسواق البنكية تحولات عميقة ناتجة عن تحرير الأنظمة المالية وتراجع دور الدولة مما أدى إلى اندماج الأسواق واشتداد المنافسة البنكية في تقديم الخدمات وجذب العملاء والابتكار. كما تحوّلت البنوك من أدوارها التقليدية إلى مهام أوسع تشمل الوساطة وإدارة الثروات وساهمت حرية تنقل رؤوس الأموال في تعميق

(1) – بوخلالة سهام،مرجع سبق ذكره،ص14.

(2) – قاسيمي آسيا،2015:أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس،الجزائر،ص285.

(3) – حسان بوبعاية،الهاشمي بن وضاح وحسين الأمين شريط،2022:مراجعة الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الإقتصادية،مصر:دار حميثرا للنشر،ص168.

(4) -كريمة بن شنينة،عبد القادر مطاي،2019:أثر عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني على الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المجلد08،العدد01،الجزائر،ص ص588-589.

الطابع العالمي للنشاط البنكي ما فرض تحديات جديدة على البنوك الوطنية وجعل من الضروري فهم العوامل التي أدت إلى تصاعد المنافسة البنكية.

1- العولمة البنكية:

لقد برزت ظاهرة العولمة بشكل لافت خلال العقد الأخير من القرن العشرين وقد أحدثت تأثيرات متداخلة وعميقة شملت الجوانب الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، بل وحتى الاجتماعية والثقافية. وتُعرَّف العولمة في جوهرها على أنها عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين مختلف الفاعلين في الاقتصاد العالمي وتشمل هذه العملية مجالات متعددة مثل تبادل السلع والخدمات، حركة عناصر الإنتاج، وعلى وجه الخصوص تدفقات رأس المال. ومن خلال هذا المنظور تُحوّل العولمة العالم إلى سوق موحدة تتصاعد فيها المنافسة على مختلف الأصعدة في ظل إزالة الحواجز الجغرافية والجمركية والتنظيمية[1].

وفي هذا الإطار العام نشأت العولمة البنكية كأحد أشكال التكيف البنيوي الذي فرضته بيئة الأسواق المفتوحة حيث لم تعد البنوك تقتصر على نطاقها المحلي في تقديم الخدمات بل بدأت في الانخراط ضمن منظومة التعاملات المالية العالمية، ويُقصد بالعولمة البنكية بوجه خاص خروج البنك من الإطار المحلي الضيق نحو الانفتاح على السوق المالية العالمية دون أن يعني ذلك التخلي عن السوق الوطنية بل بالعكس يحتفظ البنك بمركزه المحلي مع توسيع نطاق نشاطه الجغرافي والوظيفي عالميًا مما يعزز من فعاليته وكفاءته التشغيلية. وقد ارتبط هذا التحول بمجموعة من الدوافع الموضوعية، من أبرزها: رغبة البنوك في التوسع الجغرافي وتحقيق الهيمنة السوقية مدفوعةً بتنامي قدراتها الإنتاجية وتنوع خدماتها مما جعل السوق المحلية غير كافية لاحتواء هذه القدرات، كما ساهمت زيادة عدد البنوك وتطور اقتصاداتها في تعزيز الحاجة إلى التوسع الخارجي، إلى جانب الانتشار المتسارع للشركات متعددة الجنسيات والتي دفعت البنوك إلى مرافقتها لتلبية احتياجاتها المالية في أسواق جديدة. ومن جهة أخرى ساعد توجه البنوك نحو إعادة هيكلة أطرها المؤسسية في دعم هذا المسار العولمي من خلال تطوير نماذج عمل أكثر مرونة وشمولًا قادرة على تلبية متطلبات العملاء في بيئات متنوعة[2]، وقد انعكست هذه الدينامية على بنية الصناعة البنكية من خلال تزايد حدة المنافسة ويتجلى ذلك من خلال عنصرين رئيسيين:

- **اتساع خيارات العملاء** : إذ أصبح بإمكان العملاء في ظل العولمة المفاضلة بين عدد كبير من البنوك المحلية والدولية والاختيار بناءًا على جودة الخدمة والتكلفة والتنوع في المنتجات البنكية وقد فرض هذا الواقع

---

[1] – خبابة عبد الله،2015:آثار العولمة الإقتصادية في ضوء السياسة السعرية"حالة الجزائر"،مصر:مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية،ص299.

[2] – بوعبدلي أحلام،2008:البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة–دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتمية المحلية–،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،العدد08،الجزائر،،ص183.

الجديد على البنوك ضرورة تحسين أدائها وتطوير عروضها للحفاظ على حصتها السوقية سواء في السوق المحلية أو العالمية[1].

- **التحول نحو الصيرفة الشاملة :** نتيجة للتطورات الهيكلية التي شهدها القطاع البنكي بدأت البنوك تتبنى نموذج "البنك الشامل" الذي يُعنى بتنويع مصادر التمويل والتوظيف المالي بما يحقق توازنًا بين الأمان والسيولة والربحية. هذا التوجه الاستراتيجي ساعد البنوك على مواجهة تحديات السوق العالمية من خلال تقديم خدمات متكاملة تشمل الائتمان، الاستثمار، إدارة الأصول والخدمات البنكية الإلكترونية[2].

2- تحرير تجارة الخدمات المالية:

يُعد تحرير تجارة الخدمات المالية من أبرز الأسباب التي أسهمت في تنامي المنافسة داخل القطاع البنكي على المستوى العالمي وذلك في إطار الاتجاه العام نحو تحرير التجارة الدولية بمختلف مكوناتها وليس فقط السلع المادية، فقد جاءت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) كأحد المكاسب الجوهرية التي أفرزتها جولة الأوروغواي —الجولة الثامنة في إطار منظمة "الجات — GATT "والتي هدفت إلى تنظيم وتحرير المبادلات التجارية على المستوى الدولي مع توسيع نطاقها لتشمل أيضًا القطاع الخدمي المالي[3]، وفي هذا السياق مثّلت الخدمات المالية وفي مقدمتها الخدمات البنكية محورًا أساسيًا ضمن اتفاقية GATS لما لها من تأثير مباشر على حركة رؤوس الأموال وتسهيل المعاملات الاستثمارية وزيادة كفاءة أداء الاقتصاديات الوطنية. وقد نصّت الاتفاقية على إزالة العوائق والقيود التي تحد من دخول مؤسسات مالية أجنبية إلى الأسواق المحلية وهو ما أدى إلى فتح السوق البنكية أمام المنافسة الخارجية ومن ثم إعادة تشكيل المشهد البنكي العالمي وفق أسس أكثر تحررًا.

لقد ساهم هذا التحرير في توسيع نطاق السوق البنكية وهو ما أتاح فرصًا أكبر للبنوك لتوسيع عملياتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم، إذ إن العمل في سوق أوسع يتيح تخفيض التكاليف التشغيلية من خلال توزيعها على قاعدة أوسع من العملاء والمعاملات، كما أن الانفتاح على أسواق متعددة أسهم في تحسين جودة الخدمات البنكية حيث أصبحت البنوك مطالبة بالرفع من مستويات الأداء والابتكار في ظل المنافسة الدولية، ومن النتائج المهمة لتحرير تجارة الخدمات البنكية أيضًا نقل المعرفة والتكنولوجيا حيث أصبح بإمكان البنوك في الدول النامية أو الأقل تقدمًا الاستفادة من الخبرات العالمية ومنهجيات العمل الحديثة التي تعتمدها المؤسسات

---

(1) –ceballos francisco,didier tatiana and schmukler sergio,2012:financial globalization in emerging countries,policy research working paper,the world bank(6105),United states,pp3-7.

(2)– saunders anthony,walter ingo,2012 :financial architecture systemic risk and universal banking,financial markets and portfolio management,Volume26,ussue01,Switzerland,pp41-44.

(3)–wade robert hunter,2004 :is globalization reducing poverty and inequality?,world development,volume32,issue04, Netherlands,pp567-569.

المالية الدولية وهو ما يعزز من قدراتها التنافسية ويدفعها نحو تحديث أنظمتها البنكية والرفع من مستوى الخدمات المقدمة .علاوة على ذلك فقد ساعد التحرير على خفض تكاليف الخدمات البنكية وذلك بفعل المنافسة الحادة التي فرضت على البنوك ضرورة تقديم خدماتها بأسعار أكثر تنافسية لتتمكن من الحفاظ على ولاء العملاء واستقطاب شرائح جديدة في ظل تعدد البدائل[1].

وبناءً على ما سبق،فإن تحرير تجارة الخدمات المالية لم يكن مجرد إجراء تنظيمي عابر بل كان بمثابة نقطة تحول كبرى في مسار تطور الصناعة البنكية التي ساعدت في زيادة حدة المنافسة سواء من حيث عدد الفاعلين في السوق أو من حيث نوعية الخدمات المقدمة أو حتى من حيث النطاق الجغرافي التي أصبحت البنوك تغطيها بنشاطها العالمي.

3- التحرر من القيود:

يُعد التحرر من القيود من العوامل البارزة التي ساهمت في تصاعد حدة المنافسة البنكية على الصعيدين المحلي والدولي. ويُقصد بهذا التحرر تخفيف أو إزالة جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي كانت تُقيّد نشاط البنوك وتحد من مرونتها في العمل والتوسع، ومما لا شك فيه أن درجة هذا التحرر تختلف من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف السياسات الاقتصادية ومدى انفتاح الأسواق المالية فيها وهو ما ينعكس مباشرة على درجة تطور النظام البنكي ونموه. وفي هذا السياق ساهم صندوق النقد الدولي بدور محوري في دعم جهود العديد من الدول خاصة النامية منها في اتجاه تبني نموذج الاقتصاد الحر مما أدى إلى تبني حزمة من السياسات التي شملت تحرير القطاع المالي وإزالة القيود التي كانت تفرضها الحكومات على البنوك وقد تمثلت أبرز مظاهر هذا التحرير في ما يلي:[2]

- إلغاء القيود على أسعار الفائدة مما سمح للبنوك بتحديد الأسعار وفقًا لقوى السوق؛
- تحرير الخدمات المالية بما في ذلك حرية تقديم المنتجات البنكية دون حواجز تنظيمية ثقيلة؛
- حرية تدفقات رؤوس الأموال مما مكن البنوك من توسيع نشاطها الاستثماري دوليًا؛
- إلغاء القيود على السقوف الائتمانية التي كانت تحد من القدرة على منح القروض؛
- إلغاء سياسات الكبح المالي التي كانت تقيد التوسع البنكي؛
- حرية الدخول إلى السوق والخروج منها وهو ما فتح المجال أمام المزيد من المنافسين؛

---

(1) – valverde carbo,david humphrey and fernandez rodriguez,2003:bank deregulation is better than mergers,journal of international financial markets institutions money,issue13,Netherlands,pp430-433.

(2) –stephanou constantinos,2010 :rethinking market discipline in banking,policy research working paper,the world bank(5227),United States,pp4-7.

- منح المؤسسات المالية استقلالية أكبر في اتخاذ القرار وتسيير النشاط.

وقد كان لهذا التوجه انعكاسات إيجابية على تطور القطاع البنكي، حيث ساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة في الأداء البنكي وتحفيز الابتكار في الخدمات البنكية وتحقيق مستويات أعلى من التنافس بين البنوك. كما أكدت العديد من الدراسات أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى زيادة المنافسة البنكية مما يجعل السوق البنكي أكثر جذبًا للمستثمرين والعملاء الجدد سواء من الداخل أو الخارج. وفي إطار هذا التوجه التحرري ينبغي على السياسات والإجراءات التنظيمية الجديدة التي تتبناها الدول أن تواكب المعايير الدولية وتساهم في تطوير القطاع البنكي سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ويمكن تلخيص أبرز هذه المتطلبات كما يلي:[1]

- **المعايير الدولية** :ينبغي أن تكون الإجراءات منسجمة مع الإطار المعياري الدولي لتطوير الأسواق المالية وتعزيز استقرارها؛
- **متطلبات رأس المال** :على غرار تطبيق مقررات لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال والرقابة الاحترازية الكلية؛
- **السياسة المالية** :يجب أن تشمل التحرر الحقيقي من القيود بما يتيح خلق بيئة تنافسية حرة؛
- **الإشراف البنكي** :ضرورة تبني أنظمة إشراف فعّالة تضمن الاستقرار،الشفافية والسلوك المهني السليم؛
- **الأمان البنكي** :تعزيز القواعد والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأمان المالي وحماية الودائع واستقرار العمليات البنكية؛

وبناءً على ما سبق فإن التحرر من القيود لا يُعد فقط إصلاحًا تنظيميًا بل هو مدخل أساسي لإرساء مناخ تنافسي فعّال داخل القطاع البنكي، ويُعد عنصرًا حاسمًا في تفسير اتساع السوق البنكية وارتفاع درجة المنافسة واندماج البنوك في الأسواق العالمية بشكل أكثر مرونة وكفاءة.

4- التطور التكنولوجي:

أصبح التطور التكنولوجي أحد العوامل الحاسمة في تشكيل المشهد البنكي الحديث حيث يشهد القطاع المالي عامة والقطاع البنكي بشكل خاص تحولات عميقة مدفوعة بتسارع الابتكارات التكنولوجية وتزايد الاعتماد على الأدوات الرقمية في تقديم الخدمات، ولم يعد كافيًا للبنوك الاكتفاء بالوسائل التقليدية في إدارة عملياتها بل أصبح

[1] –yokoi-ara mamiko,yoshino naoyoki,2006 :concept of competitiveness in the financial sector,Discussion Paper Series,issue01,financial services agency,financial research and training center,japan,pp29-37.

لزامًا عليها تبني نماذج عمل مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة لضمان البقاء في بيئة تنافسية تتسم بالمرونة وسرعة التغير.

في هذا الإطار يُعد التحديث المستمر لطرق تقديم الخدمات البنكية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك، إذ لم يعد الزبون يكتفي بالحصول على الخدمة بل بات يبحث عن الجودة والسرعة والسهولة وكلها عناصر باتت التكنولوجيا قادرة على تحقيقها. ولذلك فإن التحول الرقمي في القطاع البنكي لم يعد خيارًا بل ضرورة إستراتيجية تدفع البنوك إلى إعادة النظر في بنيتها التحتية وأنظمتها التشغيلية. وقد أظهرت العديد من الدراسات المقارنة أن تكاليف تقديم الخدمات البنكية تقل بشكل كبير عند استخدام القنوات الرقمية حيث تقدر تكلفة الخدمة المقدمة عبر الفرع البنكي التقليدي بحوالي دولار واحد بينما تنخفض هذه التكلفة إلى 25 سنتًا عند استخدام الصراف الآلي، في حين لا تتعدى سنتًا واحدًا عندما تُقدَّم عبر الإنترنت وهذا الفارق الكبير في التكاليف لا يقتصر على الجانب المالي فحسب بل يمتد أيضًا إلى الجوانب الزمنية والوظيفية حيث تسمح التكنولوجيا للبنوك بتحقيق سرعة الاستجابة ومرونة التفاعل مع احتياجات العملاء[1].

علاوة على ذلك يُعد التوسع في تقديم الخدمات البنكية عبر التقنيات المالية الرقمية كالتطبيقات البنكية والمحافظ الرقمية والمنصات الإلكترونية لخدمة العملاء وخدمات الدفع الإلكتروني، ركيزة أساسية لمواجهة المنافسة في القطاع البنكي، إذ تُسهم هذه التقنيات في تحسين تجربة العميل من خلال توفير خدمات آنية وسلسة يمكن الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، كما تساهم في خفض التكاليف التشغيلية مما ينعكس إيجابًا على هامش الربحية. إلى جانب ذلك تُعزز أدوات التسويق الرقمي الذكية من فاعلية الترويج للخدمات البنكية وتدعم تقديم منتجات مالية جديدة ومتطورة ما يعزز من قدرة البنك على المنافسة، وفي ظل التوجه العالمي نحو الخدمات البنكية القائمة على التطبيقات والمنصات الذكية أصبحت قدرة البنوك على استيعاب التكنولوجيا وتوظيفها مؤشرًا رئيسيًا على نجاحها واستمرارها في السوق.

وعليه فإن التطور التكنولوجي يمثل قوة دافعة جوهرية في زيادة درجة المنافسة البنكية سواء من خلال فتح المجال أمام فاعلين جدد (مثل البنوك الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية) أو من خلال رفع سقف توقعات العملاء الذين أصبحوا أكثر تطلبًا ووعيًا بمستوى الخدمة. ومن هنا يتضح أن البنوك التي تتأخر عن مواكبة هذا التحول التكنولوجي ستكون مهددة بفقدان موقعها في السوق البنكية.

[1] – عمر غزازي،2008:الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،العدد04،الجزائر،،ص27.

المطلب الثالث: أهمية المنافسة البنكية

لم يقتصر اهتمام الاقتصاديين على مجرد تحديد مفهوم المنافسة فحسب بل تجاوز ذلك ليشمل تحليل آثارها وانعكاساتها على مختلف المستويات وخصوصًا على أداء البنوك وعلى الاقتصاد بشكل عام، فقد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار المنافسة البنكية ضرورة ملحة لتحفيز النشاط الاقتصادي وضمان ديمومته وتوازنه لما لها من دور في تحسين جودة الخدمات وتوسيع خيارات العملاء وتعزيز الابتكار. في المقابل رأى آخرون أن المنافسة قد تتحول إلى عائق أمام بعض البنوك خاصةً الصغيرة منها بسبب الأضرار التي قد تتكبدها جراء تصاعد حدة المنافسة وازدياد انفتاح الأسواق المالية واندماجها في ظل التوجه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد. وانطلاقًا من هذه المواقف يمكن تسليط الضوء على أبرز آثار المنافسة البنكية الإيجابية التي تبرر أهميتها فيمايلي:

1- تحسين مستوى المعيشة :

تُعد المنافسة البنكية من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على تحسين مستوى المعيشة إذ إن زيادة حدة المنافسة بين البنوك تؤدي إلى خفض أسعار الخدمات المالية وتكاليفها الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية على الأفراد ويُسهم في زيادة قدرتهم الشرائية، كما تدفع هذه المنافسة البنوك إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات البنكية وتطويرها بما يتماشى مع احتياجات العملاء وتطلعاتهم مما يمنحهم فرصًا أفضل في تحقيق أهدافهم المالية والاجتماعية سواء تعلق الأمر بالحصول على تمويل سكني أو تمويل مشاريع صغيرة أو خدمات الدفع الرقمي.

علاوة على ذلك، فإن المنافسة تساهم في توسيع الخيارات أمام العملاء وتمكنهم من اختيار ما يناسب ظروفهم من بين باقات متنوعة. كما تعزز من الشمول المالي من خلال وصول الخدمات البنكية إلى فئات كانت خارج النظام المالي الرسمي خاصة في المناطق النائية والمهمشة ولا يقل أهمية عن ذلك دور المنافسة في حماية العملاء من الاحتكار والاستغلال حيث إن وجود بدائل متعددة في السوق البنكي يمنح العميل قوة تفاوضية ويضمن له معاملة عادلة، وبذلك يمكن القول إن المنافسة البنكية تمثل رافعة حقيقية لتحسين مستوى المعيشة من خلال توفير خدمات مالية أكثر تنوعا وكفاءة وعدالة وشمولًا[1].

2- زيادة الكفاءة والإنتاجية في البنوك:

إن ازدياد حدة المنافسة داخل القطاع البنكي يساهم بشكل فعّال في تعزيز كفاءة البنوك وزيادة إنتاجيتها من خلال دفعها إلى تحسين أساليب عملها وتوجيه مواردها وخاصة الإئتمانات نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وربحية. فالمنافسة البنكية تضغط على البنوك لتقليل التكاليف وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة ما يؤدي

[1] – بوحيضر رقية،2012:إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة منتوري–قسنطينة،الجزائر،ص19.

إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية أي القدرة على تقديم منتجات وخدمات بنكية بأعلى جودة ممكنة وبأقل التكاليف.

وفي المقابل تظهر الكفاءة الدينامية كنتيجة طبيعية لبيئة تنافسية نشطة حيث تسعى البنوك إلى التميّز عن بعضها البعض عبر الابتكار وتطوير المنتجات المالية وإعادة هيكلة العمليات الداخلية والاستثمار في التقنيات الرقمية كالأتمتة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، حيث تنعكس هذه التحولات التقنية والإدارية إيجابًا على أداء القطاع البنكي ككل إذ تعزز من قدرته على مواكبة المتغيرات الاقتصادية والمالية وتزيد من مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويلات الملائمة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين الرفاهية الاجتماعية. وبذلك فإن المنافسة البنكية لا تُعد مجرد عامل ضغط بل تشكّل محركًا أساسياً لرفع الكفاءة بمفهومها الشامل وتحفيز البنوك على السير نحو التحديث والتطور المستدام[1].

3- تشجيع روح الإبتكار والإختراع:

تُعد روح الابتكار والإبداع من الركائز الأساسية التي تُحدد مدى قدرة أي بنك على البقاء والاستمرار في بيئة شديدة التقلب والتطور، فالمنافسة البنكية لا تقتصر فقط على خفض الأسعار أو تحسين الخدمات بل تتعدى ذلك لتُصبح دافعاً قوياً لتبنّي ثقافة الابتكار داخل المؤسسة المالية. وفي هذا السياق تلجأ البنوك الراغبة في تحقيق التميز إلى تخصيص نسبة معتبرة من ميزانياتها للبحث والتطوير إدراكًا منها أن الإبداع في تقديم الحلول المالية هو السبيل لتحقيق فعالية مالية تتفوق على متوسط أداء السوق.

ويشمل الابتكار البنكي مجموعة من المجالات تبدأ من تصميم منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة إلى تحسين قنوات التوزيع والتواصل مرورًا باستعمال تقنيات رقمية وتكنولوجيات متقدمة تعزز من جودة العمليات البنكية وكفاءتها، كما يُعد التركيز على تنمية رأس المال البشري من خلال الاستثمار في المواهب وتطوير الكفاءات المهنية عاملاً حاسمًا في تعزيز المنافسة، فكلما نجح البنك في تقديم منتج عالي الجودة بتكلفة أقل كلما ارتفعت فرص بقائه في السوق وتوسّعت قاعدة عملائه، ولا شك أن هذا التميز المبني على الابتكار لا يضمن فقط الصمود أمام المنافسة بل قد يتحوّل إلى مصدر قوة إستراتيجية يُمكّن البنك من الاستحواذ على حصة سوقية أكبر ويعزز مكانته بين الفاعلين في القطاع البنكي على المستويين المحلي والدولي[2].

---

[1] – زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،2016:تحليل العلاقة بين التنافسية و الكفاءة المصرفية،مصر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ص56.

[2] – قسول سفيان،2016/2015:تأهيل العنصر البشري لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك العمومية الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير،جامعة إبراهيم شيبوط–الجزائر3،الجزائر،ص ص 154–155.

4- المساهمة في النمو والإستقرار الإقتصادي:

تُعد المنافسة البنكية أحد المحركات الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في أي اقتصاد حديث. فعندما تشتد المنافسة بين البنوك تزداد وتيرة التحسين والتطوير في المنتجات والخدمات البنكية مما يخلق بيئة مالية أكثر كفاءة وتنوعًا، هذه المنافسة ترفع من الطلب على الموارد المادية والبشرية وتدفع البنوك إلى توسيع عملياتها واستثماراتها بما يعزز النشاط الاقتصادي العام وذلك من خلال ضخ التمويلات وتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع المنتجة في مختلف القطاعات .ومن خلال دورها في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية وربحية تسهم البنوك المنافسة في رفع مستويات الإنتاج وتحقيق كفاءة اقتصادية أعلى، تُترجم في النهاية إلى تحسّن ملحوظ في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، كما أن زيادة حدة المنافسة تدفع المستثمرين إلى دخول القطاع البنكي الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص استثمارية جديدة وزيادة في عدد البنوك الفاعلة ما يعزز التنوع في السوق ويرفع من جاذبية النظام المالي ككل.

وبالتوازي، فإن ارتفاع الاستثمارات في القطاع البنكي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج خصوصًا اليد العاملة مما ينعكس إيجابًا على معدلات التشغيل ويُساهم في تقليص معدلات البطالة وبالتالي فإن المنافسة البنكية لا تُحقق فقط نمواً اقتصادياً شاملاً بل تُعزز أيضاً من الاستقرار الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة[1]، غير أن هذه الإيجابيات لا تُخفي بعض التحديات والآثار السلبية التي قد تنتج عن التنافس المفرط في السوق البنكي ففي بعض الحالات قد يؤدي تركّز التمويلات في المشاريع الكبيرة ذات العوائد السريعة إلى تهميش المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قد تكون أكثر كفاءة على المدى الطويل. كما أن الضغوط التنافسية قد تُجبر بعض البنوك الضعيفة على الخروج من السوق ما يؤدي إلى خسائر اجتماعية واقتصادية تتمثل في فقدان الوظائف أو زعزعة الاستقرار المالي.

وعليه فإن التحدي الأكبر أمام البنوك يتمثل في كيفية توظيف المنافسة كأداة للنمو مع الحد من آثارها السلبية من خلال اعتماد استراتيجيات متوازنة قائمة على التميز والابتكار مع مراعاة العدالة في منح التمويلات وتطوير السياسات التنظيمية التي تضمن شفافية الأسواق وعدالتها.

[1] – الهام وحيد دحام،2013:فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي،مصر :المركز القومي للإصدارات القانونية،ص63.

المبحث الثاني:أنواع المنافسة البنكية ومؤشرات قياسها

يشكّل التعرف على أنواع المنافسة البنكية مدخلًا لفهم سلوك البنوك ضمن السوق البنكي، ويتناول هذا المبحث مختلف أشكال المنافسة بحسب طرق التنافس وطبيعة السوق، كما يسلّط الضوء على نموذج بورتر لتحليل القوى المؤثرة في القطاع البنكي، إضافة إلى استعراض أبرز المؤشرات المعتمدة في قياس مستوى المنافسة وفقًا للمدخلين الهيكلي وغير الهيكلي.

المطلب الأول:أنواع المنافسة البنكية

يتناول هذا المبحث أشكال المنافسة البنكية وفقًا لطرق التنافس وحالة السوق مع الاستعانة بنموذج القوى التنافسية لبورتر لفهم بيئة المنافسة البنكية، ثم يُختتم بتقديم أهم المؤشرات الكمية والنوعية المعتمدة لقياس درجة المنافسة ضمن النظام البنكي.

1- المنافسة البنكية حسب طريقة التنافس:

1-1- المنافسة البنكية السعرية :

تعتمد المنافسة البنكية السعرية على استخدام السعر كأداة رئيسية للتنافس بين البنوك حيث يُنظر إلى السعر على أنه عنصر يعكس تكلفة المنتجات والخدمات البنكية، وفي هذا السياق تسعى البنوك إلى جذب أكبر عدد ممكن من العملاء عبر تخفيض الأسعار المرتبطة بخدماتها بما في ذلك أسعار الفائدة على القروض (الفائدة المدينة) والرسوم المرتبطة بالتحويلات والتحصيل والعمولات الخاصة بإدارة الأموال، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف المرتبطة بعمليات الهندسة المالية كضمانات الإصدار أو الاكتتاب في السندات وغيرها من الأدوات الاستثمارية[1].

ويهدف هذا النوع من المنافسة إلى تحقيق حصة سوقية أكبر من خلال تقديم أسعار أكثر جاذبية مقارنة بالمنافسين. ومع ذلك ورغم ما يبدو عليه من فعالية في جذب العملاء، إلا أن للمنافسة السعرية حدودًا تنظيمية وتشريعية تقلل من مدى تأثيرها في بعض الأسواق البنكية فمثلًا في بعض الدول يُمنع قانونيًا دفع فوائد على الحسابات الجارية كما يتم فرض معدلات فائدة دنيا أو قصوى على القروض ما يحد من قدرة البنوك على التلاعب بالأسعار كأداة للتنافس، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المنافسة السعرية رغم بساطتها ووضوحها فهي لا تمثل دائمًا الوسيلة المثلى للمنافسة خصوصًا في بيئات تنظيمية صارمة وهو ما يدفع العديد من البنوك

[1] – روتال أسماء،2020:إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحليل الميزة التنافسية في البنوك التجارية دراسة حالة:مقارنة بنكين،بنك الجزائر الخارجي وبنك الإسكان،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة إبراهيم شيبوط– الجزائر3،الجزائر،ص58.

إلى اللجوء إلى أساليب تنافسية أخرى أكثر مرونة وتأثيرًا كالابتكار في المنتجات وجودة الخدمة وهو ما يُعرف بالمنافسة الغير سعرية.

1-2- المنافسة البنكية الغير سعرية :

تُعد المنافسة غير السعرية من أبرز أشكال التنافس في القطاع البنكي إذ لا تقوم على تخفيض الأسعار أو التكاليف المباشرة وإنما ترتكز على مجموعة من العناصر التسويقية التي تُعد أكثر عمقًا وفعالية في جذب العملاء وتعزيز موقع البنك في السوق حيث يأتي في مقدمة هذه العناصر جودة المنتج البنكي والتي تشمل تنوّع الخدمات المالية وملاءمتها لاحتياجات الزبائن المتغيرة مما يمنح البنك قدرة أكبر على التميز، كما تلعب قنوات التوزيع دورًا أساسيًا سواء من خلال الفروع التقليدية أو الخدمات الرقمية حيث يسهم توفر الخدمة في الوقت والمكان المناسبين في تحسين تجربة العميل. أما الترويج بما يشمله من حملات إعلامية وتواصل تسويقي مبتكر فهو أداة فعالة في إبراز نقاط قوة البنك وزيادة وعي الجمهور بعروضه، ويُعتبر العنصر البشري أيضًا ركيزة مهمة إذ يمثل الموظفون الواجهة المباشرة مع العملاء كما أن قدرتهم على تقديم خدمة ودّية واحترافية تعزز من الثقة والولاء. ويضاف إلى ذلك عنصر العملية أي كيفية تقديم الخدمة البنكية حيث تسهم الإجراءات السلسة والسريعة في رفع كفاءة الأداء، وأخيرًا يبرز الدليل المادي كتصميم الفروع والموقع الإلكتروني والمطبوعات الرسمية كعنصر يعكس جودة الخدمة ويوحي بالاحتراف والمصداقية[1].

وتُعتبر المنافسة غير السعرية أكثر استدامة وفعالية مقارنة بالمنافسة السعرية وذلك لأنها لا تعتمد فقط على خفض التكاليف لجذب العملاء بل تُراهن على تحسين تجربة الزبون وجودة الخدمة المقدّمة، فالكفاءة العالية في تقديم الخدمات البنكية كالسرعة في إنجاز المعاملات والابتكار في المنتجات وتوفير حلول مالية مخصصة تعد من العوامل الحاسمة في اتخاذ العميل لقراراته البنكية.

كما أن هناك تفاوت كبير بين البنوك من حيث جودة الخدمات وتكلفتها مما يعزز فرص المنافسة غير السعرية ويمنحها أبعادًا مرنة وغير محدودة،وحتى في بيئة تتقارب فيها الأسعار تظل الجودة والموثوقية والتكنولوجيا الحديثة والقدرة على التفاعل مع احتياجات الزبائن عوامل حاسمة في كسب حصة سوقية أوسع. ولذلك فإن تبني البنوك لهذا النوع من المنافسة لا يساهم فقط في تعزيز ولاء العملاء بل أيضًا في تحسين سمعة البنك في السوق وزيادة قدرته التنافسية على المدى الطويل.

---

[1] – بن عمر آسيا،2020:مساهمة تطبيقات المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية(دراسة عينة من البنوك)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة إبراهيم شيبوط– الجزائر3،الجزائر،ص79.

2- المنافسة البنكية حسب حالة السوق :

تتخذ المنافسة البنكية شكلين رئيسيين يعتمد كلاهما على الوضعية الخاصة للسوق البنكي وعدد البنوك التي تعمل فيه ويمكن تصنيف المنافسة البنكية إلى منافسة تامة ومنافسة غير تامة ويختلف تأثير كل نوع على البنوك والعملاء بناءً على ديناميكيات السوق.

2-1- المنافسة البنكية التامة(الكاملة) :

تعتبر المنافسة البنكية التامة حالة اقتصادية نادرة في السوق البنكي حيث تعد بمثابة نموذج مثالي قدّمته النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي أسس لها آدم سميث في القرن الثامن عشر وطورها لاحقًا ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، واستنادًا إلى هذه النظرية يتم فرض أن السوق يعمل بأعلى درجات الكفاءة عندما تكون هناك منافسة تامة بين البائعين والمشترين حيث يتم تحديد الأسعار عبر العرض والطلب دون أي تدخل خارجي. وقد وضع هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيكيون أسسًا لهذه النظرية التي تؤكد على ضرورة وجود بعض الشروط لتحقيق المنافسة التامة وهي:[1]

- **وجود عدد كبير من البنوك والعملاء:**

من الشروط الأساسية لتحقيق المنافسة التامة هو ضرورة توافر عدد كبير من البنوك التي تقدم خدمات متشابهة تمامًا،بالإضافة إلى عدد كبير من العملاء الذين لديهم خيارات متعددة ومتاحة لهم بسهولة، فهذا الوضع يضمن قدرة العملاء على اختيار البنك الأنسب لهم دون التأثير الكبير على السوق. ويُشار أن هذا الشرط قام آدم سميث بتطويره في إطار نظرية المنافسة الحرة حيث يرى أن توافر عدد كبير من المؤسسات يعزز من فعالية السوق.

- **تماثل وتجانس المنتجات والخدمات البنكية:**

يجب أن تكون المنتجات والخدمات البنكية المقدمة من مختلف البنوك متطابقة تمامًا ولا يوجد أي اختلاف جوهري بين المنتجات المعروضة من بنك لآخر، فهذا التجانس في المنتجات يؤدي إلى تحديد الأسعار بناءً على العرض والطلب فقط حيث لا يمكن للبنك أن يتحكم في الأسعار بشكل فردي بل تتأثر الأسعار بمستوى العرض في السوق ومدى الطلب على تلك المنتجات.ويُشار أن هذا الشرط كان جزءًا من أسس ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل الذين أكّدوا على أهمية التجانس في المنتجات لتحقيق الكفاءة في السوق.

---

[1]-gregory mankiw,germain belzile et benoit pépin,2010 :principes de microéconomie,canada : groupe modulo,p290.

- **حرية الدخول والخروج من السوق البنكي:**

في نظرية المنافسة التامة من الضروري أن يكون هناك حرية تامة في دخول البنوك إلى السوق أو الخروج منه دون وجود قيود أو عراقيل تنظيمية، وهذا يعني أنه لا توجد أي عوائق تعيق دخول مؤسسات مالية جديدة إلى السوق. يوفر آدم سميث هذا الشرط في إطار فكرته عن "اليد الخفية" حيث يُعتبر هذا النوع من الحرية محفزًا للمنافسة ويتيح الفرصة للبنوك الصغيرة أو الجديدة للابتكار والمنافسة بفعالية.

2-2- المنافسة البنكية الغير تامة(الغير كاملة) :

تعتبر المنافسة البنكية غير التامة من الأشكال السائدة في معظم الأسواق البنكية حول العالم حيث تبتعد عن نموذج المنافسة التامة الذي يتطلب عددًا كبيرًا من البنوك ومنتجات متماثلة وعملاء يتمتعون بحرية مطلقة في اختيار الخدمات. ففي المنافسة البنكية الغير تامة لا يتوافر السوق بنفس الشروط المثالية التي تضمن التنافس الكامل حيث تتفاوت ظروف المنافسة بناءً على عدد البنوك العاملة في السوق وطبيعة المنتجات والخدمات البنكية التي تقدمها هذه البنوك.

2-2-1- الإحتكار:

الاحتكار هو حالة تُعتبر فيها المنافسة غائبة تمامًا وتُعد نقيضة تمامًا لشروط المنافسة التامة، وفي هذه الحالة لا يوجد سوى بنك واحد يهيمن على السوق البنكي ويمثل القطاع بأسره، كما تتسم هذه الحالة بتركيز كامل للسلطة السوقية في يد بنك واحد مما يعني أنه ليس هناك أي منافسة حقيقية من مؤسسات مالية أخرى[1]، تتحقق حالة الاحتكار بشكل مطلق إذا توافرت الشروط التالية:

- **قيام البنك المحتكر بتقديم منتجات وخدمات متميزة لا يوجد لها بديل في السوق:**

في هذا النوع من السوق يقدم البنك المحتكر مجموعة من المنتجات والخدمات التي لا يوجد لها منافس سواء من حيث الجودة أو الميزات أو الفوائد المقدمة، ونتيجة لذلك يقبل عدد كبير من العملاء على طلب هذه الخدمات دون النظر إلى بدائل أخرى، وبذلك يتحكم البنك في تحديد الأسعار التي قد تصل إلى مستويات أعلى مما تكون عليه في حال وجود منافسة تامة. وفي هذا السياق تتجه الأسعار نحو القيم العليا التي يمكن أن تتحقق في حالة الاحتكار حيث يستطيع البنك تحديد الأسعار وفقًا لاستراتيجيته الخاصة دون التأثر بالعوامل السوقية أو تقلبات العرض والطلب[2].

---

[1] – أحمد عرفة أحمد يوسف،2021:الإحتكار في الفقه الإسلامي ودور الدولة في مواجهة المحتكرين،مصر: دار التعليم الجامعي،ص75.

[2] – AVI J COHEN,HARVEY B KING et PIERRE CHAPLEAU,2020:introduction à la microéconomie moderne ,canada :ERPI québec,p186.

- **وجود عوائق كبيرة للدخول إلى السوق البنكي:**

أحد العوامل التي تديم الاحتكار هي عوائق الدخول التي تحول دون دخول بنوك جديدة إلى السوق،وقد تكون هذه العوائق مالية حيث تتطلب الصناعة المالية استثمارات ضخمة في رأس المال لضمان القدرة على المنافسة، وقد تكون أيضًا عوائق مادية مثل الحاجة إلى تكنولوجيا متطورة أو مهارات عمالية وإدارية وفنية عالية المستوى، وهي أمور يصعب على البنوك الصغيرة أو الجديدة توفيرها. كما يمكن أن تشكل القوانين واللوائح التنظيمية أيضًا عوائق للدخول في السوق البنكي عندما تضع الحكومات أو الهيئات التنظيمية مجموعة من القوانين واللوائح التي تحد من دخول البنوك الجديدة إلى السوق. هذه العوائق تجعل من الصعب لأي جهة أخرى أن تدخل السوق مما يعزز هيمنة البنك المحتكر[1].

2-2-2- المنافسة الإحتكارية :

تُعد المنافسة الاحتكارية شكلًا وسطًا بين الاحتكار التام والمنافسة التامة وتُعتبر من أكثر الأشكال انتشارًا في السوق البنكي،في هذا النوع من المنافسة يتواجد عدد كبير من البنوك التي تتنافس فيما بينها حيث تتوفر في السوق معلومات كافية حول الأسعار والمنتجات وظروف السوق مما يسمح للعملاء باتخاذ قرارات واعية، إلا أن المنتجات والخدمات البنكية التي تقدمها هذه البنوك لا تكون متماثلة تمامًا بل تتمايز بدرجات متفاوتة من حيث الجودة والخصائص والتطور التكنولوجي والفئة المستهدفة، ورغم كونها بدائل قريبة من بعضها البعض فهذا التمايز يمنح كل بنك قدرًا من التحكم في تحديد أسعار خدماته وكمياتها دون أن يكون له السيطرة المطلقة كما هو الحال في الاحتكار، وفي ذات الوقت تتميز هذه السوق بحرية الدخول والخروج إذ لا تواجه البنوك عوائق كبيرة تمنعها من الانضمام أو مغادرة السوق ما يعزز من ديناميكية التنافس ويوفر حوافز دائمة للابتكار والتميّز. وبهذا تُمكّن المنافسة الاحتكارية البنوك من بناء استراتيجيات تسويقية وخدمات مخصصة لجذب شرائح معينة من الزبائن مع الاحتفاظ بمرونة تسعيرية نسبية تجعلها أكثر قدرة على التفاعل مع متغيرات السوق وتحقيق التوازن بين الربحية ورضا العملاء[2].

2-2-3- إحتكار القلة :

يُعتبر احتكار القلة أحد الأشكال المميزة للمنافسة غير التامة في السوق البنكي ويظهر عندما تهيمن مجموعة محدودة من البنوك الكبرى – غالبًا بنكان أو أكثر – على النسبة الأكبر من الحصة السوقية ما يمنحها قوة وتأثيرًا كبيرين في توجيه النشاط البنكي والسياسات التسعيرية داخل السوق،وفي هذه الحالة لا يوجد احتكار تام

---

[1] – منى محمد علي الطائي،2015:الإقتصاد الجزئي بين الأمثلية النظرية والدينامية الواقعية،الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ص ص371-372.

[2] – pierre médan,2015 :microéconomie, 5éme édition,France : dunod,p139.

ولكن المنافسة تكون محدودة نسبيًا نظرًا لقلة عدد الفاعلين الرئيسيين الذين يسيطرون على الجزء الأكبر من الإنتاج الكلي للصناعة البنكية سواء من حيث تقديم القروض أو إدارة الودائع أو الابتكار في المنتجات والخدمات البنكية.

تتميز بيئة احتكار القلة بعدة خصائص أبرزها أن كل بنك من البنوك الكبرى يكون واعيًا بتصرفات منافسيه إذ إن أي قرار يتخذه بنك معين – كخفض أسعار الفائدة أو إطلاق منتج جديد – قد يُحدث ردود فعل مباشرة من البنوك الأخرى مما يؤدي إلى توازنات دقيقة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما أن المنافسة في هذا السياق غالبًا ما تأخذ شكل منافسة غير سعرية إذ تركز البنوك على التمايز في جودة الخدمات، التكنولوجيا،السمعة، والانتشار الجغرافي، أكثر من التركيز على خفض الأسعار. ومن جهة أخرى فإن هذه الوضعية قد تُثير مخاوف تنظيمية لأن القوة السوقية التي تتمتع بها تلك البنوك قد تُستغل بشكل يضر بالتوازن التنافسي سواء عبر فرض شروط غير عادلة أو إقصاء البنوك الصغيرة والناشئة من السوق، ولهذا تخضع الأسواق التي تشهد احتكار قلة عادةً إلى رقابة تنظيمية صارمة تهدف إلى ضمان عدم الإخلال بمبادئ الشفافية والمنافسة وحماية حقوق العملاء وتشجيع الابتكار البنكي[1].

وباختصار فإن احتكار القلة في السوق البنكي يعكس حالة من التركّز الشديد حيث تتقاسم قلة من البنوك النفوذ المالي وتؤثر بشكل مباشر في ديناميكيات السوق مما يتطلب توازنًا دقيقًا بين حماية المنافسة وضمان استقرار القطاع البنكي.

المطلب الثاني:تحليل المنافسة البنكية حسب نموذج بورتر

تحليل المنافسة البنكية هو عملية تحليلية تهدف إلى فهم البيئة التي تسودها المنافسة داخل القطاع البنكي وذلك من خلال دراسة العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء البنوك وربحيتها، ويُعدّ نموذج القوى الخمس الذي طوّره مايكل بورتر سنة 1979 من أبرز الأدوات الاستراتيجية المستخدمة في تحليل هيكل الصناعات وتحديد مصادر الضغط التي تشكّل طبيعة المنافسة في السوق .وينطلق هذا النموذج من فكرة أن المنافسة البنكية لا تتحدد فقط بالعلاقات المباشرة بين البنوك القائمة بل تتأثر بخمس قوى رئيسية هي :تهديد دخول منافسين جدد،قوة العملاء التفاوضية، قوة الموردين التفاوضية، تهديد المنتجات أو الخدمات البديلة وشدة المنافسة بين البنوك القائمة.

[1] – فرحي محمد،2012:التحليل الإقتصادي الجزئي،الجزائر : شركة الأصالة للنشر والتوزيع،ص328.

من خلال هذا الإطار يمكن للبنوك تقييم موقعها ضمن السوق ورصد التحديات والفرص المحيطة بها مما يساعدها على صياغة استراتيجيات فعالة تعزز من قدرتها على المنافسة واستدامتها. ويمكن توضيح القوى المؤثرة على المنافسة في السوق البنكية من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم 06: القوى المؤثرة على المنافسة البنكية حسب نموذج Porter

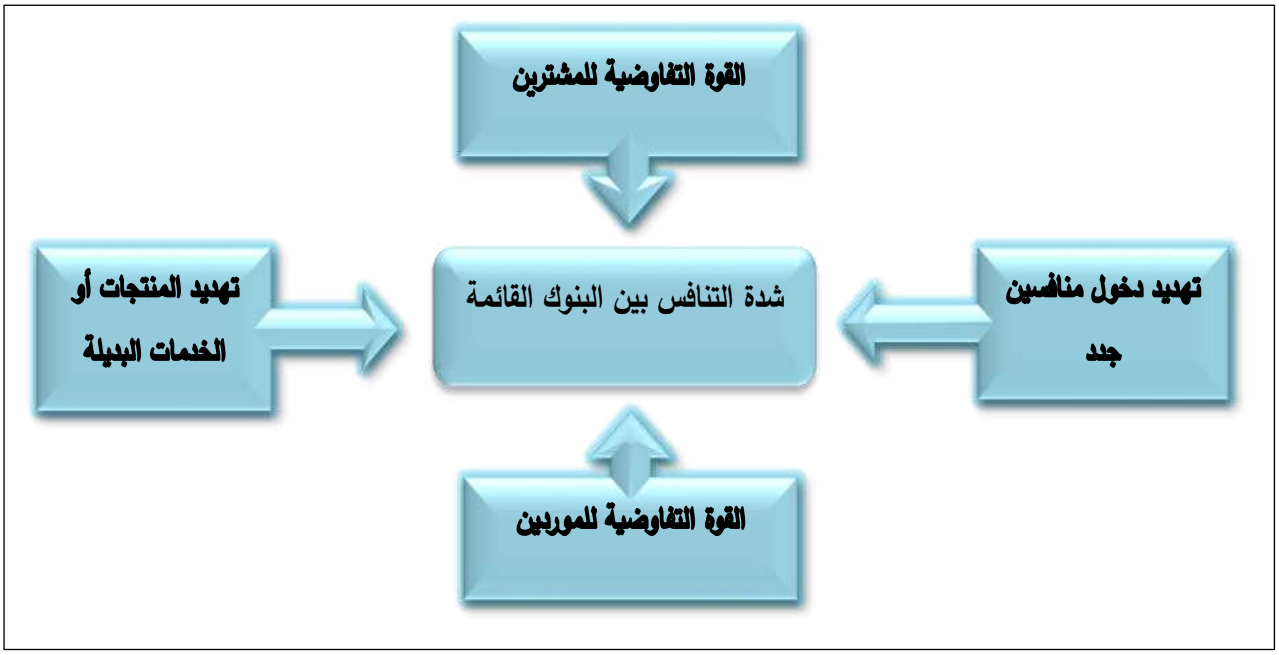

المصدر:من إعداد الباحثة

يوضح الشكل أعلاه أن المنافسة البنكية تتأثر بخمس قوى أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- تهديد دخول منافسين جدد:

يمثل دخول لاعبين جدد إلى القطاع البنكي مصدر تهديد مباشر للبنوك القائمة إذ قد يؤدي ذلك إلى تقليص حصتها السوقية وتقليص هوامش أرباحها مما يزيد من حدة المنافسة البنكية، فكلما كان الدخول إلى السوق أكثر سهولة زادت احتمالية تدفق منافسين جدد مما يعزّز الضغوط التنافسية على البنوك العاملة حاليًا.

يعتمد هذا التهديد بشكل أساسي على مستوى الحواجز التي تعيق دخول منافسين جدد والتي تشمل عوامل مثل: قوة العلامة التجارية للبنوك القائمة، متطلبات رأس المال الأولي المرتفعة،امتلاك تراخيص تنظيمية صارمة، الاعتماد على الثقة العالية من العملاء والعلاقات المتجذرة مع الجهات الرقابية، كما تلعب وفورات الحجم وتكلفة التبديل العالية للعملاء والتميّز في الخدمات المالية دورًا كبيرًا في تعزيز أو تقليص هذا التهديد

[1] – Lamiya Mehjabeen,2018 : Assessing Attractiveness of Banking Industry of Bangladesh by Applying Porter's 5 Forces Model,International Journal of Business and Management Future,volume02,issue01,United states of America,p56.

وعندما تكون هذه الحواجز مرتفعة تُصبح المنافسة البنكية أقل عرضة للتغيرات الهيكلية الناتجة عن دخول لاعبين جدد.

2- القوة التفاوضية للمشترين:

تمثل القوة التفاوضية للعملاء (سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات) أحد العناصر الجوهرية في تشكيل طبيعة المنافسة البنكية، فكلما امتلك العملاء قدرة أكبر على الضغط للحصول على شروط أفضل كلما اضطرت البنوك إلى تحسين عروضها وخفض أسعارها وهو ما يؤثر مباشرة على مستويات الربحية. وفي هذا السياق تصبح المنافسة البنكية أكثر احتدامًا بسبب تغير سلوك العملاء الذين يقارنون باستمرار بين الخدمات المقدمة ويبدون استعدادًا للتبديل إلى بنوك بديلة.

ويعتمد مدى هذه القوة التفاوضية على عوامل مثل وفرة الخيارات أمام العميل ومدى تميّز الخدمات المقدمة وسهولة الانتقال من بنك إلى آخر إضافة إلى مستوى الوعي المالي لدى العملاء، وتلعب التطورات التكنولوجية والرقمية – مثل التطبيقات البنكية المحمولة والخدمات البنكية عبر الإنترنت – دورًا في تعزيز قوة المشترين نظرًا لأنها تُمكّنهم من الوصول السريع إلى معلومات المقارنة وبالتالي تحفيز المنافسة البنكية نحو مزيد من التكيّف والتحسين.

3- القوة التفاوضية للموردين:

في تحليل المنافسة البنكية لا يمكن إغفال دور الموردين الذين يقدّمون للبنوك مستلزمات ضرورية لعملها كالتكنولوجيا والاستشارات والبنية التحتية التشغيلية وعندما يمتلك هؤلاء الموردون قوة تفاوضية كبيرة فإنهم قد يفرضون أسعارًا مرتفعة أو شروطًا صارمة مما يزيد من التكاليف التشغيلية للبنوك ويضعف قدرتها على المنافسة.

وتزداد هذه القوة عندما يكون عدد الموردين محدودًا أو عندما تكون الموارد التي يقدمونها نادرة أو يصعب استبدالها، فعلى سبيل المثال: مزودو أنظمة الحماية الإلكترونية أو الشركات التي تُطوّر حلولًا بنكية رقمية متقدمة، قد يتحكمون في شروط التوريد بشكل يؤثر على مرونة البنوك في تقديم خدماتها أو تطويرها، وبذلك تُعد القوة التفاوضية للموردين عاملًا غير مباشرًا ولكنه مؤثر في ديناميات المنافسة البنكية.

4- تهديد المنتجات أو الخدمات البديلة:

تتسع رقعة المنافسة البنكية أيضًا بفعل وجود بدائل مالية تؤدي وظائف مشابهة لما تقدمه البنوك التقليدية، ومن بين هذه البدائل: شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تقدم خدمات الدفع الرقمي، المحافظ الإلكترونية، منصات الإقراض المباشر والعملات الرقمية،هذه البدائل تفرض سقفًا على أسعار الخدمات البنكية وتجبر البنوك على التجديد والابتكار.

تكمن خطورة هذه البدائل في قدرتها على استقطاب شريحة واسعة من العملاء الباحثين عن حلول سريعة وفعالة من حيث التكلفة وعندما تكون تكلفة التحول نحو هذه البدائل منخفضة ويكون أداؤها مقنعًا للعملاء فإن ذلك يزيد من حدة المنافسة البنكية لا سيما في البيئات التي تشهد تطورًا رقميًا متسارعًا.

5- شدة التنافس بين البنوك القائمة:

تُعد شدة التنافس بين البنوك القائمة في السوق من أكثر القوى تأثيرًا على شكل المنافسة البنكية ويتجلى هذا التنافس في سعي كل بنك لتعزيز حصته السوقية من خلال تحسين الأسعار وتقديم خدمات بنكية مبتكرة وتوسيع شبكة الفروع، بالإضافة إلى تكثيف الحملات التسويقية.

ويشتد هذا التنافس عندما يكون عدد البنوك كبيرًا أو عندما تكون الفروقات بين المنتجات والخدمات المقدمة ضئيلة مما يجعل العملاء أكثر حساسية للأسعار والجودة، كما تؤدي تباطؤات النمو الاقتصادي أو تشبّع السوق إلى تفاقم هذا التنافس لأن البنوك تضطر حينها إلى انتزاع الحصص من منافسيها بدلًا من جذب عملاء جدد من خارج السوق.

المطلب الثالث:مؤشرات قياس المنافسة البنكية

1- مؤشرات قياس المنافسة البنكية حسب المدخل الهيكلي :

يعتمد المدخل الهيكلي في قياس درجة المنافسة البنكية على مفهوم التركز السوقي مستندًا إلى نموذج (الهيكل-السلوك-الأداء) الذي تم تطويره من قبل كل من Bain (1956) و Mason (1939)[1]، ويستند هذا النموذج إلى فرضية أساسية مفادها أن هيكل السوق يؤثر بشكل مباشر في سلوك المؤسسات والذي بدوره ينعكس على أدائها، حيث يتكون النموذج من ثلاث مكونات رئيسية يرمز إليها بالأحرف الثلاثة التالية :

- **S – Structure الهيكل** : ويشير إلى درجة التركز في السوق البنكي وعدد الفاعلين فيه أي مدى سيطرة عدد محدود من البنوك على الحصة السوقية.
- **C – Conduct السلوك** : ويعبر عن أنماط تصرف البنوك واستراتيجياتها في المنافسة كالتسعير وتقديم الخدمات وغيرها.
- **P – Performance الأداء** : ويتعلق بمخرجات النشاط البنكي مثل الكفاءة،الربحية،الابتكار وجودة الخدمة.

وقد ساد استخدام نموذج **SCP** في تحليل الأسواق خلال الفترة الممتدة من خمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي حيث شكّل الإطار المرجعي الرئيسي لفهم كيفية تأثير بنية السوق على ديناميكية المنافسة ونتائج الأداء البنكي، ووفقًا لهذا النموذج فإن انخفاض التركز البنكي(أي وجود عدد كبير من البنوك وتوزع الحصص السوقية بينها بشكل متوازن) يؤدي إلى تعزيز سلوك المنافسة بين البنوك وبالتالي رفع مستوى الأداء البنكي نتيجة

[1]-florian leon,2014:measuring competition in banking:a critical review of methods,CERDI etudes et documents,issue12,France,p9.

تحسين الكفاءة وخفض الأسعار وتوسيع الخدمات [1]. ولقياس مستوى التركز البنكي وبالتالي درجة المنافسة البنكية ضمن هذا المدخل يُستخدم مؤشرين رئيسيين وهما: نسبة التركز **CR_K(Concentration Ratio)** ومؤشر هيرفندال–هيرشمان **HHI(The Herfindahl–Hirschman Index)**.

1–1– نسبة التركز CR_K :

يُعد هذا المؤشر من أبسط وأكثر مؤشرات التركز استخدامًا نظرًا لسهولة حسابه وعدم حاجته إلى بيانات معقدة ويتمثل في النسبة المئوية لإجمالي الحصة السوقية التي تستحوذ عليها أكبر بنوك في السوق البنكي مقارنةً بإجمالي حصص جميع البنوك خلال فترة زمنية معينة [2]، ويتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:[3]

$$CR_k = \sum_{i=1}^{k} S_i$$

حيث أن :

- **k** العدد الاجمالي للبنوك الكبرى و S_i الحصة السوقية للبنك **i** .

تفسير نتائجها:

- كلما اقتربت قيمة CR_k من الصفر دل ذلك على انخفاض التركز وارتفاع عدد البنوك المتنافسة؛
- أما إذا اقتربت قيمة CR_k من الواحد فهذا يشير إلى ارتفاع التركز وهيمنة عدد محدود من البنوك على السوق.

1–2– مؤشر هيرفندال–هيرشمان :

يُعتبر مؤشر **HHI** من الأدوات المعتمدة عالميًا في قياس تركز السوق خاصة في تقييم مستوى المنافسة البنكية ومراقبة الاحتكار [4]، وما يميزه عن مؤشر CR_k هو أنه يأخذ جميع البنوك العاملة في السوق بعين الاعتبار وليس فقط البنوك الكبرى [5]، ويحسب مؤشر **HHI** بجمع مربعات الحصة السوقية لكل البنوك من خلال المعادلة التالية:[6]

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^{\,2}$$

---

[1]–Gamze Danisman,2018 :bank competition regulations and stability in developed countries,thesis submitted to obtain a doctorate degree in management,bagazici university,turkey,p18.

[2] – عبد الله علي القريشي،2013:المنافسة وتركز هيكل السوق في القطاع المصرفي اليمني،مجلة العلوم الإدارية،العدد04،اليمن،ص152.

[3] - زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص59.

[4] – رمزي صبحي مصطفى الجرم،2013:إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي،دار الجامعة الجديدة،مصر :الإسكندرية،ص338.

[5] – زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص59.

[6] – نفس المرجع،ص59.

حيث أن :

- S_i الحصة السوقية للبنك **i** و **n** العدد الاجمالي لجميع البنوك.

تفسير نتائجه:

تتراوح قيمة مؤشر **HHI** بين **(10000 – 0)** و تفسر كالآتي:

- إذا كانت قيمة **HHI < 1000:** السوق يتمتع بمنافسة قوية (لا تركز)؛
- إذا كانت **1000 ≤ HHI ≤ 1800:** السوق يشهد تركزًا معتدلًا (منافسة احتكارية)؛
- إذا تجاوزت **HHI > 1800:** السوق يعاني من تركز مرتفع (احتكار قوي).

2- مؤشرات قياس المنافسة البنكية حسب المدخل الغير هيكلي:

يستند المدخل غير الهيكلي في قياس درجة المنافسة البنكية على السلوك البنكي وعدم التركيز على المعلومات المتعلقة بهيكل السوق وإنما قياس سلوك المنافسة الحقيقي للبنوك، ومن أهم النماذج أو المؤشرات المستخدمة قي قياس درجة المنافسة البنكية التي تندرج تحت هذا المدخل هي:

2-1- مؤشر ليرنر :

يُعد مؤشر ليرنر من الأدوات التحليلية المهمة في تقييم القوة السوقية للمؤسسات وخصوصًا في القطاع البنكي حيث يتميز هذا المؤشر بدقته النسبية مقارنةً بالمقاييس الهيكلية التقليدية مما يجعله خيارًا مفضلًا لدى العديد من الباحثين والاقتصاديين عند دراسة درجة المنافسة في الأسواق.

ظهر هذا المفهوم لأول مرة في عام 1934 على يد الاقتصادي المعروف Abba Lerner وذلك من خلال مقالته الشهيرة حول الاحتكار الذي بيّن فيها أن الانحراف بين السعر والتكلفة الحدية يمثل مقياسًا مناسبًا وعمليًا لقياس مدى امتلاك مؤسسة ما لقوة سوقية أي قدرتها على تحديد الأسعار بعيدًا عن مستويات المنافسة التامة[1]، ويُحسب مؤشر ليرنر باستخدام الصيغة التالية:[2]

[1] – بوخلالة سهام،مرجع سبق ذكره،ص29.

[2] - زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص63.

$$\text{Lerner Index}=(P-MC)/P$$

حيث أن:

- **P** : تمثل سعر المخرجات البنكية ويتم احتسابه عن طريق قسمة الإيرادات الكلية للبنك على إجمالي الموجودات.
- **MC** : تشير إلى التكلفة الحدية أي تكلفة إنتاج وحدة إضافية من الخدمات البنكية.

تأخذ قيمة المؤشر دلالة مهمة على طبيعة السوق الذي تعمل فيه المؤسسة:

- في حالة المنافسة التامة يكون السعر مساويًا تمامًا للتكلفة الحدية وبالتالي تكون قيمة مؤشر ليرنر تساوي صفرًا مما يدل على غياب أي قوة سوقية للبنك.
- في الأسواق الأقل منافسة يميل السعر إلى الارتفاع عن مستوى التكلفة الحدية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤشر .وبالتالي فإن زيادة مؤشر ليرنر تعكس ضعف المنافسة وازدياد قوة السوق التي يتمتع بها البنك.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن مؤشر ليرنر يوفر أداة كمية دقيقة تسمح بقياس درجة التحكم في الأسعار من قبل البنوك ومدى ابتعادها عن نموذج المنافسة الكاملة وهو ما يجعله ذا أهمية كبيرة في دراسات التنظيم والإصلاح البنكي بالإضافة إلى تحليل أداء الأسواق المالية.

2-3- مؤشر بانزر وروز:

وضع بانزر وروز هذا المؤشر لأول مرة سنة 1977 حيث قاما باختبار القوة الاحتكارية لعينة من المؤسسات العاملة في سوق وسائل الإعلام المكتوبة ثم قاما بتطوير هذا النموذج بشكل أكثر دقة ومنهجية من خلال نشر دراسة بعنوان (Testing for Monopoly Equilibrium) في سنة 1987، ويهدف مؤشر بانزر وروز إلى قياس درجة المنافسة البنكية من خلال تقدير السلوك الفعلي للبنوك في السوق أي أنه لا يكتفي بتحليل البنية السوقية أو عدد المؤسسات العاملة بل يركز على مدى استجابة البنوك لتغيرات أسعار عوامل الإنتاج (أسعار المدخلات) وانعكاس هذه التغيرات على الإيرادات التي تحققها مما يجعله أحد المؤشرات السلوكية المستخدمة في تحليل المنافسة في القطاع البنكي ضمن المقاربات غير الهيكلية [1].

[1]- Raoudha Abbes Hamza,2011: Validation Panzar-Rosse Model in determining the structural characteristics of Tunisian banking industry;Journal of Economics and International Finance,vol3,issue05,Tunisia,pp262-265.

يعتمد هذا المؤشر على مقياس إحصائي يسمى إحصائية (H-Statistic) وهي تمثل المقياس الأساسي لدرجة المنافسة البنكية وتتراوح قيمتها عادة بين 0 و1 ويتم حساب هذه الإحصائية من خلال تقدير معادلة الإيرادات الكلية للبنك كدالة في أسعار المدخلات وبعض المتغيرات الأخرى وتكون المعادلة كالتالي:[1]

$$Ln\left(Rev_i\right) = \alpha + \sum_{L=1}^{L} B_1 \ln\left(W_{1,i}\right) + \sum_{k=1}^{k} Y_k Z_{k,i} + \varepsilon_i$$

حيث أن :

- **$Ln\left(Rev_i\right)$**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي إيرادات البنك i، ويمكن أن يُمثل إجمالي الإيرادات أو إيرادات الفوائد؛
- **α**: ثابت المعادلة؛
- **$W_{1,i}$**: سعر الدخل 1 للبنك i ووفق مدخل الوساطة المالية فإن أسعار المدخلات للبنك تتكون من: سعر العمل (تكلفة التشغيل) ، سعر رأس المال العيني (تكلفة الأصول الثابتة) وسعر رأس المال النقدي (تكلفة التمويل)؛
- **B_1**: المعامل المرتبط بكل دخل إنتاج، ويعكس مرونة الإيرادات بالنسبة لتغير سعر ذلك المدخل؛
- **$Z_{k,i}$**: المتغيرات الخارجية مثل حجم البنك، نوعه (محلي أو أجنبي)، درجة التنويع، أو البيئة الاقتصادية؛
- **Y_k**: المعاملات المرتبطة بالمتغيرات الخارجية؛
- **ε_i**: الخطأ العشوائي.

حيث أن إحصائية **H** تحسب كتالي: [2]

$$H = \sum_{L=1}^{L} B_1$$

وهي تمثل مجموع مرونات الإيرادات بالنسبة لأسعار المدخلات وتعكس درجة منافسة السوق،فإذا كانت قيمة **H** تساوي واحدًا فإن هذا يدل على حالة المنافسة التامة حيث تؤدي الزيادة في أسعار المدخلات إلى زيادة مماثلة في الإيرادات. أما إذا كانت قيمة **H** تتراوح بين الصفر والواحد فهي تشير إلى حالة المنافسة الاحتكارية حيث تؤدي زيادة أسعار المدخلات إلى زيادة أقل نسبيًا في الإيرادات ما يعكس وجود منافسة غير مكتملة أما إذا كانت **H** أقل من الصفر فإن ذلك يشير إلى وجود احتكار حيث تؤدي الزيادة في أسعار المدخلات إلى انخفاض في الإيرادات. ولكي يُطبق هذا المؤشر بدقة على القطاع البنكي يجب فهم عمليات الإنتاج البنكي عبر منهج الوساطة المالية والذي يرى أن البنوك تعمل كوسيط مالي بين المودعين والمقترضين وبالتالي فإن الإنتاج

[1] – زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص ص61-62.

[2] - زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص62.

البنكي يتطلب مدخلات رئيسية تتمثل في: العمل، رأس المال العيني ورأس المال النقدي والتي تُدرج كمتغيرات مستقلة في المؤشر إلى جانب متغيرات خارجية أخرى تُستخدم لتفسير الفروقات بين البنوك[1].

ويفترض المؤشر أن السوق البنكية تعمل ضمن توازن طويل الأجل وهذا يعني أن العائد على الموجودات **(ROA)** يجب ألا يكون مرتبطًا بأسعار المدخلات إذا كان السوق في حالة توازن ومن هنا فإن الهدف من فرض شرط التوازن هو التأكد من أن البنوك لا تحقق أرباحًا غير عادية فقط من خلال تقلبات في تكاليف الإنتاج بل من خلال كفاءتها الفعلية في تقديم الخدمات البنكية. وتتمثل أهمية هذا المؤشر في كونه يسمح بدراسة الفروقات في الأداء والإنتاجية بين البنوك سواء من حيث الحجم (بنك كبير مقابل بنك صغير) أو من حيث النوع (بنك محلي مقابل بنك أجنبي)، كما يُستخدم لتحليل كيفية استجابة البنوك للتغيرات في البيئة التنظيمية والاقتصادية مما يجعله أداة دقيقة ومهمة في تحليل مستوى المنافسة داخل القطاع البنكي[2].

2-4- مؤشر بون :

يُعد مؤشر بون (Boone Index) من المؤشرات الحديثة والمهمة في قياس درجة المنافسة البنكية حيث اقترحه الباحث الاقتصادي Boone سنة 2008 ويستند هذا المؤشر إلى فرضية أساسية تقوم على أن الأسواق البنكية التي تتسم بدرجة أعلى من المنافسة تكون فيها البنوك الأكثر كفاءة قادرة على تحقيق أداء أفضل من حيث ارتفاع أرباحها أو تعزيز حصتها السوقية وذلك على حساب البنوك الأقل كفاءة، ووفقًا لهذا المنظور فإن البنك الكفء الذي يتمتع بتكاليف حدية منخفضة يستطيع أن يحقق أرباحًا مرتفعة بفضل كفاءته التشغيلية بينما تواجه البنوك الأقل كفاءة صعوبة في الاستمرار وتحقيق نتائج جيدة في ظل المنافسة البنكية الشديدة. ففي بيئة يسودها التنافس البنكي الحقيقي تتفاعل البنوك فيما بينها بشكل يؤدي إلى تمييز واضح في الأداء لصالح البنوك التي تدير تكاليفها بكفاءة، وبالرغم من اشتداد المنافسة البنكية فإنها تساهم في الكشف عن المستوى الحقيقي لكفاءة

كل بنك وهو ما ينعكس مباشرة على نتائج الأداء المالي[3]، ويُقاس هذا التأثير من خلال تقدير دالة للربح تربط بين الكفاءة والأداء وتُكتب بالشكل التالي: [4]

---

(1) – Shahzad Ijaz,2021 :bank competition financial stability and economic growth links :a micro and macro level study of selected asian and european economies,a thesis submitted to obtain a doctorate degree in management,faculty of management,capital university of science and technology islambad,pakistan,p37.

(2) – زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،نفس المرجع،ص62.

(3)– Michiel van Leuvensteijn, Jacob A. Bikker and Adrian A.R.J.M. van Rixtel and Christoffer Kok Sørensen,2007: A NEW APPROACH TO MEASURING COMPETITION IN THE LOAN MARKETS OF THE EURO AREA,WORKING PAPER SERIES,N(768),European Central Bank,germany,pp9-12.

(4)– زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص63.

$$Ln\ (S) = \alpha + \beta\ ln\ (C) + \varepsilon$$

حيث تشير كل من:

(S): إلى ربح البنك؛

(C): إلى التكلفة الحدية أو المتوسطة؛

α: ثابت المعادلة؛

β : إلى معامل بون الذي يعكس درجة حساسية ربح البنك تجاه التغير في التكاليف؛

ε: الخطأ العشوائي.

وتكون قيمة المعامل β سالبة مما يعكس أن زيادة التكاليف تؤدي إلى انخفاض الأرباح وكلما كانت القيمة المطلقة لهذا المعامل أكبر دل ذلك على مستوى أعلى من المنافسة البنكية حيث يظهر أن السوق يعاقب البنوك ذات الكفاءة المنخفضة ويكافئ البنوك الأكثر كفاءة من خلال تحقيقها لأرباح أفضل.

وقد طُورت صيغة المؤشر لاحقًا لتُستخدم الحصة السوقية بدلًا من الربح كمتغير تابع إذ يُفترض أن بعض البنوك الكفؤة قد توظف انخفاض التكاليف لتقديم أسعار أقل وخدمات أفضل لجذب العملاء وبالتالي تعزز من حصتها السوقية حتى وإن لم ترتفع أرباحها مباشرة، هذا الاستخدام البديل يعزز من دقة مؤشر بون في قياس المنافسة البنكية إذ لا يقتصر على رصد النتائج المالية فقط بل يتتبع سلوك البنك في السوق أيضًا.

وباختصار فإن مؤشر بون يُعد أداة تحليلية فعالة تتيح قياس المنافسة البنكية بشكل دقيق من خلال الربط بين كفاءة البنك وأدائه السوقي، ويعتمد في جوهره على فرضية أن الأسواق البنكية التنافسية تكشف عن الفروقات في الكفاءة من خلال الفروقات في الأرباح أو الحصة السوقية مما يجعل هذا المؤشر مقياسًا عمليًا وفنيًا يعكس مدى شدة المنافسة البنكية ومدى نجاح كل بنك في التعامل معها.

المبحث الثالث: آليات وإستراتيجيات المنافسة البنكية

يركز هذا المبحث على دراسة الآليات التي تعتمدها البنوك للتعزيز من قدرتها على المنافسة من خلال تحليل مختلف الآليات التشغيلية والتسويقية والتكنولوجية، ثم عرض أهم الاستراتيجيات المعتمدة في هذا السياق، مع بيان دور التحول المالي الرقمي في دعم المنافسة البنكية.

المطلب الأول:آليات تحقيق المنافسة البنكية

يعدّ تحقيق المنافسة البنكية أمرًا حيويًا للبنوك التي تسعى لتعزيز مكانتها في السوق ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل التي تساهم في تحسين الأداء والابتكار. وفي ما يلي شكل يوضح آليات تحقيق المنافسة البنكية.

الشكل رقم(07): آليات المنافسة البنكية

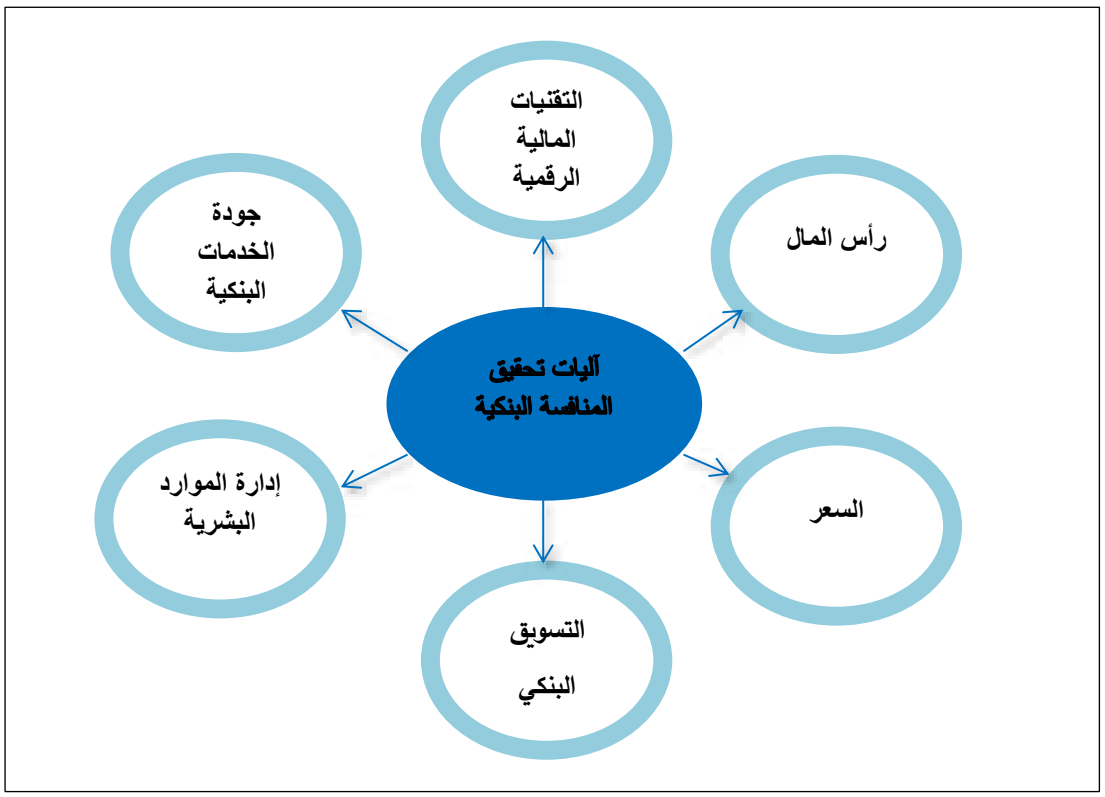

المصدر:من إعداد الباحثة.

1- رأس المال:

رأس المال كبُعد في القطاع البنكي يُعد آلية من آليات المنافسة البنكية، إذ يمثل أحد العوامل الحاسمة في تعزيز ثقة العملاء وطمأنتهم تجاه قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومواجهة المخاطر المحتملة سواء تعلقت بسوء التوظيف أو ضعف الإدارة، فكلما ارتفع حجم رأس مال البنك اعتُبر ذلك دليلاً على متانته المالية مما يجعله في

نظر الجمهور أكثر أماناً ومصداقية ويزيد من جاذبيته في السوق البنكية، ولهذا السبب تسعى البنوك خاصة الكبرى منها إلى تدعيم رؤوس أموالها وتحسين مستويات الملاءة المالية لديها بهدف تعزيز قدرتها على المنافسة والتمدد في السوق. ومع ذلك فإن حرية البنوك في رفع رأس مالها ليست مطلقة بل تخضع لضوابط تنظيمية صارمة تضعها الهيئات الرقابية وعلى رأسها لجنة بازل التي حددت في إطار اتفاقية بازل II نسبة دنيا لرأس المال تبلغ **10.5%** وذلك بالنسبة إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة الائتمانية وبالتالي فإن استخدام رأس المال كآلية من آليات المنافسة يجب أن يتم ضمن الإطار التنظيمي المسموح به مع الحرص على تحقيق التوازن بين الامتثال للضوابط وتحقيق التفوق في السوق.[1]

2- السعر:

السعر يُعد من أبرز آليات المنافسة البنكية حيث تلعب السياسة السعرية دوراً مركزياً في توجيه سلوك العملاء داخل السوق البنكية، فالعميل لا يبني اختياره للمنتج أو الخدمة البنكية بناءً فقط على النوعية أو الجودة بل يكون السعر عاملاً حاسماً في اتخاذ قرار التعامل مع بنك معين ويُقصد بالسعر هنا القيمة النقدية التي يدفعها العميل مقابل الاستفادة من منتج أو خدمة معينة ولهذا السبب تتنافس البنوك التجارية فيما بينها باستخدام هذه الآلية من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع في محاولة منها لجذب المدخرين وحثّهم على إيداع أموالهم لديها مما يعزز من سيولتها ومكانتها في السوق، وفي المقابل تسعى هذه البنوك إلى خفض أسعار الفائدة على القروض إلى أدنى مستوى ممكن من أجل استقطاب أكبر عدد من المستثمرين وتمويل المشاريع الاقتصادية وهو ما يعكس رغبتها في التوسع وكسب حصة أكبر في السوق .ولا يقتصر نشاط البنوك التجارية على تقديم خدمات الإيداع والإقراض فقط بل يشمل أيضاً مجموعة واسعة من الخدمات البنكية الأخرى مثل التحويلات، إدارة الحسابات، خدمات الدفع الرقمي وغيرها. وتُعد السياسة السعرية لهذه الخدمات الثانوية عنصراً تنافسياً إضافياً، إذ غالباً ما تلجأ البنوك إلى تخفيض العمولات والرسوم المفروضة عليها بهدف اجتذاب العملاء وتحفيزهم على الاستفادة من هذه الخدمات[2].

ورغم الأهمية الكبيرة التي تحتلها المنافسة عبر السعر فإن تفعيلها بشكل واسع يواجه جملة من القيود أهمها اللوائح التنظيمية والتشريعات المالية التي تفرضها السلطات النقدية في العديد من الدول، هذه اللوائح تحدد في الغالب سقفاً وحداً أدنى لأسعار الفائدة سواء على الودائع أو القروض مما يقيّد البنوك التجارية في قدرتها على استخدام السعر كآلية مطلقة للمنافسة، فالبنوك لا يمكنها تعديل أسعار الفائدة صعوداً أو نزولاً بشكل حر وفقاً

---

[1] -محجوب آسيا،مرجع سبق ذكره،ص85.

[2] -ايناس العباسي،2014:الإستراتيجيات التسويقية المصرفية المنهج والتطبيق بين البنوك الأجنبية والمصرية،مصر: دار الكتب المصرية،ص ص144-147.

لرغباتها أو استراتيجياتها فقط بل هي ملزمة بالتحرك ضمن هوامش يحددها البنك المركزي وسلطات الرقابة المالية وبالتالي فإن المنافسة السعرية رغم فعاليتها تظل محكومة بإطار تنظيمي يوازن بين حماية المستهلك وضمان استقرار النظام البنكي.

3- التقنيات المالية الرقمية:

تُعد التقنيات المالية الرقمية من أبرز آليات المنافسة البنكية الحديثة وقد أصبحت في الآونة الأخيرة ضرورة حتمية لا غنى عنها في الصناعة البنكية وليست مجرد خيار تطوري، فهذا المفهوم يشمل طيفاً واسعاً من الابتكارات التكنولوجية التي تعيد تشكيل طبيعة النشاط البنكي من خلال تمكين المؤسسات المالية من الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية مما يعزز من قدرتها على التنافس الفعّال في السوق البنكي، فلقد أتاح التقدم في التقنيات المالية الرقمية للبنوك التجارية إمكانية تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية كمعالجة المدفوعات وإدارة النقد وخدمات التحويل والتمويل الرقمي بكفاءة أعلى وتكاليف أقل بل وفي كثير من الأحيان دون الحاجة إلى الحضور الفعلي في الفروع البنكية مما يقلل من الاعتماد على التوسع الجغرافي التقليدي، فقد أصبح بإمكان العميل الوصول إلى الخدمات البنكية في أي وقت ومن أي مكان وهو ما يعزز من رضا العملاء واستقطاب شرائح جديدة من المستخدمين خاصة من فئة الشباب والمهتمين بالتعاملات الرقمية[1].

كما أن التقنيات المالية الرقمية تعزز من ديناميكية الابتكار داخل البنوك حيث تساهم في تسريع عمليات البحث والتطوير وتساعد المؤسسات على تصميم منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة وتدعم قدرتها على دراسة سلوك السوق وتحليل البيانات الضخمة لتقديم حلول مخصصة وأكثر دقة. من هذا المنطلق، فإن الاعتماد على التقنيات المالية الرقمية لم يعد مجرد مسألة تطوير داخلي بل تحول إلى آلية حيوية تُمكن البنوك من تحقيق أفضلية سوقية والمحافظة عليها عبر تحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع قاعدة العملاء وتعزيز تجربة المستخدم وهو ما يجعل من هذه التقنيات محوراً استراتيجياً في تعزيز المنافسة البنكية وتحقيق التميز في السوق المالي العصري[2].

---

(1) -carol ann northcott,2004 :competition in banking :a review of the literature,working paper24,bank of canada,ottawa ontario,canada,pp26-27.

(2) -مجاني باديس،طبول ريمة،2017:تأثير الموارد البشرية والميزة التنافسية في البنوك الجزائرية(بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجا)،ألفا للوثائق،الجزائر ،ص ص117-118.

4- جودة الخدمات البنكية:

تُعد جودة الخدمات البنكية من أبرز آليات المنافسة البنكية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في جذب العملاء والحفاظ على ولائهم، فالجودة في هذا السياق لا تقتصر فقط على تقديم الخدمة بل تشمل مدى دقة تنفيذها وامتيازها وقدرتها على تلبية احتياجات وتوقعات العملاء بالشكل الأمثل، كما أنها تمثل مجموعة من الخصائص والمواصفات التي تمنح الخدمة البنكية القدرة على تحقيق الرضا الكامل للعميل مما يجعلها عنصراً حاسماً في تعزيز مكانة البنك داخل السوق. وتسعى البنوك إلى تحقيق جودة عالية في خدماتها من خلال مجموعة من الممارسات التي تبرز التزامها بتحسين تجربة العميل، ويُذكر من بينها:[1]

- الاهتمام بكفاءة الموظفين ومظهرهم العام مع التأكد من سهولة التعرف على هويتهم داخل الفروع مما يعزز الثقة لدى العملاء ويخلق انطباعاً إيجابياً عن البنك؛
- استخدام تقنيات وتجهيزات حديثة تعكس صورة متطورة للمؤسسة البنكية وتساهم في تسريع المعاملات وتحسين مستوى الخدمة؛
- توفير معلومات واضحة ودقيقة وشفافة تساعد العملاء على اتخاذ قراراتهم المالية بطريقة سليمة ومدروسة؛
- توظيف عناصر الهوية البصرية والتنظيمية مثل الشعارات والرموز للتعبير عن ثقافة البنك وخلق رابط وجداني بينه وبين عملائه؛
- تحسين البنية التحتية للفروع البنكية عبر إعادة تصميم فضاءاتها بما يتلاءم مع راحة العملاء وتخصيص أماكن استقبال مناسبة إلى جانب تدريب الموظفين على حسن التواصل وتقليص أوقات الانتظار وهو ما يُترجم إلى خدمة أكثر فاعلية وراحة.

إن التزام البنك بجودة الخدمات يمنحه قدرة أكبر على التميز في سوق يشهد تزايداً في حدة المنافسة البنكية كما يُعزّز صورته كمؤسسة مالية موثوقة وتهتم بتجربة العميل وهو ما يُعد عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل.

5- إدارة الموارد البشرية:

تُعد إدارة الموارد البشرية من أبرز آليات المنافسة البنكية حيث يُشكّل العنصر البشري المحور الأساس في تحقيق الأداء البنكي الفعال وتعزيز موقع البنك داخل السوق، فالموارد البشرية ليست فقط وسيلة لتسيير النشاط البنكي بل تمثل عاملاً حاسماً في تطويره وابتكاره نظراً لأن الإنسان هو من يُوظف الموارد ويُفعّل التقنيات

[1] -لخضاري نسيمة،2020:الشامل في إدارة الجودة الشاملة للخدمات المصرفية،الأردن:دار أمجد للنشر والتوزيع،ص ص54-55.

ويبتكر الحلول ويقود عمليات التطوير. وفي ظل التحولات الكبرى التي يشهدها القطاع المالي والبنكي بفعل الثورة الرقمية والعولمة أصبحت إدارة الموارد البشرية مطالَبة بتجاوز الأدوار التقليدية نحو تبني أدوار استراتيجية تقوم على استقطاب وتطوير الكفاءات وبناء رأس مال بشري معرفي قادر على مواكبة التغيرات وتقديم قيمة مضافة .ومن هذا المنطلق تسعى البنوك إلى تفعيل هذه الآلية من خلال ما يلي:[1]

- اختيار وإعداد الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة مختلف وظائف البنك مع الانفتاح على استقدام الخبرات الدولية ذات الأداء العالي في المجالات المالية والبنكية؛
- تصميم وتطوير برامج تدريب داخلية وخارجية تهدف إلى رفع مستوى كفاءة العاملين وتُبنى غالباً من خلال شراكات مع مؤسسات بنكية دولية لضمان نقل الخبرة وتوسيع المدارك المهنية؛
- تحفيز الطاقات الإبداعية داخل المؤسسة وتشجيع العاملين على تقديم مبادرات ومقترحات تساهم في تطوير الخدمات والمنتجات البنكية بشكل مستمر؛
- تحقيق التوازن بين أهداف البنك واحتياجات العاملين من خلال خلق بيئة مهنية محفّزة وتوفير مناخ نفسي واجتماعي يساعد على الإنتاجية والرضا الوظيفي [2].

إن فاعلية إدارة الموارد البشرية تُمثّل ركيزة أساسية في تحقيق المنافسة البنكية حيث تُسهم في تعزيز رضا العملاء وتحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الأداء الداخلي مما يُمكّن البنك من تمييز نفسه عن باقي الفاعلين في السوق ويمنحه قدرة أكبر على الاستجابة للتحديات المستقبلية.

6- التسويق البنكي:

ظهر مفهوم التسويق البنكي الحديث نتيجة لزيادة شدة المنافسة في القطاع البنكي وحاجة البنوك إلى تبني أساليب حديثة لجذب الزبائن وتعزيز مكانتها في السوق حيث أصبح التسويق البنكي جزءًا أساسيًا من الإدارة الاستراتيجية للبنوك وأداة فعالة لتحقيق النجاح والنمو المستدام، يعكس التسويق البنكي التوجهات الحديثة في تقديم الخدمات المالية ويعتمد على مجموعة من الأساليب التي تساعد البنك على تحسين علاقته مع عملائه والمنافسة بقوة في السوق. ويعرف التسويق بشكل عام وفقًا للجمعية الأمريكية للتسويق بأنه "عملية تخطيط وتنفيذ ومتابعة تطوير وتسعير وترويج وتوزيع المنتجات والخدمات والأفكار بهدف تحقيق التبادل الذي يحقق الإشباع لجميع الأفراد والمنظمات"، أما التسويق البنكي فهو العملية التي يظهر من خلالها البنك تفوقه على منافسيه عبر تحليل نقاط القوة والضعف واكتشاف الفرص والتهديدات في السوق، كما يتطلب التسويق البنكي دراسة عميقة لاحتياجات الزبائن ورغباتهم حيث يُعتبر العميل هو المحور الأساسي الذي يجب أن يركز عليه البنك

---

[1] -مصطفى كمال السيد طايل،2009:الصناعة المصرفية في ظل العولمة،لبنان:اتحاد المصارف العربية،ص ص210-211.

[2] -حفيان عبد الوهاب،2014:دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات،الأردن:دار الأيام للنشر والتوزيع،ص29.

عند تحديد نوعية الخدمات البنكية. ومن خلال هذا السياق يُعتبر المزيج التسويقي أداة أساسية في تحقيق التنافسية البنكية. يشمل المزيج التسويقي خمسة عناصر رئيسية وهي: المنتج، السعر، المكان، الترويج والعامل البشري[1].

أولًا، يُعد المنتج في التسويق البنكي مجموعة من الخدمات المالية التي يقدمها البنك مثل الحسابات الجارية الودائع، القروض والخدمات الاستثمارية ولكي يتفوق البنك على منافسيه يجب أن يقدم خدمات تتماشى مع احتياجات الزبائن المتغيرة وتلائم التطورات التكنولوجية المتسارعة في القطاع البنكي .أما بالنسبة للسعر فإنه يشمل تكاليف الخدمات البنكية المقدمة مثل الفوائد على الودائع والقروض ورغم أن المنافسة السعرية تلعب دورًا مهمًا في جذب العملاء إلا أنها محكومة بالقوانين التنظيمية التي تحد من حرية البنوك في تحديد الأسعار. ولذلك يجب على البنوك تحديد الأسعار بطريقة تعكس قيمتها السوقية وفي الوقت ذاته تلبي احتياجات العملاء بشكل تنافسي.

المكان في السياق البنكي يعني القنوات التي يستخدمها البنك للوصول إلى عملائه سواء من خلال الفروع التقليدية أو عبر القنوات الرقمية مثل التطبيقات البنكية والمواقع الإلكترونية ومع التطور التكنولوجي المتسارع أصبحت المنصات الرقمية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات البنوك لتوسيع قاعدة عملائها وتقديم خدمات متميزة على مدار الساعة، أما عن العنصر الرابع من المزيج التسويقيوهو الترويج فيعنى كيفية إعلام العملاء بالمنتجات والخدمات البنكية ويشمل الحملات التسويقية التقليدية بالإضافة إلى الحملات الرقمية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فمن خلال الترويج الفعّال يبني البنك علاقة مستدامة مع عملائه مما يعزز الثقة ويساهم في ولاء العملاء على المدى الطويل.

أخيرًا، العامل البشري يلعب دورًا حيويًا في تقديم الخدمات البنكية بشكل متميز. الموظفون المدربون والذين يتمتعون بالكفاءة العالية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات العملاء يشكلون جزءًا أساسيًا من استراتيجية البنك التنافسية. فمن خلال الاستثمار في التدريب وتطوير مهارات العاملين يمكن للبنك أن يحقق مستوى عالٍ من الكفاءة وجودة الخدمة.

من خلال التركيز على هذه العناصر الخمسة في المزيج التسويقي يمكن للبنك أن يعزز من قدرته على المنافسة ويحقق نجاحًا مستدامًا فالتسويق البنكي المتكامل يُعتبر أداة قوية لمواكبة التغيرات في السوق وتحقيق التفوق على المنافسين، بالإضافة إلى ذلك تساهم التقنيات المالية الرقمية في تحسين وتوسيع نطاق الخدمات

[1] –درمان سليمان صادق النمر،نجلة يونس محمد آل مراد،2011:تسويق الخدمات المصرفية،الطبعة الأولى،لبنان:الدار النموذجية للطباعة والنشر، ص11.

المقدمة مما يسمح للبنك بتلبية احتياجات عملائه بشكل أسرع وأكثر كفاءة ويعزز من قدرته على التوسع والوصول إلى شريحة أكبر من الزبائن. وفي هذا السياق، تتمثل أهمية التسويق البنكي في عدة نقاط رئيسية تساعد البنك في تحقيق النجاح المستدام، من بينها: التعرف على حاجات الزبائن وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم، الصمود في وجه المنافسة الشديدة مع المؤسسات البنكية الأخرى والحفاظ على الحصة السوقية للبنك وتعزيز موقعه في السوق، كما يُساعد التسويق البنكي في تحديد السوق المستهدف بدقة ودراسة وتحليل سوق الخدمات البنكية لتحديد الفرص والتهديدات، بالإضافة إلى تقديم خدمات بنكية تتناسب مع رغبات الزبائن وأيضًا يساعد المزيج التسويقي في تحديد الأساليب الترويجية المناسبة واختيار القنوات التوزيعية الأنسب للوصول إلى أكبر عدد من العملاء[1].

المطلب الثاني:إستراتيجيات المنافسة البنكية

شهدت المنافسة بين البنوك ارتفاعًا ملحوظًا مؤخرًا ما دفعها إلى تبني استراتيجيات جديدة تُمكّنها من التكيّف مع التغيرات المتسارعة في السوق وتحقيق أهدافها وتعظيم أرباحها. وتُعد استراتيجية المنافسة البنكية عاملًا حاسمًا في بقاء البنوك ونموها، إذ تمثل خططًا طويلة الأمد تُحقق التوازن بين البيئة الخارجية وقدرات الإدارة بهدف اكتساب ميزة تنافسية مستدامة. ويُشير بورتر إلى أن هذه الاستراتيجية تقوم على مجموعة إجراءات تؤدي إلى التميز المستمر في السوق وترتكز على ثلاثة عناصر رئيسية لضمان النجاح:[2]

- **طريقة التنافس** :هي الطريقة التي يتبناها البنك ليتفوق على منافسيه في السوق سواء من خلال تقديم خدمات مبتكرة أو تحسين جودة الخدمات المقدمة أو حتى تسخير التكنولوجيا الرقمية لتوسيع نطاق الوصول إلى العملاء؛
- **حلبة التنافس** :تشير إلى السوق أو القطاع الذي يتنافس فيه البنك والذي يمكن أن يكون محليًا أو دوليًا ويعتمد على تحديد المنافسين في نفس الفئة السوقية ومستوى التنافس بينهم؛
- **أساس التنافس** :هو العامل الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتحقيق تفوقه مثل تقديم خدمات متميزة، التوسع في استخدام التقنيات المالية الرقمية أو تقديم أسعار تنافسية.

ويوضح الشكل التالي كيفية تكامل هذه العناصر في وضع إستراتيجية للمنافسة البنكية:

---

[1] -علاء فرحان طالب،فؤادي حمودي العطار وآخرون،2014:المزيج التسويقي المصرفي وأثره في الصورة المدركة للزبائن،الطبعة الثانية،الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع،ص ص68-69.

[2] -كاكي عبد الكريم،2013:الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية،لبنان: مكتبة حسن العصرية،ص ص142-144.

الشكل رقم(08): الإطار الثلاثي لاستراتيجية المنافسة البنكية وفقًا لمنظور بورتر

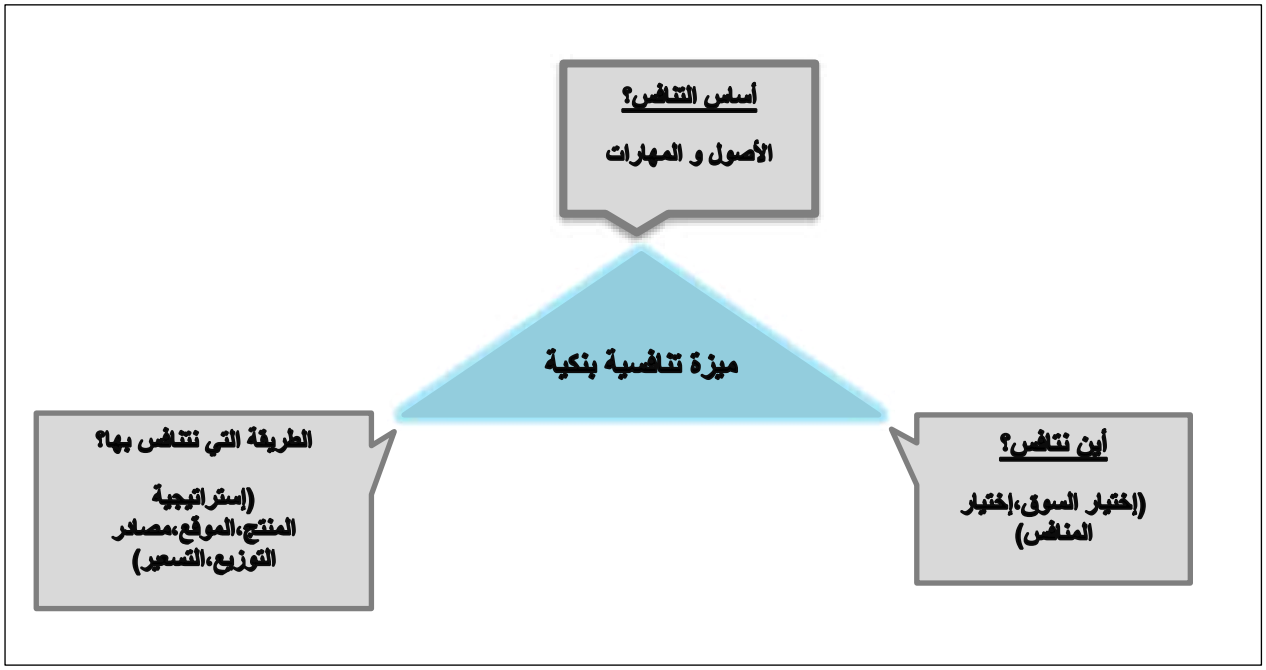

المصدر: كاكي عبد الكريم،2013:الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية،لبنان: مكتبة حسن العصرية،ص145.

1- إستراتيجيات المنافسة البنكية الشاملة:

تعد إستراتيجيات المنافسة البنكية من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها البنك لتحديد موقعه في السوق حيث تساهم هذه الاستراتيجيات في تحقيق ميزة تنافسية تسهم في تعزيز أدائه المالي وجذب العملاء الجدد وذلك عبر تكييف خدماته ومنتجاته لتلبية احتياجات السوق بشكل أفضل من منافسيه ورغم تنوع هذه الاستراتيجيات فإن نموذج بورتر لاستراتيجيات المنافسة يظل الأكثر اعتمادًا من قبل العديد من البنوك حيث يقدم ثلاث طرق أساسية يمكن من خلالها للبنك تحقيق التفوق:الأولى من خلال تقليل التكلفة والثانية من خلال الابتكار والتميز في المنتجات والخدمات والثالثة من خلال التركيز على فئة محدودة من السوق أو العملاء بدلاً من محاولة تغطية السوق بالكامل[1].

1-1- استراتيجية القيادة بالتكلفة:

تلعب التكلفة دورًا محوريًا في تحديد مكانة البنك التنافسية في السوق وتعتبر استراتيجية القيادة بالتكلفة إحدى أبرز الإستراتيجيات التي تساعد البنك على التميز وتحقيق التفوق على منافسيه حيث تقوم هذه الإستراتيجية على

[1] -نبيل محمد مرسي،هاني عبد الرحمن العمري،2014:الإدارة الإستراتيجية المعاصرة مفاهيم وتطبيقات عملية،الطبعة الثانية،المملكة العربية السعودية: خوارزم العلمية،ص ص223-224.

تقديم المنتجات والخدمات بأقل تكلفة مقارنة بالبنوك الأخرى مما يسمح للبنك بتحديد أسعار أقل مع الحفاظ على نفس مستوى الربحية الذي تحققه البنوك المنافسة[1].

يتبع البنك الذي يتبنى هذه الإستراتيجية نهجًا يركز على تقليل تكاليفه التشغيلية والإدارية مما يتيح له تقديم أسعار تنافسية تجذب شريحة واسعة من العملاء ويُعد هذا النوع من الاستراتيجيات مناسبًا بشكل خاص للأسواق التي تتسم بمرونة في الطلب على الأسعار حيث يُلاحظ أن أي تخفيض في الأسعار يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم المبيعات. ولكي تنجح هذه الإستراتيجية يجب أن يتوافر لدى البنك عدة شروط أساسية وهي:[2]

- وجود طلب مرن للأسعار :يجب أن يتأثر العملاء بتغيرات الأسعار بشكل كبير، مما يدفعهم إلى التوجه نحو المنتجات والخدمات التي تقدم بأسعار أقل؛
- توحيد المنتجات والخدمات :حيث لا ينبغي أن يكون هناك تباين كبير بين المنتجات التي يقدمها البنك ومنتجات منافسيه، ما يعزز من تركيزه على خفض التكاليف بدلًا من التميز بالجودة أو الخصائص الفريدة؛
- قابلية التبديل المنخفضة :أي أن تكلفة انتقال العميل من بنك إلى آخر يجب أن تكون منخفضة، مما يسهم في خلق بيئة تنافسية ويسهل على العملاء التحول إلى منافسين آخرين إذا قدموا أسعارًا أقل.

كما تتمثل الفوائد الرئيسية لتطبيق استراتيجية القيادة بالتكلفة في قدرة البنك على:[3]

- تحقيق ميزة تنافسية واضحة :حيث يتمكن البنك من تقديم خدمات متميزة بأسعار أقل، مما يجذب عددًا كبيرًا من العملاء الباحثين عن العروض الاقتصادية؛
- تعزيز قدرته على مواجهة التنافس :يساعد البنك على الصمود أمام المنتجات البديلة أو دخول منافسين جدد، وذلك بفضل التكلفة المنخفضة التي تمنحه القدرة على الدفاع عن حصته السوقية؛
- تحقيق أرباح مستدامة :رغم انخفاض الأسعار، يتمكن البنك من الحفاظ على مستوى ربحية مشابه للمنافسين بفضل تكاليفه التشغيلية المنخفضة.

مع ذلك يجب على البنك أن يكون واعيًا لبعض المخاطر المرتبطة بتطبيق هذه الإستراتيجية، مثل:[4]

- التكلفة الاستثمارية المرتفعة : يتطلب تحقيق القيادة بالتكلفة استثمارات ضخمة في تحسين الكفاءة التشغيلية مما قد يؤثر سلبًا على ربحية البنك في المدى القصير؛

---

[1] –خضر مصباح إسماعيل،2013:الإدارة الإستراتيجية،الطبعة الأولى،الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،ص211.

[2] –نبيل محمد مرسي خليل،هاني عبد الرحمن العمري،نفس المرجع،ص227.

[3] –زكرياء مطلك الدوري،2005:الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية،الاردن: دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع،ص251.

[4] –صالح عبد الرضا رشيد،إحسان دهش جلاب،2015:الإدارة الإستراتيجية وتحديات الألفية الثالثة،الطبعة الأولى،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع،ص310.

- إهمال جودة الخدمة :قد يؤدي التركيز الزائد على تقليل التكاليف إلى التقليل من بعض الجوانب المهمة مثل الأمان أو بعض المميزات التي قد تجعل الخدمة أقل جذبًا للعملاء؛

- صعوبة الاستفادة من اقتصاديات الحجم :بالرغم من الجهود المستمرة لخفض التكاليف قد يجد البنك صعوبة في الاستفادة من العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تعزز فعالية عمليات الإنتاج والخدمات.

بناءً على ذلك تبقى استراتيجية القيادة بالتكلفة أداة فعالة للبنك الذي يسعى إلى تعزيز موقعه التنافسي وزيادة حصته السوقية ولكن يجب أن يتوازن هذا مع الحفاظ على جودة الخدمة وأمانها لضمان استمرارية النجاح في السوق.

1-2- إستراتيجية التمييز:

تسعى استراتيجية التمييز إلى جعل البنك يتمتع بموقع مميز في ذهن عملائه من خلال تقديم عروض وخدمات تبرز عن منافسيه حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى خلق فروق واضحة بين منتجات البنك وخدماته وبين تلك التي يقدمها منافسوه مما يسمح للبنك بتقديم عروض جديدة تشمل سلعًا وخدمات مبتكرة وكذلك خدمات مكملة كالجوائز الخاصة بالعملاء المخلصين أو العروض المميزة التي تشجع الولاء. كما تحتاج إدارة استراتيجية التمييز إلى التفكير المستمر في ابتكار سمات جديدة تضيف قيمة مادية ومعنوية لخدمات البنك، وهذا يتطلب من البنك السعي لتحسين أدائه في مجالات هامة من وجهة نظر العملاء بما في ذلك التكنولوجيا المستخدمة في تجهيز الخدمات وطرق الأداء وكذلك النظام الذي يجمع بين العنصر البشري والتجهيزات في وحدة منسجمة. فهذا التميز يجعل البنك رائدًا في مجالات معينة مثل التكنولوجيا البنكية أو جودة الخدمة أو الابتكار في العروض المالية[1]. ومن أبرز المزايا التي تحققها استراتيجية التمييز:[2]

- حماية البنك من المنافسة :حيث يُبني الولاء التام من قبل العملاء تجاه منتجات البنك مما يجعل العملاء أقل ميلاً للانتقال إلى منافسين آخرين؛
- تحويل التميز إلى حاجز دخول :يتحول التميز إلى عامل يحول دون دخول بنوك جديدة إلى السوق حيث تجد هذه البنوك صعوبة في تقديم عروض مماثلة بنفس المستوى من التميز؛
- القدرة على تحمل أسعار أعلى :البنوك التي تتبنى استراتيجية التمييز تتمتع بمرونة أكبر في تحمل زيادة في أسعار مدخلاتها مقارنة بالبنوك التي تتبع استراتيجية القيادة بالتكلفة؛

---

[1] -أحمد سيد مصطفى،2005:الإدارة الإستراتيجية دليل المدير العربي للتفكير والتغيير الإستراتيجي،مصر:أحمد سيد مصطفى،ص ص143-144.

[2] -فاضل حمد القيسي،علي حسون الطائي،2014:الإدارة الإستراتيجية نظريات مداخل أمثلة وقضايا معاصرة،الطبعة الأولى،الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع،ص ص283-284.

- تمرير الأسعار الإضافية للعملاء :نظرًا لولاء العملاء يمكن للبنك المتميز فرض أسعار أعلى على منتجاته دون أن يعترض العملاء فهم مستعدون لدفع المزيد مقابل القيمة المضافة التي يحصلون عليها.

ومع ذلك فإن هذه الإستراتيجية تحمل أيضًا بعض المخاطر التي يجب أن يكون البنك على دراية بها ومنها:[1]

- التأثير السلبي للسعر المرتفع : قد يغطي السعر المرتفع الذي يفرضه البنك على المنتج أو الخدمة بعض الخصائص أو الفوائد التي قد تكون غير مرئية للعميل ما قد يؤدي إلى عدم إتمام عملية الشراء وبالتالي عدم نجاح الاستراتيجية؛
- صعوبة الحفاظ على التميز على المدى الطويل :يتوقف نجاح استراتيجية التمييز على ولاء العملاء المرتفع لمنتجات البنك، هذا الولاء هو ما يعوض الفارق في التكلفة بين منتجات البنك الذي يتبع استراتيجية التمييز وبين البنك الذي يعتمد على استراتيجية القيادة بالتكلفة، فالحفاظ على هذا الولاء يتطلب أن يظل البنك يقدم قيمة مضافة باستمرار.

رغم أن استراتيجية التمييز تمنح البنك فرصة لبناء علامة تجارية قوية وموقع متميز في السوق فإنها تتطلب جهدًا مستمرًا في الابتكار والحفاظ على تميز الخدمة لضمان استمرار النجاح في وجه المنافسة.

1-3- إستراتيجية التركيز:

تُعد استراتيجية التركيز واحدة من أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها البنوك لتعزيز موقعها ضمن بيئة المنافسة البنكية خاصة في الأسواق التي تتسم بكثافة اللاعبين وتنوع العروض، وتقوم هذه الاستراتيجية على مبدأ أساسي يتمثل في تضييق نطاق السوق المستهدف حيث يتخلى البنك عن فكرة استهداف السوق بكامله ويختار بدلًا من ذلك شريحة محددة من العملاء أو قطاعًا معينًا أو حتى فئة خاصة من المنتجات البنكية يركز عليها جهوده واستثماراته. ومن خلال هذا التوجه يسعى البنك إلى تجنب الدخول في مواجهات مباشرة مع البنوك الكبرى التي تستهدف السوق الواسع ويتجه بدلًا من ذلك إلى بناء ميزة تنافسية دقيقة ومُركّزة في قطاع معين يمكنه أن يحقق فيه التميز والريادة. وعوضًا عن التوسع الأفقي الذي يتطلب موارد ضخمة وانتشارًا واسعًا تعتمد استراتيجية التركيز على نهج عمودي معمّق حيث يتم تخصيص الموارد والقدرات لتقديم خدمات بنكية متخصصة ومصممة بعناية لتلبية احتياجات العملاء في القطاع المستهدف، هذا النهج يمنح البنك فرصة لفهم أدق لتفضيلات العملاء ما يمكنه من تقديم حلول تتفوق على ما تعرضه البنوك المنافسة في هذا النطاق المحدود[2]، ويمكن تطبيق استراتيجية التركيز في إطار المنافسة البنكية من خلال مسارين رئيسيين:[3]

---

[1] – صالح عبد الرضا رشيد،إحسان دهش جلاب،مرجع سبق ذكره،ص311.

[2] – مداح عرايبي الحاج،2015:إدارة الأعمال الإستراتيجية،الطبعة الأولى،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ص268.

[3] – بلال خلف السكارنه،2015:الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي،الطبعة الأولى،الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع،ص270.

- **التركيز مع خفض التكلفة:**

في هذا النموذج يوجه البنك جهوده إلى تقليل التكاليف التشغيلية ضمن قطاع معين من السوق ما يتيح له تقديم خدمات أو منتجات بأسعار أقل من المنافسين داخل هذا القطاع، هذه الاستراتيجية تتطلب كفاءة عالية في إدارة الموارد والتكاليف دون التفريط بجودة الخدمة.

- **التركيز مع التمايز:**

في هذا الخيار يسعى البنك إلى تمييز منتجاته وخدماته من خلال تقديم عروض مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الخاصة لشريحة معينة من العملاء دون السعي إلى توسيع قاعدة الزبائن لتشمل كامل السوق، فالتميز هنا لا يقوم على السعر بل على القيمة الفريدة التي لا يجدها العملاء في أماكن أخرى.

تتمثل أهم ميزات تطبيق استراتيجية التركيز في البنوك في:[1]

- **تحقيق كفاءة تشغيلية عالية:**من خلال تخصيص الجهود والموارد في نطاق محدود يتمكن البنك من تحسين جودة منتجاته وخدماته بشكل يلبي بدقة متطلبات العملاء في القطاع المختار؛
- **تعزيز الحماية من المنافسين:**تركيز البنك على قطاع ضيق يمنحه مساحة حماية من المنافسة الشرسة التي تمارسها البنوك الكبرى في السوق الشامل مما يعزز استقراره واستمراريته؛
- **توطيد العلاقة مع العملاء:**يشعر العملاء ضمن القطاع المستهدف بأن البنك يقدم لهم خدمات مخصصة تتوافق مع احتياجاتهم الفعلية مما يسهم في بناء ولاء قوي وثقة طويلة الأمد؛
- **تحقيق أرباح تفوق المعدل:**نظرًا لتركيزه على تقديم خدمات ذات قيمة عالية ضمن قطاع معين يستطيع البنك أن يفرض أسعارًا تضمن له هامش ربح أعلى مقارنة بالبنوك التي تقدم خدمات عامة للسوق الواسع.

على الرغم من مزاياها إلا أن استراتيجية التركيز تنطوي على جملة من المخاطر يجب أن تدركها البنوك:[2]

- **تراجع جاذبية القطاع المستهدف:**قد يصبح القطاع غير مربح في المستقبل نتيجة لتغيرات هيكلية أو لانخفاض الطلب ما يحد من فرص النمو ويجعل البنك عرضة لخسارة حصته السوقية؛
- **دخول منافسين كبار إلى القطاع:**في حال لاحظت البنوك الكبرى أن القطاع المحدد بات يشهد نشاطًا ربحيًا متزايدًا قد تبدأ بالدخول إليه مستفيدة من إمكاناتها الكبيرة مما يهدد موقع البنك المتخصص؛
- **ظهور بنوك أخرى تعتمد نفس الاستراتيجية:**إذا أثبت البنك نجاحًا في قطاعه المستهدف قد تحاول بنوك أخرى تكرار التجربة واستنساخ الخدمات وهو ما يؤدي إلى تآكل الميزة التنافسية وزيادة شدة المنافسة البنكية في هذا النطاق المحدود.

---

[1] – فاضل حمد القيسي،مرجع سبق ذكره،ص ص290-291.

[2] – ثابت عبد الرحمن إدريس،جمال الدين محمد مرسي،دون سنة نشر:الإدارة الإستراتيجية(مفاهيم ونماذج تطبيقية)،مصر:الدار الجامعية،ص262.

2- إستراتيجية الإندماج البنكي:

تعتبر استراتيجية الاندماج البنكي واحدة من أبرز الخيارات التي تلجأ إليها البنوك لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق البنكي خاصة في ظل البيئة الاقتصادية العالمية التي تتسم بالتحولات السريعة والمنافسة الشديدة، وتقوم هذه الاستراتيجية على دمج بنكَين أو أكثر في كيان بنكي واحد بحيث يُنتج الكيان الجديد بنكًا أقوى وأكثر قدرة على تحقيق أهداف استراتيجية لم تكن ممكنة في السابق من خلال العمل الفردي للبنوك المندمجة. ومن خلال هذه الاستراتيجية يتم تحقيق فوائد عديدة يمكن أن تُسهم بشكل كبير في تعزيز الوضع التنافسي للبنك على المستويين المحلي والدولي[1]. ومن أهم مزايا الإندماج البنكي ما يلي:[2]

- **تحقيق وفورات الحجم** :من أهم مزايا الاندماج البنكي هو القدرة على تحقيق وفورات الحجم عندما تندمج بنوك ذات حجم أصغر يمكنها الاستفادة من التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات البنكية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الأجهزة الآلية والبرمجيات البنكية، كما يُتيح الاندماج فرصة لاستقطاب أفضل الكفاءات التي قد يكون من الصعب الحصول عليها للبنوك الصغيرة مما يعزز من مستوى الخدمات ويقلل من التكاليف التشغيلية.
- **التوسع الجغرافي وفتح أسواق جديدة** :يتيح الاندماج للبنك المندمج الدخول إلى أسواق جديدة لم يكن من الممكن الوصول إليها قبل عملية الدمج، إذ يُساهم هذا في فتح مصادر جديدة للإيرادات مما يعزز من قدرة البنك على المنافسة في السوق البنكي ويدعم قدرته على جذب عملاء جدد وزيادة حجم الودائع؛
- **تحسين الربحية والكفاءة** :من خلال الدمج، يمكن للبنك تحسين الربحية من خلال خفض التكاليف وتوحيد العمليات. كما يتيح الاندماج زيادة الكفاءة التشغيلية عبر تحسين تدفق العمليات الداخلية، مما يتيح للبنك تحسين مستوى خدماته ورفع جودتها بما يتناسب مع احتياجات السوق والعملاء؛
- **زيادة القدرة على المنافسة العالمية** :يسهم الاندماج البنكي في تعزيز قدرة البنوك على المنافسة في الأسواق العالمية، خاصة في ظل تحرير الخدمات البنكية وتزايد المنافسة في الأسواق الدولية. يسمح الاندماج للبنك بأن يصبح أكثر قدرة على مواجهة التحديات العالمية، ويمنحه الموارد اللازمة للتوسع في أسواق جديدة، مما يرفع من قدرة البنك على المنافسة البنكية على الصعيد العالمي؛
- **تحمل المخاطر بشكل أفضل** :يعزز الاندماج من قدرة البنك على مواجهة التحديات الاقتصادية التي قد تشهدها الأسواق من خلال تحمل المخاطر بشكل أكبر حيث يُمكن للبنك المندمج توزيع المخاطر عبر قاعدة

---

[1] -عبد المطلب عبد الحميد،2015:الإندماج المصرفي وخصخصة البنوك(تحليل مقارن)،الطبعة الأولى،مصر: الدار الجامعية،ص20.

[2]-محمود أحمد التوني،2007:الإندماج المصرفي(النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)،الطبعة الأولى،مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص149.

أكبر من الأنشطة والأصول مما يزيد من قدرته على الصمود أمام التغيرات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة.

ورغم الفوائد العديدة التي يحققها الاندماج إلا أن هناك العديد من المخاطر التي قد تواجه البنوك المندمجة، وأهم هذه المخاطر ما يلي:[1]

- **زيادة البيروقراطية والتعقيد الإداري** :مع دمج البنوك قد يحدث زيادة في البيروقراطية نتيجة لحجم الكيان الجديد، فكلما كبر حجم البنك المدمج ازدادت خطوط المسؤولية وتعقدت عملية اتخاذ القرارات مما قد يؤدي إلى تأخير الإجراءات ورفع التكاليف الإدارية بشكل غير مبرر؛
- **اختلاف ثقافات العمل** :قد تنشأ اختلافات في ثقافة العمل بين البنوك المندمجة ففي بعض الأحيان قد تكون هناك اختلافات في طريقة العمل والإدارة بين البنكين المندمجين مما قد يؤدي إلى صراعات تنظيمية أو صعوبة في التوافق بين فرق العمل، هذا التفاوت الثقافي قد يؤثر بشكل مباشر على الأرباح المستقبلية ويقلل من فعالية العملية الاندماجية؛
- **تقليص خيارات العملاء وزيادة الرسوم البنكية** :الاندماجات البنكية قد تؤدي إلى تركيز السوق في عدد قليل من البنوك مما يقلل من الخيارات المتاحة للعملاء، كما قد يؤدي هذا التركز إلى زيادة الرسوم البنكية حيث يصبح البنك المدمج قادرًا على تحديد أسعار أعلى دون الخوف من منافسة قوية؛
- **فقدان بعض الأصول الجيدة** :في بعض الأحيان قد يضطر البنك المدمج إلى التخلي عن بعض الأصول عالية الجودة أو الكفاءات الفائقة التي كان يمتلكها بشكل فردي بسبب ضغوط تنظيمية أو قرارات من السلطات الرقابية مما يؤدي إلى فقدان بعض القيمة داخل الكيان البنكي الجديد؛
- **تقليص حجم العمالة** :من المخاطر التي قد يواجهها البنك المندمج تقليص حجم العمالة نظرًا لوجود خدمات متشابهة بين البنوك المندمجة قد يتعين على البنك تقليص بعض الأقسام أو إلغاء الوظائف الزائدة ما يؤدي إلى تسريح العمالة وتقلص حجم القوى العاملة.

3- إستراتيجية التحول نحو البنوك الشاملة:

في ظل التغيرات المتسارعة في البيئة البنكية العالمية والضغوط المتزايدة الناجمة عن المنافسة البنكية برزت استراتيجية التحول نحو البنوك الشاملة كخيار استراتيجي حيوي للبنوك الساعية إلى تعزيز موقعها في السوق وتحقيق تنمية مستدامة على المستويين الاقتصادي والبنكي، تقوم هذه الاستراتيجية على تطوير دور البنك ليصبح جهة متعددة الوظائف لا تقتصر فقط على منح التمويل أو تلقي الودائع بل تتسع لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية والاستثمارية والتأمينية. فالبنك الشامل هو كيان بنكي يسعى باستمرار إلى تنويع مصادر

[1] -عبد المطلب عبد الحميد،المرجع نفسه،ص ص130-131.

التمويل وتعبئة المدخرات من مختلف القطاعات وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، كما يقدّم خدمات شاملة تشمل الائتمان لكافة القطاعات الاقتصادية وأعمال الوساطة المالية وخدمات التأمين والتعامل في المشتقات والعقود المستقبلية، فضلاً عن إدارة المخاطر وتقديم أدوات مالية مبتكرة تدعم التنمية والاستثمار[1]، ومن أهم مزايا وفوائد استراتيجية التحول إلى البنوك الشاملة ما يلي[2]:

- **دعم متكامل لعملية التنمية الاقتصادية** :يوفّر البنك الشامل مقومات متعددة ضرورية لإنجاح المشاريع التنموية بدءًا من إعداد دراسات الجدوى مرورًا بمرحلة التأسيس والتمويل ووصولًا إلى الإدارة والتسويق، هذه المنظومة المتكاملة تتيح للبنك لعب دور فاعل كمحفّز للنمو الاقتصادي وليس مجرد وسيط مالي؛
- **تعظيم تعبئة واستغلال الموارد المحلية** :من خلال دوره المتعدد يساهم البنك الشامل في تعبئة الفائض الاقتصادي داخل الدولة وتخصيص الموارد بكفاءة نحو القطاعات ذات الأولوية وهذا يسهم في رفع مستوى الاستغلال الرشيد للموارد المالية المتاحة وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي منها؛
- **تحقيق توازن مالي داخلي** :عبر التوسع في الأنشطة المتنوعة يستطيع البنك الشامل تحقيق توازن فعّال بين موارده (الودائع وغيرها) وأصوله (التمويل والاستثمار) مما يقلل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد الزائد على مصادر معينة أو أنشطة محددة؛
- **الاستعداد للانفتاح البنكي العالمي** :في ضوء التوجهات نحو تحرير الخدمات المالية يحتاج البنك إلى تطوير بنيته الداخلية ومنتجاته المالية بشكل مستمر، ويُعد التحول إلى بنك شامل خطوة ضرورية لمواكبة هذا الانفتاح حيث يُمكنه من ابتكار منتجات وخدمات جديدة تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والعالمي؛
- **تعزيز خدمات التأجير التحويلي** :من خلال دخول البنك الشامل في مجال التأجير التحويلي يمكنه دعم فئة من روّاد الأعمال والمستثمرين الذين يفتقرون إلى التمويل المباشر الذين بحاجة ماسة إلى معدات وآلات لمباشرة أعمالهم، فهذا يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وبناء قطاع إنتاجي مرن؛
- **تنشيط الأسواق المالية وزيادة الانتماء الاقتصادي** :للبنك الشامل دور محوري في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال دعم عمليات الاكتتاب والتمويل ما يؤدي إلى تعبئة الموارد المحلية وتنويع مصادر تمويل المشاريع، كما يسهم في توسيع قاعدة الملكية وتعميق الانتماء الاقتصادي لدى الأفراد والمؤسسات.

وبالرغم هذه الفوائد المتعددة إلا أن استراتيجية التحول نحو البنوك الشاملة قد تواجه عددًا من المخاطر والتحديات التي ينبغي إدارتها بحكمة:[3]

---

[1] –عبد المطلب عبد الحميد،2015:اقتصاديات البنوك(من الأساسيات إلى المستحدثات)،الطبعة الأولى،مصر: الدار الجامعية،ص45.

[2] –محمد مصطفى السنهوري،2013:إدارة البنوك التجارية،الطبعة الأولى،مصر: دار الفكر الجامعي،ص ص233–234.

[3] –محمد مصطفى السنهوري،مرجع سبق ذكره،ص235.

- **تعزيز قوة السوق للبنوك الكبرى على حساب البنوك الصغيرة** :التحول إلى بنوك شاملة قد يؤدي إلى تقوية مفرطة لبعض الكيانات البنكية الكبرى مما يهدد بتقليص مساحة المنافسة البنكية أمام البنوك الصغيرة التي لا تمتلك نفس الإمكانيات أو القدرة على تقديم خدمات متنوعة وبالتالي يمكن أن يتعرض التوازن التنافسي في السوق للخطر؛
- **مخاطر مرتبطة بالإفراط في الابتكار والربحية** :قد تقع البنوك الشاملة في فخ التركيز المفرط على الربحية من خلال تقديم منتجات معقدة أو الدخول في عمليات إقراض عالية المخاطر على حساب الحفاظ على السيولة، وقد يُؤدي هذا إلى تجميد موارد مالية كبيرة في مشاريع طويلة الأجل دون القدرة على الاستجابة الفورية لطلبات العملاء الطارئة؛
- **تطور مستمر في طبيعة النقود والوظائف البنكية** :مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة تتغير وظائف البنوك وأدوارها باستمرار،وهذا يتطلب من البنك الشامل أن يواكب هذه التغيرات باستمرار سواء من خلال تطوير الهيكل الإداري أو تحديث المنتجات والخدمات بما يتماشى مع تطور الاحتياجات المالية.

4- إستراتيجية خصخصة البنوك:

في ظل الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي برزت استراتيجية خصخصة البنوك كأداة إصلاحية تهدف إلى تعزيز المنافسة البنكية ورفع كفاءة أداء البنوك وتحقيق مزيد من الديناميكية في السوق المالية، وتُعرّف خصخصة البنوك بأنها عملية تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال طرح رأسمال البنك كليًا أو جزئيًا للتداول العام عبر بورصة الأوراق المالية وبشكل تدريجي ومدروس، حيث تتم هذه العملية في إطار برنامج إصلاحي شامل يبدأ بإعادة هيكلة البنك المستهدف سواء عبر تقييم أصوله وخصومه أو تحسين أدائه الإداري والمالي وصولًا إلى تأهيله ليصبح قادرًا على المنافسة في بيئة السوق المفتوحة وغالبًا ما تحتفظ الدولة بنسبة معينة من الملكية في المرحلة الأولى لضمان الاستقرار وحماية المصلحة العامة ثم تبدأ تدريجيًا في تقليص حصتها لصالح المستثمرين من القطاع الخاص وفقًا للطاقة الاستيعابية للبورصة وظروف السوق[1]، ومن أهم مزايا وفوائد استراتيجية خصخصة البنوك ما يلي:[2]

- **تعزيز المنافسة البنكية وتحسين الكفاءة** :تؤدي خصخصة البنوك إلى توسيع قاعدة الفاعلين في السوق البنكي مما يعمّق المنافسة ويشجع البنوك على تحسين أدائها سواء من خلال تطوير الخدمات البنكية أو الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار البنكي؛

---

[1] -كردوسي أسماء،2017/2016:التحرير المالي:تحول الإستراتيجيات البنكية نحو التنافسية العالمية دراسة حالة الجزائر للفترة(1990-2015)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار-عنابة،الجزائر،ص272.

[2] -خنفوسي عبد العزيز،2017:الآثار القانونية والإقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي الجزائري،مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ص ص416-417.

- **تنشيط سوق الأوراق المالية** :يُسهم إدراج أسهم البنوك في البورصة في توسيع قاعدة الملكية الفردية والمؤسسية ويشجع المواطنين على الاستثمار المباشر في البنوك من خلال شراء الأسهم مما يعزز من سيولة السوق وعمقه ويزيد من ثقافة الادخار والاستثمار؛
- **رفع كفاءة الإدارة البنكية** :انتقال الملكية إلى القطاع الخاص غالبًا ما يرتبط بتحديث أساليب الإدارة وتقليص الهدر وتحسين استغلال الموارد البشرية والمالية مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر كفاءة وجودة؛
- **تحقيق ترشيد في الإنفاق العام** :تؤدي خصخصة البنوك إلى تخفيف العبء المالي والإداري على الدولة، وتقليص الحاجة إلى دعم هذه البنوك، مما يمنح الحكومات مرونة أكبر في توجيه الموارد نحو أولويات تنموية أخرى؛
- **تعزيز فعالية السياسة النقدية** :من خلال تقليص تدخل الدولة في القطاع البنكي، تصبح السياسة النقدية أكثر تحررًا وانضباطًا، وتتمكن السلطات النقدية من توجيه أدواتها بشكل أكثر دقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

وبالرغم من الفوائد الجمة التي تقدمها هذه الاستراتيجية إلا أن تنفيذ خصخصة البنوك يحمل عددًا من المخاطر الجدية التي يجب التنبه لها:[1]

- **تنفيذ خاطئ أو غير مؤهل** :قد تتعرض عملية الخصخصة للفشل إذا أُسند تنفيذها إلى جهات تفتقر إلى الخبرة والدراية الفنية، فخصخصة البنوك ليست مجرد استجابة لموجة عالمية بل تتطلب فكرًا إصلاحيًا عميقًا وقدرة على الإدارة والتسويق والتمويل بشكل احترافي يضمن استدامة النجاح بعد الخصخصة؛
- **ردود فعل سلبية في السوق البنكي** :قد يؤدي الإعلان عن خصخصة بنك معين إلى إثارة القلق بين العملاء والمستثمرين خاصة إذا تم ذلك دون شفافية أو خطة واضحة مما قد ينعكس على أداء البنك ويؤدي إلى تدهور سمعته وانخفاض ثقة المتعاملين به؛
- **غياب التنسيق والاستراتيجية الشاملة** :إن خصخصة البنوك بشكل فردي أو عشوائي دون وجود رؤية تكاملية ترتبط ببقية مكونات النظام البنكي قد تؤدي إلى تشوّه في السوق البنكي وعدم تكافؤ في المنافسة ما يضعف الأثر الإيجابي المفترض من الخصخصة؛
- **انعدام الرقابة بعد الخصخصة** :إذا لم يتم متابعة أداء البنك بعد خصخصته فقد تنشأ ممارسات تضر بالمصلحة العامة مثل سوء إدارة الودائع أو اتخاذ قرارات مالية محفوفة بالمخاطر أو الدخول في ممارسات تؤدي إلى إفلاس البنك أو زعزعة استقراره؛

---

[1] – محسن أحمد الخضيري،2009:خصخصة المصارف والبنوك مقدمة في علم إدارة التوازنات الإقتصادية،الطبعة الأولى،مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ص ص194-203.

- **إمكانية استخدام الخصخصة كغطاء للفساد** :قد تتحول عملية الخصخصة إلى أداة لتصفية الحسابات أو إخفاء ممارسات مالية وإدارية غير سليمة إذا لم تُدار بشفافية كاملة وتحت إشراف رقابي صارم؛
- **تأثيرات محتملة على الأمان المالي** :في حال تم تنفيذ الخصخصة دون ضوابط دقيقة قد تهدد العملية الاستقرار المستقبلي للبنك وللجهاز البنكي ككل مما يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر لا تُحمد عقباها.

المطلب الثالث: إستخدامات التقنيات المالية الرقمية في تحقيق المنافسة البنكية

تُعتبر التقنيات المالية الرقمية اليوم من المحركات الرئيسية التي تساهم في تحسين الكفاءة وتعزيز الابتكار في القطاع البنكي، هذه التقنيات لم تقتصر على تحديث الأدوات البنكية فحسب بل أثرت بشكل جذري على كيفية تقديم الخدمات البنكية وسمحت للبنوك بالتكيف مع المتغيرات السريعة في السوق المالية.

تقنيات مثل الدفع عبر أجهزة نقاط البيع الذكية، المحفظة الرقمية والإقراض من نظير إلى نظير تساهم في تحقيق الابتكار البنكي من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة تسهم في تحسين تجربة العملاء وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية، بالإضافة إلى ذلك تسهم تقنيات مثل الدفع التلقائي عبر إنترنت الأشياء والحوالات البنكية الفورية في تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وتسهيل المعاملات المالية.

أما التكيف مع السوق والمرونة فيتم تحفيزه من خلال تقنيات مثل التمويل الجماعي والعملة الرقمية للبنك المركزي التي تمنح البنوك القدرة على التفاعل السريع مع التغيرات السوقية والاحتياجات المتغيرة للعملاء، من جهة أخرى تساهم التقنيات المالية الرقمية في تحفيز التعاون التنافسي بين البنوك من خلال تقنيات مثل الإقراض من نظير إلى نظير مما يساعد البنوك الصغيرة والمتوسطة في التنافس مع المؤسسات الكبرى. كما أن تحسين تجربة العملاء وتحقيق الامتثال الشرعي في المعاملات المالية يمثلان هدفين أساسيين يتطلبان التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والمصادقة البيومترية والتي تساهم في تعزيز الشفافية والأمان في المعاملات.

بناءً على ما سبق يتضح أن التقنيات المالية الرقمية لا تقتصر على تحسين البنية التحتية للبنوك فحسب بل تقوم بتفعيل ستة مرتكزات أساسية وهي: الابتكار البنكي، الكفاءة التشغيلية، التكيف مع السوق، تحفيز التعاون التنافسي، تحسين تجربة العملاء والامتثال مع المعايير الشرعية، حيث أن هذه المرتكزات تساهم بشكل مباشر في تعزيز المنافسة البنكية. وفيما يلي جدول يوضح العلاقة بين التقنيات المالية الرقمية وهذه المرتكزات،بالإضافة إلى كيفية مساهمة كل تقنية في تعزيز المنافسة البنكية:

الجدول رقم(07): دور التقنيات المالية الرقمية في تحقيق مرتكزات المنافسة البنكية

التقنيات المالية الرقمية	مرتكزات تحقيق المنافسة البنكية	كيف تساهم هذه التقنيات في تحقيق المنافسة البنكية
– تقنية الدفع عبر أجهزة نقاط البيع الذكية؛ **–تقنية المحفظة الرقمية؛** **– تقنيات الدفع اللاتلامسي (رموز الاستجابة السريعة، تقنية الاتصال قريب المدى)؛** **– تقنية الإقراض من نظير إلى نظير؛** **– تقنية الإقراض الرقمي.**	**الإبتكار البنكي وتطوير المنتجات المالية**	تساهم هذه التقنيات في تقديم حلول بنكية مبتكرة وسهلة الاستخدام كالدفع الإلكتروني والمحفظة الرقمية والإقراض من نظير إلى نظير.هذه الحلول تمثل أشكالًا جديدة من الابتكار البنكي لأنها تُحدث تغييرًا في طريقة تقديم الخدمات المالية سواء من حيث السرعة أو المرونة أو إمكانية الوصو،فالابتكار البنكي الناتج عن هذه التقنيات يسهم في تحسين تجربة العملاء من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية و عندما يجد العملاء خدمات أكثر سهولة وسرعة وراحة فإن البنوك الأخرى تسعى بدورها لتقديم خدمات مشابهة أو أفضل حتى لا تفقد موقعها في السوق.وهنا تدخل البنوك في سباق لتقديم أفضل تجربة رقمية وأسرع وسيلة للدفع والإقراض مما يرفع مستوى المنافسة بينها.
–تقنية الدفع التلقائي عبر إنترنت الأشياء ؛ **–تقنية الحوالات البنكية الفورية ؛** **–الإقراض الرقمي ؛** **–تقنية المحفظة الرقمية.**	**الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف**	عندما تستخدم البنوك تقنيات مثل الدفع التلقائي والحوالات البنكية الفورية فإنها تستطيع تقديم خدمات مالية أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالخدمات التقليدية التي تعتمد على العمليات الورقية والوقت الطويل.وهذا ما يجعل البنك قادرًا على تقديم خدمات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل مما يعزز من قدرتها على جذب العملاء الجدد والمحافظة على العملاء الحاليين،وبالتالي يزيد التنافس بين البنوك على تقديم خدمات مبتكرة مما يؤدي إلى زيادة التنافس على مستوى الأسعار وجودة الخدمة.

-التمويل الجماعي؛ **-تقنية الدفع عبر التطبيقات البنكية؛** **-العملات الرقمية للبنك المركزي.**	**التكيف مع السوق والمرونة**	التكيف مع السوق والمرونة يتحقق عندما تتمكن البنوك من التفاعل بسرعة وفعالية مع التغيرات في البيئة الاقتصادية والمالية وهذا يتطلب استخدام تقنيات مالية قادرة على التكيف مع تلك التغيرات كالتمويل الجماعي الذي يسمح للبنوك بتمويل مشاريع جديدة بطريقة مرنة تتيح لها استجابة سريعة لفرص السوق حيث يمكنها جمع الأموال بسهولة من خلال منصات رقمية مما يسرع من تنفيذ المشاريع المبتكرة.كذلك توفر العملات الرقمية للبنك المركزي وسيلة مرنة للبنوك لضبط سياساتها النقدية بسرعة حيث يمكن للبنوك الاستفادة من هذه العملات في التفاعل مع التغيرات الاقتصادية بسرعة أكبر من الطرق التقليدية.أما تطبيقات الدفع البنكية تمنح البنوك القدرة على تقديم خدمات مالية تلبي احتياجات العملاء بشكل مرن دون الحاجة إلى فروع فعلية أو تعاملات معقدة ما يعزز قدرة البنك على الاستجابة لاحتياجات السوق والعملاء بسرعة.وبالتالي تسهم هذه التقنيات في تعزيز قدرة البنوك على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق وتلبية احتياجات العملاء المالية المتغيرة مما يزيد من قدرتها التنافسية في بيئة السوق المتغيرة.
-تقنية الإقراض من نظير إلى نظير؛ **-التمويل الجماعي.**	**تحفيز التعاون التنافسي**	تتحقق المنافسة البنكية عندما تتنافس البنوك لتقديم خدمات أفضل وأسرع وأقل تكلفة للعملاء.فتقنيات كالإقراض من نظير إلى نظير والتمويل الجماعي تمنح البنوك الصغيرة والمتوسطة فرصة للتنافس مع البنوك الكبرى.فالبنوك الصغيرة التي قد تكون لها موارد مالية أقل يمكنها استخدام هذه التقنيات لتقديم خدمات مبتكرة بتكاليف منخفضة كالسماح للعملاء بالاقتراض مباشرة من بعضهم البعض أو جمع الأموال من عدة أفراد عبر الإنترنت. هذا التعاون بين البنوك الصغيرة يتيح لها استخدام التكنولوجيا بشكل فعال مما يقلل التكاليف ويحسن جودة الخدمة.ومن هنا تستطيع البنوك الصغيرة أن تقدم خدمات منافسة للبنوك الكبيرة التي تمتلك موارد ضخمة وبذلك يتحقق مستوى من المنافسة في السوق.

-تقنية المصادقة البيومترية **-الذكاء الاصطناعي** **-تقنية الدفع عبر التطبيقات البنكية** **-تقنية المحفظة الرقمية**	**تحسين تجربة العملاء**	تتحقق المنافسة من خلال هذه التقنيات لأن البنوك التي تقدم تجربة أفضل للعملاء باستخدام الذكاء الاصطناعي والمصادقة البيومترية والدفع عبر التطبيقات البنكية تتمكن من جذب المزيد من العملاء،فعندما يشعر العملاء أن البنوك توفر لهم خدمات أسرع،أكثر أمانًا وأكثر تخصيصًا فإنهم يميلون لاختيار هذه البنوك على حساب الأخرى.وبذلك تقوم البنوك التي تقدم هذه الخدمات المتطورة بزيادة حصتها في السوق وتحقيق ميزة تنافسية على البنوك التي لا توفر نفس المستوى من الخدمة.
-العملات الرقمية للبنك المركزي **-الذكاء الاصطناعي**	**الامتثال والتوافق مع المعايير الشرعية**	تساهم التقنيات المالية الرقمية مثل العملات الرقمية للبنك المركزي والذكاء الاصطناعي في ضمان الامتثال للمعايير الشرعية من خلال تمكين البنوك من مراقبة وتحليل المعاملات المالية بشكل ذكي ودقيق،فالذكاء الاصطناعي يساعد في تحليل المعاملات والتأكد من تطابقها مع المبادئ الشرعية كتجنب الفوائد المحرمة،كما أن العملات الرقمية للبنك المركزي يمكن أن تصمم لتكون متوافقة مع القوانين الشرعية مما يسهل على البنوك تقديم خدمات مالية تتماشى مع احتياجات الأسواق التي تركز على المعايير الإسلامية.وهذا يمنح البنوك ميزة تنافسية في هذه الأسواق حيث يزداد الطلب على الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

1-Njabulo Mhlongo, Damien Kunjal and others,2025: The influence of Fintech innovations on bank competition and performance in South Africa, Modern Finance,volume03,issue02,Pologne,pp1-2.

2-Kaiwei Jia,Ying He and others,2023: Digital financial and banking competition network: Evidence from China,frontiers journal,volume13,Switzerland,pp10-11.

3- Ahmad Mohammad Ali AlJabali, Nehad Ibrahim Ineizeh and others,2025 The Role of Financial Technology in Achieving Competitive Advantage in Jordanian Islamic Banks to Achieve Sustainable Development Goals,SDGsReview,volume05,United states of America,pp7-13.

خلاصة الفصل:

قدم هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بالمنافسة البنكية، بدءًا بتحديد مفاهيمها الأساسية وأسباب تناميها في ظل التحولات المالية العالمية، مرورًا بتحليل أنواعها وفق تصنيفات متعددة، وانتهاءً بوسائل قياسها وآليات تعزيزها. وقد تبين أن المنافسة البنكية ترتكز على مزيج من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية، وأن تطورها يُعد مؤشرًا على حيوية النظام المالي وكفاءته.

كما تم التطرق إلى أبرز المؤشرات المعتمدة لقياس مستوى المنافسة البنكية سواء من الزاوية الهيكلية أو السلوكية، مع إشارة خاصة إلى مؤشر هيرفندال–هيرشمان باعتباره من أبرز الأدوات الكمية في هذا السياق. وفي ختام الفصل تم التركيز على الآليات العملية التي تعتمدها البنوك لتعزيز موقعها التنافسي، مثل تحسين جودة الخدمات وتوظيف التقنيات المالية الرقمية وتطبيق استراتيجيات متكاملة كالتمايز وخفض التكاليف والاندماج والتحول نحو نموذج البنوك الشاملة.

الفصل الثالث : تحليل واقع التقنيات المالية الرقمية والمنافسة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022)

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي عالميًا، أضحت البنوك الجزائرية مطالبة بإعادة النظر في نماذجها التشغيلية واستراتيجياتها التنافسية لمواكبة متطلبات العصر الرقمي. وقد فرضت التطورات التكنولوجية وعلى رأسها التقنيات المالية الرقمية واقعًا جديدًا أعاد تشكيل العلاقات التفاعلية بين البنوك والعملاء، كما أعاد صياغة أدوات المنافسة البنكية ضمن سوق يتجه نحو المزيد من الانفتاح والابتكار. ضمن هذا السياق يسعى هذا الفصل إلى تحليل واقع التقنيات المالية الرقمية والمنافسة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022) من خلال الوقوف على أهم ملامح تطور هذا القطاع في ظل الإصلاحات البنكية وتقييم مستوى تبني الخدمات الرقمية، إلى جانب دراسة درجة المنافسة البنكية ومتطلبات تعزيزها.

وبذلك قُسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تناول:

المبحث الأول: تطور فلسفة عمل القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات؛

المبحث الثاني: واقع وتطور التقنيات المالية الرقمية في القطاع البنكي الجزائري (2013-2022)؛

المبحث الثالث: تحليل وضعية المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري (2013-2022).

المبحث الأول:تطور فلسفة عمل القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات

شهد القطاع البنكي الجزائري مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي استهدفت عصرنة النظام البنكي وتكييفه مع متطلبات الاقتصاد المعولم. وقد انعكست هذه الإصلاحات على بنية القطاع ووظائفه التنظيمية والتشغيلية مما مهّد تدريجيًا لتبني بعض الممارسات الرقمية رغم استمرار تحديات متعددة. يهدف هذا المبحث إلى إبراز التطورات التي عرفها القطاع البنكي الجزائري في ظل هذه الإصلاحات من خلال الوقوف على أبرز التغيرات البنيوية والتنظيمية والمؤسساتية إضافة إلى توضيح الإطار القانوني للصيرفة الإلكترونية والهيئات الداعمة للرقمنة البنكية.

المطلب الأول:ملامح القطاع البنكي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات البنكية

1- القطاع البنكي الجزائري قبل الإصلاحات البنكية:

غداة الاستقلال اتسم القطاع البنكي الجزائري بازدواجية في بنيته حيث وُجد نظامان بنكيان متوازيان: أحدهما مبني على أسس ليبرالية رأسمالية والآخر قائم على نهج اشتراكي تسيطر عليه الدولة، وقد أدى هذا التباين إلى عجز البنك المركزي عن احتواء القطاع البنكي ككل وتسييره بما يتماشى مع التوجيهات الاقتصادية والسياسية الجديدة للدولة الجزائرية الفتية.

أمام هذا الواقع لم يكن أمام السلطات الجزائرية المستقلة من خيار سوى تأميم المنشآت والمؤسسات البنكية الأجنبية ودمجها ضمن بنوك وطنية، وفي هذا السياق كُلّفت ثلاثة بنوك رئيسية(البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري) بمهام أساسية تمثلت في جمع الودائع وتقديم القروض القصيرة الأجل لخدمة الاقتصاد الوطني.كما تجدر الإشارة إلى أن الخزينة العمومية لعبت دورًا محوريًا في تمويل الاقتصاد من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية وذلك في إطار تخطيط مركزي شامل حيث كان التنسيق بين الخزينة والقطاع البنكي قائمًا على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة .وفي عام 1971 شهد القطاع البنكي الجزائري إصلاحًا ماليًا مهمًا بُني على ثلاثة اعتبارات أساسية[1]:

- ضرورة انسجام نظام التمويل مع مبدأ التخطيط ومركزة عمليات التمويل بهدف تحقيق تكامل بين أهداف التمويل وآليات التخطيط الاقتصادي؛

[1] – الطاهر لطرش،2010:تقنيات البنوك،الإصدار 7،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ص178.

- إجبار المؤسسات العمومية على تركيز حساباتها الجارية وكل عملياتها التشغيلية لدى بنك واحد يُحدد من قبل الدولة تبعًا لاختصاص كل بنك في القطاع الاقتصادي وفق نظرة كانت تعتبر أنه ينبغي لكل بنك أن يموّل مجموعة محددة من الفروع الاقتصادية؛

- مركزة قرارات التمويل ومراقبة التدفقات النقدية أي أن القرارات المتعلقة بالتمويل لم تكن تُتخذ داخل البنوك نفسها بل في جهات أخرى وفق اعتبارات لا ترتبط بالبنك كمؤسسة مالية مستقلة.

غير أن أزمة النفط في بداية الثمانينات وما رافقها من تراجع حاد في العائدات البترولية كشفت عن هشاشة هذا النموذج الممركز في تمويل الاقتصاد وألقت بظلالها على قدرة الدولة على الاستمرار في نفس النهج، وقد شكلت هذه الأزمة نقطة تحوّل دفعت نحو مراجعة شاملة للنظام الاقتصادي بما في ذلك إعادة النظر في دور القطاع البنكي والانتقال التدريجي من التخطيط المركزي إلى اعتماد إصلاحات أكثر مرونة وانفتاحًا على آليات السوق.

2- القطاع البنكي الجزائري على ضوء الإصلاحات البنكية:

في إطار التحوّل العميق الذي عرفته الجزائر مع نهاية الثمانينات جاء انتقال الاقتصاد الجزائري من نموذج الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق كخطوة مفصلية تطلبت الشروع في سلسلة من الإصلاحات البنكية والنقدية، انطلقت هذه الإصلاحات منذ سنة 1986 حين بدأت الدولة في إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وذلك من خلال توحيد الإطار القانوني الذي يُنظّم عمل المؤسسات المالية بمختلف أشكالها دون تمييز بين طبيعتها القانونية، وقد تواصل المسار الإصلاحي مع إصلاح سنة 1988 الذي كرس مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك حيث أصبحت هذه الأخيرة تُسير على أسس تجارية بحتة وتخضع لمنطق المردودية والفعالية الاقتصادية، وقد شكل إصلاح 1990 النقطة المحورية في تحديث القطاع البنكي، إذ جاء هذا القانون تحت عنوان "قانون النقد والقرض ليؤسس لإطار قانوني شامل يضبط السياسة النقدية ويُوضح آليات تنفيذها، ومن أهم المبادئ التي جاء بها هذا الإصلاح :استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية وإعادة تنظيم وظائفه كمؤسسة قائمة بذاتها تضطلع برسم وتنفيذ السياسة النقدية،وخلق سلطة نقدية موحدة تتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات، وفصل النشاط النقدي عن نشاط ميزانية الدولة والقطاع الحقيقي .كما قام هذا الإصلاح بإعادة هيكلة القطاع البنكي ليُصبح ذا مستويين : الأول يتعلق بالبنك المركزي الذي يُمارس دور السلطة النقدية العليا والثاني يشمل البنوك التجارية التي أصبح دورها محصورًا في تعبئة الموارد وتوزيع القروض

وفق منطق السوق والمخاطر بدلًا من التوجيه الإداري[1]، وبذلك مثّل إصلاح 1990 خطوة حاسمة في مسار تحديث القطاع البنكي الجزائري ووضعه على طريق التحرر من التسيير المركزي تمهيدًا لاندماجه في بيئة مالية أكثر انفتاحًا وفعالية. وفيما يلي ملخص لأهم التعديلات البنكية التي تم إصدارها عقب قانون النقد والقرض لسنة 1990:

جدول رقم (08): التعديلات البنكية لقانون النقد و القرض لسنة 1990

السنة	أهم الأوامر والتعليمات
2001	من خلال الأمر 01/01 تم تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين: حيث يتكفل مجلس الإدارة تسيير شؤون بنك الجزائر،في حين يقوم مجلس النقد والقرض بأداء دور السلطة النقدية فقط.
2003	حسب الأمر رقم 2003/11 تم التركيز على فكرتين أساسيتين هما: إخضاع سلطة النقد والقرض لمعتقدات الجهاز التنفيذي وتقوية الطابع الردعي لقانون النقد والقرض.
2010	تضمن الأمر رقم 10-04 أحكام تطبيق الشراكة القطاع البنكي باعتبارها الأسلوب المعتمد في تنفيذ الاستثمارات الأجنبية.
2011	اهتم النظام رقم 11-03 بمراقبة المخاطر ما بين البنوك، ليتضمن النظام رقم 11-04 تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة،كما خصص النظام رقم 11-06 لتحديد قواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة،أما الرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية فقد نص عليها النظام رقم 11-08.
2014	التعليمة رقم 02-14،المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة على البنوك وفروع البنوك الأجنبية بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.
2015	التعليمة رقم 01-15تعدل وتتمم التعليمة رقم 28-95 المتضمنة تنظيم السوق النقدية.
2016	التعليمة رقم 02-2016 تحدد كيفية تطبيق عمليات الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية والتسبيقات والقروض للبنوك.
2017	التعليمة رقم 06-2017 تتضمن تنظيم سوق الصرف ما بين المصارف.
2018	التعليمة رقم 03-2018 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية.
2019	التعليمة رقم 04-2019 المتعلقة بمركزية المخاطر المصرفية ذات الصلة بالمؤسسات والاسر .
2020	-التعليمة رقم 08-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛ - التعليمة رقم 12- 2020 المتضمنة توحيد البطاقة المصرفية.
2023	تم تعديل قانون النقد والقرض بموجب القانون رقم 23-09 بهدف تحديث الإطار القانوني للقطاع البنكي

[1] - زواوي فضيلة،2021:أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة(1990-2017)،مجلة البحوث والدراسات التجارية،المجلد5،العدد1، الجزائر،ص78.

	وتعزيز استقلالية بنك الجزائر.شمل التعديل إدراج الدينار الرقمي وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، واعتماد أدوات جديدة للسياسة النقدية.كما تم تعزيز الرقابة المصرفية وتكييف الإطار البنكي مع متطلبات الصيرفة الإسلامية والرقمنة.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm ،

تاريخ الاطلاع على الموقع:2023/02/08على الساعة08:45.

المطلب الثاني: الهيكل العام للقطاع البنكي الجزائري بعد الإصلاحات

أدى صدور قانون النقد والقرض إلى إعادة تنظيم وتشكيل القطاع البنكي الجزائري بصيغته الحالية حيث أتاح هذا القانون إمكانية تأسيس البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية ومنحها حق ممارسة النشاط البنكي داخل الجزائر شريطة التقيّد بأحكامه، وقد ساهم ذلك في خلق مناخ من المنافسة البنكية الحرة مما انعكس إيجابًا على تحسين أداء البنوك ورفع مستوى كفاءتها وفعاليتها، ويتألف القطاع البنكي الجزائري كما هو مبيّن في الشكل رقم(09) من البنك المركزي (بنك الجزائر) والبنوك التجارية بمختلف أنواعها (العمومية،الأجنبية والمختلطة)، إضافة إلى المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل.

الشكل رقم(09):هيكل القطاع البنكي الجزائري بعد الإصلاحات البنكية

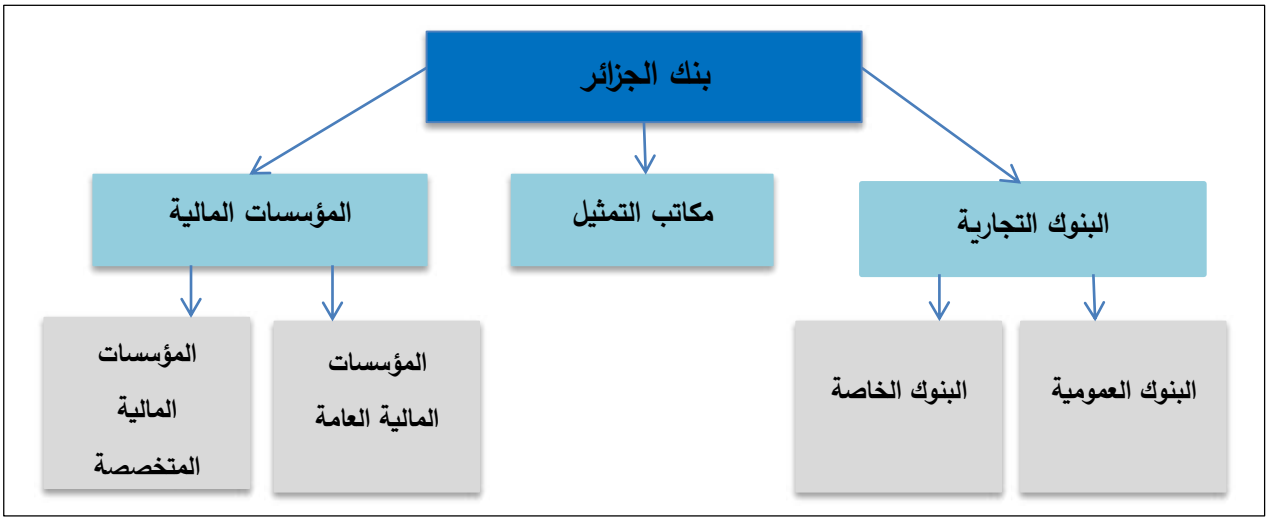

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/، تاريخ الإطلاع على الموقع:2023/03/12.على الساعة15:38.

1- بنك الجزائر:

يُعد بنك الجزائر المؤسسة السيادية المسؤولة عن إصدار النقد في البلاد وينظمه القانون رقم 23-09 الصادر في 3 ذي الحجة 1444 الموافق لـ21 جوان 2023 المتعلق بالقانون النقدي والبنكي والذي يعرّفه كمؤسسة وطنية

تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وتُعتبر تجارية في تعاملاتها مع الجهات الخارجية وغير التابعة لها. حيث يتولى المحافظ إدارة البنك بمساعدة ثلاثة نواب يُعيّنون بمرسوم رئاسي ويشرف على تسييره مجلس إدارة مسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة والتسيير، كما تُراقب أعماله هيئة رقابة تضم مراقبين يُعينان بمرسوم رئاسي، وتتمثل المهمة الرئيسية لبنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار إلى جانب الحفاظ على الاستقرارين النقدي والمالي من خلال تنظيم عمليات إصدار العملة وتسيير القرض والصرف، ويعتمد البنك في أداء مهامه على جهازين أساسيين: أولاً، المجلس النقدي والبنكي الذي يُعد السلطة النقدية العليا ويتولى تحديد الأهداف النقدية والموافقة على إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وسن الأنظمة المرتبطة بالمعايير والنسب المالية المعتمدة. ويتكون المجلس من المحافظ بصفته رئيسًا وأعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى شخصيتين تُعينان بمرسوم رئاسي نظير كفاءتهما في الشؤون الاقتصادية والمالية. وثانيًا، اللجنة المصرفية وهي الهيئة المكلفة بمراقبة التزام البنوك والمؤسسات المالية بالتشريعات والتنظيمات وتملك صلاحيات ردعية في حال وقوع المخالفات. يرأس اللجنة محافظ بنك الجزائر وتضم ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في الميدان البنكي والمالي والمحاسبي إلى جانب قاضيين منتدبين من المحكمة العليا ومجلس الدولة وممثلين عن ديوان المحاسبة ووزارة المالية ويُعين جميع أعضائها من قبل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، وتجسد هذه الهيكلة دور بنك الجزائر كمؤسسة مركزية في الحفاظ على الانضباط النقدي والتنظيم الفعال للقطاع البنكي في البلاد[1].

2- المؤسسات المالية:

تُمارس المؤسسات المالية مختلف العمليات البنكية المشابهة لتلك التي تقوم بها البنوك التجارية غير أنها تتميّز بعدم استقبالها للودائع من الجمهور مما يجعل مصادر تمويل قروضها مقتصرة على رأسمالها الخاص أو على القروض الموجهة للمساهمة، ويضم القطاع البنكي الجزائري عدداً من المؤسسات المالية النشطة من أبرزها: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA)، الشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف (SOFINANCE – SPA)، شركة إعادة تمويل الرهن العقاري(SRH) ، الشركة العربية للإيجار المالي(ALC) ، المغاربية للإيجار المالي – الجزائر(MLA) ، الشركة الوطنية للإيجار المالي(SNL) ، إيجار الجزائر(ILA) والجزائر إيجار[2](EDI) .

---

[1] -موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85/ ،إطلع على الموقع بتاريخ:2023/03/12 على الساعة21:42.

[2]-موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-

3- مكاتب التمثيل:

تُعد مكاتب التمثيل للبنوك الأجنبية جزءاً من مكونات القطاع البنكي الجزائري حيث تمثل هذه المكاتب فروع البنوك الدولية التي تنشط في الجزائر دون أن تقوم بكامل العمليات البنكية كاستقبال الودائع أو تقديم القروض بشكل مباشر، وتكمن مهام هذه المكاتب أساساً في تسهيل العلاقات البنكية بين السوق الجزائرية والبنوك الأم وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية ومرافقة زبائنها الأجانب في تعاملاتهم التجارية والمالية داخل الجزائر. إضافة إلى استكشاف فرص الاستثمار وتمثيل المصالح الاستراتيجية للبنك الأم،ومن بين أبرز هذه المكاتب الناشطة في الجزائر: البنك التجاري العربي البريطاني(BACB) ، اتحاد المصارف العربية والفرنسية(UBAF) ، بنك الائتمان الصناعي والتجاري(CIC) ، بانكو سابادل، بنك مونتي دي باشي دي سيينا CAIXABANK الإسباني[1].

4- البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري:

يضم القطاع البنكي الجزائري تسعة عشر بنكاً تعمل جميعها تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر من بينها ستة بنوك عمومية كانت عند تأسيسها بنوكاً متخصصة ثم تحوّلت لاحقاً إلى بنوك ودائع، وقد منحها قانون النقد والقرض رقم 90-10 صفة البنوك الشاملة محدداً نطاق نشاطها وفقاً لمقتضيات هذا القانون، إذ نصت المادة 114 من هذا القانون على أنه يمكن لهذه البنوك العمومية تلقي الأموال من الجمهور والقيام بعمليات القرض وإدارة وسائل الدفع التي تضعها تحت تصرف عملائها، كما نصت المواد 116 و117 و118 من نفس القانون على السماح لهذه البنوك بشكل ثانوي بمزاولة عمليات الصرف والتعامل بالذهب والمعادن النفيسة والعملات المعدنية إضافة إلى توظيف وشراء وإدارة وبيع القيم المنقولة والموجودات المالية الأخرى فضلاً عن تقديم خدمات الاستشارة والمساعدة في إدارة الممتلكات والهندسة المالية[2].

وبالإضافة إلى البنوك العمومية يضم القطاع البنكي الجزائري ثلاثة عشر بنكاً خاصاً حصلت على التراخيص اللازمة لمزاولة نشاطها في السوق البنكي الوطني بموجب قانون النقد والقرض وذلك في سياق التوجه

%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%B6-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/ ، إطلع على الموقع بتاريخ:2023/03/12 على الساعة 22:18.

[1]-موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-
algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/ ، إطلع على الموقع بتاريخ:2023/03/12 على الساعة 23:12.

[2] - Ammour Benhalima,1997 :le systéme bancaire algerien textes et realités,Algérie :dahlab,p104.

نحو اقتصاد السوق وتحرير القطاع البنكي، وتمارس هذه البنوك الخاصة مهامها بعد الحصول على اعتماد من مجلس النقد والقرض وترخيص رسمي من بنك الجزائر.[1]

الجدول رقم(09):البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري

البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري	ملكية رأس المال	تاريخ الإعتماد
البنك الخارجي الجزائري BEA	الجزائر	17/02/2002
القرض الشعبي الجزائريCPA	الجزائر	06/04/1997
البنك الوطني الجزائريBNA	الجزائر	25/09/1997
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP	الجزائر	06/04/1997
بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR	الجزائر	17/02/2002
بنك التنمية المحليةBDL	الجزائر	17/02/2002
بنك السلامEL SALAM	البحرين	10/09/2008
بنك البركةEL BARAKA	البحرين/الجزائر	03/11/1990
بنك الثقة الجزائرTRUST BANK	الكويت/الجزائر	06/04/2003
بنك الخليج الجزائريAGB	الكويت/الجزائر	مارس 2004
بنك سوسيتي جنرال الجزائرSGA	فرنسا	04/11/1999
بي ان بي باريبا الجزائرBNP PARIBAS	فرنسا	24/06/1905
فرانس بنك الجزايرFRANSA BANK	فرنسا	03/05/2006
المؤسسة المصرفية العربية الجزائرABC	البحرين/الجزائر	24/09/1998
بنك الاسكان الجزائرHBTF	الأردن/الجزائر	أكتوبر 2003
بنك ناتكسيس الجزائرNATIXIS	فرنسا	27/10/1999
بنك إتش أس بي سي الجزائرHSBC	بريطانيا	12/02/2008
سيتي بنك الجزائرCITI BANK	أمريكا	18/05/1998
البنك العربي الجزائريAB-PLC	الأردن/الجزائر	18/10/2001

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مواقع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري وموقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-

[1] - النظام رقم04-01المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 04مارس2004والمتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد27،الجزائر،ص-ص37-38.

/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9 ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2021/12/31 على الساعة11:38.

المطلب الثالث: التنظيم القانوني للصيرفة الإلكترونية في الجزائر

يلزم النظام البنكي الجزائري كل مؤسسة مالية ترغب في طرح منتج بنكي جديد بالحصول مسبقًا على ترخيص من "مجلس النقد والقرض" ويترتب عن مخالفة هذا الالتزام عقوبات صارمة من قبل السلطات المعنية مما يعكس جهود المشرّع الجزائري في سنّ قوانين فعالة لتنظيم المعاملات البنكية. وفي هذا السياق أولى المشرّع اهتمامًا خاصًا بالمعاملات الإلكترونية حيث:

- نصّت المادة 66 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أن العمليات البنكية تشمل تلقي الأموال من الجمهور، عمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارتها[1]، أما المادة 69 من نفس الأمر فعرّفت وسائل الدفع على أنها كل أداة تتيح تحويل الأموال بغض النظر عن طبيعتها أو أسلوبها التقني[2] ما يمثل أول خطوة قانونية لتكريس مفهوم المعاملات البنكية الإلكترونية وإن جاء بطريقة ضمنية.
- كما وُضع القانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فيفري 2005 (المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المتعلق بالقانون التجاري) ليعزز هذه المقاربة حيث خصّص الباب الرابع لـ "بعض وسائل وطرق الدفع" ونصّت المادة 543 مكرر 23 على تعريف بطاقة الدفع كأداة تسمح لحاملها بسحب أو تحويل الأموال[3]، فيما نصّت المادة 543 مكرر 24 على عدم قابلية الأمر أو الالتزام بالدفع الصادر ببطاقة الدفع للتراجع إلا في حالات خاصة كضياع أو سرقة البطاقة[4] ويُعد هذا أول تكريس صريح لبطاقة الدفع الإلكترونية ضمن التشريع الجزائري.
- وفي عام 2018 صدر القانون رقم 18-05 المنظم للتجارة الإلكترونية والذي حدد في مادته السادسة مفهوم التجارة الإلكترونية بأنها كل نشاط يوفر من خلاله مورد إلكتروني سلعًا وخدمات لمستهلك إلكتروني عن طريق وسائل الاتصال[5]، وعرّف أيضًا مجموعة من المصطلحات المرافقة مثل العقد الإلكتروني، وسيلة الدفع الإلكترونية، الإشهار الإلكتروني وغيرها. كما شددت المواد 27، 28، و29 على ضرورة تمرير عمليات الدفع عبر المنصات الإلكترونية التابعة لبنك الجزائر، واشترطت احترام الآداب العامة في الإشهار الإلكتروني وألزمت المورد بتقديم وصل إلكتروني يضمن تأكيد الطلب. كما تضمّن القانون أحكامًا خاصة

---

(1) – الأمر رقم03-11المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26أوت2003،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،المادة66،العدد52،الجزائر ،ص11.

(2) – نفس المرجع،المادة69،ص ص11-12.

(3) – قانون رقم05-02المؤرخ في6فيفري2005المعدل والمتمم للأمر رقم75-59المؤرخ في26سبتمبر1975المتضمن القانون التجاري،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة543مكرر23،العدد11،الجزائر ،ص11.

(4) – نفس المرجع،المادة543مكرر24،ص11.

(5) – قانون رقم18-05المؤرخ في10ماي 2018المتعلق بالتجارة الإلكترونية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،ا المادة6،لعدد28،الجزائر ،ص5.

بالرقابة على المعاملات الإلكترونية من أجل تعزيز الثقة والأمان مع التأكيد على خضوع هذه الأنشطة لرقابة الجهات الأمنية والمؤسسات التجارية وفرض عقوبات قانونية على كل مخالف.

إضافة إلى ذلك أصدر المشرّع قوانين تدعم البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية، أبرزها القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000 الذي حدّد القواعد العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وعرّف خدمة الهاتف كاستغلال تجاري لنقل الصوت فورياً بين مستعملين عبر الشبكات العمومية[1]، كما أصدر القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 والذي تناول قواعد البريد والاتصالات الإلكترونية وعرّف الاتصالات الإلكترونية بأنها كل عملية إرسال أو استقبال بيانات بأي شكل عبر الألياف البصرية أو الموجات الكهرومغناطيسية[2]، وبيّن أن خدمات الاتصالات تشمل أيضًا تقديم وظائف المعالجة والتخزين إلى جانب النقل مما يشكّل الأساس القانوني والتقني للصيرفة الإلكترونية في الجزائر[3].

المطلب الرابع:الهيئات الداعمة للتقنيات المالية الرقمية في الجزائر

شرعت الجزائر منذ عام 1995 في تحديث وتطوير منظومتها المالية والبنكية بهدف مواكبة التحولات التقنية والتكنولوجية المتسارعة في مجال الاتصالات والمعلومات والانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت مما أدى إلى تغيّر جذري في أساليب تنفيذ الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا السياق تم اتخاذ عدة خطوات استراتيجية لعصرنة الخدمات البنكية وتهيئة البنية التحتية للرقمنة المالية.

1- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك:

تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique - SATIM) في 25 مارس 1995 بمبادرة من سبعة بنوك ومؤسسة مالية وهي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية الفلاحية والريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، وقد توسعت عضوية الشركة لاحقًا لتضم 18 عضوًا منهم 6 بنوك عمومية و11 بنكًا خاصًا، بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر، وتُعد SATIM المحرك الرئيسي لنظام الدفع الإلكتروني عبر البطاقات البنكية بين البنوك

---

[1] - قانون رقم2000-03المؤرخ في 5أوت2000والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد48،الجزائر ،ص6.

[2] - قانون رقم18-05،مرجع سبق ذكره،ص6.

[3] - نفس المرجع،ص8.

في الجزائر حيث تمثل إحدى الركائز التقنية الأساسية في برنامج تطوير وتحديث النظام البنكي[1]، وتتمثل مهامها الرئيسية في:[2]

- توسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وتطويرها؛
- تقديم اقتراحات للبنوك الأعضاء حول نظم إدارة المنتجات والخدمات البنكية الإلكترونية ومرافقتها خلال جميع مراحل الإنشاء والتطوير؛
- إنشاء الأطر التنظيمية والتقنية الكفيلة بضمان التشغيل التفاعلي بين مختلف الفاعلين في الشبكة النقدية الوطنية؛
- إصدار الشيكات والبطاقات البنكية بمختلف أنواعها، سواء الوطنية أو الدولية، مع تشخيص البيانات المتعلقة بها؛
- تنفيذ جميع الإجراءات الخاصة بتشغيل نظام الدفع الإلكتروني بمختلف مكوناته؛
- توفير أجهزة الصراف الآلي (ATM) وأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) وربطها بالمصارف والمؤسسات المالية، إضافة إلى ضمان صيانتها وحمايتها من خلال أنظمة متقدمة، أبرزها نظام كشف الهوية البنكية (RIB) الذي يسجّل كل زبائن البنوك عبر هوية بنكية سرية مكونة من حروف وأرقام بهدف تنظيم المبادلات الإلكترونية بين البنوك ومكافحة التزوير.

2- شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية:

في إطار جهود الدولة الجزائرية لتحديث وتطوير نظام الدفع الإلكتروني أُنشئت شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (Algerian Electronic Banking Services – AEBS) لتكون إحدى المبادرات المحورية في مجال الصيرفة عبر الإنترنت أو ما يُعرف بالصيرفة على الخط وذلك بالنظر إلى تعذر تمكّن البنوك الجزائرية من توفير هذا النوع من الخدمات بمفردها نتيجة محدودية إمكانياتها التقنية، وبحلول سنة 2004 تم تأسيس هذه الشركة بمبادرة من المجموعة الفرنسية الرائدة في برمجيات الصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية

(1) -موقع ساتيم :https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-13-08-37 ،إطلع على الموقع بتاريخ2024/01/12 على الساعة 12:57.

(2) - بصيري محفوظ،2019:نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلي لتطوير وسائل الدفع الجديدة،مجلة دراسات وأبحاث،المجلد11،العدد4،الجزائر، ص ص62-63.

(DIAGRAM EDI) بالشراكة مع ثلاث مؤسسات جزائرية وهي SOFTENGINEERING، MAGACT MULTIMEDIA، و CERIST [1].

تركّز الشركة بشكل أساسي على تطوير وتحديث الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكتروني وتسعى إلى تبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية بين مختلف الأطراف من خلال حلول تقنية متقدمة قائمة على برمجيات متعددة الوظائف، كما تلتزم بتزويد زبائنها بأحدث التطورات التكنولوجية والوظيفية في القطاع عبر تقديم خدماتها بشكل متواصل كما يلي:[2]

- التحليل الأولي :حيث تقوم بعمليات تدقيق شاملة لاحتياجات المؤسسات والموجودات التقنية إضافة إلى دراسة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة بهدف تقديم حلول تتماشى مع طبيعتها وبيئتها؛
- التركيب :ويتمثل في تنفيذ الحلول التقنية المقترحة مع الإشراف المباشر على عملية التركيب ومرافقة كافة الخدمات التابعة لها؛
- المتابعة المستمرة :والتي تشمل خدمات ما بعد التركيب كالصيانة والدعم الفني عن بُعد لضمان استمرارية أداء العمليات بكفاءة عالية.

3- نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة :

والمعروف أيضاً باسم نظام الجزائر للتسوية الفورية Système Algérien de Règlement Brut en Temps Réel، وهو نظام دخل حيّز التشغيل بتاريخ 15 فيفري 2006 ويُستخدم لتسوية أوامر الدفع ذات المبالغ الكبيرة أو العاجلة سواء كانت عن طريق التحويل البنكي أو البريدي من قِبل المشاركين فيه، ويُعنى هذا النظام بمعالجة أوامر الدفع بين البنوك عندما تتعلق بتحويل مبالغ تساوي أو تتجاوز مليون دينار جزائري وكذلك المدفوعات المستعجلة ويُلزِم المشاركين بامتلاك حساب تسوية لدى بنك الجزائر الذي يتولى المصادقة على أوامر الدفع وتنفيذ التسوية بشرط توفّر رصيد كافٍ لدى الجهة المسحوب عليها، وبمجرد استكمال العملية تُصبح عملية الدفع نهائية ولا يمكن الرجوع فيها، أما في حال عدم كفاية الرصيد أثناء المعالجة فإما أن تُرفض العملية تلقائيًا وتُعاد

---

[1] - بن خضرة زهية،بن ريح أمال،2022:عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد11،العدد2،الجزائر ، ص155.

[2] -ميموني نسرين،فريد بن طالبي،2021:نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الإقتصاد الوطني،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،المجلد10،العدد1،الجزائر ،ص ص117-118.

إلى البنك المرسل حيث يتم إدراج أمر الرفض ضمن النظام بشكل آلي أو تُوضع أوامر الدفع في قائمة انتظار – وذلك بعد موافقة البنك المعني – ليُعاد ترتيبها حسب الأولوية بمجرد توفّر السيولة المطلوبة[1].

4- نظام المقاصة الإلكترونية للدفع المكثف :

والذي يُعرف أيضاً باسم نظام الجزائر للمقاصة ما بين البنوك Système Algérien de Télécompensation Interbancaire، وهو نظام دخل حيّز التنفيذ في شهر ماي من سنة 2006 وذلك بموجب القانون رقم 05-06 المؤرخ في ديسمبر2005. حيث يُتيح هذا النظام تبادل مختلف وسائل الدفع العام بين البنوك مثل الصكوك والسندات والاقتطاعات الآلية وعمليات السحب والدفع عبر البطاقات البنكية، بالإضافة إلى التحويلات التي تقل قيمتها عن مليون دينار جزائري[2].

ويعتمد نظام ATCI على ثلاث مراحل أساسية:[3]

- مرحلة التبادل: حيث يتم تبادل أوامر الدفع بشكل مستمر بين المشاركين خلال يوم المعاملات؛
- مرحلة الحساب: حيث تُحسب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف لكل مشارك في نهاية يوم التبادل؛
- مرحلة التسوية: إذ يتم تحويل الأرصدة الصافية إلى حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام ARTS مع الإشارة إلى أن كل مشارك في نظام ATCI يجب أن يمتلك حساب تسوية في نظامARTS .

5- تجمع النقد الآلي :

يُعد تجمّع النقد الآلي Groupement d'Intérêt Économique de la Monétique إحدى الركائز الأساسية لعصرنة النظام البنكي الجزائري، وقد تم تأسيسه في شهر جوان من سنة 2014 بهدف قيادة وتنسيق نظام النقد الآلي بين مختلف الأعضاء. ويتكوّن هذا التجمع من 19 عضواً منخرطاً من بينهم 18 بنكاً إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر، كما يشارك بنك الجزائر كعضو غير منخرط وذلك بغرض مراقبة مدى تطابق أنظمة ووسائل الدفع

---

(1) – كواشي حنان،2022:واقع وآفاق تعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة إبراهيم شيبوط-الجزائر3،الجزائر،ص ص117-118.

(2) –عواطف مطرف،إيمان بومودوآخرون،2021:عرض تطبيقات الأنظمة الرقابية في المصارف الجزائرية في إطار جهودها للتحول الرقمي،مجلة دراسات إقتصادية،المجلد8،العدد1،الجزائر،ص140.

(3) – كواشي حنان،مرجع سبق ذكره،ص119.

مع التشريعات والتنظيمات المعمول بها. ويتولى GIE Monétique عدداً من المهام الجوهرية في إطار تسيير نظام النقد الآلي ما بين الأعضاء من أبرزها:[1]

- إدارة المواصفات والمعايير التقنية المتعلقة بمجال النقد الآلي؛
- تحديد المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملي والمصادقة عليها؛
- تسيير الأرضية التقنية لتوجيه العمليات النقدية بين الأعضاء؛
- الإشراف على تأمين العمليات في مجال النقد الآلي وضمان سيرها وفق أعلى معايير الأمان والفعالية.

المبحث الثاني: واقع وتطور التقنيات المالية الرقمية في القطاع البنكي الجزائري(2013-2022)

يُعدّ تبني التقنيات المالية الرقمية أحد أهم المؤشرات الدالة على جاهزية الأنظمة البنكية لمواجهة متطلبات العصر الحديث. ورغم التوجه الرسمي نحو الرقمنة إلا أن التجربة الجزائرية لا تزال تواجه عدة تحديات تتعلق بالبنية التحتية والخدمات المقدمة ومدى الإقبال عليها. يتناول هذا المبحث تحليل مستوى تطور البنية الرقمية في القطاع البنكي الجزائري كما يقف عند أهم الخدمات الرقمية المتوفرة، ويقارن مستوى التحول الرقمي محليًا بمثيله في بعض الدول الرائدة.

المطلب الأول: تحليل تطور البنية التحتية للتقنيات المالية الرقمية في الجزائر

تُعَدّ البنية التحتية للتقنيات المالية الرقمية في الجزائر أحد الركائز الأساسية لتطوير الخدمات المالية الحديثة حيث تتولى مؤسسات عمومية وخاصة توفير مختلف الوسائل التكنولوجية التي تُمكِّن من تقديم هذه الخدمات. وتشمل هذه البنية شبكات الاتصالات وخدمات الإنترنت الثابت والنقال التي تُشكّل الأساس الضروري لتشغيل تطبيقات الدفع الإلكتروني والخدمات البنكية الرقمية وأنظمة التحويلات المالية عبر الوسائط الإلكترونية، حيث توفّر شركة "اتصالات الجزائر" خدمات الإنترنت الثابت بالاعتماد على عدة تكنولوجيات مثل ADSL ، الألياف البصرية، الجيل الرابع الثابت وتقنيةWiMAX مما يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الرقمية المالية على مستوى الأفراد والمؤسسات ويُعد توفر هذه الشبكات أمرًا جوهريًا لعمل المنصات الرقمية التي تعتمد عليها البنوك وشركات الدفع الإلكتروني[2].

أما فيما يخص الإنترنت النقال فتُقدّمه ثلاث شركات رئيسية هي: "اتصالات الجزائر للهاتف النقال"،" أوبتيموم تيليكوم الجزائر" و"الوطنية للاتصالات الجزائر" ويتم الاشتراك في هذه الخدمة حسب التكنولوجيا المتاحة (الجيل

---

[1] -موقع تجمع النقد الآلي: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/gie-monetique/ ،إطلع على الموقع بتاريخ 2024/01/15 على الساعة 9:30.

[2] -سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية،2022:مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر،تقرير الثلاثي الرابع،الجزائر،ص1.

الثالث والجيل الرابع) وهو ما يساهم في تعميم استخدام التطبيقات المالية عبر الهواتف الذكية لاسيما في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى الإنترنت الثابت[1].

وبناءً على ما سبق يمكن تحليل واقع البنية التحتية للتقنيات المالية الرقمية في الجزائر من خلال عدد الاشتراكات في خدمات الإنترنت ومدى انتشار التغطية الشبكية باعتبارها مؤشرات حيوية لقياس جاهزية البلاد للانتقال نحو اقتصاد رقمي مالي أكثر شمولًا وتطورًا.

الجدول رقم(10): مؤشرات تطور شبكة الأنترنت في الجزائر خلال الفترة(2013-2022)

السنوات/مؤشرات تطور الأنترنت	الأنترنت الثابت		الأنترنت النقال	
	عدد الإشتراكات	كثافة التغطية	عدد الإشتراكات	كثافة التغطية
2013	1283420	3,32%	308019	0,80%
2014	1599692	4,05%	8509053	21,50%
2015	2262005	5,60%	16684697	41,40%
2016	2859157	6,92%	25692619	64,30%
2017	3202505	7,59%	31460534	75,00%
2018	3063100	7,19%	36342601	85,00%
2019	3580456	8,15%	36911428	85,00%
2020	3789128	8,61%	38772562	8800,00%
2021	4175372	9,47%	41780199	93,00%
2022	4705846	10,60%	44758505	97,70%

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية التي أصدرتها سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية عبر الموقع التالي:https://www.arpce.dz/ar ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/01/10 على الساعة12:31.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يُلاحظ تسجيل زيادة ملحوظة في عدد اشتراكات الإنترنت الثابت حيث بلغ إجمالي الاشتراكات سنة 2022 نحو 4,705,846 اشتراكًا أي بزيادة تُقدَّر بـ 267% مقارنة بسنة 2013 ويُعزى هذا النمو جزئيًا إلى الجهود المبذولة لتحسين جودة خدمات الإنترنت من خلال توسيع سعة النطاق الترددي

[1] – سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية،2020:التقرير السنوي،الجزائر،ص13.

الدولي التي بلغت في عام 2022 حوالي 3,757,500 ميغابايت/ثانية وذلك بفضل إدخال كابلات دولية جديدة حيز الخدمة وتعزيز قدراتها التشغيلية[1].

ومع ذلك يُظهر مؤشر كثافة التغطية بالإنترنت الثابت نموًا بطيئًا إذ لم تتجاوز نسبته 10.6% سنة 2022 وهي نسبة تُعد منخفضة مقارنة بعدد السكان ويُعزى هذا الضعف إلى قلة عدد المشتركين نسبيًا إضافة إلى الميل المتزايد لدى الأفراد نحو استخدام الإنترنت النقال بدلًا من الثابت، وتجدر الإشارة إلى أن اشتراكات تقنية ADSL تستحوذ على الحصة الأكبر ضمن اشتراكات الإنترنت الثابت بنسبة 59% تليها اشتراكات الجيل الرابع الثابت بنسبة 30% ثم الألياف البصرية بنسبة 10% فقط[2].

من جهة أخرى، يُبرز الجدول تطورًا كبيرًا في اشتراكات الإنترنت النقال، إذ ارتفع العدد من 308,019اشتراكًا سنة 2013 إلى حوالي 44,758,505 اشتراكًا في سنة 2022، ما يُمثل قفزة هائلة في غضون عقد. كما شهد مؤشر كثافة التغطية بالإنترنت النقال نموًا مستمرًا، خاصة بعد إدخال تكنولوجيا الجيل الرابع، ليصل إلى 97.7% سنة 2022، ما يدل على أن الإنترنت النقال بات يغطي تقريبًا كامل السكان.

وفي سياق تقييم الجاهزية الشبكية الرقمية للجزائر على الدولي، أصدر معهد Portulans التابع لجامعة أوكسفورد تقريرًا بتاريخ 20 نوفمبر 2023 أفاد بأن الجزائر تحتل المرتبة 103 عالميًا من بين 134 دولة شملها التصنيف وذلك وفقًا لمؤشر جاهزية الشبكة الرقمية، أما على مستوى الدول العربية فقد جاءت الجزائر في المرتبة 12 من أصل 13 بلدًا عربيًا. وفيما يتعلق بركيزة التكنولوجيا التي تشمل مؤشرات مثل أسعار الهواتف والاشتراكات ونسبة السكان المشمولين بتغطية شبكة الجيل الثالث والنطاق الترددي الدولي ومدى توفر الإنترنت في المدارس فقد احتلت الجزائر المرتبة 97 عالميًا ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية التي ساهمت في بلوغ البلاد المرتبة 36 عالميًا من حيث عرض النطاق الترددي الدولي للإنترنت إلا أن بقية المؤشرات تعكس استمرار الضعف الكبير في تبنّي التكنولوجيات الحديثة مقارنة بالدول الأخرى[3].

وتُظهر هذه المعطيات بوضوح وجود فجوة رقمية واضحة تعاني منها الجزائر تتجلى في محدودية الانتشار الفعلي للبنية التحتية الرقمية وضعف مؤشرات الجاهزية التقني، كما أن وتيرة التحول الرقمي لا تزال بطيئة مما يعوق الاستفادة الشاملة من التقنيات المالية الحديثة وتبقى الحاجة مُلحّة لتكثيف الاستثمار في القدرات التكنولوجية والربط الشبكي خاصة في المناطق ذات التغطية الضعيفة.

---

[1] – وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،2022:تقرير تطور مؤشرات خدمات الإتصالات،الجزائر،ص7.

[2] – سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية،2022:تقرير مرصد سوق الأنترنت في الجزائر،الجزائر،ص2.

[3] – Portulans institute,2023 :Network Readiness Index ,report,university of Oxford,angleterre,p-p1-7.

المطلب الثاني: التحليل المقارن لتطور الخدمات البنكية الرقمية

1- تحليل تطور خدمات السحب:

في إطار الجهود التي تبذلها الجزائر لتحديث وعصرنة القطاع المالي، شهدت أجهزة الصراف الآلي انتشارًا واسعًا خلال السنوات الأخيرة على مستوى مختلف مناطق الوطن، وقد ساهم هذا التوسع في تعزيز إقبال المواطنين على استخدام هذه الأجهزة مما قلّل من الاعتماد على الشبابيك البنكية التقليدية وقلّص من ظاهرة الطوابير أمامها.

الجدول رقم(11): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر(2013-2022)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الصرافات الآلية	475	539	573	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3640

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع بنك الجزائر : https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/01/18 على الساعة 20:38.

يوضح الجدول رقم (11) الارتفاع الملحوظ في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال فترة الدراسة حيث ارتفع العدد من 475 جهازًا سنة 2013 إلى 3640 جهازًا في سنة 2022 مسجلاً بذلك نسبة نمو كبيرة بلغت حوالي 666% أي ما يعادل سبعة أضعاف تقريبًا، وقد شهدت الصرافات الآلية في الجزائر تسارعًا واضحًا في النمو بدءًا من سنة 2020 وهي السنة التي تفشى فيها فيروس كوفيد-19 عالميًا متسببًا في أزمات شملت مختلف القطاعات. وفي هذا السياق سارعت السلطات النقدية إلى اتخاذ إجراءات احترازية للحد من انتشار الفيروس، كان من بينها تعزيز الاعتماد على القنوات الرقمية مما دفع البنوك وبريد الجزائر إلى تكثيف توزيع أجهزة الصراف الآلي عبر مختلف مناطق الوطن. وعلاوة على ذلك يمكن إبراز هذا التطور من خلال تتبّع حجم العمليات المنفذة عبر أجهزة الصراف الآلي خلال فترة الدراسة ما يعكس مدى توسّع استخدامها وتزايد اعتماد المواطنين عليها في تسيير معاملاتهم المالية اليومية.

الشكل رقم(10):تطور حجم عمليات السحب التي تمت على مستوى أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة(2013-2022)

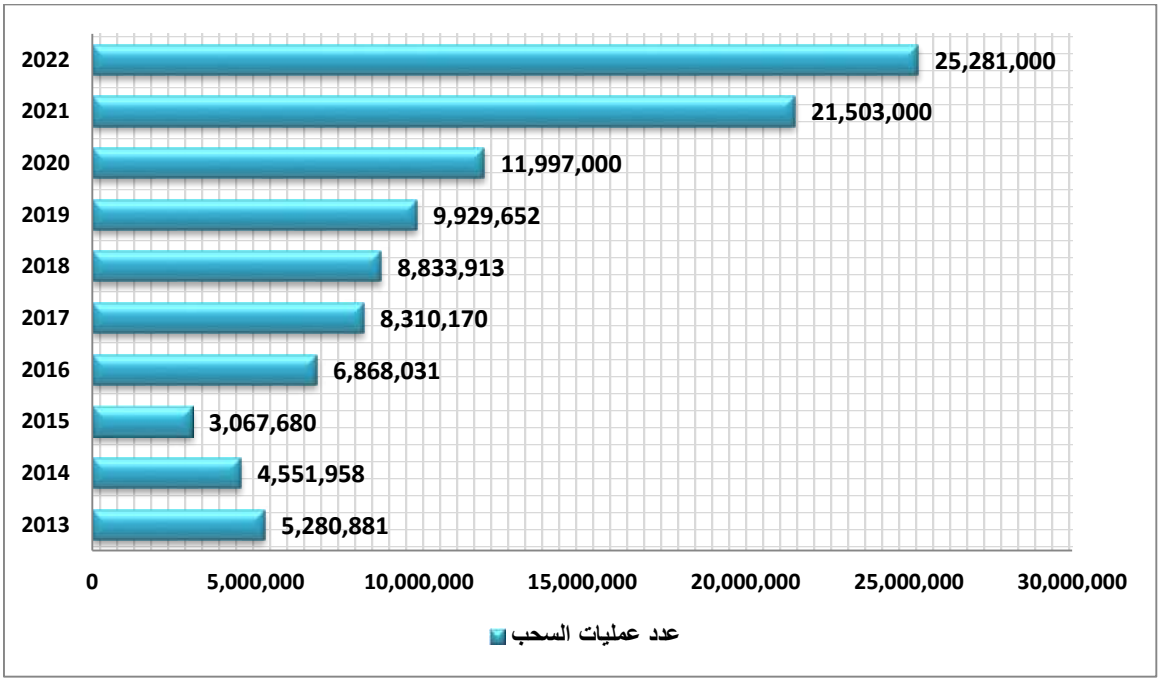

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المتاحة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/01/18 على الساعة00:51.

تُجسِّد العمليات المنفذة عبر أجهزة الصراف الآلي في عدد خدمات السحب التي تمّت إلكترونيًا حيث يُبيّن الشكل رقم (10) أن عدد هذه العمليات سجّل منحى تصاعديًا بشكل عام خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2014 و2015 اللتين شهدتا تراجعًا طفيفًا، فقد بلغ عدد عمليات السحب الإلكتروني حوالي 5,280,881 عملية سنة 2013 ليرتفع تدريجيًا إلى أن وصل إلى 11,997,000 عملية في سنة 2020. ومنذ سنة 2020 شهدت عمليات السحب الإلكتروني قفزة نوعية حيث بلغ عددها 25,281,000 عملية ويُعزى هذا الارتفاع إلى التدابير الاستثنائية التي اتخذتها السلطات النقدية لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19، إذ ساهمت شركة "ساتيم" في تزويد البنوك والمؤسسات المالية بالمزيد من أجهزة الصراف الآلي بهدف تسهيل حصول المواطنين على السيولة المالية وتقليل تواجدهم في الأماكن المغلقة، بالإضافة إلى تشجيعهم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في معاملاتهم البنكية.

أما على مستوى السوق البنكي المحلي ووفقًا للتقارير السنوية للبنوك الجزائرية لسنة 2022 فإن البنوك العمومية تهيمن على الحصة الأكبر من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة على المستوى الوطني، ويأتي القرض الشعبي الجزائري (CPA) في الصدارة بعدد 185 جهازًا، يليه صندوق التوفير والاحتياط (CNEP) بنك التنمية

المحلية(BDL) ، البنك الوطني الجزائري(BNA) ثم البنك الخارجي الجزائري (BEA) بعدد 150، 169، 178 و181 جهازًا على التوالي.

وفيما يتعلق بالبنوك الخاصة يتضح أن عددًا محدودًا منها قام بتوزيع عدد معتبر من أجهزة الصراف الآلي على مستوى الوطن على غرار سوسيتي جنرال الجزائر (SGA) بعدد 107 أجهزة صراف آلي، وبنك الخليج الجزائري (AGB) بـ130 جهازًا، أما باقي البنوك الخاصة فتحتل مراتب متأخرة من حيث عدد أجهزة الصراف الآلي مقارنة بالبنوك السالفة الذكر مما يعكس تركز هذه الخدمة بشكل أكبر لدى البنوك العمومية وبعض البنوك الخاصة الكبرى.

على الصعيد العالمي، ووفقًا لإحصائيات البنك الدولي المتعلقة بعدد أجهزة الصراف الآلي المتاحة لكل 100 ألف شخص كما هو موضح في الجدول رقم (12) يتضح أن معدل انتشار هذه الأجهزة في الجزائر لا يزال ضعيفًا جدًا مقارنة بالمعدلات العالمية رغم النمو الملحوظ في عددها على المستوى المحلي، وتُظهر البيانات وجود فجوة كبيرة بين الجزائر والدول المجاورة مثل تونس والمغرب فضلًا عن الدول الرائدة في استخدام التقنيات المالية الرقمية مثل السعودية، الإمارات، ماليزيا وسنغافورة، حيث سجلت هذه الدول انخفاضًا في معدلات انتشار أجهزة الصراف الآلي خلال السنوات الأربع الأخيرة، وهو ما يُعد مؤشرًا على انتقالها نحو حلول مالية رقمية أكثر تطورًا تغني إلى حد كبير عن استخدام هذه الأجهزة. ويعكس هذا الواقع تأخر الجزائر في مجاراة التحول الرقمي العالمي في المجال البنكي مما يستدعي الإسراع في تبني بدائل رقمية حديثة لتعزيز الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات البنكية.

الجدول رقم(12):تطور أجهزة الصراف الآلي(لكل100ألف بالغ) في الجزائر وبعض دول العالم خلال الفترة(2013-2021)

الدول/السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
العالم	38,64	35,34	36,2	37,08	37,74	38,21	40,73	41,24	39,49	38,30
السعودية	63,35	68,2	73,2	74,03	74,1	73,96	73,34	69,8	62,04	70,22
الكويت	53,66	56,4	56,51	63,93	65,98	73,26	81,07	78,56	81,21	67,84
الإمارات العربية المتحدة	58,78	61,12	64,38	65,42	65,37	64,48	60,91	52,49	51,7	60,52
سينغافورة	58,21	57,5	58,05	55,81	63,1	64,59	58,78	54,01	54,33	58,26
ماليزيا	57,28	56,07	54,27	50,61	50,86	50,24	56,09	55,56	54,28	53,92
تونس	23,14	24,5	26,4	27,76	29,99	30,72	32,21	32,94	33,22	28,99
الأردن	24,9	25,13	24,12	26,71	27,5	29,41	26,13	30,56	31,48	27,33
المغرب	24,26	25,28	26,06	26,84	27,21	27,79	28,58	28,61	28,92	27,06
الجزائر	**6,51**	**7,61**	**8,35**	**8,57**	**9,13**	**9,54**	**9,33**	**9,31**	**9,3**	**8,63**

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/ ، تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/01/24على الساعة7:22.

2- تحليل تطور خدمات الدفع:

2-1- الدفع عبر نهائيات نقاط البيع:

سعت البنوك العاملة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز خدمات الدفع الإلكترونية من خلال توفير نهائيات نقاط البيع (TPE) لعملائها حيث تم توزيعها على نطاق واسع في مختلف الفضاءات الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني، ويُبرز الجدول أدناه تطور هذه الخدمة على مدار عشر سنوات مما يعكس توجهًا واضحًا نحو دعم وسائل الدفع الحديثة وتوسيع استخدامها في المعاملات اليومية.

الجدول رقم(13):تطور نهائيات نقاط البيع في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد نهائيات نقاط البيع	2985	2737	3049	5049	11985	15397	23762	33816	37561	42263

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:- موقع تجمع النقد الآليGIE https://giemonetique.dz/ar/، تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/01/27 على الساعة20:36.

-بوخاري فاطنة،2021:التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين2002-2020،مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية،المجلد08،العدد03،الجزائر،ص356.

يُظهر الجدول رقم (13) ارتفاعًا ملحوظًا في عدد نهائيات نقاط البيع خلال فترة الدراسة حيث ارتفع عددها من 2,985 جهازًا في سنة 2013 إلى 42,263 جهازًا في سنة 2022 أي ما يمثل زيادة تُقدّر بحوالي 15 ضعفًا وتعكس هذه القفزة النوعية الجهود التي تبذلها السلطات النقدية في سبيل تطوير الخدمات المالية وتحسين جودتها بما يلبّي احتياجات وتطلعات العملاء والمستهلكين ويمكن كذلك ملاحظة هذا التطور من خلال تتبع حجم عمليات الدفع التي تم تنفيذها عبر هذه الأجهزة كما سيتم توضيحه في الشكل رقم(11).

الشكل رقم(11):تطور حجم العمليات التي تمت على مستوى نهائيات نقاط البيع خلال الفترة(2013-2022)

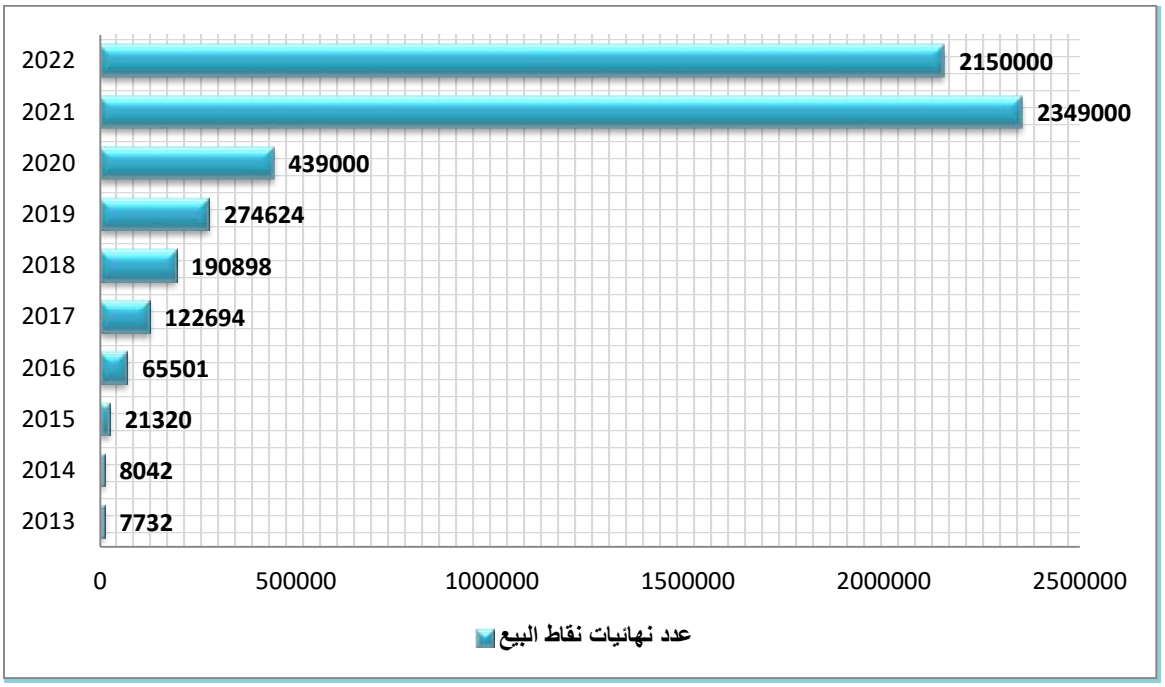

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:- تقارير بنك الجزائر لسنة 2022،2021،2020الموجودة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/،تاريخ الإطلاع على الموقع: 2024/01/27على الساعة12:51.

- موقع تجمع النقد الآلي GIE https://giemonetique.dz/ar/ ، تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/01/27على الساعة16:03.

-سمية عبابسة،2016:وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-،مجلة العلوم الإنسانية،العدد06،الجزائر،ص352.

يُظهر الشكل أعلاه أن نشاط عمليات الدفع المنفذة عبر نهائيات نقاط البيع في الجزائر شهد نموًا مستمرًا خلال فترة الدراسة إذ ارتفع عدد العمليات من 7,732 عملية في سنة 2013 إلى 439,000 عملية بحلول سنة 2020 ومنذ ذلك العام سُجّلت قفزة نوعية في حجم هذه العمليات حيث بلغ عددها 2,349,000 عملية في سنة 2021 و2,150,000 عملية في سنة 2022 ويُعزى هذا النمو الكبير إلى صدور قانون المالية بتاريخ 2 جانفي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والذي أوجب على الأعوان الاقتصاديين توفير نهائيات نقاط البيع لزبائنهم لقبول الدفع الإلكتروني[1]، وقد تم الشروع في تطبيقه فعليًا سنة 2019،كما أكد قانون المالية لسنة 2020 على ضرورة توفير مختلف وسائل الدفع الإلكتروني للمستهلكين[2]، وقد ساهمت جائحة كوفيد-19 في تسريع هذا التوجه حيث استفاد العديد من التجار من نهائيات نقاط البيع مجانًا في إطار الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الجزائر لمواجهة انتشار الفيروس، ما ساعد على ترسيخ ثقافة الرقمنة المالية في أوساط المجتمع الجزائري.

على الصعيد المحلي ووفقًا للتقارير السنوية للبنوك الجزائرية لسنة 2022 فإن البنوك العمومية تهيمن على نسبة معتبرة من نهائيات نقاط البيع المنتشرة لدى التجار، ويتصدر بنك التنمية المحلية (BDL) القائمة، يليه البنك الوطني الجزائري (BNA) بـ7046 جهازًا، ثم القرض الشعبي الجزائري(CPA) والبنك الخارجي الجزائري (BEA) وصندوق التوفير والاحتياط (CNEP) بـ3539،5337 و1991 جهازًا على التوالي. أما في ما يتعلق بالبنوك الخاصة فيُسجَّل سعي بعضها لتوسيع حصتها في السوق وعلى رأسها بنك الخليج الجزائري (AGB) الذي تصدّر البنوك الخاصة بتوزيعه 862 جهازًا سنة 2022، تليه باقي البنوك الخاصة بأعداد أقل، ورغم استمرار هيمنة البنوك العمومية إلا أن الشكل رقم (12) يُظهر تراجع حصتها من إجمالي نهائيات نقاط البيع خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 بعد أن كانت تستحوذ على نحو 95% منها وهو ما يعكس جهود البنوك الخاصة لتعزيز مكانتها في السوق ومواجهة المنافسة البنكية المتزايدة.

(1) -قانون رقم17-11المؤرخ في 27 ديسمبر2017والذي يتضمن قانون المالية لسنة2018،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المادة111، العدد76،الجزائر ،ص46.

(2)-قانون رقم19-14المؤرخ في 11ديسمبر2019والذي يتضمن قانون المالية لسنة2020،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،المادة111،العدد81،الجزائر،ص40.

الشكل رقم(12):حصص البنوك العمومية الجزائرية من إجمالي نهائيات نقاط البيع الموزعة في الجزائر خلال الفترة(2013-2022)

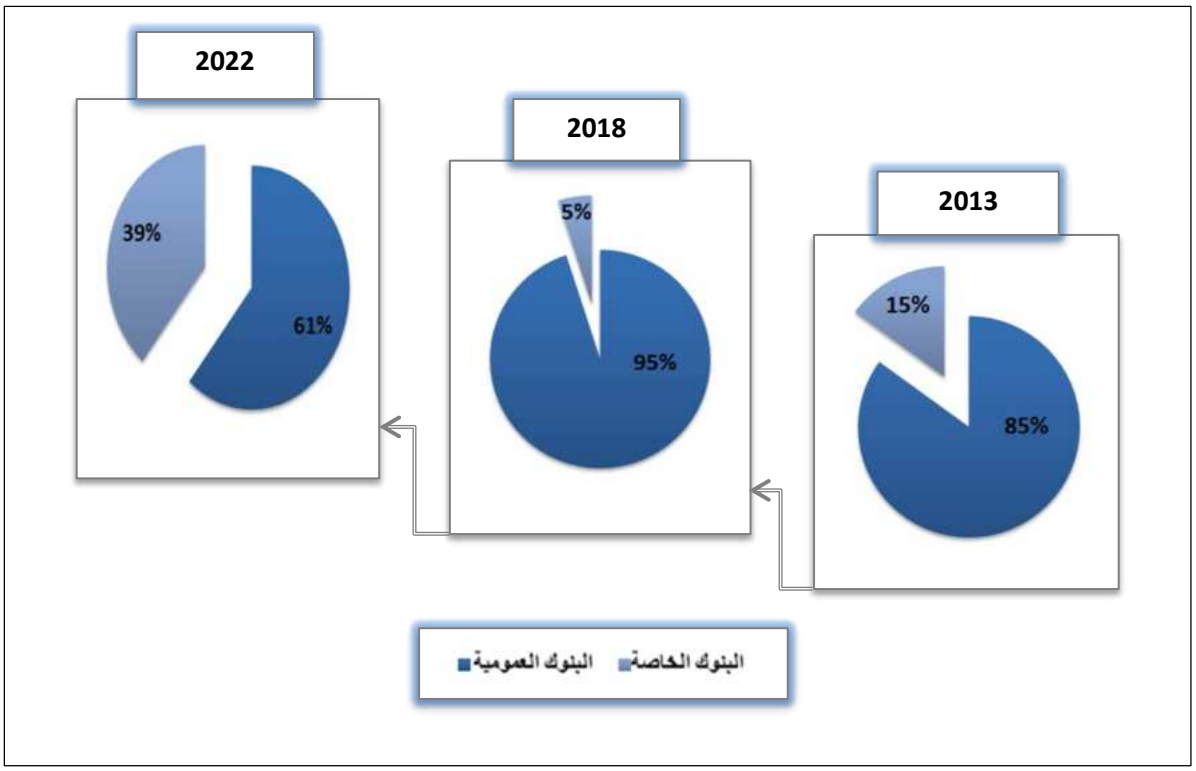

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:- سمية عبابسة،2016:وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-،مجلة العلوم الإنسانية،العدد06،الجزائر،ص352.

- بوخاري فاطنة،2021:التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين2002-2020،مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية،المجلد08،العدد03،الجزائر،ص360.

-التقارير السنوية للبنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري لسنة2022.

بالرغم من التوسع الكبير في عدد نهائيات البيع وعملياتها محليًا، لا تزال الجزائر تسجل تأخرًا ملحوظًا على الصعيد العالمي في تبنّي واستخدام هذه التقنية حيث يُظهر الجدول رقم (14) وجود فجوة واضحة بين الجزائر ودول رائدة في مجال التقنيات المالية الرقمية مثل السعودية وسنغافورة والكويت والأردن، ويُعزى هذا التأخر إلى عدة عوامل من أبرزها: ضعف امتلاك الأفراد للبطاقات البنكية،محدودية انتشار هذه الأجهزة في الفضاءات العامة، تفضيل التعاملات النقدية مما يعكس ضعف الثقة في الوسائل الرقمية وغياب الوعي الكافي بفوائد استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني مثل الأمان،السرعة وتسهيل المعاملات اليومية.

جدول رقم(14):تطور عدد نهائيات نقاط البيع في الجزائر وبعضا من دول العالم الرائدة خلال الفترة(2013-2022)

الدول/السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
السعودية	107 763	138 779	225 372	267 827	303 464	351 645	438 618	721 060	1 013 233	1 438 121	500 588
سينغافورة	146 365	143 744	172 119	186 259	255 645	271 661	275 014	320 011	330 015	312 529	241 336
الكويت	31 686	38 316	43 322	46 513	51 072	59 547	64 990	71 926	78 549	87 578	57 350
الأردن	25 253	27 231	25 963	28 841	45 020	31 077	35 297	38 723	44 314	69 000	37 072
تونس	12 767	12 655	12 291	13 510	18 919	21 622	19 620	26 734	29 856	32 891	20 150
الجزائر	2 985	2 737	3 043	5 049	11 985	15 397	23 762	33 816	37 561	42 263	17 860

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:موقع البنك المركزي السعودي:-https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx ، تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/01/31على الساعة 10:50.

-الموقع الإلكتروني:

https://data.bis.org/topics/CPMI_CT/BIS,WS_CPMI_CT1,1.0/A.SG.U.N.N.Z.Z.B.Z.تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/01/31على الساعة11:20.

-موقع البنك المركزي الكويتي:https://www.cbk.gov.kw/ar ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/02على الساعة 11:43.

-موقع البنك المركزي الأردني:https://www.cbj.gov.jo/Default/Ar ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/02على الساعة 12:03.

-موقع البنك المركزي التونسي:https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/02 على الساعة15:38.

2-2- الدفع عبر مواقع الأنترنت:

شهدت الجزائر توسعًا ملحوظًا في انتشار مواقع الإنترنت التي تمثل السوق الإلكتروني بمختلف أنواعه حيث تُوفر هذه المنصات فضاءً يجمع بين عارضي السلع والخدمات والمستهلكين ومن أبرز هذه المواقع المحلية نذكر :واد كنيس، الواب ديالنا وديزاد بوم، إلى جانب مواقع دولية تنشط في السوق الجزائرية كجوميا وشاين إت، كما ظهرت العديد من المواقع الأخرى التي تقدم خدمات متنوعة لتلبية احتياجات المستخدمين.

وفي هذا السياق أطلقت شركة اتصالات الجزائر في عام 2014 خدمة الدفع الإلكتروني الخاصة بتسديد الفواتير Service Khlass وتبعتها شركة أوريدو بإطلاق خدمة مماثلة Estorm [1]، أما في عام 2016 فقد تم فتح مجال الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت أمام كبار المتعاملين الاقتصاديين كمؤسسات الكهرباء، الغاز، المياه، متعاملي الهاتف النقال وشركات التأمين والنقل الجوي، إضافة إلى بعض الإدارات العمومية ما ساهم في ارتفاع ملموس لحجم عمليات الدفع عن بعد كما هو موضح في الشكل رقم(13).

الشكل رقم(13):تطور حجم العمليات التي تمت على مستوى مواقع الأنترنت خلال الفترة(2013-2022)

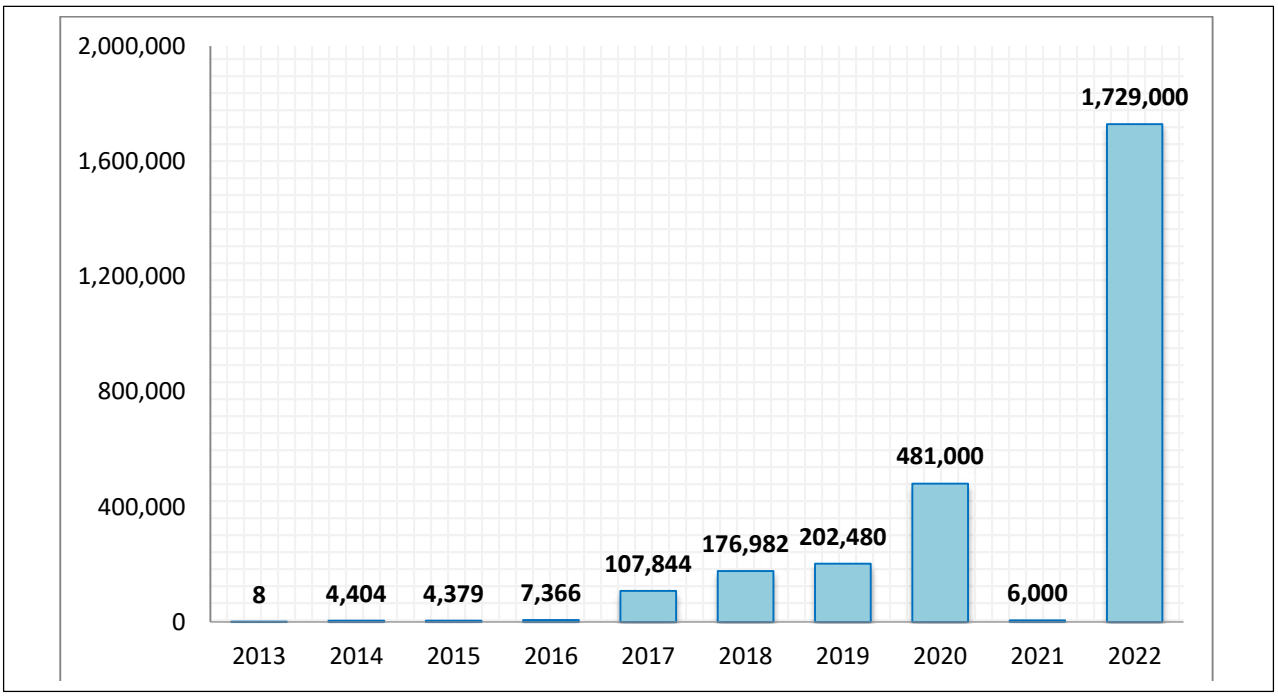

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:-موقع بنك الجزائر https ://www.bank-of-algeria.dz/ar/ ،تاريخ زيارة الموقع 2024/02/04 على الساعة14:58.

-موقع التجمع النقدي الآليGIE:https://giemonetique.dz/ar/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/04 على الساعة 17:31.

- سمية عبابسة،2016:وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-،مجلة العلوم الإنسانية،العدد06،الجزائر،ص-ص355-356.

من خلال الشكل رقم (13) يتضح التطور التدريجي في حجم عمليات الدفع المنفذة عبر الإنترنت حيث بدأت وتيرتها في الارتفاع منذ سنة 2013 إلى غاية 2016 حيث تم تسجيل 7,366 عملية دفع، غير أن هذا العدد شهد انخفاضًا في سنة 2021 نتيجة تأثير جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الاقتصادية وتراجع إنتاجها ما أدى إلى انخفاض عرض المنتجات عبر المنصات الإلكترونية.

[1] - رتيبة تيفوني،2019:نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق،مجلة دراسات العدد الإقتصادي،المجلد10،العدد2،الجزائر، ص88.

لكن سنة 2022 شهدت انتعاشًا ملحوظًا حيث تم تسجيل نحو 1,729,000 عملية دفع وهو ما يعكس جهود البنوك الجزائرية في تشجيع المواطنين على استخدام البطاقات البنكية لتسديد التزاماتهم المالية عبر الإنترنت، ورغم هذا التحسن إلا أن النتائج المحققة لا تزال دون مستوى التطلعات التي رسمتها السلطات العمومية في إطار قانون التجارة الإلكترونية الصادر في ماي 2018[1].

أما على الصعيد الدولي فإن الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب في مجال الدفع الرقمي ويُبرز الجدول أدناه ذلك بوضوح، حيث يعكس تطور نسبة الأفراد (البالغين فوق 15 سنة) الذين أجروا عمليات دفع رقمية خلال سنوات 2014، 2017 و2021 وذلك استنادًا إلى قاعدة بيانات مؤشر فايندكس (Findex) العالمية .ويمكن تفسير الأرقام المسجلة إلى أن الجزائر متأخرة في هذا المجال ويُعزى ذلك إلى غياب ثقافة الدفع غير النقدي لدى شريحة واسعة من المواطنين إلى جانب عدم توفر بنية تحتية تقنية حديثة تضمن وجود شبكة اتصال فعالة تربط بين الأفراد والبنوك ما يحدّ من استفادتهم من الخدمات البنكية التي تمكّنهم من تنفيذ هذا النوع من المعاملات، وحتى في الحالات التي يمتلك فيها بعض المواطنين بطاقات دفع غالبًا ما تكون هذه البطاقات محدودة الاستخدام وتُقيّدها قواعد وإجراءات بنكية تقلل من فعاليتها خصوصًا عند استخدامها في المواقع الإلكترونية.

جدول رقم(15):تطور نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء دفعة رقمية في الجزائر وبعضا من دول العالم الرائدة خلال الفترة(2014-2017-2021)

الدول/السنوات	2014	2017	2021
سينغافورة	85,44%	8444,00%	91,04%
السعودية	45,52%	57,47%	72,11%
ماليزيا	45,57%	60,10%	65,51%
الأردن	8,22%	13,63%	20,93%
المغرب	-	8,72%	20,34%
تونس	13,40%	19,09%	15,48%
الجزائر	11,71%	15,57%	12,76%

[1] – بنك الجزائر،2022:التطور الإقتصادي والنقدي،التقرير السنوي،الجزائر،ص80.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع البنك الدولي:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/07 على الساعة 00:43.

3- تحليل تطور نشاط البطاقات البنكية:

بدأ استخدام البطاقات البنكية في الجزائر سنة 1997 حيث ظهرت أول بطاقة تحتوي على شريط مغناطيسي فقط وكانت مخصصة لعمليات السحب النقدي دون غيرها واستمر هذا الوضع حتى سنة 2005 حين بدأت عمليات الدفع باستخدام البطاقة، وفي سنة 2010 تمت المصادقة على مشروع الدفع عبر الإنترنت الذي دخل حيز التنفيذ رسميًا سنة 2013 وشهد تنفيذ أول عملية دفع إلكتروني باستعمال البطاقة البنكية[1] .وقبل تحليل حجم استخدام البطاقات البنكية من الضروري أولًا التطرق إلى أنواعها المعتمدة من قبل البنوك الجزائرية والتي تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

3-1- البطاقة البنكية الوطنية:

تُعد بطاقة بلاستيكية مخصصة للاستعمال الشخصي وترتبط بحساب بنكي وتُصدر عن جميع البنوك العاملة في القطاع الجزائري وتحمل هذه البطاقة شعار(**CIB**) إلى جانب اسم وشعار البنك المُصدر، بالإضافة إلى اسم حامل البطاقة ورقمها وتاريخ انتهائها،كما تحتوي على شريحة إلكترونية تتيح إجراء عمليات السحب، الاطلاع على الرصيد وتتبع العمليات البنكية عبر أجهزة الصراف الآلي، إلى جانب إمكانية الدفع في نقاط البيع أو عبر الإنترنت وعلى مدار الساعة[2]. وتنقسم هذه البطاقة إلى نوعين:

- **البطاقة الكلاسيكية**:تُوفر خدمات السحب والدفع وتُمنح بناءً على شروط تحددها البنوك مثل دخل الزبون أو أهميته ويتم إصدارها وفق عقد يُبرم بين البنك والعميل[3]؛
- **البطاقة الذهبية**:تُخصص لأصحاب الدخول المرتفعة وكبار الزبائن كرجال الأعمال وتُوفر خدمات إضافية مقارنة بالبطاقة الكلاسيكية مع سقف إنفاق يتجاوز 50 ألف دينار جزائري[4].

---

[1] – سمية عبابسة،2016:وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 6،الجزائر،ص353.

[2]-عمار زودة،عبد الغاني بن علي،2023:واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ومتطلبات ترقيتها،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية،المجلد10،العدد2،الجزائر،ص88.

[3]- آيت شعلال نبيل:2019:البطاقات البنكية وعوائق إستخدامها في الجزائر،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية،العدد04،الجزائر،ص13.

[4]-نفس المرجع،ص13.

3-2- البطاقة البنكية الدولية:

أصدرت عدة بنوك جزائرية بطاقات دولية وفقًا لمعيار EMV (يوروباي – ماستركارد – فيزا) ما يسمح باستخدامها عالميًا في عمليات السحب والدفع، سواء عبر أجهزة الصراف الآلي أو عبر الإنترنت، وتشمل هذه البطاقات[1]:

- **بطاقة فيزا الكلاسيكية:**تُمنح لحاملي الحسابات بالعملة الصعبة التي لا تقل عن 1,500 يورو مع إمكانية إجراء ما يصل إلى أربع عمليات سحب يوميًا؛
- **بطاقة فيزا الذهبية:**مخصصة للعملاء ذوي الحسابات التي تفوق 5,000 يورو وتتيح عددًا أكبر من عمليات السحب يصل إلى سبع يوميًا؛
- **بطاقة ماستركارد:**تُقدم بالتعاون مع مؤسسات اقتصادية دولية وتُوزع تحت العلامة التجارية الأمريكية "ماستركارد" و تشبه بطاقة فيزا الذهبية من حيث الخصائص لكنها تُستخدم في الغالب بالدولار الأمريكي[2].

الجدول رقم(16):تطور عدد البطاقات البنكية وعملياتها في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

السنوات	عدد البطاقات البنكية	عدد عمليات البطاقات البنكية
2013	730 848	5 762 022
2014	655 581	4 560 000
2015	556 152	3 089 000
2016	804 675	6 940 898
2017	877 708	8 540 708
2018	1 140 741	9 200 000
2019	8 941 294	10 100 000
2020	9 621 017	12 920 000
2021	15 398 479	23 687 000
2022	17 625 246	29 173 000

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:- تقارير بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/10على الساعة22:03.

[1]-سمية عبابسة،مرجع سبق ذكره،ص354.

[2]-عمار زودة،مرجع سبق ذكره،ص89.

-تقارير التجمع النقدي الآلي2018و2020

،https://giemonetique.dz/uploads/download_file/rapport_activite_2020.pdf

https://giemonetique.dz/uploads/download_file/rapport_activite_2018.pdf ،تاريخ الإطلاع على الموقع2024/02/10 على الساعة 01:14.

-Refafa Brahim,2020 :la monétique en Algerie,développement et perspectives,journal d études en économie et management,volume03,issue06,algerie,p303.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تسجيل نمو ملحوظ في عدد البطاقات البنكية وكذا في العمليات المنجزة باستخدامها ما يعكس تزايد الإقبال عليها من طرف أفراد المجتمع وتنامي مستوى الاعتماد عليها في المعاملات اليومية ويُبرز هذا التطور الجهود التي تبذلها مؤسسات القطاع البنكي الجزائري لترسيخ ثقافة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لدى الأفراد وتعزيز الاستفادة من مزاياها.

ورغم هذه الجهود لا يزال استخدام البطاقات البنكية يتركز بشكل أساسي في عمليات السحب النقدي مقارنة بعمليات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع أو الدفع عبر الإنترنت كما هو موضح بالشكل أدناه وذلك لأسباب سبق التطرق إليها. ومع ذلك لا يمكن إنكار المبادرات التي قامت بها السلطات الجزائرية في سبيل بناء مجتمع رقمي خاصة بعد الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا والتي شكلت فرصة للبنوك الجزائرية لتسريع وتيرة التحول الرقمي وتعديل مسار الخدمات المالية التقليدية نحو نظام مالي رقمي أكثر تطورًا وقدرة على مواكبة المعايير العالمية.

الشكل رقم(14):تطور عمليات الدفع والسحب بالبطاقات البنكية في القطاع البنكي الجزائري(2013-2022)

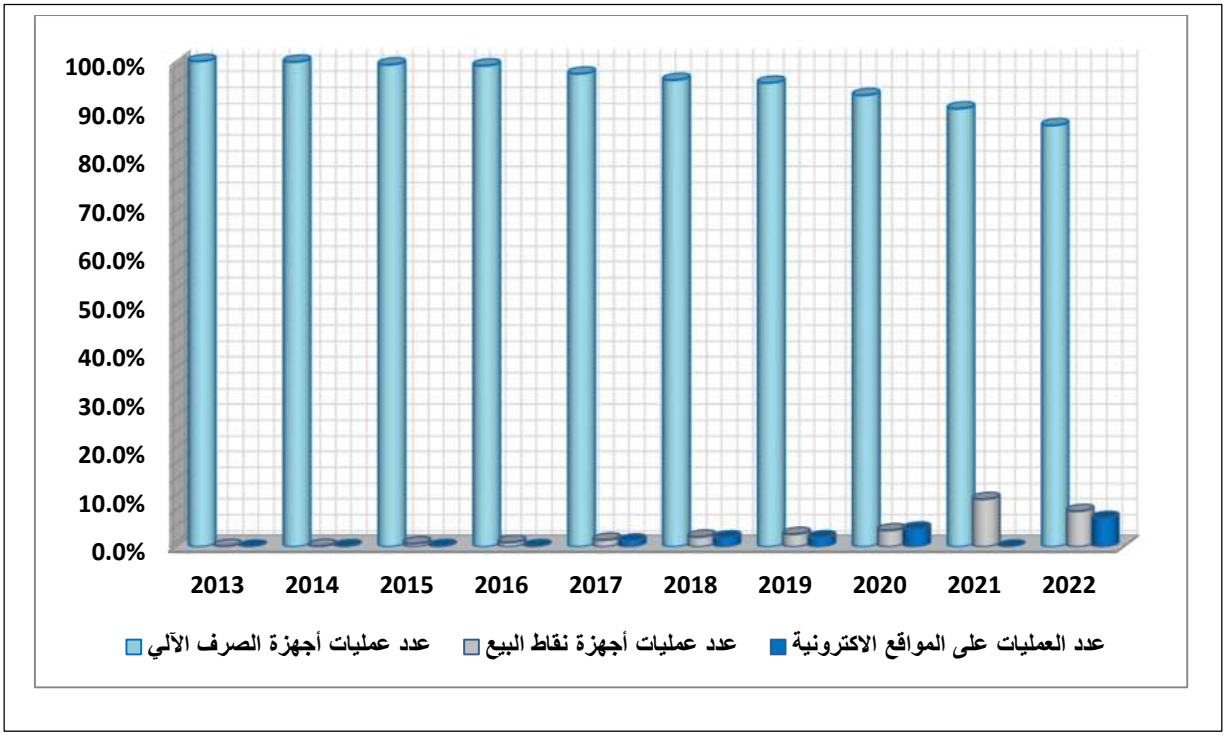

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الأشكال رقم(09،10،12).

المطلب الثالث: واقع التقنيات المالية الرقمية في القطاع البنكي الجزائري

أدى الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف النقالة في الجزائر إلى بروز ما يُعرف بـ"البنوك النقالة" وهي عبارة عن تقنيات أو تطبيقات تضعها البنوك الجزائرية تحت تصرف زبائنها لتمكينهم من إجراء عمليات بنكية عن بُعد من خلال الأجهزة الذكية المتصلة بالإنترنت وتُساهم هذه التقنيات في تقديم مجموعة من الخدمات مثل الاطلاع على أرصدة الحسابات، طلب دفاتر الشيكات، تحويل الأموال بين الحسابات، بالإضافة إلى دفع الفواتير والمشتريات والضرائب. وقد لاقت هذه الخدمات رواجًا ملحوظًا حيث سجّل بنك الجزائر منذ نوفمبر 2022 حوالي 4.185 مليون معاملة عبر الهاتف النقال بقيمة تقدّر بـ2.954 مليار دينار جزائري[1] لترتفع هذه الأرقام في عام 2023 إلى 39.283 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 27.855 مليار دينار جزائري[2].

1- مواقع الواب وتطبيقات الأجهزة الذكية :

في سياق مواكبة التطورات التقنية في القطاع المالي بادرت البنوك الجزائرية إلى إنشاء مواقع إلكترونية وتصميم تطبيقات تُحمّل مجانًا عبر متجري "Play Store" و "App Store"ومن بين أبرز هذه التطبيقات

[1] -بنك الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص81.

[2] - بنك الجزائر،2023:التطور الاقتصادي و النقدي،التقرير السنوي،الجزائر،ص78.

Bank-In-App، MyDigibank، SGA، CNEPconnet، DIGITBDL، mobileCPA، BEAmobile، BN@tic، banxy، TRUST CONNECT Mobile، السلام سمارت بنكنغ، AGBonline، Al Baraka App.dz، ABC ديجيتال، وعربي موبايل ويُشترط للاستفادة من هذه التطبيقات امتلاك بطاقة بنكية والانخراط في خدمة "البنك عن بعد"، كما تتيح هذه التطبيقات للمستخدمين الخدمات التالية:[1]

- الوصول إلى مربع الحوار الذكي للتعرف على منتجات البنك؛
- الاطلاع على أرصدة البطاقات ومعاملاتها؛
- تحميل كشوفات الحساب وطلب دفاتر الشيكات أو بطاقات جديدة؛
- تلقي إشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة عند حدوث أي حركة مالية؛
- تحويل الأموال بين الحسابات؛
- تحويل الرواتب بالنسبة للمؤسسات؛
- دفع الفواتير والمشتريات دون عمولة وعلى مدار الساعة؛
- فتح حسابات بنكية جديدة.

وتُعزّز هذه الخدمات بأمن إضافي عبر إرسال رمز سري للهاتف المحمول عند كل عملية.

2- تطبيق الدفع بدون تلامس :

يُعد الدفع بدون تلامس من بين التقنيات الحديثة حيث يعتمد على مسح رمز الاستجابة السريعة (QR Code) عبر تطبيق يُحمّل على الهاتف الذكي ومن أبرز الأمثلة على هذه الخدماتwimpay BNA، wimpay BDL، VISA Société Générale، CONTACTLESS بنك الثقة، VISA Platinum باريبا، p2p بانكسي، و WIMPAY بنك السلام ويشترط الاستفادة منها امتلاك بطاقة بنكية والانخراط في خدمات البنك عن بعد، كما تشمل خطوات الدفع ما يلي:[2]

- تفعيل الكاميرا لمسح رمز QR ؛
- مسح رمز QR الظاهر على جهاز البائع؛

[1] -موقع البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/15على الساعة 11:02.

[2] - موقع البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/wimpay-bna/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/15على الساعة 11:38.

- تأكيد العملية بإدخال رمز PIN ؛
- تحويل الأموال أو طلبها من الأصدقاء بنقرة واحدة فقط؛
- متابعة جميع النفقات عبر خاصية "تسيير الميزانية" .

3- خدمة التجارة الإلكترونية في الجزائر :

تُوفر بعض البنوك الجزائرية مثل البنك الوطني الجزائري خدمة التجارة الإلكترونية (E-Trade BNA) عبر منصة الخدمات البنكية الإلكترونية ويُشترط للاشتراك في هذه الخدمة امتلاك بطاقة بنكية وتحميل التطبيق الخاص بالبنك، وتُعنى هذه الخدمة بعمليات التجارة الخارجية مثل:[1]

- فتح الاعتماد المستندي؛
- تسليم المستندات؛
- التحويلات المجانية؛
- تقديم الضمانات الدولية.

4- خدمة "احتياطي" :

تُقدم هذه الخدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وتُوجّه للأفراد والمهنيين والمؤسسات من أجل دفع الضرائب عن بُعد، وتتمثل خطواتها في:[2]

- فتح حساب فرعي "احتياطي" ملحق بالحساب الرئيسي؛
- إجراء عملية دفع إلكترونية للضرائب عبر منصة "مساهمتك" أو من خلال تحويل إلكتروني (EDI) عبر منصة الخدمات البنكية الإلكترونية.

5- الوكالة الرقمية :

في إطار الرقمنة بادرت البنوك الجزائرية إلى فتح وكالات رقمية تقدم نفس خدمات الوكالات التقليدية ولكن عبر أجهزة ذكية ذاتية الخدمة مثل:الصرافات الآلية، الشاشات التفاعلية، الإنترنت وغيرها، ومن بين أهم الخدمات المتوفرة داخل هذه الوكالات:[1]

---

[1] – موقع البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/E-Trade -bna/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/15على الساعة: 15:02.

[2] – موقع البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/EDI -bna/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/15على الساعة: 15:23.

- السحب والدفع النقدي؛
- إيداع الشيكات؛
- الاطلاع على الحساب وكشوفاته؛
- تحويل الأموال؛
- محاكاة التمويلات والتأمينات؛
- الوصول إلى منصة الدفع الإلكتروني؛
- التواصل مع موظف خدمة العملاء عبر الفيديو المباشر.

6- المساعد الرقمي الافتراضي :

تتمثلت هذه التقنية في شخصية افتراضية ذكية تساعد الزبائن في الحصول على المعلومات والخدمات البنكية مباشرةً من خلال نافذة حوار على الموقع الرسمي للبنك، فعلى سبيل المثال يوفر بنك BNP Paribas لعملائه المساعد الافتراضي"AIDA" الذي يستطيع الإجابة على مختلف استفساراتهم بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.[2]

المطلب الرابع: تحليل مستوى التحول الرقمي المالي في الجزائر مقارنة بدول رائدة عالميًا

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة بادر الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بإطلاق مؤشر فعّال يهدف إلى قياس الأداء الاقتصادي الرقمي في الدول العربية ويُعد هذا المؤشر أداة استراتيجية تُمكن الحكومات وصناع السياسات والمستثمرين من فهم معمّق ودقيق للتحديات والفرص المتاحة في الفضاء الرقمي العربي، كما يُسهم في رسم استراتيجيات فعّالة تستند إلى مجموعة من الأبعاد المتنوعة التي تغطيها التقارير الدولية ذات الصلة.

وقد جرى تطوير هذا المؤشر ليشمل تسع ركائز رئيسية و48 مؤشراً فرعياً تُبرز مدى جاهزية الدول العربية لمواجهة التحديات المرتبطة بالتقنيات الحديثة والتحول الرقمي بمختلف جوانبه وتم تحديد درجة المؤشر ضمن

---

(1) – موقع البنك الوطني الجزائري:-https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/Communique-de-presse-Ar-espace-digitaux.pdf ،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/15على الساعة: 23:57.

(2) –موقع بي ان بي باريبا : https://www.bnpparibas.dz/ ،تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/02/16 على الساعة 10:01.

نطاق يتراوح من 0 إلى 100 نقطة حيث تمثل الـ100 نقطة أعلى مستوى أداء، في حين تعكس الصفر النقطة الأدنى، كما تم اختيار كلٍّ من سنغافورة وماليزيا كنموذجين مرجعيين نظراً لتميّزهما في تحقيق تحول رقمي ناجح وشامل[1]. وفي سياق تقييم وضعية التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري مقارنة بالواقع العربي تم تحليل عدد من المؤشرات الفرعية الواردة في الجدول رقم (17) وذلك على النحو الآتي:[2]

- **ركيزة المؤسسات:**

تُبرز هذه الركيزة أهمية حوكمة التكنولوجيا خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي لضمان تحقيق استفادة آمنة وفعالة من هذه التقنيات ولذلك أُدرج مؤشر رئيسي لحوكمة التكنولوجيا يتضمن سبعة مؤشرات فرعية تقيس مدى توفر خوادم إنترنت آمنة ومستوى الأمن السيبراني ومدى نضج البيئة التنظيمية لتقنيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تنظيم التقنيات الناشئة وحماية خصوصية المحتوى الرقمي.

- **ركيزة البنية التحتية:**

تضم هذه الركيزة خمسة مؤشرات فرعية حيث تبرز الفجوة الرقمية بين الجنسين والفروقات بين المناطق الريفية والحضرية في استخدام التكنولوجيا إلى جانب مستوى المشاركة الإلكترونية، كما تشمل مؤشرات رئيسية تُعنى بسهولة الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وجودة استخدامها.

- **ركيزة الجاهزية التكنولوجية :**

تركّز هذه الركيزة على مدى تبني التقنيات الناشئة وحجم الإنفاق والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية، كما تعكس نضج الدولة في ممارسات الذكاء الاصطناعي من خلال توفر استراتيجيات وطنية أو مبادرات تعكس رؤية واضحة وخطوات عملية لتعزيز الابتكار في هذا المجال.

- **ركيزة تطور السوق المالية:**

تقيس هذه الركيزة مستوى الشمول المالي ومدى انتشار التكنولوجيا المالية من خلال مؤشرات مثل نسبة السكان (من عمر 15 سنة فأكثر) الذين يمتلكون حسابات بنكية أو بطاقات خصم أو ائتمان بالإضافة إلى نسبة من أجروا أو تلقوا عمليات دفع رقمية،كما تقيس مدى نضج السوق المالي وحجمه.

---

[1] – الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي،2024:المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي،المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل،الإمارات العربية المتحدة،ص-ص33-74.

[2] – نفس المرجع،ص ص66-67.

جدول رقم(17):ترتيب أداء الدول العربية مقارنة بالدول المرجعية حسب فروع مؤشر الإقتصاد الرقمي سنة2024.

البلدان	مؤشر الإقتصاد الرقمي									
			المؤسسات		البنية التحتية		الجاهزية التكنولوجية		تطور السوق المالية	
	الدرجة	ترتيب الدولة	الدرجة	ترتيب الدولة	الدرجة	ترتيب الدولة	الدرجة	ترتيب الدولة	الدرجة	ترتيب الدولة
سنغافورة	83		88		94		89		82	
ماليزيا	73		67		81		84		90	
قطر	66	3	68	1	72	4	78	3	58	3
الإمارات	75	1	67	2	88	1	86	1	72	2
الكويت	60	5	54	4	71	5	28	10	56	4
السعودية	72	2	54	6	82	2	78	2	81	1
عمان	59	6	54	5	69	6	36	7	36	6
البحرين	60	4	56	3	80	3	33	9	52	5
الأردن	53	7	51	7	48	11	33	8	28	7
تونس	50	8	46	9	49	10	55	6	18	12
المغرب	50	10	47	8	50	9	57	5	27	8
مصر	50	9	35	10	58	7	64	4	22	9
الجزائر	45	11	29	11	51	8	27	12	19	11
موريتانيا	29	13	25	12	30	13	23	13	11	15
لبنان	44	12	20	13	46	12	27	11	22	10
جيبوتي	24	16	18	14	26	15	20	21	6	18
القمر المتحدة	24	15	16	15	26	14	20	22	12	14
العراق	28	14	11	16	26	16	20	20	10	16
السودان	21	19	9	17	26	20	20	16	6	21
ليبيا	21	18	7	18	26	17	20	19	6	19
اليمن	21	20	6	19	26	22	20	14	7	17
سوريا	24	17	6	20	26	21	20	15	6	22
الصومال	20	21	6	21	26	19	20	17	6	20
فلسطين	17	22	5	22	26	18	20	18	15	13
المتوسط	42		31		47		37		26	

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي2024المتاح على الرابط :https://arab-digital-economy.org/wp-content/uploads/2024/05/2024-2-4.pdf،تاريخ الإطلاع على الموقع:2024/02/20على الساعة01:12.

تعكس القيم المسجلة في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول الموضحة في الجدول رقم (17) أداءً متباينًا ما يستدعي تصنيف هذه الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

تتمثل المجموعة الأولى في الدول الرائدة في الاقتصاد الرقمي والتي أحرزت نتائج متقدمة وتشمل: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت وسلطنة عمان، أما المجموعة الثانية فتضم الدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية واعدة تتيح لها تحقيق تطور كبير في المستقبل وهي تعمل حاليًا على تعزيز قدراتها الرقمية، وتُدرج الجزائر ضمن هذه المجموعة إلى جانب كل من الأردن، المغرب، تونس، مصر ولبنان حيث سجلت الجزائر قيمة إجمالية لمؤشر الاقتصاد الرقمي تُقدّر بـ45 نقطة مما وضعها في المرتبة الحادية عشرة وبمقارنتها بالدول المرجعية يتضح أن البيئة الرقمية الجزائرية أصبحت مهيأة للتحسين بما ينسجم مع أهدافها الوطنية الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا في مختلف القطاعات .أما المجموعة الثالثة فتشمل الدول التي لا تزال تعمل على التعافي من الأزمات وتسعى لتحقيق تنمية شاملة وهي: موريتانيا، العراق، جزر القمر، جيبوتي، سوريا، ليبيا، السودان، اليمن، الصومال وفلسطين.

فيما يخص ركيزة المؤسسات يُلاحظ وجود فجوة كبيرة بين الدول المعيارية والدول الأقل أداءً حيث لم تتجاوز فلسطين 5 نقاط، في حين سجلت سنغافورة 88 نقطة وتسلّط هذه الفجوة الضوء على التفاوت الكبير في نضج الحوكمة وجودة المؤسسات بين مختلف الدول، كما تشير إلى استمرار بعض الدول في مواجهة تحديات كبيرة في بناء مؤسسات مستقرة وفعّالة، أما الجزائر فقد سجلت 29 نقطة مقابل متوسط أداء عام بلغ 31 نقطة وهو ما يدل على أداء مقبول نسبيًا في فعالية الحكومة بما يُمكّنها من تنفيذ السياسات الرقمية وتوفير بيئة ملائمة لمشاريع التحول الرقمي، ومع ذلك يظهر عند مقارنتها بالدول المرجعية (سنغافورة وماليزيا) التي سجلت 78 نقطة وجود فجوة تصل إلى 49 نقطة ما يعكس حاجة الجزائر الماسة إلى تقوية أطرها المؤسسية لتحقيق مستوى مماثل للدول الرائدة.

وفي تحليل ركيزة البنية التحتية يتبين أن كلًا من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد تفوقتا على ماليزيا في تطوير بنيتهما التحتية الرقمية دون أن تتجاوزا سنغافورة التي سجّلت 94 نقطة وهو ما يكشف عن فجوة واسعة تصل إلى 68 نقطة مقارنة بالدول الأقل أداءً، أما الجزائر فقد سجلت 51 نقطة متجاوزة متوسط أداء الدول الأخرى البالغ 47 نقطة بأربع نقاط، ما يعكس تحسنًا ملحوظًا في البنية التحتية خاصة في مجال

الإنترنت بفضل التوسيع الكبير لشبكات الألياف البصرية وتحسين جودة التغطية وخدمات الاتصال إلا أن مقارنة هذا الأداء بمتوسط الدول المرجعية البالغ 88 نقطة يكشف عن فجوة كبيرة تصل إلى 37 نقطة ما يدل على تأخر الجزائر في هذا المجال ويبرز الفرص المتاحة للنمو والتحسين.

أما بخصوص ركيزة الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل فتُظهر البيانات فجوة هائلة بين الدول المرجعية والدول الأقل تقدمًا مع الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة قد تجاوزت ماليزيا واقتربت كثيرًا من مستوى سنغافورة مما يعكس التزامها الجاد بتبني تقنيات المستقبل وتطلّعها نحو الريادة التكنولوجية، وفي المقابل سجلت الجزائر27 نقطة مقابل متوسط إقليمي بلغ 37 نقطة مما يشير إلى أن جاهزيتها التكنولوجية لا تزال دون المستوى المطلوب وعند مقارنتها بالدول المرجعية التي بلغ متوسطها 87 نقطة تبرز فجوة كبيرة تقدر بـ60 نقطة مما يُبرز ضرورة تسريع وتيرة التقدم نحو اكتساب المعرفة والابتكار التكنولوجي.

وفيما يتعلق بركيزة نمو الأسواق المالية يتضح من الجدول رقم (17) وجود تفاوت كبير بين الدول من حيث الشمول المالي واعتماد التكنولوجيا المالية وقد سجلت الجزائر أداءً قريبًا من متوسط الدول الأخرى ويُعزى هذا الأداء إلى الانتشار الواسع للهواتف المحمولة بين السكان ما وفر قاعدة مناسبة لتطوير تطبيقات وخدمات مالية رقمية متنوعة إلى جانب ارتفاع طفيف في الاستثمارات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية، غير أن الأداء الجزائري يظل متأخرًا بشكل كبير عند مقارنته بمتوسط الدول المرجعية الذي بلغ 86 نقطة مما يشير إلى حاجة ملحة إلى تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية من خلال تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا المالية وتحسين الأطر التنظيمية وتوسيع نطاق التثقيف المالي فضلاً عن دعم مبادرات الشمول المالي.

المبحث الثالث:تحليل وضعية المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري(2013-2022)

تعكس درجة المنافسة داخل القطاع البنكي قدرة السوق على استيعاب الفاعلين الجدد وتحقيق الكفاءة المالية والابتكار. وفي السياق الجزائري تبرز العديد من المؤشرات على محدودية المنافسة بسبب سيطرة البنوك العمومية وضعف التحول الرقمي. يهدف هذا المبحث إلى دراسة بنية السوق البنكية الجزائرية من حيث التركز وتنوع الخدمات وقياس مؤشرات المنافسة الفعلية مع رصد مدى تأثير التقنيات المالية الرقمية في تعزيز هذه المنافسة وخلق بيئة أكثر انفتاحًا وفعالية.

المطلب الأول: بنية ومؤشرات نشاط القطاع البنكي الجزائري

1- مؤشرات تنوع هيكل القطاع البنكي الجزائري:

ساهمت الإصلاحات المتعددة التي تم اعتمادها في القطاع البنكي في تعزيز الانفتاح على الخارج واستقطاب عدد متزايد من المستثمرين الأجانب مما أسهم في تنويع هيكل القطاع البنكي الجزائري سواء من حيث طبيعة الملكية أو أنماط النشاط. ويُبيّن الجدول أدناه تطوّر شبكة القطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية 2023.

جدول رقم(18):تطور شبكة القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2023)

البيان/السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الوكالات البنكية	**1409**	**1445**	**1469**	**1489**	**1511**	**1541**	**1567**	**1577**	**1604**	**1626**	**1649**
البنوك العمومية	1094	1113	1123	1134	1146	1160	1177	1188	1202	1226	1249
البنوك الخاصة	315	332	346	355	365	381	390	389	402	400	400

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2022/03/18على الساعة21:13.

يتكوّن القطاع البنكي الجزائري خلال فترة الدراسة من عدد ثابت من البنوك يُقدّر بـ 19 بنكًا، تتوزع مقراتها الاجتماعية جميعًا في الجزائر العاصمة، من بينها ستة بنوك عمومية وثلاثة عشر بنكًا خاصًا. وتُمارس هذه البنوك نشاطاتها عبر شبكة متنامية من الوكالات حيث ارتفع عددها من 1409 وكالة سنة 2013 إلى 1649 وكالة سنة 2023 مما يعكس تحسنًا في مستوى الكثافة البنكية داخل البلاد ويُعزز من فرص الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد.

تُظهر بيانات الجدول أعلاه أن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على السوق البنكي الوطني بفضل شبكتها الواسعة من الوكالات المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن حيث بلغ عدد وكالاتها 1249 وكالة سنة 2023، في المقابل بلغ عدد وكالات البنوك الخاصة 400 وكالة في سنة 2023 مقارنة بـ315 وكالة سنة 2013 وهي متركزة أساسًا في الولايات الشمالية.

ورغم أن البنوك العمومية ما تزال تتصدر من حيث عدد الوكالات إلا أن وتيرة توسع البنوك الخاصة تبدو أسرع إذ بلغت نسبة نمو وكالاتها نحو27% وهي نسبة تفوق تلك المسجلة لدى البنوك العمومية (14%) ويُعد هذا النمو مؤشرًا على تطور المنافسة البنكية بين القطاعين سواء على مستوى تعبئة الموارد أو في ما يخص توزيع القروض وتقديم الخدمات البنكية الأساسية للزبائن.

أما من حيث طبيعة النشاط فيُظهر الشكل البياني أدناه تطور عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية والتي ارتفعت من 31 وكالة سنة 2013 إلى 88 وكالة سنة 2023، وقد حظي هذا النشاط باهتمام خاص من طرف البنوك العمومية ابتداءً من سنة 2020 حيث بادرت بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية بعدما كانت خدمات التمويل الإسلامي حكرًا على بنك السلام وبنك البركة فقط.

الشكل رقم(15):تطور عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية خلال الفترة(2013-2023)

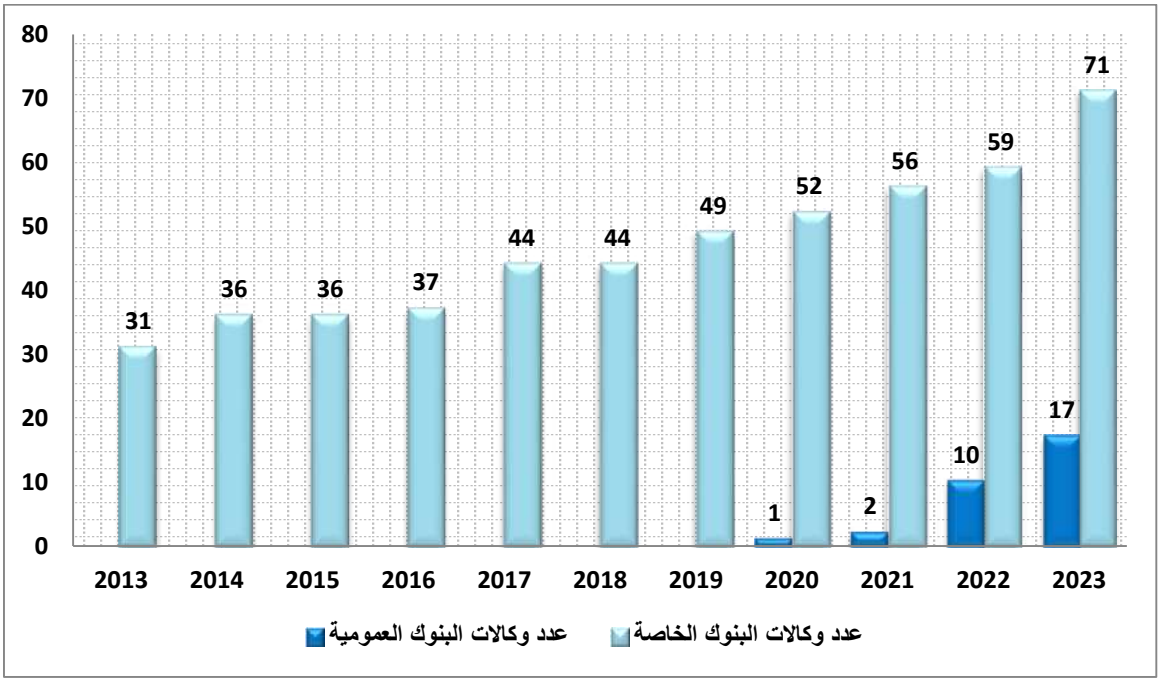

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2023) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/19 على الساعة09:22.

2- تطور النشاط الإدخاري:

تعد الودائع أهم مصادر تمويل البنوك التجارية ولذلك تحرص هذه البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي الإدخاري في المجتمع، وعدم تعقيد إجراءات التعامل المتعلقة بإيداع الأموال الخاصة أو سحبها من الإستهلاك، وان نمو حجم الودائع البنكية يعكس تطور البنوك في تعبئة المدخرات، اذ كلما زادت قدرة البنوك في تعبئة المدخرات كلما ساهمت في الحد من الإستهلاك ومنح الإئتمان وزيادة النمو الإقتصادي[1]، وأدناه جدول يمثل تطور حجم الودائع لدى البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

جدول رقم(19):تطور حجم ودائع القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

الوحدة:آلاف الدينار الجزائري				
السنوات/البيان	اجمالي الودائع	حصة البنوك العمومية	إجمالي ودائع البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة	إجمالي ودائع البنوك الخاصة
2013	7 787 400 000	87%	6 743 888 400	13%	1 043 511 600
2014	9 117 500 000	88%	7 996 047 500	12%	1 121 452 500
2015	9 200 800 000	88%	8 124 306 400	12%	1 076 493 600
2016	9 079 900 000	87%	7 908 592 900	13%	1 171 307 100
2017	10 232 200 000	86%	8 779 227 600	14%	1 452 972 400
2018	10 922 700 000	86%	9 415 367 400	14%	1 496 409 900
2019	10 639 500 000	85%	9 075 493 500	15%	1 553 367 000
2020	10 756 000 000	85%	9 110 332 000	15%	1 634 912 000
2021	12 484 900 000	85%	10 562 225 400	15%	1 910 189 700
2022	14 530 400 000	87%	12 568 796 000	13%	1 947 073 600

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Excel و التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/19 على الساعة15:02.

يوضح الجدول أعلاه تطور ودائع القطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022 حيث شهد إجمالي ودائع القطاع البنكي نموًا لافتًا حين ارتفع من حوالي 7.787.400.000 ألف دج سنة 2013 إلى

[1]-مصطفى حسين عبد العالي الغريباوي،2022:أثر التحرر المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة(2004-2019)،أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والإقتصاد،جامعة واسط،العراق،ص86.

14.530.400.000 ألف دج سنة 2022 أي بنسبة نمو تقارب 87% خلال عشر سنوات وهو ما يعكس توسعًا في القاعدة الادخارية وثقة متزايدة في النظام البنكي، وبالنظر إلى توزيع هذه الودائع فقد حافظت البنوك العمومية على هيمنتها إذ ارتفعت ودائعها من 6.743.888.400 ألف دج إلى 12.568.796.000 ألف دج خلال نفس الفترة مع حصة سوقية تراوحت بين 85% و87% ما يشير إلى استقرار نسبي في سيطرتها على السوق رغم بعض التذبذبات. أما البنوك الخاصة فقد سجلت بدورها نموًا في ودائعها من 1.043.511.600 ألف دج سنة 2013 إلى 1.947.073.600 ألف دج سنة 2022 مع ارتفاع في حصتها السوقية التي بلغت ذروتها عند 15% ما بين 2019 و2021 قبل أن تتراجع إلى 13% سنة 2022. ورغم هذا النمو لا تزال مساهمة البنوك الخاصة محدودة مقارنة بالبنوك العمومية ما يعكس واقعًا بنكيًا يتسم بضعف المنافسة البنكية ويبرز الحاجة إلى تعزيز دور البنوك الخاصة وتوفير بيئة تنظيمية وتشريعية أكثر دعمًا لتكافؤ الفرص داخل السوق البنكية الجزائرية.

الشكل رقم(16):تحليل تركيبة ودائع البنوك العمومية في الجزائر (2013 – 2022)

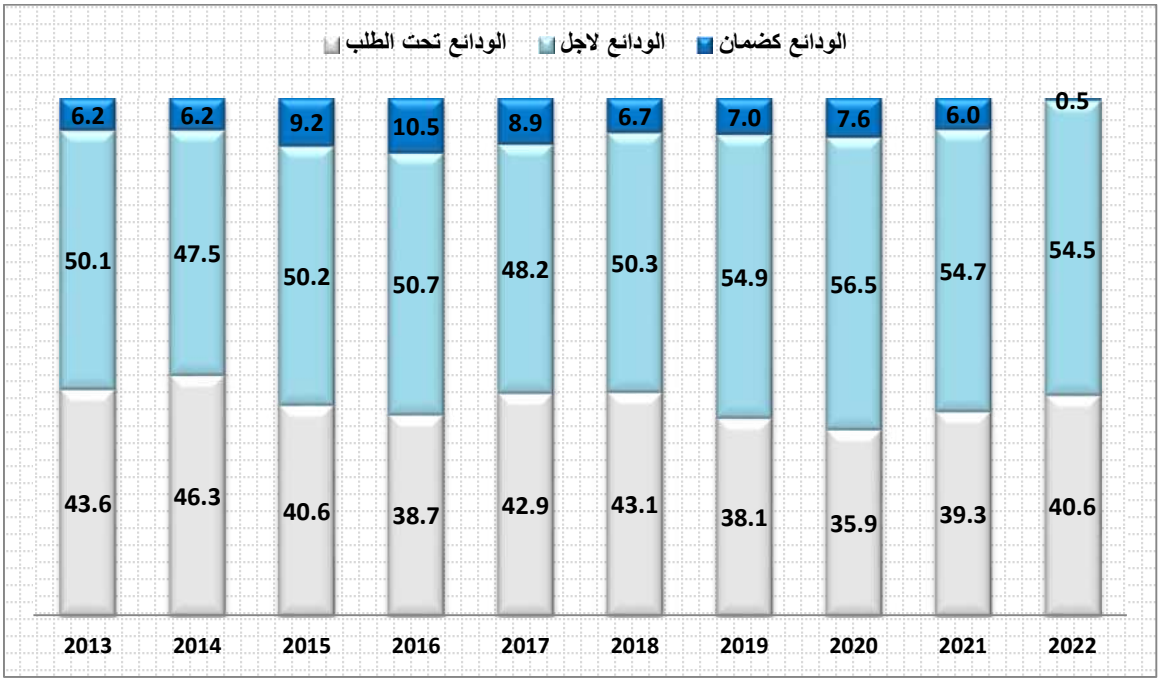

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Excel و التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/19 على الساعة23:42.

يتضح من الشكل رقم(16) أن ودائع البنوك العمومية في الجزائر تتوزع بين ثلاث مكونات رئيسية: الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل والودائع كضمان خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022، إذ سجّلت الودائع لأجل النسبة الأكبر من إجمالي الودائع العمومية حيث تراوحت بين 47.5% و56.5% مما يدل على توجه غالبية

المودعين نحو هذا النوع من الادخار وهو ما يعكس ثقة نسبية في استقرار القطاع البنكي ورغبة في الاستفادة من الفوائد البنكية.

في المقابل شكّلت الودائع تحت الطلب نسبة أقل بكثير تراوحت بين 0.5% فقط في 2022 و10.5% في 2016، مع ملاحظة انخفاض حاد ابتداءً من سنة 2021 حيث سجلت نسبة 6% ثم تراجعت بشكل كبير إلى 0.5% سنة 2022 هذا التراجع قد يُعزى إلى عوامل مثل تقييد السيولة أو تغير في سلوكيات العملاء البنكية نحو الادخار طويل الأجل أو تطورات تنظيمية أثرت على طبيعة الحسابات الجارية.

أما الودائع كضمان فقد حافظت على نسب مستقرة نسبيًا تتراوح بين 35.9% و46.3% ما يشير إلى دورها المهم في العلاقة بين البنوك والعملاء خصوصًا في سياق الحصول على التمويل البنكي والضمانات البنكية.

يُظهر هذا التوزيع أن البنوك العمومية في الجزائر تعتمد بشكل أساسي على الودائع لأجل كقاعدة تمويلية مستقرة في حين أن تراجع الودائع تحت الطلب خاصة في آخر سنة قد يشير إلى تغيرات في الديناميكية البنكية والتي تتطلب المزيد من المتابعة والتحليل لفهم انعكاساتها على السيولة وتوازنات الميزانية البنكية.

الشكل رقم(17):تحليل تركيبة ودائع البنوك الخاصة في الجزائر (2013 – 2022)

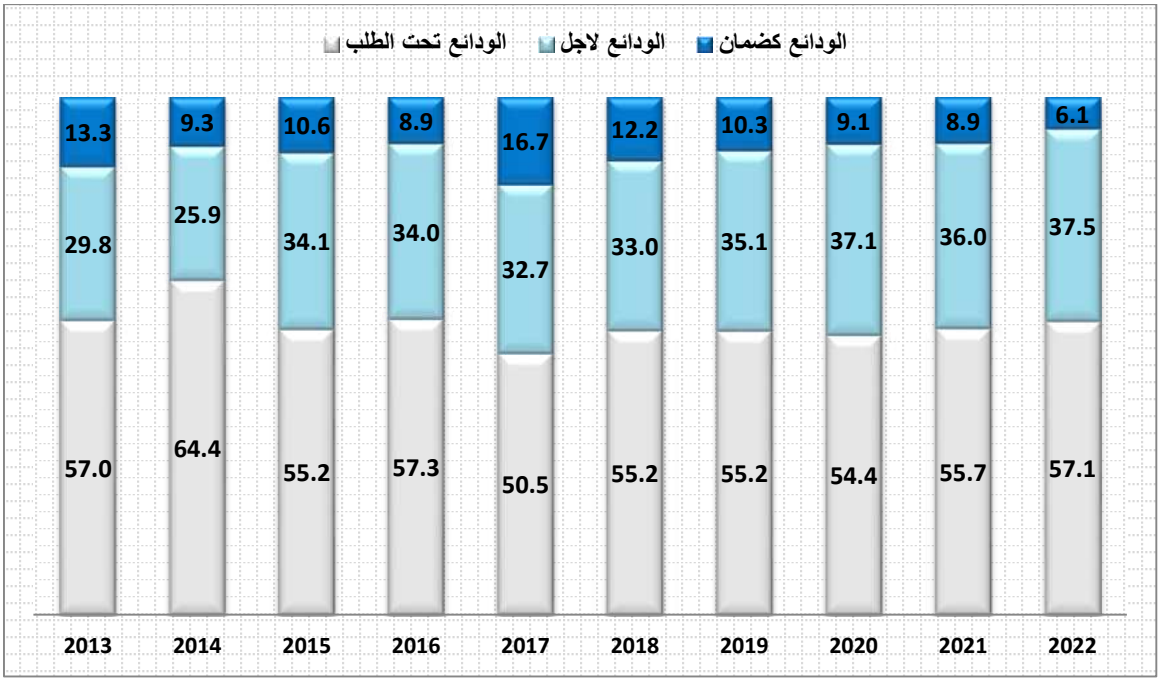

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Excel و التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/20 على الساعة12:51.

يُظهر الشكل رقم(17) أن الودائع تحت الطلب هي العنصر الأكثر هيمنة في البنوك الخاصة على مدار السنوات من 2013 إلى 2022 حيث تراوحت نسبتها بين 50.5% و64.4 % اذ تشير هذه النسب إلى أن غالبية العملاء في البنوك الخاصة يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في حسابات جارية مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على السيولة السريعة ومرونة التعامل مع الأموال أي يساهم هذا الاتجاه في تمكين العملاء من إجراء المعاملات اليومية بسهولة بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة للمرونة في الظروف الاقتصادية المتغيرة. رغم ذلك شهدت هذه النسبة تراجعًا طفيفًا في السنوات الأخيرة مما قد يعكس تحولًا نحو ادخار طويل الأجل

أما الودائع لأجل فقد سجلت نسبًا تتراوح بين 25.9% و37.5% مما يشير إلى تزايد ميل العملاء نحو الادخار طويل الأجل للاستفادة من العوائد الثابتة وهذا يظهر زيادة في الوعي المالي للعملاء ورغبتهم في تأمين دخل ثابت في المستقبل .

فيما يتعلق بـ الودائع كضمان فقد شكلت النسبة الأقل من إجمالي الودائع حيث تراوحت بين 6.1% و16.7 % شهدت هذه النسبة تراجعًا تدريجيًا مما قد يشير إلى تحول في تفضيلات العملاء نحو أنواع أخرى من الودائع أو تغييرات في استراتيجيات البنوك الخاصة، كما يمكن أن يكون هذا الانخفاض المستمر في هذا النوع من الودائع نتيجة لتوافر بدائل تمويلية أخرى مثل القروض أو تسهيلات ائتمانية قد تكون أكثر ملاءمة للعملاء.

3- تطور نشاط الإقراض:

يعتبر الإئتمان عنصرا من أهم عناصر النظام المالي الجزائري وعاملا مشجعا للنمو الإقتصادي لما له أثرا على الإستثمار والإنتاج والتوظيف، فهو يساهم على تلبية إحتياجات الأفراد والشركات، وفي ما يلي جدول يوضح تطور حجم القروض في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

جدول رقم(20):تطور حجم القروض في القطاع البنكي الجزائري(2013-2022)

الوحدة:آلاف الدينار الجزائري					
السنوات/البيان	اجمالي القروض				
		حصة البنوك العمومية	إجمالي قروض البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة	إجمالي قروض البنوك الخاصة
2013	5 154 500 000	86,50%	4 457 400 000	13,50%	697 000 000
2014	6 502 900 000	87,80%	5 712 100 000	12,20%	790 800 000
2015	7 275 600 000	87,50%	6 366 600 000	12,50%	909 000 000
2016	7 907 800 000	87,60%	6 925 300 000	12,40%	982 500 000
2017	8 877 900 000	86,80%	7 704 000 000	13,20%	1 173 900 000
2018	9 974 000 000	86,50%	8 636 100 000	13,40%	1 338 000 000
2019	10 855 600 000	87,90%	9 545 800 000	12,00%	1 309 900 000
2020	11 180 200 000	88,30%	9 872 100 000	11,70%	1 308 100 000
2021	9 792 100 000	85,40%	8 368 500 000	14,50%	1 423 600 000
2022	10 112 300 000	85,50%	8 653 900 000	14,40%	1 458 500 000

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Excel و التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/21 على الساعة18:37.

تعكس بيانات الجدول رقم(20) توزيع القروض في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2022 هيمنة شبه مطلقة للبنوك العمومية على تمويل الاقتصاد حيث تراوحت حصتها من إجمالي القروض بين 85% و88% في معظم السنوات، فقد بلغت قيمة القروض الممنوحة من طرف هذه البنوك حوالي 4,457,400,000 ألف دينار جزائري سنة 2013 لترتفع تدريجيًا إلى نحو 000 900 653 8 ألف دينار جزائري سنة 2022. في المقابل ورغم النمو الملحوظ في قيمة القروض المقدّمة من البنوك الخاصة التي انتقلت من حوالي 697 000 000 ألف دينار إلى نحو 000 500 458 1 ألف دينار خلال نفس الفترة، إلا أن حصتها من السوق ظلت محدودة ولم تتجاوز 14.5% ويبرز هذا التفاوت الكبير بين الطرفين استمرار الاعتماد على البنوك العمومية كمصدر رئيسي للتمويل البنكي في الجزائر في ظل مساهمة نسبية ضعيفة للبنوك الخاصة مما يشير إلى اختلال واضح في التوازن الهيكلي داخل القطاع،وتُظهر هذه الأرقام الحاجة المُلِحّة إلى إعادة تفعيل المنافسة

البنكية وتوسيع هامش تدخل البنوك الخاصة بما يعزز من كفاءة توزيع الموارد ويزيد من تنوع العروض التمويلية المتاحة للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم(18): تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية حسب آجال الإستحقاق(2013-2022)

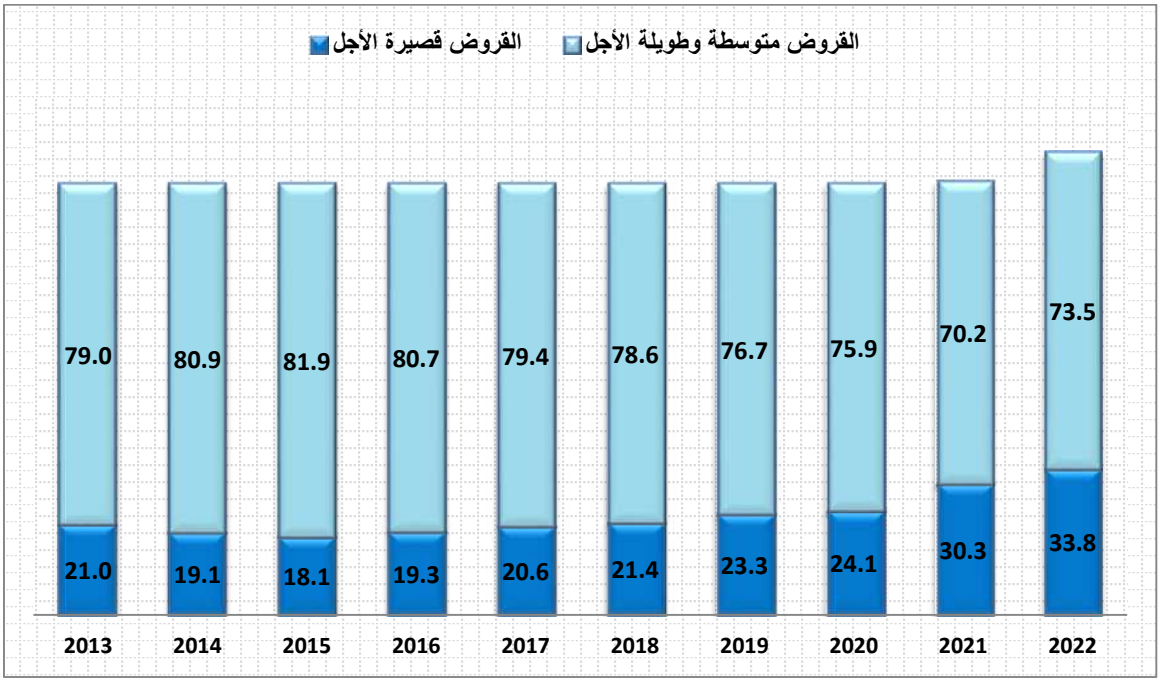

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Excel و التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/22 على الساعة10:32.

الشكل رقم (19): تصنيف القروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة حسب آجال الإستحقاق(2013-2022)

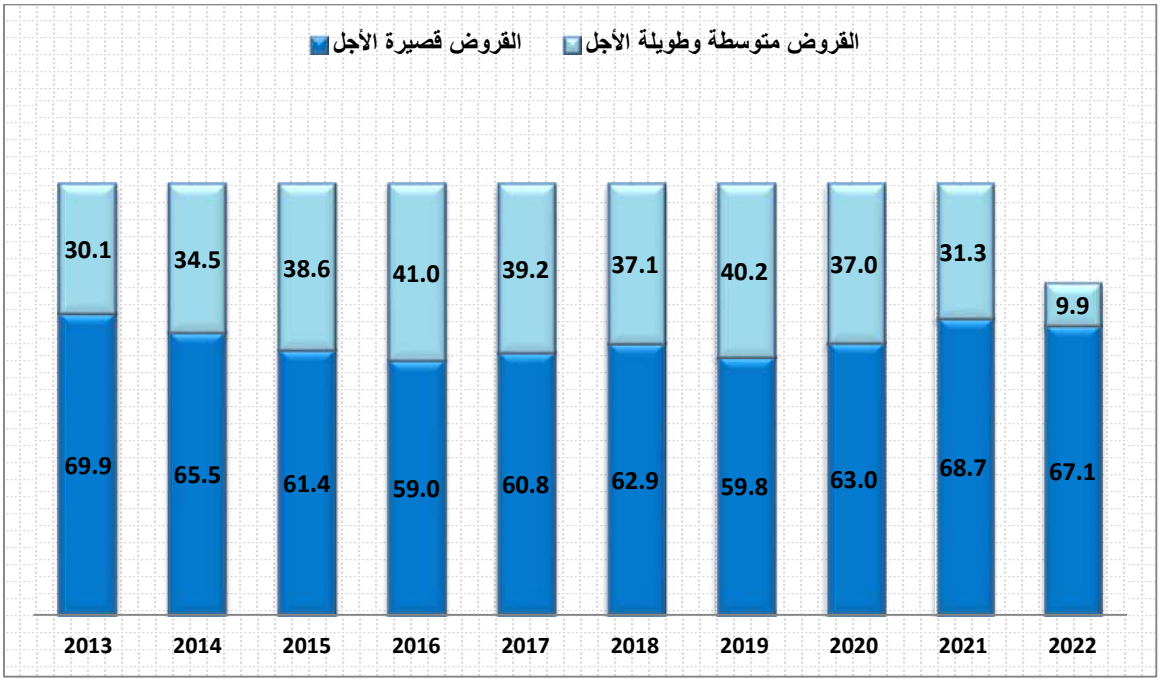

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Excel و التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/22 على الساعة17:03.

بالنظر إلى الشكلين رقم (18) و (19) يُلاحظ أن البنوك العمومية تحافظ على هيمنة واضحة في تمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل حيث تجاوزت حصتها 75% من إجمالي القروض في معظم السنوات، كما تزايدت هذه الحصة بشكل طفيف في بعض الفترات حيث وصلت إلى 81.9% في عام 2015، تشير هذه الأرقام إلى أن البنوك العمومية تركز بشكل أساسي على تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات التي تتطلب آجالًا طويلة ومتوسطة مما يعكس دورها البارز في تمويل القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد تميزت بزيادة في حصة القروض قصيرة الأجل حيث وصلت في سنة2013 إلى 69.9% واحتفظت بحصة تتراوح حول 65% حتى 2020،يُظهر ذلك أن البنوك الخاصة تميل إلى تمويل العمليات التجارية ذات الأفق الزمني الأقصر مقارنة بالبنوك العمومية مما يعكس ميولًا نحو توفير القروض لأغراض سريعة أو لدعم السيولة في السوق.

عموماً تعكس هذه البيانات تباينًا استراتيجيًا بين القطاعين حيث تظل البنوك العمومية مركزة على تمويل المشاريع ذات الأمد الطويل بينما تميل البنوك الخاصة إلى تمويل المشاريع ذات الأفق الزمني القصير.

الشكل رقم (20):متوسط حصص القروض الممنوحة حسب القطاعات(2013-2022)

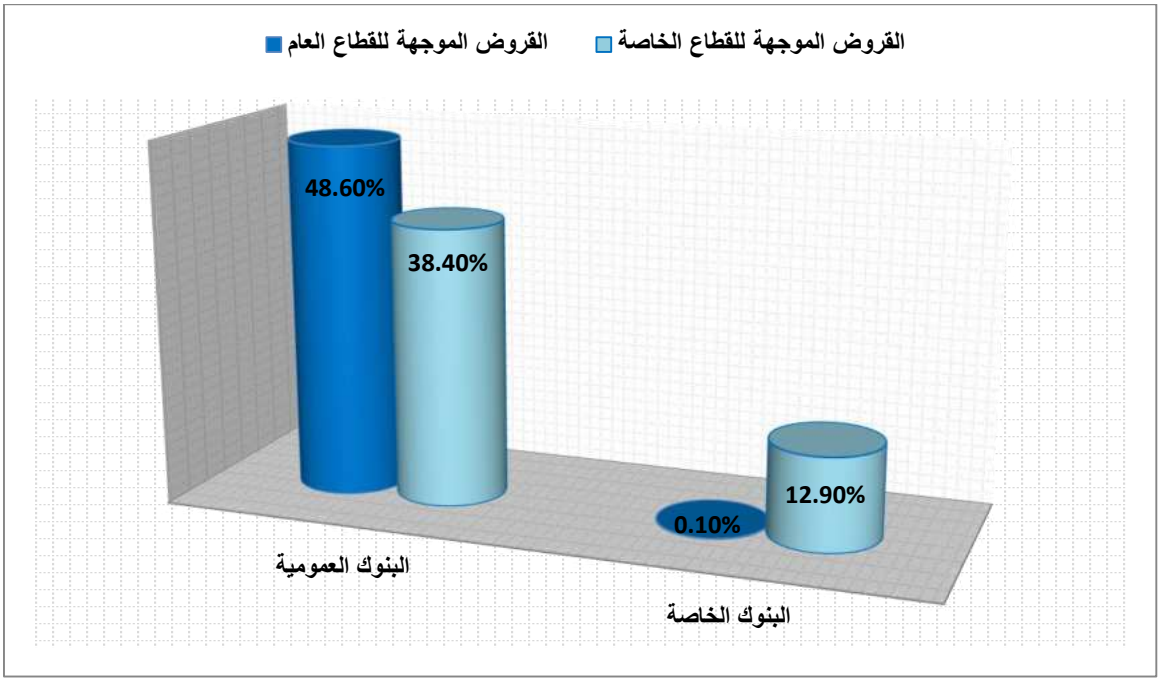

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Excel و التقارير السنوية لبنك الجزائر (2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/03/22 على الساعة22:33.

يوضح الشكل رقم (20) أن البنوك العمومية تسيطر على النسبة الأكبر من سوق القروض سواء كانت موجهة للقطاع العام أو القطاع الخاص حيث بلغ متوسط حصتها من القروض الموجهة للقطاع العام 48.6% بينما بلغ متوسط حصتها من القروض الموجهة للقطاع الخاص 38.4% ويعود هذا التفوق إلى عدة عوامل أبرزها أهمية تحصيل المدخرات من خلال حجم الودائع ، بالإضافة إلى انتشار شبكة وكالات البنوك العمومية في جميع أنحاء البلاد، علاوة على ذلك تفضل البنوك العمومية منح القروض للمؤسسات العامة أكثر من المؤسسات الخاصةحيث تقوم بتمويل المشاريع الكبرى في قطاعات مثل الطاقة والمياه بشكل خاص[1].

ومن ناحية أخرى ورغم فتح السوق البنكي منذ عام 1990 فإن حصة البنوك الخاصة من سوق القروض تظل محدودة حيث لم تتجاوز 13% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، ويرجع ذلك إلى تركيزها على التعامل مع القطاع الخاص فقط إذ بلغ متوسط حصتها من إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص 12.9% خلال فترة الدراسة، وبالتالي تركز البنوك الخاصة على فئة محدودة من المؤسسات الخاصة والأسر وبعض الأعمال المتعلقة بالاستيراد، أما بالنسبة لتعاملها مع القطاع العام فيظهر الشكل أن البنوك الخاصة ساهمت في تمويل

[1] – نوري منيرة،2024:تطور الإئتمان المصرفي ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة2000-2022،مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية،المجلد8،العدد1،الجزائر ،ص550.

هذا القطاع بمعدل لا يتجاوز 0.1% من إجمالي القروض مما يعكس ضعف قدرتها الإقراضية مقارنة بالبنوك العمومية.

المطلب الثالث: تحليل الصلابة المالية للقطاع البنكي الجزائري

1- تحليل الملاءة المالية :

تُعد نسبة الملاءة المالية من أبرز الأدوات التي تُستخدم لقياس قدرة النظام البنكي على امتصاص الخسائر ومواجهة الصدمات المالية والاقتصادية المحتملة، وفي هذا الإطار قامت لجنة بازل للرقابة البنكية بإدخال تعديلات على متطلبات اتفاقية بازل 2 من خلال تعزيز كفاية رأس المال كمًا ونوعًا وذلك عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة مع التركيز على رفع جودة رأس المال المستخدم.

وقد كشفت جائحة كوفيد-19 أهمية تطبيق متطلبات بازل 3 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) في تعزيز متانة النظام البنكي، إذ ساهمت هذه المعايير في تقوية هوامش رأس المال والسيولة مما مكّن البنوك من مواجهة تداعيات الأزمة الصحية رغم حدّتها وساعد على الحفاظ على استقرار القطاع البنكي وحمايته من الانهيار[1].

ويعرض الشكل رقم (21) تطور معدلات الملاءة الكلية والقاعدية للقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022 مما يعكس مسار تطور قدرة البنوك الجزائرية على مواجهة المخاطر خلال هذه السنوات.

[1] – رامي عبيد وآخرون،2023:مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية،دراسات تطوير القطاع المالي،العدد21،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص69.

الشكل رقم(21):تطور معدلات الملاءة الكلية والقاعدية للقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

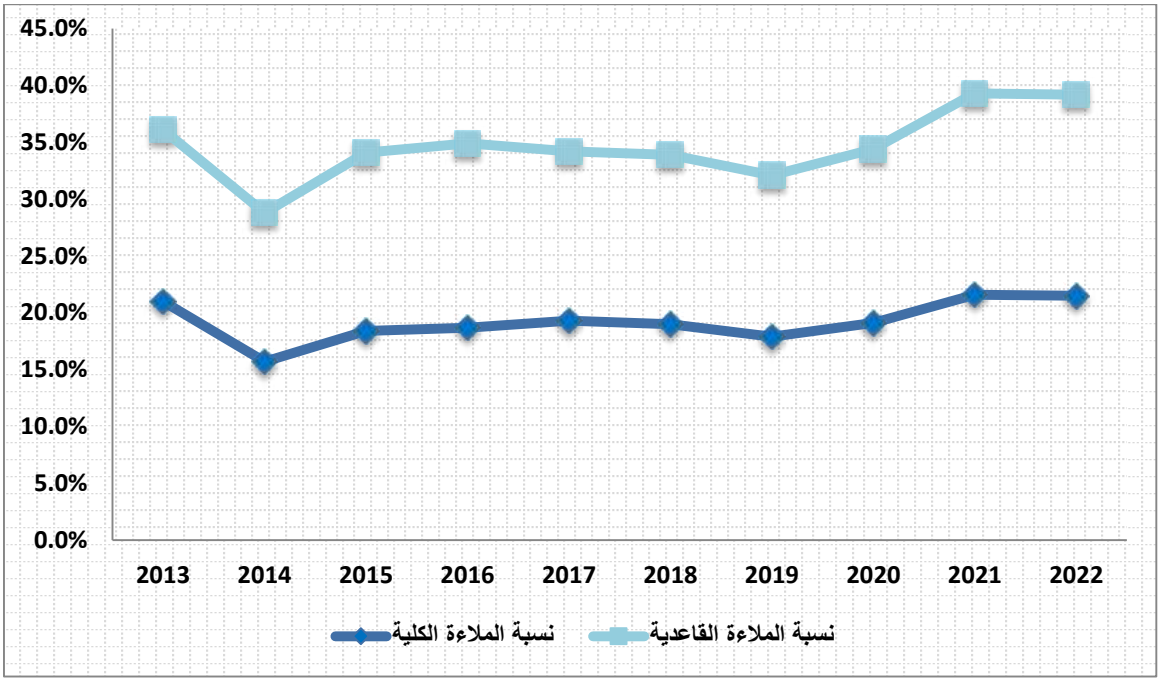

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع2022/03/25على الساعة9:25.

بلغ متوسط نسبة الملاءة الكلية والملاءة القاعدية للقطاع البنكي الجزائري خلال فترة الدراسة 19.2% و15.5% على التوالي وهي نسب تفوق تلك التي حددتها متطلبات بازل 3 مما يعكس قدرة النظام البنكي الجزائري على تحمل الصدمات المالية المحتملة، وقد حافظ القطاع البنكي على مستويات مرتفعة من الملاءة بنوعيها حيث تراوحت نسبة الملاءة الكلية ما بين 15.7% و21.6% في حين تراوحت نسبة الملاءة القاعدية بين 13.1%و17.7% ، هذا الأداء الإيجابي يدل على تحسن ملحوظ في صلابة النظام البنكي من حيث القدرة على مواجهة المخاطر لا سيما بعد اعتماد برنامج إعادة التمويل الخاص من قبل السلطة النقدية الذي ساهم بشكل ملحوظ في تحسين الوضع المالي العام للقطاع البنكي[1].

2- تحليل السيولة (الأصول السائلة) :

فيما يخص متطلبات السيولة تُعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أبرز المؤشرات المستخدمة لتقييم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية عند الاستحقاق، إلى جانب ذلك تُستخدم نسبة تغطية السيولة لقياس مدى قدرة البنوك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل وهو ما يعكس فعالية إدارة السيولة داخل القطاع

[1] -بنك الجزائر،2022،مرجع سبق ذكره،ص66.

البنكي. وتُعد هاتان النسبتان معًا مقياسًا مهمًا لكفاءة القطاع البنكي في إدارة أصوله وتوزيع موارده المتاحة بشكل يوازن بين تحقيق أعلى عائد ممكن وضمان أعلى درجات الأمان والسيولة. وفي هذا السياق يُظهر الشكل أدناه تطور نسب السيولة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022.

الشكل رقم(22):تطور نسب الأصول السائلة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

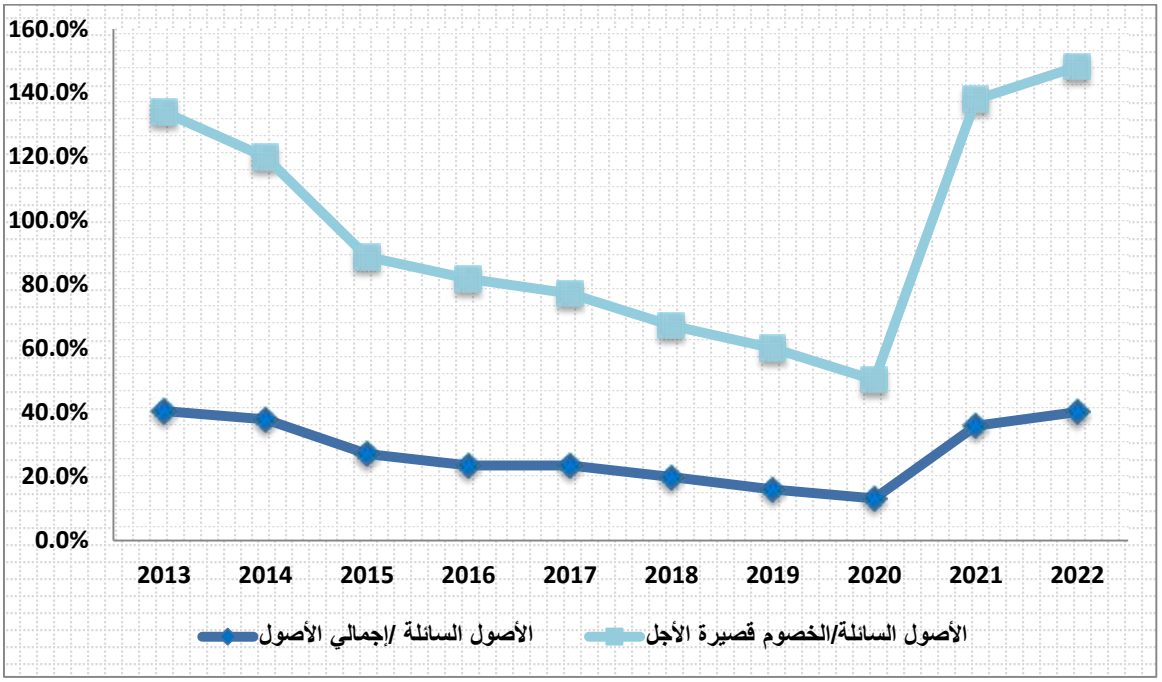

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع2022/03/25على الساعة15:24.

يُظهر الشكل رقم (22) أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول سجلت منحىً تنازليًا واضحًا خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 ويُعزى هذا التراجع أساسًا إلى الارتفاع الكبير في حجم القروض الممنوحة للاقتصاد والتي بلغت حوالي 11,180.2 مليار دينار جزائري في سنة 2020 مقابل 5,154.5 مليار دينار في سنة 2013، كما اتبعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل نفس الاتجاه التنازلي حيث انخفضت من 93.5% سنة 2013 إلى 37.1% سنة 2020 وهو ما يُعزى إلى نمو الخصوم قصيرة الأجل بوتيرة أسرع من نمو الأصول السائلة خلال هذه الفترة.

ورغم استمرار نمو القروض الموجهة للاقتصاد بين 2020 و2022 إلا أن نسب السيولة السائلة سجلت تحسنًا ملحوظًا، فقد ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول إلى 35.9% سنة 2021 و 40.2% سنة 2022. كما قفزت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل إلى 102% و 108% خلال نفس السنتين

على التوالي، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع السيولة لدى القطاع البنكي الجزائري نتيجة تدابير التخفيف من القواعد الاحترازية التي اعتمدها بنك الجزائر استجابةً للصدمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 إضافة إلى البرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي تم تطبيقه في يوليو 2021[1] والذي ساهم في تعزيز السيولة وتحسين مؤشرات الصلابة المالية للبنوك.

3- تحليل المردودية :

تُعد مؤشرات المردودية من بين الأدوات الأساسية التي تُستخدم للاستدلال على متانة وسلامة القطاع البنكي ويمكن قياسها من خلال مردودية الأموال الخاصة (ROE) ومردودية الأصول(ROA) ، حيث أن مؤشر ROE يعكس مدى قدرة البنك على توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثرواتهم وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على كفاءة الإدارة البنكية في اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية فعالة. أما مؤشر ROA فيقيس مدى نجاح البنك في استثمار أصوله وتوجيهها نحو فرص استثمارية مربحة مما يعكس جودة الأداء المالي للبنك وفعالية استخدام موارده المتاحة لتحقيق عوائد مستدامة.

الشكل رقم(23):تطور مردودية الأموال الخاصة ROE في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

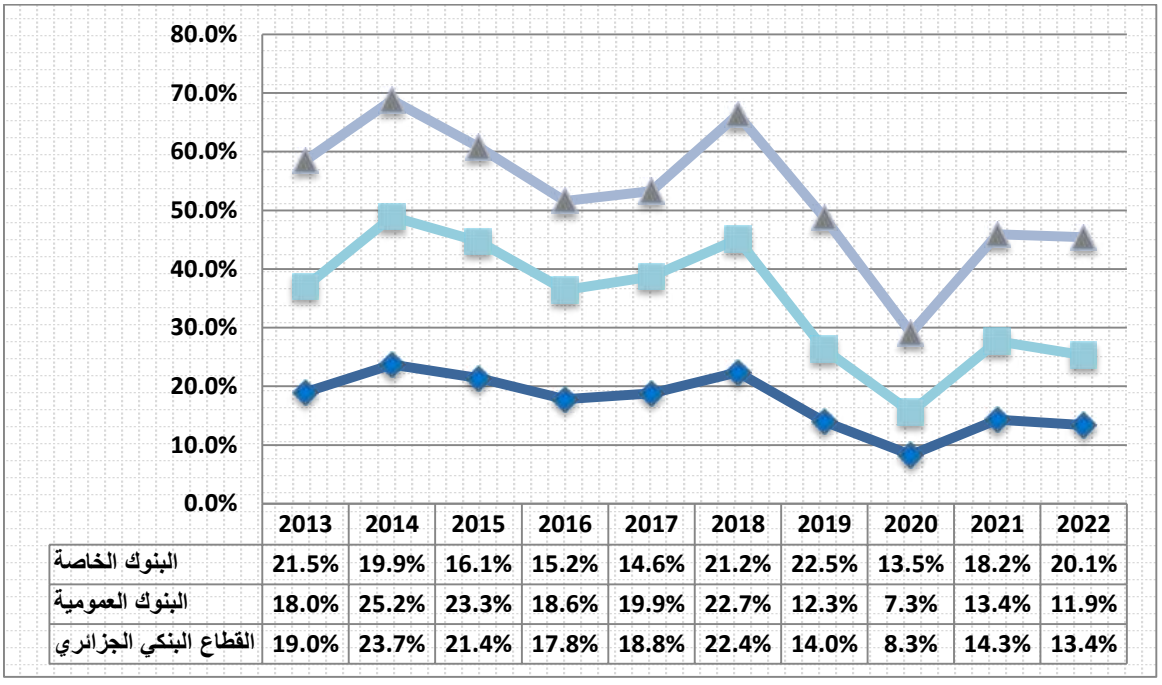

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك الخاصة	21.5%	19.9%	16.1%	15.2%	14.6%	21.2%	22.5%	13.5%	18.2%	20.1%
البنوك العمومية	18.0%	25.2%	23.3%	18.6%	19.9%	22.7%	12.3%	7.3%	13.4%	11.9%
القطاع البنكي الجزائري	19.0%	23.7%	21.4%	17.8%	18.8%	22.4%	14.0%	8.3%	14.3%	13.4%

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع2022/03/27على الساعة18:01.

[1] -بنك الجزائر،2022،مرجع سبق ذكره،ص48.

يُبيّن الشكل رقم (23) أن مردودية الأموال الخاصة (ROE) في القطاع البنكي الجزائري عرفت تذبذبًا ملحوظًا خلال الفترة 2013-2022 حيث تراجعت من 19% سنة 2013 إلى 13.4% سنة 2022 مسجلة أعلى ذروة لها عند 23.7% في سنة 2014 وأدنى مستوى لها عند 8.3% في سنة 2020 وقد اتبعت البنوك العمومية نفس الاتجاه إذ بلغت مردودية أموالها الخاصة ذروتها في سنة 2014 بنسبة 25.2% بينما انخفضت إلى أدنى مستوى لها في سنة 2020 بنسبة 7.3%.

أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد شهدت مردودية أموالها الخاصة وتيرة مختلفة حيث تراجعت في السنوات الأولى من الفترة المدروسة ثم بدأت في التحسن تدريجيًا انطلاقًا من سنة 2018 مع استثناء سنة 2020 التي شهدت انخفاضًا نتيجة تداعيات الأزمة الصحية والاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع في مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك العمومية – وفقًا لتقارير بنك الجزائر – يُعزى إلى ارتفاع متوسط أموالها الخاصة مقارنة بالأرباح المحققة، في حين أن تراجع المردودية لدى البنوك الخاصة يرجع أساسًا إلى انخفاض نتائجها التشغيلية والربحية.

الشكل رقم(24):تطور مردودية الأصول ROA في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

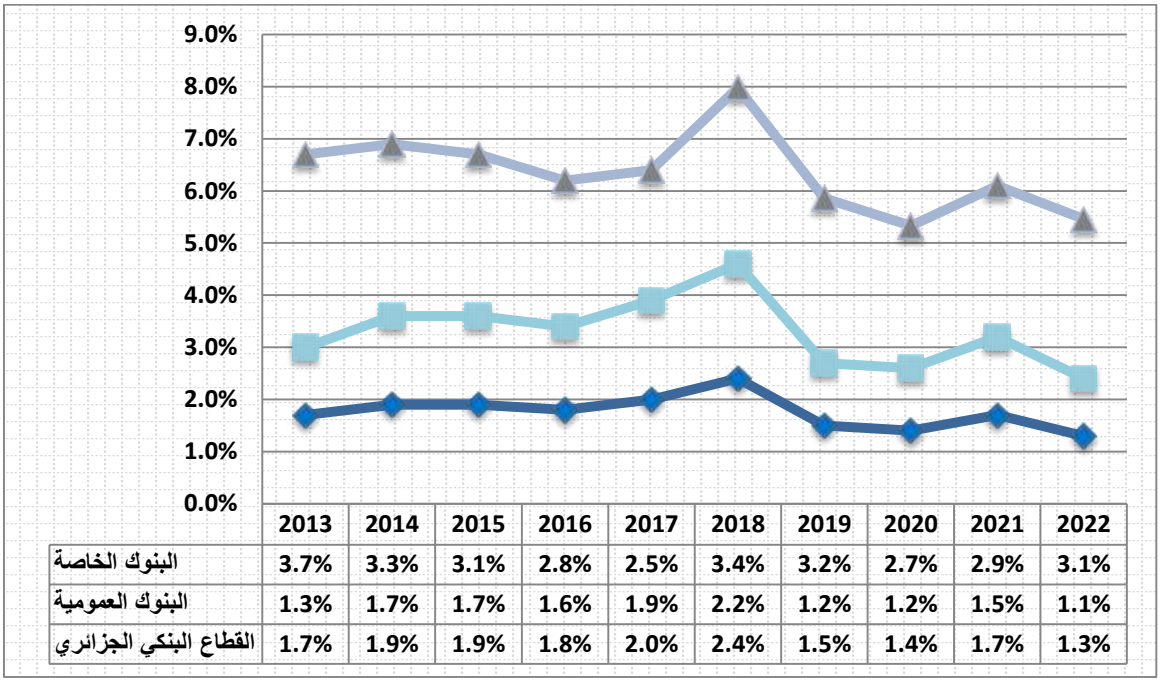

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك الخاصة	3.7%	3.3%	3.1%	2.8%	2.5%	3.4%	3.2%	2.7%	2.9%	3.1%
البنوك العمومية	1.3%	1.7%	1.7%	1.6%	1.9%	2.2%	1.2%	1.2%	1.5%	1.1%
القطاع البنكي الجزائري	1.7%	1.9%	1.9%	1.8%	2.0%	2.4%	1.5%	1.4%	1.7%	1.3%

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2013-2022) المتاحة على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/ تاريخ الإطلاع على الموقع2022/03/27على الساعة21:37.

يُظهر الشكل رقم (24) أن مردودية أصول القطاع البنكي الجزائري (ROA) سجلت خلال السنوات الخمس الأولى من فترة الدراسة اتجاهًا تصاعديًا حيث بلغت ذروتها في سنة 2018 بنسبة 2.4% غير أن هذا المنحى بدأ في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة باستثناء سنة 2021 التي شهدت تحسنًا ملحوظًا في المردودية نتيجة تطبيق برنامج إعادة التمويل الخاص الذي مكّن البنوك من تعزيز نتائجها المالية وتحقيق أرباح إضافية.

أما فيما يخص البنوك العمومية فقد سارت مردودية أصولها على نفس خطى القطاع البنكي ككل مسجلة نفس الاتجاه العام، في المقابل تميزت البنوك الخاصة بأداء أفضل على مستوى مردودية الأصول رغم انخفاض هذه الأخيرة خلال الأربع سنوات الأولى من الدراسة، وكذلك سنتي 2019 و2020 حيث بلغت أقصى قيمة لها 3.4%في سنة 2018،بينما سجلت أدنى نسبة لها 2.5% في سنة 2017.

ويُعزى انخفاض مردودية أصول البنوك العمومية إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، إلى جانب تراجع هامش الوساطة البنكية، أما ارتفاع مردودية أصول البنوك الخاصة فيُفسَّر بتركيز هذه الأخيرة على توظيف أصولها في قروض واستثمارات ذات عائد مرتفع، فضلاً عن سعيها لبناء محافظ استثمارية تتضمن موجودات أكثر ربحية.

المطلب الثالث:تحليل مستوى المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري

1- تطور موجودات القطاع البنكي الجزائري :

يتسم عنصر الموجودات بأهمية كبيرة لدوره الفعال في نشاط البنوك، كما يعد من أهم ركائز المنافسة البنكية ويوضح الشكل أدناه تطور حجم موجودات القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022).

الشكل رقم(25):تطور حجم موجودات القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة(2013-2022)

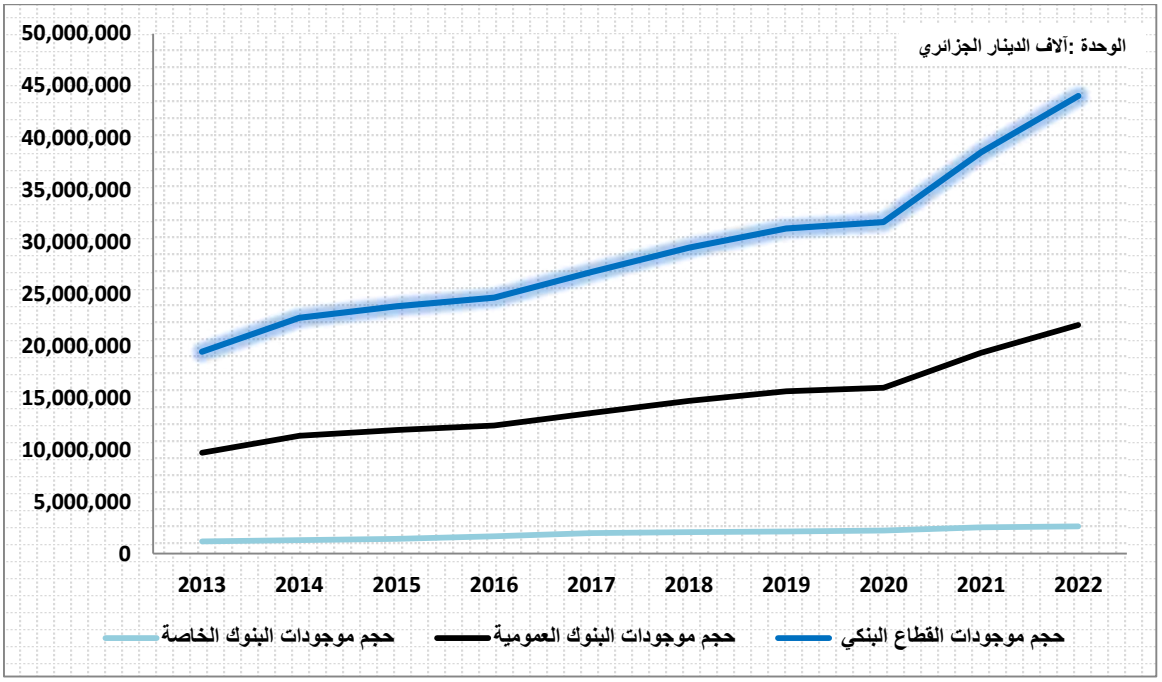

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (01)

يتضح من الشكل رقم (25) أن حجم موجودات القطاع البنكي الجزائري يشهد منحى تصاعديًا مستمرًا حيث ارتفعت قيمته من9 713 000 ألف دينار جزائري سنة 2013 إلى22 003 000 ألف دينار جزائري في سنة 2022 مسجلة بذلك نسبة نمو ملحوظة بلغت 126% خلال الفترة (2013-2022)، ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى نمو موجودات البنوك العمومية التي بلغت8 519 000 ألف دينار جزائري في سنة 2013 لترتفع إلى 19 366 000 ألف دينار جزائري في سنة 2022 ما يمثل نحو 87% من إجمالي موجودات القطاع البنكي، في المقابل، ساهمت البنوك الخاصة بنسبة 13% من إجمالي الموجودات وعلى الرغم من محدودية هذه النسبة إلا أن بيانات الفترة المدروسة تُظهر توجهًا تصاعديًا في حجم موجوداتها ما يعكس سعيها المتواصل لتعزيز مكانتها والمنافسة داخل القطاع.

الشكل رقم(26):ترتيب البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري حسب متوسط الحصة السوقية من الموجودات خلال الفترة(2013-2022)

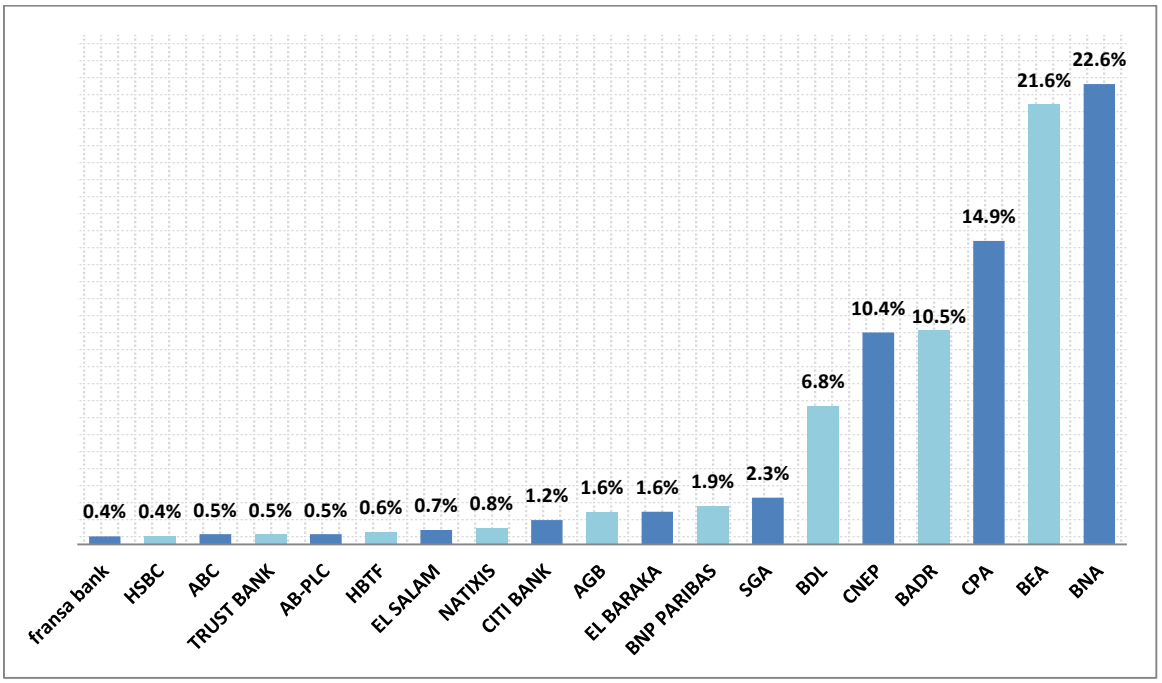

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (01)

يتضح من الشكل رقم (26) أن البنوك العمومية الجزائرية تستحوذ على الحصة الأكبر من موجودات القطاع البنكي مقارنة بنظيراتها من البنوك الخاصة،وقد إحتل البنك الوطني الجزائري الصدارة بحصة سوقية بلغت 22.6% من إجمالي الموجودات، يليه البنك الوطني الخارجي بحصة قدرها 21.6%، ثم بنك القرض الشعبي الجزائري بحصة 14.9%. أما المرتبة الرابعة فقد تقاسمها كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث بلغت الحصة السوقية لكل منهما 10.5% في حين احتل بنك التنمية المحلية المرتبة الخامسة بحصة بلغت 6.8%.

ويُعزى هذا التمركز القوي للبنوك العمومية إلى ارتفاع حجم ودائعها ما مكّنها من التوسع في منح القروض وتمويل الاقتصاد الوطني بشكل أوسع، في المقابل إحتلت البنوك الخاصة ذيل الترتيب حيث لم تتجاوز الحصة السوقية لأكبرها بنك سوسيتي جنرال بنسبة 2.3% في حين سُجلت أدنى حصة لدى فرانس بنك الجزائر، ويُعزى ضعف موجودات البنوك الخاصة إلى محدودية مواردها وبالتالي انخفاض قدرتها على تمويل الاقتصاد مقارنة بالبنوك العمومية.

2- قياس مستوى المنافسة في القطاع البنكي الجزائري :

في هذا المطلب تم قياس مستوى المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022 وذلك بالاعتماد على المدخل الهيكلي لقياس المنافسة البنكية حيث أن هذا المدخل يقوم على تحليل درجة التركز البنكي والتي تُقاس من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (The Herfindhal-Hirschman Index) ويُعتبر هذا المؤشر من الأدوات الأساسية والدقيقة في تقييم مدى تركز النشاط البنكي حيث يأخذ بعين الاعتبار جميع البنوك الناشطة في القطاع. وبناءً عليه تم قياس المنافسة البنكية في القطاع البنكي الجزائري والذي يُحسب من خلال جمع مربعات الحصص السوقية للبنوك العاملة في القطاع. وقد تم في إطار هذه الدراسة اعتماد نوع واحد من الحصص السوقية وهو الحصة السوقية من الموجودات بالنظر إلى كونها من العناصر الجوهرية التي تعكس صحة واستدامة الأداء المالي للبنك، إضافة إلى دورها في قياس قدرته على الوفاء بالتزاماته وتحقيق أهدافه المالية. ويُحسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان كما تم توضيحه في الإطار النظري وفق للمعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^{\,2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

- حيث:

- تمثل S_i السوقية من الموجودات الخاصة بالبنك i والتي يتم الحصول عليها من خلال قسمة مجموع موجودات البنك على إجمالي موجودات القطاع البنكي، وقد تم حساب هذه القيم بالاعتماد على المعطيات الواردة في الملحق رقم (01) و (02) مع عرض النتائج في الجدول رقم (21)
- أما n فتمثل عدد البنوك الناشطة في القطاع البنكي وقد قُدّر خلال فترة الدراسة بـ 19 بنكاً.

- وتُفسَّر قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان وفق المدى الذي تقع ضمنه:

- إذا كانت القيمة أقل من 1000 فهذا يدل على عدم وجود تركزات (منافسة تامة)؛
- وإذا تراوحت بين 1000 و1800 فيُشير ذلك إلى وجود تركزات معتدلة (منافسة احتكارية)؛
- أما إذا تجاوزت القيمة 1800 فإن ذلك يعكس تركزاً مرتفعاً (احتكاراً تاماً).

الجدول رقم(21):الحصص السوقية لموجودات البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للمدة(2013-2022)

السنوات/البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري BEA	21,7%	22,8%	21,9%	20,9%	23,1%	22,4%	20,9%	19,8%	21,6%	21,4%
القرض الشعبي الجزائريCPA	14,0%	13,3%	14,1%	13,9%	14,2%	15,4%	16,1%	16,9%	16,1%	15,3%
البنك الوطني الجزائريBNA	22,5%	23,1%	22,9%	23,1%	20,9%	21,0%	22,3%	21,6%	23,2%	25,6%
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP	12,1%	11,1%	11,2%	11,4%	10,5%	10,1%	9,8%	9,8%	9,3%	9,0%
بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR	11,5%	12,1%	11,0%	10,3%	10,0%	10,0%	10,1%	10,3%	9,6%	9,8%
بنك التنمية المحليةBDL	5,8%	6,2%	6,8%	6,9%	6,7%	7,1%	7,1%	7,6%	7,0%	6,9%
بنك السلامEL SALAM	0,4%	0,3%	0,3%	0,4%	0,6%	0,7%	0,8%	1,0%	1,2%	1,2%
بنك البركةEL BARAKA	1,8%	1,4%	1,6%	1,7%	1,8%	1,8%	1,7%	1,7%	1,5%	1,3%
بنك الثقة الجزائرTRUST BANK	0,4%	0,4%	0,4%	0,4%	0,5%	0,5%	0,5%	0,6%	0,7%	0,8%
بنك الخليج الجزائريAGB	1,4%	1,6%	1,5%	1,5%	1,9%	1,8%	1,6%	1,7%	1,6%	1,5%
بنك سوسيتي جنرال الجزائرSGA	2,0%	2,1%	2,1%	2,4%	2,6%	2,6%	2,5%	2,5%	2,2%	2,0%
بي ان بي باريبا الجزائرBNP PARIBAS	2,4%	2,2%	2,1%	2,0%	1,9%	1,8%	1,7%	1,7%	1,5%	1,4%
فرانس بنك الجزايرFRANSA BANK	0,3%	0,2%	0,2%	0,3%	0,4%	0,4%	0,4%	0,5%	0,4%	0,5%
المؤسسة المصرفية العربية الجزائرABC	0,5%	0,5%	0,5%	0,6%	0,7%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,4%
بنك الاسكان الجزائرHBTF	0,5%	0,5%	0,6%	0,7%	0,8%	0,7%	0,6%	0,6%	0,5%	0,4%
بنك ناتكسيس الجزائرNATIXIS	0,1%	0,1%	0,1%	1,1%	1,2%	1,1%	1,0%	1,1%	1,0%	0,9%
بنك إتش أس بي سي الجزائرHSBC	0,1%	0,1%	0,8%	0,6%	0,5%	0,4%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%
سيتي بنك الجزائرCITI BANK	1,8%	1,4%	1,2%	1,3%	1,3%	1,1%	1,2%	1,0%	1,0%	0,8%
البنك العربي الجزائريAB-PLC	0,5%	0,5%	0,5%	0,4%	0,5%	0,5%	0,5%	0,6%	0,5%	0,5%
المجموع	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم(01) ومخرجات برنامج EXCEL

بناءا على معطيات الجدول رقم(21) ومن خلال تطبيق المعادلة رقم (1) تم التوصل إلى قيمة إختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان للبنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري كما هي مبينة في الجدول رقم(22)

الجدول رقم(22):نتائج إختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان(IHH) لجميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للمدة(2013-2022)

السنة /قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة المؤشر بالنسبة لموجودات القطاع البنكي	1418	1393	1512	1467	1447	1452	1462	1422	1510	1586
قيمة المؤشر بالنسبة لموجودات البنوك العمومية	1402	1377	1495	1447	1425	1431	1443	1402	1493	1574
قيمة المؤشر بالنسبة لموجودات البنوك الخاصة	16	16	17	20	23	21	19	20	17	14

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (21) ومخرجات برنامج EXCEL

تشير نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان كما هو موضح في الجدول أعلاه إلى أن درجة التركز البنكي في الموجودات خلال فترة الدراسة تُعد معتدلة حيث تراوحت قيم المؤشر ضمن المجال المحدد بين (1000 - 1800) ولم تتجاوز 1586 نقطة، ويفيد ذلك بأن القطاع البنكي الجزائري شهد خلال الفترة المدروسة نمطاً من المنافسة الاحتكارية تميزت بهيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي نتيجة امتلاكها لحصص سوقية كبيرة من الموجودات بلغت نحو 87% من إجمالي موجودات القطاع في حين لم تتعدَّ الحصة السوقية للبنوك الخاصة 13% ما يعكس ضعف مساهمتها في حجم النشاط البنكي الكلي.

على مستوى البنوك العمومية لوحظ أن قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان تراوحت بين 1377 و1574 نقطة وهو ما يُشير إلى تركز معتدل ومنافسة احتكارية تشبه إلى حد كبير طبيعة المنافسة في القطاع البنكي ككل حيث تُسيطر هذه البنوك على جزء كبير من النشاط البنكي، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد تراوحت قيمة المؤشر لديها بين 16 و23 نقطة وهي أقل بكثير من القيمة المعيارية البالغة 1000 مما يدل على وجود منافسة تامة بين هذه البنوك.

وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (21) يُلاحظ أن القطاع البنكي يتميز باعتدال في تركز الموجودات ما يعكس وجود منافسة احتكارية تُمارسها البنوك العمومية وتُعزى هذه الهيمنة إلى مجموعة من العوامل التي مكّنت هذه الأخيرة من توسيع حصصها السوقية،أبرزها:

- **رأس المال الكبير والموارد المالية الضخمة :**

تتمتع البنوك العمومية بقدرة مالية عالية تُمكّنها من الاستثمار في تقنيات مالية متقدمة وتقديم خدمات مبتكرة يصعب على البنوك الخاصة منافستها فيها من حيث الجودة أو الانتشار، فامتلاك رأس مال كبير يسمح للبنوك العمومية بتحمل المخاطر وتقديم عروض ترويجية جاذبة للعملاء مما يُسهم في توسيع قاعدة زبائنها وتقليص حصة البنوك الخاصة، فعلى سبيل المثال بلغ رأس مال البنك الخارجي الجزائري سنة 2022 نحو 230 مليار دينار جزائري وهو أكبر رأس مال بين البنوك العمومية، في حين لم يتجاوز رأس مال أي بنك خاص 23 مليار دينار جزائري، كما أن البنوك العمومية تستحوذ على نحو 87% من ودائع القطاع البنكي وتمنح ما يقارب 85% من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد الوطني.

- **التوسع الجغرافي للشبكة البنكية :**

تُعرف البنوك العمومية بشبكة توزيعها الواسعة،إذ تغطي حوالي 75% من النسيج البنكي الوطني من خلال 1226 وكالة موزعة عبر مختلف أنحاء البلاد سنة 2022، كما أنها تستحوذ على معظم ودائع مؤسسات القطاع العمومي بما في ذلك مؤسسات قطاع المحروقات، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في ودائع القطاع الخاص لديها. وقد ساهم هذا الحجم الكبير من الموارد في تعزيز قدراتها الائتمانية مما مكنها من تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات العوائد المرتفعة، ويُضاف إلى ذلك أن انتشار فروعها الواسع يساهم في خفض تكاليف المعاملات وتيسير العمليات العابرة للحدود وهي مزايا لا تستطيع البنوك الخاصة مجاراتها فيها.

- **تبني التقنيات المالية الرقمية :**

تُوفر البنوك العمومية خدمات مالية حديثة، تشمل السحب عبر الصرافات الآلية والدفع عبر أجهزة نقاط البيع، وكذلك عبر مواقع الويب الخاصة بالتجار، فضلاً عن إطلاق وكالات رقمية، وقد ساهم نشر هذه الوسائل على نطاق واسع في جذب فئات جديدة من العملاء خاصة من فئة الشباب مما زاد من قاعدة زبائنها وأدى إلى توسعها في التحكم بأصول القطاع البنكي، ومنذ سنة 2020 بادرت البنوك العمومية إلى تطوير مجموعة من الحلول الرقمية على غرار تطبيقات الهاتف الذكي وخدمات الدفع اللاتلامسي والتجارة الإلكترونية وخدمة تحويل الأموال من شخص لآخر عبر الهاتف النقال.

وعلى الرغم من سيطرة البنوك العمومية على 75% من موجودات القطاع، إلا أن البنوك الخاصة ساهمت بشكل نسبي في تخفيف درجة التركز مما أبقى قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان دون المستوى المعياري البالغ 1800. وقد عملت هذه البنوك خلال فترة الدراسة على رفع حصتها السوقية إذ ارتفع حجم موجوداتها من 1193

مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى 2543 مليار دينار جزائري سنة 2022 محققة بذلك نمواً بنسبة 113%. كما سجلت نمواً في حجم ودائعها وقروضها بنسبة 87% و110% على التوالي، إلى جانب توسيع شبكتها البنكية من 315 وكالة سنة 2013 إلى 400 وكالة سنة 2022 هذا بالإضافة إلى تطوير خدماتها ومنتجاتها البنكية بما يتماشى مع متطلبات السوق مما سمح لها بجذب عدد أكبر من العملاء.

المطلب الرابع: متطلبات دعم المنافسة البنكية عبر تبني التقنيات المالية الرقمية

1- تعزيز البنية التحتية الرقمية :

يُعد تعزيز البنية التحتية الرقمية من المتطلبات الأساسية لتبني التقنيات المالية الرقمية في القطاع البنكي، حيث يُعتبر تطوير بنية تحتية رقمية متطورة وآمنة شرطًا جوهريًا لتحقيق ذلك حيث تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في هذا المجال كبطء الإنترنت وارتفاع كلفة الاتصال وهيمنة بعض الفاعلين على السوق مما يحد من دخول المنافسين الجدد ويقيد قدرة الفاعلين الاقتصاديين على الاستفادة الكاملة من القيمة المضافة الرقمية. إذ أن هذا الوضع يعيق المنافسة في القطاع البنكي حيث أن هيمنة عدد محدود من الفاعلين على البنية التحتية تؤدي إلى تقليص الخيارات المتاحة للمستهلكين مما يعزز من قدرة الشركات الكبرى على فرض شروطها ويقلل من فرص الابتكار وتحسين الخدمات المالية[1].

تُظهر بعض المؤشرات، مثل مؤشر جودة الحياة الرقمية لسنة 2021 الصادر عن مؤسسة Surfshark فجوة واضحة في الجاهزية الرقمية بين الدول، على سبيل المثال، إحتلت البحرين المرتبة (39) عالميًا، تلتها الإمارات (42) والسعودية (50)، بينما تراجعت دول مثل المغرب (84)، الجزائر (86)، الأردن (96) ومصر (101) إلى مراتب متأخرة ضمن قائمة شملت 110 دولة. هذه الفجوة تساهم في تقليل مستوى المنافسة البنكية في بعض الأسواق، حيث أن تأخر تطوير البنية التحتية في بعض الدول يمنع دخول فاعلين جدد ويقيد قدرة البنوك على تقديم خدمات مالية مبتكرة[2].

ويُعد دعم البنية التحتية المالية الرقمية من خلال تحديث أنظمة الدفع والتسوية وتوفير قواعد بيانات موحدة، وتفعيل شركات الاستعلام الائتماني من المرتكزات الأساسية لتبني التقنيات المالية الرقمية. حيث يشمل ذلك ضمان عدالة النفاذ إلى هذه البنية من خلال تحسين تغطية الكهرباء وتوسيع خدمات الإنترنت والهاتف الذكي

---

[1] -مجموعة البنك الدولي،2018:إقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،الرصد الإقتصادي لنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،البنك الدولي،الولايات المتحدة الأمريكية،ص39.

[2]-الموقع الإلكتروني:https://surfshark.com/research/dql ، تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/12/28 على الساعة 20:39.

وتحديث الشبكات وتبني أنظمة تسوية فورية تساهم في زيادة كفاءة العمليات وتقليل تكلفتها. هذه التحسينات تدعم المنافسة بين البنوك وتعزز من قدرتها على تقديم خدمات سريعة وموثوقة لعملائها[1].

كما يُشكّل التشغيل البيني بين الأنظمة الرقمية المالية عاملًا محوريًا في تسريع وتيرة تبني هذه التقنيات وتعزيز بيئة المنافسة في القطاع البنكي وهو ما دفع إلى تطوير مؤشرات متخصصة لرصد مدى التقدم في هذا المجال مثل "المؤشر العربي للتقنيات المالية الرقمية"(FinxAr) الذي يقيس الأداء عبر ستة أبعاد رئيسية تشمل السياسات والتشريعات، البنية التحتية المالية، جانب الطلب، تنمية المهارات، التعاون وتوفر التمويل. وقد بيّنت دراسة لصندوق النقد العربي (2021) أن متوسط الأداء بلغ 43%،مع نتائج جيدة نسبيًا في تنمية المهارات (50%) والشراكات (49%) مقابل أداء ضعيف في جانب التمويل (18%)[2].

2- ترسيخ الهوية الرقمية كأساس للثقة في التعاملات المالية الرقمية :

يُعد ترسيخ الهوية الرقمية عنصرًا محوريًا في دعم تبني التقنيات المالية الرقمية مما يعزز بيئة المنافسة في القطاع البنكي من خلال تمكين البنوك من تقديم خدمات آمنة وسريعة وفعّالة عبر القنوات الرقمية. فوجود نظام فعّال لتحديد هوية المستخدمين يُعد شرطًا أساسيًا لضمان أمن المعاملات وسلامتها، خاصة مع تنامي الاعتماد على النماذج الرقمية في تقديم الخدمات البنكية.

كما يُتيح اعتماد إطار تنظيمي متكامل لتفعيل إجراءات "اعرف عميلك (KYC) "إلكترونيًا الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع توفير آليات موثوقة لتوثيق هوية العملاء عن بُعد. هذا ما يساهم في تسهيل فتح الحسابات والوصول إلى الخدمات البنكية عبر الإنترنت مما يُعزز من قدرة البنوك الجديدة أو الرقمية على دخول السوق والمنافسة ويحد من هيمنة البنوك التقليدية[3].

وقد تبنّت العديد من الدول مفهوم "تجميع السمات الرقمية"، أي جمع وتخزين بيانات فريدة قابلة للتحقق تُشكّل هوية رقمية معتمدة يُمكن استخدامها للتفاعل مع المؤسسات المالية الرقمية. ويتطلب نجاح هذا النهج توافر بنية تحتية رقمية متينة وسياسات داعمة تعزز ثقة المستخدمين، وتُمكّن من اعتماد حلول فعّالة لتحديد الهوية عبر أدوات إلكترونية متقدمة تُسرّع إجراءات التحقق وتفتح المجال أمام التوسع في الخدمات الرقمية.

وقد تبنّت عدة دول عربية مفهوم "تجميع السمات الرقمية" لإنشاء هويات رقمية معتمدة يمكن استخدامها في التفاعل مع البنوك، معتمدة على بنية تحتية قوية وسياسات داعمة تعزز ثقة المستخدمين وتُسهّل إجراءات

---

(1) – أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية،2020: مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية،التقرير السنوي،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص ص10.

(2) -نفس المرجع،ص9.

(3) - الوليد طلحة،2019:دراسة حول دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص3.

التحقق الإلكتروني. ويسمح هذا النهج بتسريع عمليات فتح الحسابات وتقديم القروض الرقمية وخدمات الدفع مما يقلّص الكلفة التشغيلية ويرفع من جودة الخدمة وبالتالي يُحفّز المنافسة بين البنوك.

كما تُظهر التجارب الدولية والإقليمية أن استخدام تقنيات ناشئة مثل "البلوكشين" قد يساهم في تبسيط عمليات التحقق من الهوية من خلال إنشاء سجلات رقمية موزعة وغير قابلة للتعديل ما يُمكّن البنوك من الوصول إلى معلومات دقيقة وآنية حول هوية العملاء دون تكرار الجهد أو الإجراءات[1].

ورغم هذه التطورات لا تزال هناك تفاوتات واضحة بين الدول العربية في تغطية السكان بالهوية الرقمية حيث تُقدّر نسبة امتلاك الهوية الرقمية بـ88% في قطر والإمارات، بينما لا تتجاوز 4% في البحرين و3% في جيبوتي. ومع ذلك أطلقت دول عربية مبادرات واعدة مثل "هويتي" في الكويت الذي يتيح التوقيع والتحقق الرقمي، والنظام الوطني للهوية الرقمية في البحرين الموجّه للأفراد والشركات، وهو ما يُساهم في تعزيز جاهزية البنوك للانخراط في بيئة رقمية أكثر منافسة[2].

ولتسريع وتيرة التقدم في هذا المجال،اعتمدت الدول العربية مجموعة من المبادئ الأساسية،أبرزها:[3]

- توفير إطار قانوني وتنظيمي يعزز ثقة المستخدمين بما يشمل حماية البيانات الشخصية وتفعيل التوقيع الرقمي؛
- إنشاء آليات مرنة لتحديث بيانات الهوية بشكل دوري بما يضمن دقة المعلومات واستدامة الموثوقية الرقمية، ويُسهّل التفاعل الآمن والفعال مع مختلف البنوك مما يدعم المنافسة البنكية على مستوى تقديم الخدمة وجودتها وسرعتها.

3- تهيئة مناخ أعمال محفّز:

يُعد تحسين بيئة ممارسة الأعمال من الدعائم الأساسية لتسريع تبني التقنيات المالية الرقمية حيث تُساهم الأطر التنظيمية المرنة والمحفّزة في تقليص القيود البيروقراطية والإدارية التي قد تعيق أنشطة البنوك مما يخلق بيئة ديناميكية تُشجع على الابتكار وتعزز من استخدام الحلول الرقمية في القطاع البنكي.

وتُسهم هذه البيئة المواتية في تعزيز التفاعل بين العرض والطلب على الخدمات البنكية الرقمية، كما تدفع نحو ظهور شركات ناشئة ومقدّمي خدمات مالية يعتمدون على التكنولوجيا ما يوسّع من الخيارات أمام العملاء

(1) -أنور عثمان،2021:الانعكاسات الاقتصادية لتقنية البلوكتشين والاستقرار المالي في ا سواق المالية العربية،دراسات إقتصادية،العدد21،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص11.
(2) -الوليد طلحة،مرجع سبق ذكره،ص17.
(3) -نفس المرجع،ص23.

ويُحفّز البنوك التقليدية على تطوير عروضها وبالتالي ينعكس ذلك إيجابًا على تعزيز المنافسة في القطاع البنكي.

وقد أظهرت نتائج مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي وجود ارتباط وثيق بين مرونة بيئة الأعمال ومستوى اعتماد الخدمات المالية الرقمية، إذ أن الدول التي أحرزت مراكز متقدمة في هذا المؤشر، مثل الإمارات والبحرين سجّلت مستويات أعلى في استخدام الحلول الرقمية البنكية مما يعكس نضج بيئاتها التنظيمية. في المقابل احتلت دول كالعراق وليبيا والجزائر وموريتانيا مراتب متأخرة وهو ما يشير إلى بيئات أقل جاذبية وأبطأ في تبني الحلول الرقمية في القطاع البنكي. وعليه، لا يُعد تطوير بيئة الأعمال هدفًا اقتصاديًا عامًا فحسب بل يشكّل عاملًا حاسمًا في تعزيز المنافسة البنكية إذ يُوفّر الإطار المناسب لتطوير المنتجات والخدمات البنكية الرقمية ويُيسّر الوصول إليها واعتمادها من طرف البنوك والزبائن على حد سواء[1].

4- تنمية القدرات الرقمية وضمان حماية مستخدمي الخدمات المالية الرقمية :

يُعد تعزيز المعرفة الرقمية والمالية لدى الأفراد والمؤسسات شرطًا أساسيًا لتمكينهم من الاستخدام الفعّال والآمن للتقنيات المالية الحديثة وهو ما يُشكل ركيزة مهمة في دعم المنافسة البنكية. فالوعي المحدود بهذه التقنيات، خاصة في البيئات التي تشهد فجوات معرفية بين شرائح المجتمع، يُمثل عائقًا رئيسيًا أمام التوسع في استخدام الخدمات البنكية الرقمية وبالتالي يُضعف من حدة المنافسة.

ولمواجهة هذا التحدي تبرز الحاجة إلى مقاربة شاملة تقوم على تطوير القدرات الرقمية والمالية من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة تشمل تكثيف جهود الهيئات الرقابية والبنوك في نشر الوعي والتثقيف المالي، خصوصًا بين الفئات الأقل استفادة من الخدمات الرقمية مثل الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود. كما يُستحسن تنفيذ هذه البرامج بالشراكة مع المؤسسات التعليمية والمالية مع مراعاة التنوّع الجغرافي والاجتماعي[2]. وتُعد الاستراتيجيات الوطنية للتثقيف المالي التي تتضمن مكونات رقمية واضحة خطوة محورية في هذا المسار، كما هو الحال في المغرب والأردن، حيث أطلقت برامج وطنية لتطوير الكفاءات الضرورية للتعامل مع الاقتصاد الرقمي[3] . اذ ان إدماج مفاهيم التثقيف المالي والرقمي في المناهج التعليمية في بناء وعي مستدام يُمكّن الأفراد

(1) -هبة عبد المنعم،كريم زايدي،2020: المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية،دراسات إقتصادية،العدد63،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص20.
(2) -حنان الطيب،2020:الشمول المالي،سلسلة كتيبات تعريفية،العدد01،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص17.
(3) -مجموعة البنك الدولي،مرجع سبق ذكره،ص37.

من إدارة مواردهم المالية بفعالية واستخدام الخدمات البنكية الإلكترونية بأمان لاسيما في ما يتعلق بالادخار وإدارة الميزانيات والأمن السيبراني[1].

ومن جهة أخرى، فإن تصميم منتجات وخدمات رقمية تُراعي احتياجات مختلف شرائح المستخدمين وتضمن شمول المناطق الريفية والنائية من خلال التوسع في شبكات الوكلاء يعزز من قدرة البنوك على الوصول إلى شرائح جديدة من الزبائن ويفتح المجال أمام منافسة أوسع وأكثر عدالة داخل السوق البنكي. كما أن توفير آليات فعالة لحماية المستهلك وتطبيق سياسات صارمة لحماية البيانات الشخصية وضمان أمن المعلومات تُسهم في ترسيخ ثقة المستخدمين بالخدمات البنكية الرقمية وهو ما يُشجّع على توسع استخدامها ويعزز المنافسة بين البنوك لتقديم خدمات أكثر كفاءة وموثوقية[2].

5- تحسين نظم جمع وتحليل البيانات لدعم تطوير الخدمات المالية الرقمية :

تُعدّ عملية جمع البيانات بشكل دوري واستخدامها بشكل استراتيجي عنصرًا حيويًا في تطوير وتقديم الخدمات المالية الرقمية بفعالية حيث توفر البيانات والإحصاءات الدقيقة الأساس الضروري لقياس مدى انتشار واستخدام هذه التقنيات. حيث تُمكّن هذه المعطيات المؤسسات المالية والبنوك المركزية من اتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى معلومات واقعية وموثوقة مما يعزز القدرة على تحسين الأداء وتقديم حلول مبتكرة.

ويُعد تطوير آليات جمع وتحليل البيانات من المتطلبات الجوهرية لتسريع تبني الخدمات المالية الرقمية حيث تتيح هذه البيانات فهمًا دقيقًا لاحتياجات السوق وتمكين البنوك من تصميم خدمات تستجيب لتوقعات العملاء بشكل أكثر فعالية. ومن خلال البيانات المنتظمة والدقيقة يمكن قياس مدى انتشار استخدام التقنيات المالية وتحديد الفجوات في الشمول المالي لا سيما لدى الفئات غير المخدومة.

كما تساهم المؤشرات التفصيلية—حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي—في تعزيز قدرة البنوك المركزية والمؤسسات المالية على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وتطوير حلول رقمية موجهة بدقة، ويُعتبر هذا عنصرًا حاسمًا في تحفيز المنافسة البنكية، إذ يُساعد البنوك على التكيف مع تغيرات السوق والاستجابة بسرعة لاحتياجات المستخدمين ما يدفعها لتقديم خدمات مبتكرة تحافظ على حصتها السوقية، إذ أن حرص البنوك المركزية ومكاتب الإحصاء الوطنية على تطوير أدوات إحصائية حديثة يُسهم في توجيه السياسات المالية بشكل

(1) -مرزق سعد،زيان نورة،2021:التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي،مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية،المجلد07،العدد02،الجزائر،ص643.
(2) -مجموعة البنك الدولي،مرجع سبق ذكره،ص37.

فعال ويُوفر قاعدة معرفية متينة تُعزز من ديناميكية السوق وتُشجع على دخول فاعلين جدد وتوسيع دائرة المنافسة البنكية[1].

6- تعزيز البيئة التنظيمية :

يُعد بناء بيئة تنظيمية مرنة وواضحة من الركائز الأساسية لتسريع التحول الرقمي في القطاع البنكي، حيث تُمكّن السياسات المدروسة من تشجيع الابتكار وضمان سلامة المعاملات دون الإضرار بالاستقرار المالي أو بحقوق العملاء، وتكتسب هذه البيئة أهمية خاصة في الدول العربية التي تسعى إلى توسيع الشمول المالي وتجاوز القيود التقليدية.

يسهم هذا التوجه في تحفيز المنافسة البنكية من خلال توفير إطار تنظيمي يُشجع على دخول مزوّدي خدمات جدد وتبني نماذج أعمال رقمية. ويتطلب ذلك تطوير قواعد تنظيمية تدعم التكامل بين البنوك التقليدية ومقدمي الحلول الرقمية وتقديم حوافز تشجع على الابتكار كإنشاء حاضنات أعمال ومناطق مالية خاصة للشركات الناشئة لاسيما تلك التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن تبنّي أدوات رقابية حديثة مثل البيئات التجريبية التنظيمية (Regulatory Sandboxes) يُساهم في اختبار التقنيات الجديدة ضمن بيئة مراقبة ما يُمكّن البنوك من تقييم المخاطر وتقديم منتجات مالية رقمية أكثر كفاءة. كما تُعد برامج المسرّعات والمختبرات المالية (FinLabs) آليات داعمة لتطوير الخدمات البنكية الحديثة وتحسين تجربة العملاء. وقد بدأت بعض الدول العربية في اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، كالجزائر التي خفّضت الضريبة على المعاملات الرقمية إلى 9% مقارنة بـ 19% على المعاملات التقليدية ووفّرت دعمًا مباشرًا لشركات الدفع الإلكتروني ما يعكس توجهًا نحو تهيئة بيئة تنظيمية داعمة للمنافسة البنكية[2].

7- تبني مبدأ التناسبية في تنظيم الخدمات المالية الرقمية :

يُشكّل مبدأ التناسبية أحد الدعائم التنظيمية التي تُعزز قدرة النظام البنكي على مواكبة الابتكار الرقمي دون الإخلال بالاستقرار المالي إذ يسمح هذا المبدأ بتكييف الأطر الرقابية وفقًا لطبيعة وحجم المخاطر المرتبطة بكل خدمة رقمية ما يضمن بيئة منافسة عادلة ومتوازنة بين البنوك.

ويُعد هذا النهج ضروريًا لتوسيع نطاق الترخيص أمام المؤسسات الناشئة والمبتكرة مع الحفاظ على حماية المستهلك وكفاءة السوق. فعلى سبيل المثال ينبغي أن تراعي السياسات التنظيمية عند تبنّي العملات الرقمية

---

(1) -وليد طلحة،صبري الفران،2020:الشمول المالي الرقمي،موجز سياسات،العدد17،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص10.
(2) -لطرش ذهبية،صويلح أميمة،2022:متطلبات تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي،مجلة النهل الإقتصادي،المجلد05،العدد02،الجزائر،ص448.

للبنك المركزي (CBDC) التوازن بين تقليل تكاليف النقد التقليدي وتعزيز كفاءة المدفوعات وبين المخاطر المحتملة على عمليات الوساطة المالية وقدرة البنوك على جذب الودائع وتوفير التمويل.

كذلك يُمكن أن تسهم تقنيات مثل سلسلة الكتل (Blockchain) في تحسين كفاءة نظم المدفوعات والتسوية، ولكن يتطلب ذلك تنسيقًا دقيقًا لضمان تكامل البنية الرقمية الجديدة مع البنية المالية القائمة، ما يُعزز قدرة البنوك على التكيف والمنافسة خصوصًا في أوقات الأزمات. وعليه فإن تبنّي مبدأ التناسبية لا يُعزز فقط من مرونة الإطار التنظيمي بل يُمكّن البنوك من استيعاب الابتكارات الرقمية وتقديم خدمات مرنة وآمنة بما يدعم قدرتها على المنافسة في سوق تتطور بسرعة ويُسهم في بناء قطاع مالي رقمي مستدام وأكثر شمولًا[1].

8- تطوير الأطر التشريعية لتنظيم الأنشطة المالية الرقمية وحوكمتها:

يعد تحديث الأطر التشريعية ركيزة أساسية لضمان تنظيم فعّال للأنشطة المالية الرقمية بما يُحافظ على استقرار النظام المالي ويُعزز من حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين خصوصًا في ظل النمو السريع للتقنيات المالية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في السياق العربي حيث لا تزال العديد من التشريعات غير متكيفة مع طبيعة الخدمات الرقمية الجديدة مما يُنتج فجوات تنظيمية تُعيق تكامل المنظومة المالية.

تتمثل الأولوية في مراجعة القوانين السارية لتشمل مفاهيم دقيقة للتقنيات المالية الرقمية وتحديد أدواتها وتعريف أدوار ومسؤوليات الفاعلين داخل المنصات الرقمية.ويتطلب ذلك أيضًا مواءمة الأطر التقليدية مع الأنشطة الرقمية بما يمنع التعارض التنظيمي أو تعدد المرجعيات ويُحقق الانسجام التشريعي اللازم لبيئة مالية أكثر منافسة وشمولًا.

كما ينبغي أن ترتكز الأطر الجديدة على مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة ضمن الأنشطة الرقمية مع دمج مفاهيم العقود الذكية وحوكمة شبكات سلسلة الكتل(Blockchain) ، وإدارة المنصات الرقمية بطريقة تضمن العدالة وتحمي من المخاطر التقنية والجرائم الإلكترونية. وتُظهر الدراسات الإقليمية، مثل وثيقة نوران وصندوق النقد العربي، أن من أولويات تنظيم الأسواق الرقمية توفير إطار قانوني شامل لأمن الفضاء السيبراني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يُعزز الثقة في الخدمات الرقمية ويُحفّز البنوك على التوسع في هذا المجال ضمن بيئة قانونية واضحة ومستقرة.وبذلك يُسهم تطوير الأطر التشريعية في توفير بيئة تنظيمية متماسكة تُشجع الابتكار والمنافسة البنكية وتُمهّد الطريق لتبني أوسع وأمن للتقنيات المالية الرقمية في العالم العربي[2].

(1) -هبة عبد المنعم،2020:واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية،موجز سياسات،العدد11،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ص9.
(2) - لطرش ذهبية،صويلح أميمة،مرجع سبق ذكره،ص451.

خلاصة الفصل:

رغم الجهود المبذولة لتحديث القطاع البنكي وتعزيز البيئة الرقمية في الجزائر لا تزال البنية التحتية الرقمية تمثل أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التحول المالي الرقمي الشامل بسبب ضعف التغطية وغياب التكامل بين مكوناتها. وقد ساهمت مبادرات بعض البنوك العمومية والخاصة في إدخال تقنيات مالية رقمية في تنشيط المنافسة داخل القطاع مما حفّز باقي البنوك على تحسين خدماتها الرقمية.

ومع ذلك،لا تزال البيئة البنكية تعاني من تركّز احتكاري نسبي واضح وضعف الثقافة الرقمية ونقص الكفاءات، إضافة إلى محدودية ثقة العملاء في القنوات الرقمية. ويُظهر مؤشر هيرفندال-هيرشمان أن السوق البنكي الجزائري لا يزال يعاني من درجة عالية من التركز نتيجة هيمنة عدد محدود من البنوك على الحصة الأكبر من الأصول والودائع والقروض، غير أن اعتماد بعض البنوك لتقنيات مالية رقمية حديثة بدأ يُحدث ضغوطاً تنافسية متصاعدة تسهم تدريجياً في تقليص هذا التركز ويحفز بقية الفاعلين على تحسين عروضهم وخدماتهم.

ويقتضي تسريع وتيرة التحول المالي الرقمي وتعزيز المنافسة البنكية توفير متطلبات أساسية، أهمها: تطوير البنية التحتية الرقمية، إنشاء هوية رقمية آمنة، تأهيل الموارد البشرية وتحديث الإطار التشريعي بما يتماشى مع التحولات الرقمية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للفترة (2013-2022)

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع البنكي، أصبحت التقنيات المالية الرقمية من أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل ديناميكية السوق البنكي وتحديد مستوى المنافسة بين الفاعلين فيه. وفي الحالة الجزائرية ورغم التحديات التي تعيق الانتقال الرقمي فإن بعض البنوك بدأت في تبني حلول رقمية متقدمة لتقديم خدمات أكثر كفاءة وابتكارًا مما أثار تساؤلات حول مدى انعكاس هذه المبادرات الرقمية على واقع المنافسة البنكية.

انطلاقًا من هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى إجراء دراسة قياسية لتحديد تأثير تبني التقنيات المالية الرقمية على مستوى المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013-2022) ، وقد تم اختيار نموذج الانحدار الخطي البسيط كإطار منهجي للقياس والتحليل مع التركيز على تقنيات الدفع والسحب باعتبارها من أبرز المؤشرات العملية لتجسيد التحول الرقمي في النشاط البنكي.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- يُعنى **المبحث الأول** بعرض منهجية الدراسة من خلال استعراض الدراسات السابقة وتحديد عينة البحث والمتغيرات المعتمدة، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي الوصفي.
- أما **المبحث الثاني** فتناول الإطار المنهجي للنموذج القياسي المستعمل من حيث تعريف نموذج الانحدار الخطي وشروطه وخطوات اختبار فرضياته.
- في حين خُصص **المبحث الثالث** لتقديم وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية لمختلف النماذج مع تقديم تفسير اقتصادي لنتائج العلاقة بين التقنيات الرقمية والمنافسة البنكية.

المبحث الأول:منهجية الدراسة

يركز هذا المبحث على توضيح الإطار العام للدراسة حيث تم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة، وتحديد تصميم الدراسة من حيث اختيار العينة والفترة الزمنية، بالإضافة إلى بيان المتغيرات الأساسية التي تتناولها الدراسة مع تقديم التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات الدراسة.

المطلب الأول:الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في أي دراسة علمية إذ تسهم في تسليط الضوء على الجهود العلمية المبذولة في موضوع الدراسة وتساعد في تحديد الفجوات المعرفية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها، ومن خلال عرض هذه الدراسات يمكن فهم الاتجاهات البحثية المختلفة والتعرّف على المناهج العلمية المعتمدة فضلاً عن الاستفادة من النتائج التي توصّلت إليها. وفي هذا السياق تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها بما يساهم في بناء إطار معرفي يُعين على وضع نموذج للدراسة وتحديد معالمها بدقة.

دراسة آسيا قاسيمي،2015/2014.	
عنوان الدراسة	**أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.**
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس-،الجزائر.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإستراتيجيات التي تبنتها البنوك من أجل مواجهة التحديات التي فرضتها العولمة المالية مع تحديد كيفيات تطوير الخدمة البنكية التي تعد إحدى سبل تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.
أدوات الدراسة	إستُخدم في هذه الدراسة منهجين للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع فقد إعتُمد على المنهج التاريخي لإستعراض أهم محطات بعض المتغيرات المتعلقة بالموضوع،كما إعتُمد على المنهج التحليلي لتحديد مختلف أبعاد الموضوع.
نتائج الدراسة	خلصت نتائج هذه الدراسة أنه في ظل العولمة المالية يتطلب تنمية القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية تحقيق التمايز للرفع من مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها من خلال التركيز على جملة من العناصر الداعمة(إدخال التكنولوجيا الحديثة،الضغط على التكاليف،إدخال التقنيات الحديثة في التسويق،تطوير القدرات التنظيمية والبشرية،القدرة على التأقلم).
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن كلتيهما تناولتا السبل الداعمة لتعزيز المنافسة البنكية للبنوك الجزائرية بما يمكّنها من الاستمرار في نشاطها ضمن بيئة تتسم بكثرة التطورات والتغيرات.

أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	ركزت الدراسة الحالية على مساهمة التقنيات المالية الرقمية في خلق بيئة منافسة مشجعة لجميع البنوك الجزائرية على التطور والنمو لخدمة العملاء بأفضل صورة ممكنة،في حين أن هذه الدراسة ركزت على مساهمة العولمة المالية في خلق أدوات مالية حديثة تميز أداء البنوك الفردية وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية والحفاظ على إستمرارية نشاطها.
دراسة أحمد حسين بتال،فيصل غازي فيصل الدليمي،2018.	
عنوان الدراسة	**إستعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة(2011-2016).**
نوع الدراسة	مقال منشور بمجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد4،العدد44،ص316-334،العراق.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى قياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي العراقي بإستعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان.
أدوات الدراسة	تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إستقراء الأدبيات في إطار موضوع المنافسة البنكية وكذلك إستعمال الأسلوب الكمي الذي تمثل في حساب قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان إنطلاقا من البيانات المالية السنوية للمدة(2011-2016) والتي تعود لـ49بنكا عاملا بالعراق.
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إرتفاع درجة التركز لصالح البنزك الحكومية(إنخفاض المنافسة)،كما أن المنافسة بين البنوك الخاصة التجارية هي منافسة مرتفعة في حين أن المنافسة بين البنوك الخاصة الإسلامية هي منافسة إحتكارية وكذلك المنافسة بين البنوك الأجنبية،وقد أوصت هذه الدراسة بتشجيع المنافسة في القطاع البنكي العراقي من خلال تهيئة الظروف المناسبة والعمل على تحديث وإبتكار المنتجات البنكية.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلا الدراستين تُعنى بالمنافسة البنكية باعتبارها محورًا رئيسيًا للتحليل وتعتمدان في قياسها على مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس تركّز السوق،كما تُبرز الدراستان سمات بنيوية متشابهة في القطاع البنكي بكل من الجزائر والعراق حيث يظهر تمركز النشاط البنكي بوضوح لدى البنوك العمومية مما يعكس خصائص المنافسة الاحتكارية التي تميزت بها هذه القطاعات خلال فترات الدراسة.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	بشكل عام يمكن القول أن الدراسة الحالية تركّز على أثر التقنيات المالية الرقمية باعتبارها دراسة قياسية تفسيرية تهدف إلى فهم كيفية تأثير هذه التقنيات على المنافسة البنكية،في حين تركّز الدراسة الأخرى على قياس مستوى المنافسة البنكية باعتبارها دراسة تحليلية تهدف إلى تقييم وضعية المنافسة في القطاع البنكي بشكل عام.
دراسة بن موسى أعمر،2020/2019.	
عنوان الدراسة	**الخدمات المصرفية الإلكترونية ومتطلبات تطويرها في الجزائر-دراسة ميدانية-**
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة غرداية،الجزائر.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر وأهم المتطلبات الضرورية لتطوير المعاملات المصرفية الإلكترونية في البنوك الجزائرية،وتحديد آفاق

	نجاحها.
أدوات الدراسة	إستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للإلمام بأبعاد الموضوع والوصول إلى نتائج منطقية محددة،مع الإستعانة بأسلوب الدراسة الإستقصائية من خلال توزيع126 إستمارة إستبيان على 09بنوك عاملة بولاية غرداية،الجزائر مع إختبار نتائجها ببرنامجSPSS.
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة أن جميع المعيقات التي تخص الجانب التشريعي،التكنولوجي،الإداري والبشري تقف أمام تطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية بالجزائر،ولهذا يتوجب على البنوك الإهتمام بتحديث الوسائل والبرامج التكنولوجية بشكل دوري للحفاظ على إستمرارية نشاطها،كما يتوجب توفير متطلبات قانونية لحماية العملاء ومحاربة الجريمة الإلكترونية بغية كسب ثقتهم بهذه المعاملات.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه الدراستان في جانبين،الأول هو التطرق إلى تحليل واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر،أما الجانب الثاني فهو تحديد معيقات تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر مع الإلمام بمتطلبات تبني الأدوات المالية الحديثة بالجزائر،بالإضافة إلى إستخدام برنامج SPSSلإختبار فرضيات كلتا الدراستين.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في التطرق إلى مرحلة ما بعد الصيرفة الإلكترونية وهي دمج بعضا من التقنيات المالية الرقمية في نشاط القطاع البنكي الجزائري ثم تحليل أثرها على التعزيز من المنافسة البنكية،بالإضافة إلا أنا الدراسة الحالية اعتمدت على برنامج spssفي إختبار فرضيات الدراسة إعتمادا على مؤشرات الرقمنة لجميع البنوك الجزائرية ومؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس درجة المنافسة بالقطاع .
دراسة هبة عبد المنعم،كريم زايدي،2020.	
عنوان الدراسة	**المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية.**
نوع الدراسة	دراسة إقتصادية لصندوق النقد العربي،أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة-
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة بالوقوف على عدد من الأمور والمحددات المرتبطة بالمنافسة البنكية في الدول العربية،وتأثيراتها على مستوى الشمول المالي،إضافة لإلقاء الضوء على المجهودات المبذولة من قبل بعض الدول(البحرين،السودان،السعودية،فلسطين،الكويت،ليبيا،لبنان،المغرب) لدعم مستويات المنافسة البنكية.
أدوات الدراسة	تتبنى هذه الدراسة المنهج الوصفي فيما يتعلق بطبيعة هيكل القطاعات البنكية للدول المشمولة بالدراسة،وكما تتبنى أيضا المنهج التحليلي لتحديد وضعية المنافسة البنكية والشمول المالي بهذه الدول إستنادا على نتائج إستبيان أجراه صندوق النقد العربي للحصول على عدد من البيانات المرتبطة بالمنافسة البنكية،وإعْتُمد أيضا على إحصاءات قاعدتي بيانات مؤشرات التنمية المالية والشمول المالي للبنك الدولي.
نتائج الدراسة	خلصت هذه الدراسة إلى أن الدول العربية التي تمتاز بدرجات منافسة بنكية عالية سجلت مستويات أكبر للشمول المالي وعلى رأسها البحرين،أما الدول العربية التي تمتاز بدرجات

	منافسة بنكية أقل سجلت مستويات منخفضة للشمول المالي،كما أوصت الدراسة بتبني الإصلاحات الهادفة لتعزيز المنافسة البنكية من خلال توفير بيئة حاضنة لتشجيع التقنيات المالية الحديثة التي تساهم في توسع تقديم الخدمات البنكية المنخفضة التكلفة وضمان تميزها بما يشبع رغبات مختلف المتعاملين.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه الدراستين في أنهما تهدفان لتحقيق بيئة بنكية أكثر شمولية وتنافسية حيث أن التكنولوجيا المالية والمنافسة البنكية تساهم كلتاهما في تعزيز الشمول المالي وتحسين تجربة العملاء.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها تركز على التكنولوجيا المالية وتأثيرها على المنافسة بين البنوك، بينما تركز هذه الدراسة على دور المنافسة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في إتاحة الخدمات المالية للجميع (أهداف الشمول المالي)دون التركيز بشكل خاص على متغير التكنولوجيا المالية.
دراسة أوليه كولوديزيف،ناتاليا شولجا وآخرون[1]،2021.	
عنوان الدراسة	**مستوى التحول الرقمي المؤثر على القدرة التنافسية للبنوك**
نوع الدراسة	مقال منشور بمجلة البنوك والأنظمة المصرفية،المجلد16،العدد1،أوكرانيا.
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الرقمنة الذي يؤثر على القدرة التنافسية لـ19 بنكا أوكرانيا.
أدوات الدراسة	إستخدمت هذه الدراسة مجموعة من الأساليب لتحقيق هدفها كأسلوب التحليل والمقارنة والتحليل العنقودي وتحليل الإنحدار والإرتباط،حيث أنها عبرت عن متغير التحول الرقمي بـ(عدد مشتركي الشبكات الإجتماعية،مستوى المعاملات المالية عبر الأنترنت،تنزيلات تطبيقات البنوك بالألواح الذكية،عدد زوار المواقع الإلكترونية للبنوك)،بالمقابل عبرت عن متغير القدرة التنافسية للبنوك بـ(الدخل قبل الضريبة،مجموع الأصول،مجموع الودائع مجموع القروض الممنوحة).
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة ومباشرة بين مستوى التحول الرقمي ومستوى القدرة التنافسية للبنوك الأوكرانية،فقد بينت الأساليب الإحصائية المستخدمة أن التحول الرقمي يؤثر في جميع أبعاد القدرة التنافسية للبنوك ويدفعها للتطوير المستمر،كما أوصت الدراسة بضرورة إدخال التقنيات المالية الرقمية في أنشطة البنك الأوكراني للحفاظ على مكانته التنافسية بالقطاع.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلا الدراستين تركزان على التكنولوجيا المالية كعامل محوري،وتحليل تأثيرها على البنوك سواء كان هذا التأثير على المنافسة بين البنوك ككل أو على قدرة بنك معين على تعزيز مكانته التنافسية.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	ركزت الدراسة الحالية على كيفية تأثر المنافسة البنكية بالتقنيات المالية الرقمية فكانت دراسة أوسع من هذه الدراسة حيث تناولت التأثيرات الجماعية على السوق البنكي بأكمله،

[1] -Oleh Kolodiziev,Nataliya Shulga and others,2021 :The level of digital transformation affecting the competitiveness of banks,banks and bank systems,volume16,issue1,p-p81-90.ukraine.

	بينما ركزت هذه الدراسة حول أثر التكنولوجيا المالية على القدرة التنافسية للبنوك حيث كانت أكثر تركيزاً على مجموعة معينة من البنوك وتستهدف فهم استراتيجيات محددة لتعزيز موقعها التنافسي باستخدام تقنيات التحول الرقمي.
دراسة ريام خليل خضير،إبتسام علي حسين،2023.	
عنوان الدراسة	**تأثير التكنولوجيا المالية في المنافسة المصرفية**
نوع الدراسة	مقال منشور بمجلة دراسات إقتصادية،العدد49،ص-ص119-134،العراق.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك محل الدراسة لتوضيح العلاقة والتأثير بين التكنولوجيا المالية والمنافسة البنكية.
أدوات الدراسة	إستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي للإلما بجوانب التكنولوجيا المالية والمنافسة البنكية،بالإضافة إلى إستخدام المنهج التحليلي لتوضيح نتائج الإستبيان الذي وُزع على147 عامل بـ7 بنوك عمومية عراقية،وإعتمدت الدراسة على برنامجspss لإختبار فرضياتها،حيث عُبر عن التكنولوجيا المالية بالأبعاد التالية(تكنولوجيا المدفوعات،تكنولوجيا الرقابة المالية،تكنولوجيا الإستثمار).
نتائج الدراسة	خلصت هذه الدراسة أن التقنيات المالية المستخدمة في البنوك تساهم في زيادة كفاءتها وتخفيض تكلفتها وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية وهذا ما سيعزز من المنافسة البنكية داخل القطاع،وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية تطوير التقنيات المالية الموجودة بالبنوك محل الدراسة بما يتناسب مع التطور التكنولوجي في العالم.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة كثيرا مع الدراسة الحالية سواء في المتغير التابع أو المتغير المستقل، إضافة إلى تطابق نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية حيث أظهرت كلتاهما أن استخدام التقنيات المالية الرقمية في النشاط البنكي يعزز من المنافسة في القطاع ويساهم في استمرارية تطوير الخدمات البنكية.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في الأداة المستخدمة لتحليل تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان الموزع على عينة من البنوك العراقية بينما اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة من الأبعاد الدالة على التقنيات المالية الرقمية وتأثيرها على مؤشر هيرفندال-هيرشمان الذي تم حسابه استنادًا إلى البيانات المالية لجميع البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري.إذ يمكن القول أن الدراسة الحالية اعتمدت على مؤشرات من شأنها تقديم نتائج صادقة وفعّالة
دراسة قيمش خولة،2024/2023.	
عنوان الدراسة	**متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول.**
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس-سطيف1-،الجزائر
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متطلبات تبني وتفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الجزائرية من خلال عرض تجارب دول رائدة في هذا المجال(الإمارات العربية

	المتحدة،الهند،الصين).
أدوات الدراسة	تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل تجارب بعض الدول لتفعيل التكنولوجيا المالية في صناعتها المصرفية،إضافة إلى هذا أُخِذ بتشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر للوقوف على متطلبات تفعيلها في الصناعة البنكية.
نتائج الدراسة	خلصت هذه الدراسة إلى ضروررة التعاون القائم بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من خلال التركيز على الوضوح القانوني والدعم الحكومي وتقديم التحفيزات لكلا الطرفين،ركزت أيضا الدراسة على ضرورة بناء الخبرات العملية والموارد اللازمة لتنظيم صناعة التكنولوجيا المالية بشكل فعال من طرف السلطات الجزائرية.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلا الدراستين تركزان على جوانب التكنولوجيا المالية كموضوع أساسي(التحول الرقمي،الذكاء الإصطناعي،التعملات المالية عبر التطبيقات،تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر...) سواءا من ناحية تأثيرها أو من ناحية متطلبات تطبيقها في الصناعة البنكية.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	تركز هذه الدراسة على متطلبات تبني التقنيات المالية الرقمية في الصناعة البنكية أما دراستنا فتركز على نتيجة من نتائج هذا التبني أي تأثير هذه التقنيات على المنافسة داخل القطاع البنكي الجزائري.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب رئيسية، أهمها:

- التطبيق في سياق الجزائر : في حين أن الدراسات السابقة اهتمت غالبًا بتأثير التقنيات المالية الرقمية في الاقتصادات المتقدمة أو في دول نامية ذات بيئات مالية وتنظيمية مختلفة، فإن هذه الدراسة تركز على البيئة الجزائرية بشكل خاص، التي تعاني من تحديات مثل محدودية البنية التحتية و ارتفاع درجة التركز البنكي.
- التركيز على العلاقة بين التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية : بينما تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية من منظور نظري عام أو تقني بحت، فإن الدراسة الحالية تتناول التأثير الاقتصادي البنيوي لهذه العلاقة، ما يتيح فهماً أعمق لآثار الرقمنة على المنافسة البنكية في الأسواق ذات البنية التحتية الضعيفة.
- استخدام الأدوات التحليلية المتقدمة :اعتمدت الدراسة الحالية على أدوات كمية دقيقة مثل مؤشر هيرفندال-هيرشمان و نماذج الانحدار الخطي لتقييم تأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة البنكية في الجزائر، وهي أدوات تحليلية قد تكون غائبة أو غير مفصلة بشكل كافٍ في الدراسات السابقة.

- التمييز بين توفر التقنيات المالية الرقمية واستخدامها الفعلي: في حين أن العديد من الدراسات السابقة اقتصرت على تناول توفر التقنيات المالية الرقمية، فإن الدراسة الحالية تركز على استخدام التقنيات المالية الرقمية الفعلي من قبل العملاء، مؤكدة على أن الاستخدام الفعلي هو العامل الحاسم في تحفيز المنافسة بين البنوك.

- مراعاة العوائق البنيوية والتنظيمية :اهتمت الدراسة بالكشف عن العوائق البنيوية والتنظيمية التي تعيق تحقيق تحول مالي رقمي فعّال في الجزائر، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكفاءات البشرية، و محدودية الإطار التشريعي .هذه العوامل لم تحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات السابقة.

- نموذج تحليلي متكامل : تقدم الدراسة نموذجًا تحليليًا متكاملًا لدراسة تأثير التقنيات المالية الرقمية على المنافسة البنكية في الجزائر، ما يتيح توجيه صانعي السياسات والبنوك نحو استراتيجيات رقمية أكثر كفاءة و فعالية.

هذه المميزات تجعل الدراسة الحالية مساهمة فريدة في مجال الدراسات حول التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية، خصوصًا في بيئة الجزائر.

المطلب الثاني:تصميم الدراسة

1- عينة الدراسة، الفترة ومصادر البيانات :

بعد عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وبناءً على إشكالية الدراسة وأهدافها تم التوصل إلى تصميم التالي والذي يعكس العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة القياسية كما هو مبين في الشكل رقم (27) أدناه.

الشكل رقم(27):نموذج الدراسة

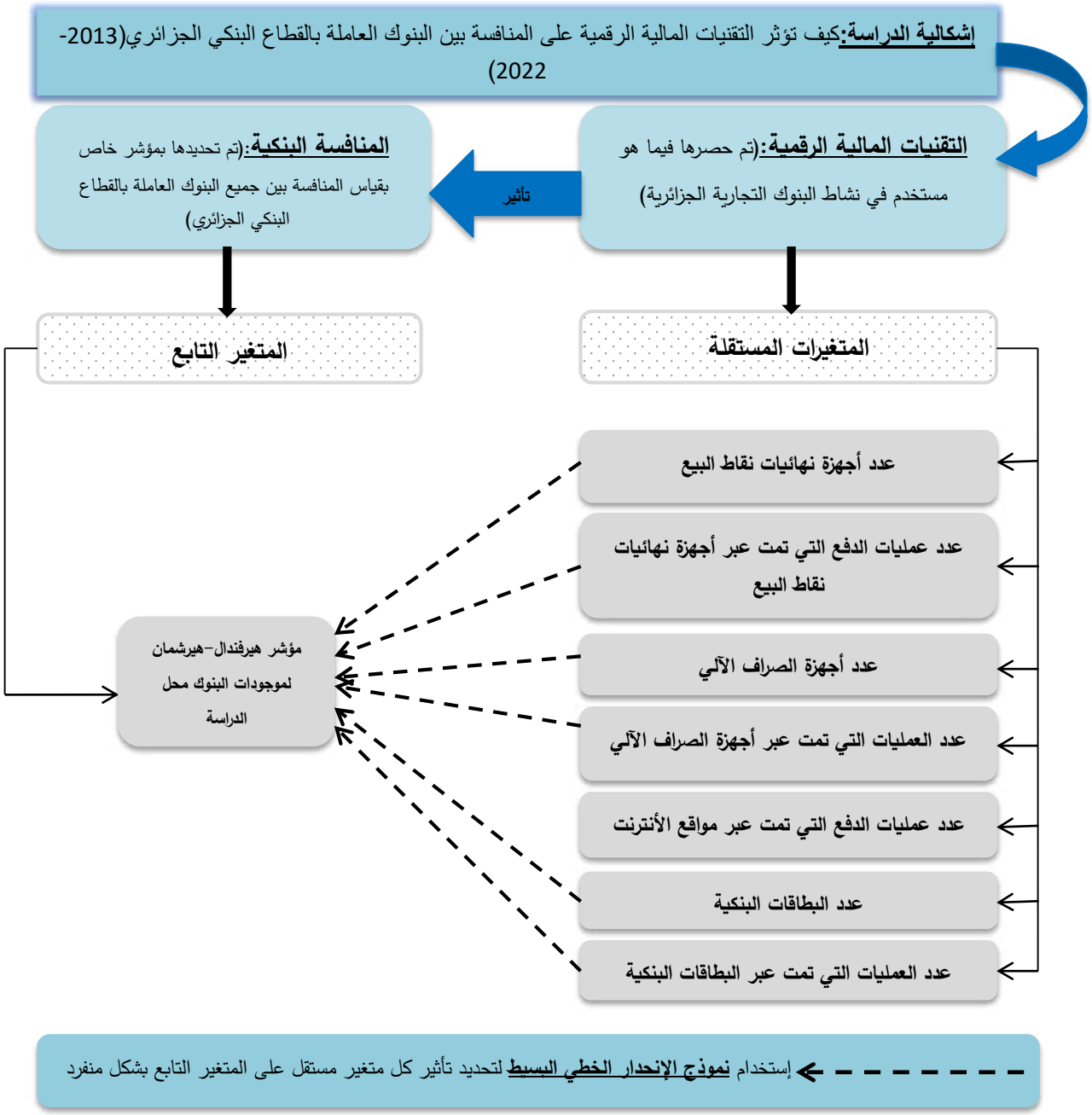

المصدر:من إعداد الباحثة

يبين تصميم الدراسة وجود ركائز أساسية تدعمه وتعزّز من مصداقية نتائجه وتتمثل هذه الركائز في كل من: العينة، البيانات وفترة الدراسة حيث تساهم كل منها بدور محوري في تعزيز دقة وموثوقية النتائج المتوقعة.

يُعرَّف مجتمع الدراسة بأنه مجموعة من العناصر أو الوحدات التي تتقاسم خاصية أو أكثر ذات صلة بموضوع الدراسة العلمية، وفي أغلب الأحيان يصعب تنفيذ المسح الشامل الذي يستهدف المجتمع بأكمله ما

يستدعي اللجوء إلى اختيار عينة تمثيلية تُعرف بالعينة[1]، وبإسقاط هذا المفهوم على الدراسة الحالية تم اعتماد جميع البنوك التجارية العاملة في الجزائر كعينة عمدية من مجتمع الدراسة والمتمثل في القطاع البنكي الجزائري ويُختار هذا النوع من العينات بطريقة قصدية نظراً لتوفّرها على خصائص ومعطيات تتناسب مع أهداف الدراسة والتي لا تتوفر بالضرورة في باقي مكونات المجتمع الكلي[2] ، وفي هذا السياق تُعرَّف البنوك التجارية على أنها:" كيانات مالية تُعنى بجذب وحفظ أموال المودعين سواء من الأفراد أو الشركات وتوفيرها للجهات المحتاجة على شكل قروض كما تمارس أنشطة استثمارية مباشرة أو غير مباشرة في مشاريع تجارية واقتصادية متنوعة وتسهم في تمويل الاقتصاد القومي بما يضمن استمرارية نموه"[3]. واستناداً إلى هذا التعريف تم اختيار تسعة عشر بنكًا تجاريًا عاملًا في الجزائر كعينة للدراسة الحالية نظراً لامتلاكها الخصائص والمعطيات المستهدفة فضلاً عن كون العديد من التقنيات المالية الرقمية قد طُوّرت أساسًا لإعادة تشكيل النشاطات التقليدية لهذه البنوك بأنشطة رقمية حديثة. يُشار إلى توزيع هذه العينة في الشكل رقم (28) أدناه.

الشكل رقم(28):عينة الدراسة

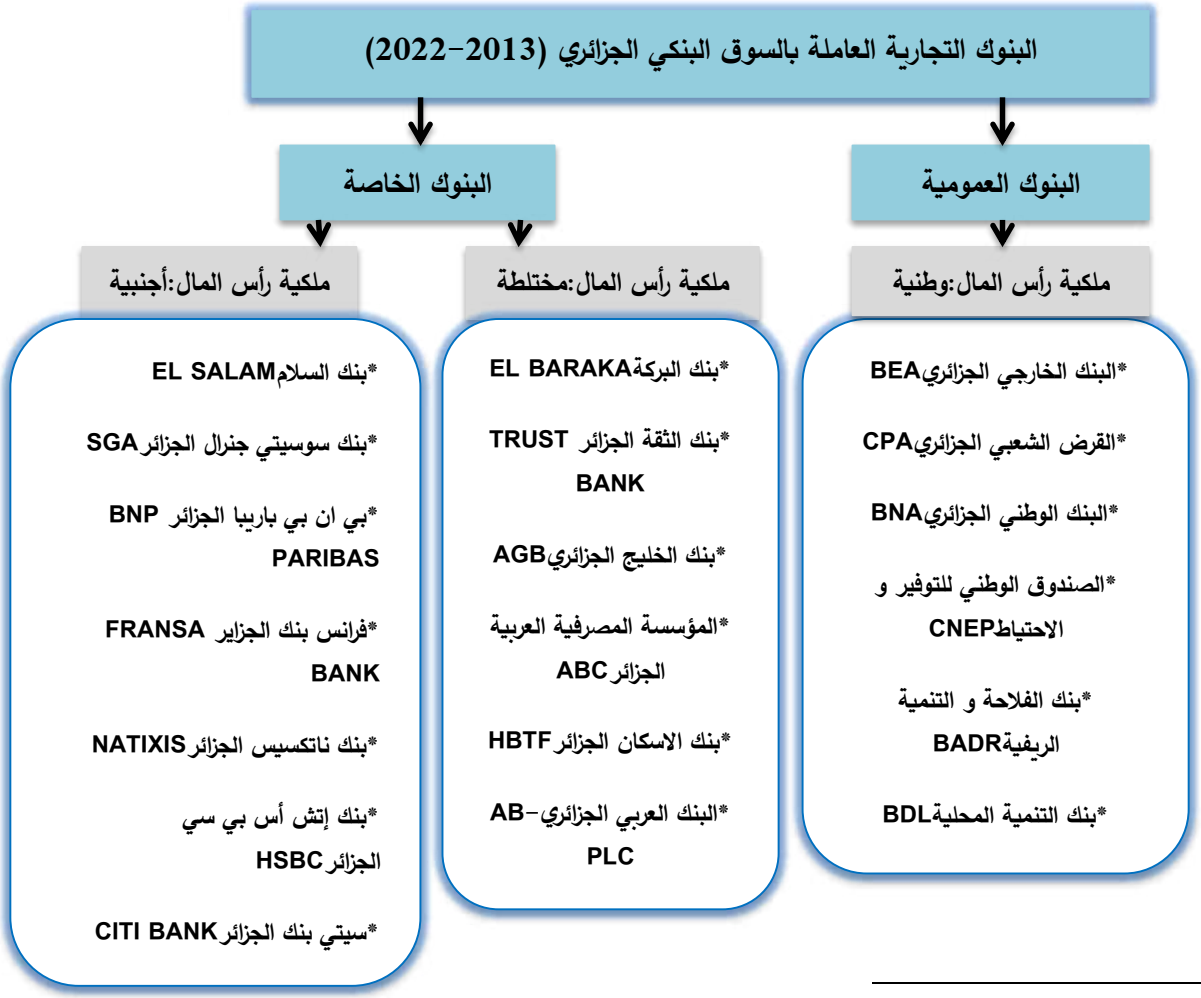

[1] -لحسن عبد الله باشيوة،2013:الإحصاء وتطبيقاته على الحزمة الإحصائيةspss،الطبعة الأولى،الأردن:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ص-ص62-63.

[2] -ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم،2010:أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العلمي،الطبعة الرابعة،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع،ص148.

[3] -خالد وهيب الراوي،2015:العمليات المصرفية الخارجية،الطبعة الأولى،الأردن:دار المناهج للنشر والتوزيع ،ص44.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم(09)

بعدما تم تحديد عينة الدراسة جرى الانتقال إلى مرحلة جمع البيانات المتعلقة بموضوعها وتُعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة، إذ تؤثر موثوقية وسلامة مصادر البيانات بشكل مباشر على دقة النتائج المستخلصة، وقد تم الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري والمتوفرة عبر مواقعها الإلكترونية إلى جانب القوائم المالية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري والتقارير السنوية لبنك الجزائر المنشورة على موقعه الرسمي، كما تم الرجوع إلى موقع التجمع النقدي الآلي وسلطة ضبط البريد والاتصالات من أجل الحصول على مؤشرات تتعلق بتطور التقنيات المالية الرقمية في الجزائر. أما الفترة المعتمدة للدراسة فقد امتدت من سنة 2013 إلى سنة 2022 وذلك للأسباب التالية:

- تم اختيار سنة 2013 كبداية للفترة نظراً لكونها السنة التي شهدت انطلاق خدمة الدفع عبر الإنترنت في الجزائر؛
- تم اعتماد سنة 2022 كنهاية للفترة باعتبارها آخر سنة تتوفر بشأنها البيانات المالية الكاملة الخاصة بعينة الدراسة.

2- متغيرات الدراسة :

يتضمن نموذج الدراسة الحالية مجموعة من المتغيرات التي تفسر الظاهرة المدروسة وتنقسم هذه المتغيرات إلى نوعين: متغيرات مستقلة تتمثل في التقنيات المالية الرقمية وهي العوامل المؤثرة المراد قياس تأثيرها ومتغير تابع يتمثل في المنافسة البنكية وهي الظاهرة التي يُراد معرفة مدى تأثرها بتلك العوامل[1].وفي ما يلي توضيح شامل لمتغيرات الدراسة:

2-1- المتغير التابع:

يتجسد المتغير التابع في هذه الدراسة في مستوى المنافسة البنكية داخل القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022 وقد تم اعتماد المدخل الهيكلي لقياس هذه المنافسة والذي يعتمد على مستوى التركز البنكي وذلك من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان(Herfindhal-Hirschman Index) الذي يعد من أبرز وأدق المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التركز البنكي، حيث يتميز هذا المؤشر بأخذه بعين الاعتبار جميع البنوك العاملة ضمن القطاع من خلال جمع مربعات حصصها السوقية.

[1] -سعد سلمان المشهداني،2019:منهجية البحث العلمي،الطبعة الأولى،الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع،ص81.

تم في الدراسة الحالية اعتماد نوع واحد من الحصص السوقية وهو الحصة السوقية من الموجودات نظرًا لاعتبارها أحد المؤشرات الأساسية الدالة على صحة واستدامة الأداء المالي للبنك، كما أنها تعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته وتحقيق أهدافه المالية.

يُحسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان باستخدام المعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^{\,2} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

- **S_i:** الحصة السوقية من الموجودات للبنك i، ويتم حسابها بقسمة مجموع الموجودات لكل بنك على إجمالي موجودات القطاع البنكي ولقد تم حسابها بالإعتماد على الملحق رقم(01) والنتائج موضحة في الجدول رقم(21)؛
- **n:**عدد البنوك العاملة بالقطاع البنكي، وقُدر عددها خلال فترة الدراسة بـ19 بنك.

تُفَسر قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان اذا كانت القيمة أقل من(1000) بعدم وجود تركزات (منافسة تامة) أما اذا كانت القيمة تتراوح بين (1000-1800) فهذا يشير الى تركزات معتدلة (منافسة احتكارية) واذا كانت القيمة أكبر من (1800) فالتركزات مرتفعة (احتكار تام).

جدول رقم(23): بيانات المتغير التابع خلال الفترة (2013-2022)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
IHH لموجودات البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري	1418	1393	1512	1467	1447	1452	1462	1422	1510	1586

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم(21)

2-2-المتغير المستقل :

يتجسد المتغير المستقل في هذه الدراسة في التقنيات المالية الرقمية ونظرًا لتنوع هذه التقنيات وتطورها المستمر، فقد تم اختيار أكثرها انتشارًا واستخدامًا في البيئة الجزائرية وذلك في حدود البيانات المتاحة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 إلى 2022، وتمثلت هذه التقنيات في مايلي:

الجدول رقم(24):المتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج الدراسة

المتغير	إسم المتغير	رمز المتغير	سبب إختيار المتغيرات
1	عدد أجهزة الصراف الآلي	**Natm**	تم اختيار حجم هذه التقنيات وعدد عملياتها كمتغيرات مستقلة في الدراسة، بالنظر إلى كونها تمثل أبرز التقنيات المالية الرقمية المنتشرة والمستخدمة في البيئة الجزائرية، فضلاً عن دورها المحوري في تحسين تجربة عملاء البنوك المعنية بالدراسة وتعزيز مسار التحول الرقمي. وتُعد هذه التقنيات ليس فقط وسائل لتقديم الخدمات البنكية بل كذلك أدوات فعالة لمواجهة المنافسة وضمان استمرارية البنوك.
2	عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي	**NOatm**	
3	عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع	**Ntpe**	
4	عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع	**NOtpe**	
5	عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت	**NOweb**	
6	عدد البطاقات البنكية	**Ncib**	
7	عدد العمليات التي تمت عبر البطاقات البنكية	**NOcib**	

المصدر:من إعداد الباحثة.

جدول رقم(25):بيانات المتغيرات المستقلة خلال الفترة(2013-2022)

السنوات	Ntpe	Notpe	Natm	Noatm	Noweb	Ncib	Nocib
2013	2 985	7 732	475	5 280 881	8	730 848	5 762 022
2014	2 737	8 042	539	4 551 958	4 404	655 581	4 560 000
2015	3 049	21 320	573	3 067 680	4 379	556 152	3 089 000
2016	5 049	65 501	1 370	6 868 031	7 366	804 675	6 940 898
2017	11 985	122 694	1 443	8 310 170	107 844	877 708	8 540 708
2018	15 397	190 898	1 441	8 833 913	176 982	1 140 741	9 200 000
2019	23 762	274 624	1 621	9 929 652	202 480	8 941 294	10 100 000
2020	33 816	439 000	3 030	11 997 000	481 000	9 621 017	12 920 000
2021	37 561	2 349 000	3 053	21 503 000	6 000	15 398 479	23 687 000
2022	42 263	2 150 000	3 640	25 281 000	1 729 000	17 625 246	29 173 000

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجداول رقم(16،13،11) والأشكال رقم(12،10،9).

يوضح الشكل رقم (28) أدناه النماذج المعتمدة لاختبار العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع على نحو منفرد، إذ تم بناء سبعة نماذج من الانحدار الخطي البسيط بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

الشكل رقم (28):تصنيف نماذج الدراسة حسب نوع نشاط التقنية المالية الرقمية

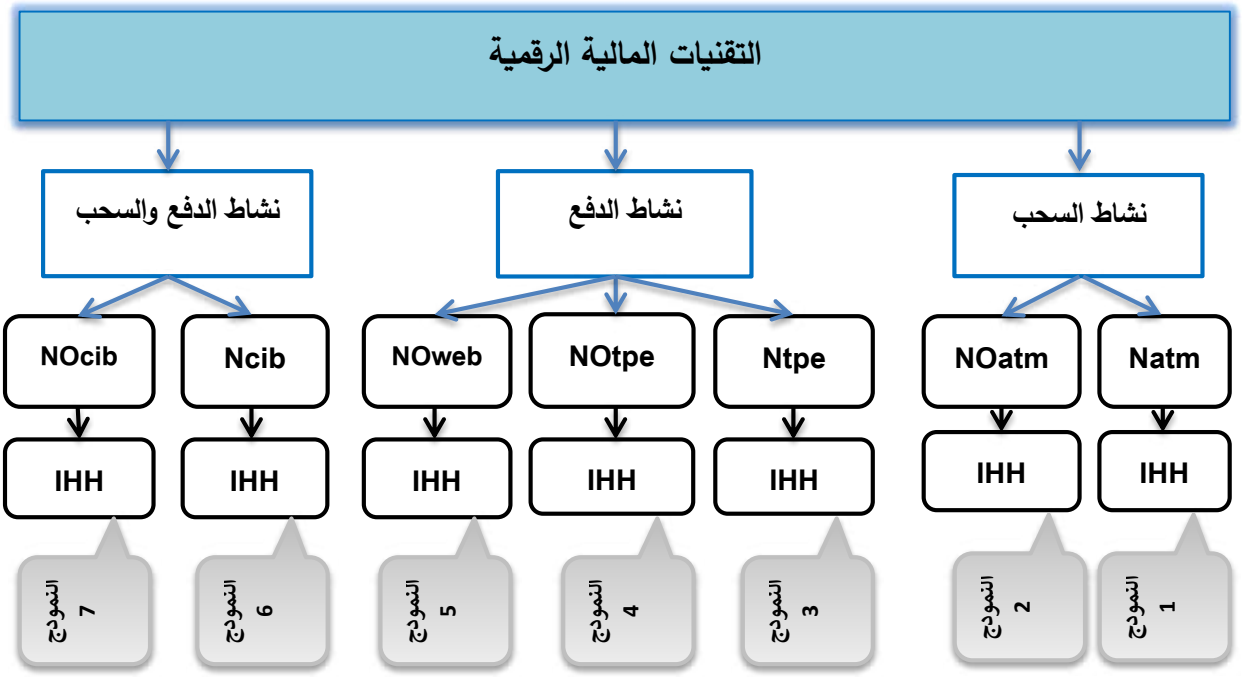

المصدر:من إعداد الباحثة

3- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة :

يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة بنوعيها خلال الفترة (2013-2022) وذلك بغرض توضيح خصائص كل متغير على حدة، بالإضافة إلى إجراء تحليل الارتباط بين هذه المتغيرات لتكوين نظرة أولية حول طبيعة العلاقة التي تجمعها.

3-1- تحليل متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة من الوسائل الإحصائية لعرض البيانات وتحليلها بدقة وموضوعية، بما يسهم في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة. ومن أبرز هذه الوسائل:

- **المتوسط الحسابي**:باعتباره من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخدامًا في الدراسات الاقتصادية نظراً لاعتماده في حساب مؤشرات إحصائية أخرى مثل التباين والانحراف المعياري ومعامل التشتت؛
- **القيمة الدنيا والقيمة الكبرى**: لتحديد مجال البيانات ونطاق توزيعها؛
- **الانحراف المعياري**: لقياس مدى تباعد القيم عن المتوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة.

الجدول (26): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العليا
Natm	1718.50	1141.472	475	3640
NOatm	10562328.50	7308226.832	3067680	25281000
Ntpe	17860.40	15445.616	2737	42263
NOtpe	562881.10	900398.323	7732	2349000
Nweb	271946.30	533888.673	8	1729000
Ncib	5635147.10	6722381.198	556152	17625246
NOcib	11385741.80	8511995.551	3089000	29173000
IHH	1466.90	56.359	1393	1586

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامج SPSS (الملحق رقم 02)

يُظهر تحليل بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة بالبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2013-2022) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي لعدد أجهزة الصراف الآلي بلغ حوالي 1718 جهازًا مما يعكس مستوىً متوسطًا للبنية التحتية الرقمية البنكية خلال هذه الفترة. وقد سُجلت أدنى قيمة سنة 2013 بـ475 جهازًا في إشارة إلى الانطلاقة المحدودة لهذه التقنية في الجزائر، بينما بلغت أعلى قيمة 3640 جهازًا مع نهاية الفترة مما يدل على توسع ملحوظ في انتشار هذه الأجهزة وتحسن ملموس في البنية التحتية البنكية، كما يشير الانحراف المعياري البالغ 1141 جهازًا إلى وجود تباين كبير في عدد أجهزة الصراف الآلي عبر السنوات وهو ما يعكس تفاوتًا في مستويات التوسع والتحديث على مدار الفترة المدروسة.
- بلغ المتوسط الحسابي لعدد عمليات السحب المنجزة عبر أجهزة الصراف الآلي بلغ 10,562,328 عملية سحب سنويًا مما يعكس الاستخدام العام لهذه الخدمة من قبل العملاء. وقد تم تسجيل أدنى قيمة سنة 2015 بـ3,067,680 عملية، في حين بلغت القيمة القصوى 25,281,000 عملية سنة 2022 وهو ما يدل على تزايد ملحوظ في اعتماد المستخدمين على هذه الأجهزة، كما يشير الانحراف المعياري البالغ 7,308,226 عملية إلى وجود تطور تدريجي غير منتظم في الإقبال على الخدمة عبر السنوات.
- أما فيما يتعلق بأجهزة نهائيات البيع فقد بلغ المتوسط الحسابي لعددها نحو 17,860 جهازًا وهو ما يمثل مستوى النشاط العام لهذه التقنية خلال الفترة المدروسة، وقد تم تسجيل 2,737 جهازًا كأدنى قيمة سنة 2014 مما يعكس الاستخدام المحدود لها في بداية الفترة، في حين وصلت القيمة القصوى إلى 42,263 جهازًا سنة 2022 وهو ما يدل على جهود كبيرة في مجال رقمنة القطاع المالي، ويُظهر الانحراف المعياري البالغ 15,445 جهازًا وجود تفاوت كبير في توزيع هذه الأجهزة عبر السنوات يُعزى إلى تنامي الوعي بأهمية استخدام الحلول المالية الرقمية.

- بخصوص عدد عمليات الدفع المنجزة عبر نهائيات البيع فقد بلغ المتوسط السنوي حوالي 562,881 عملية وهو ما يعكس النشاط العام لهذه الخدمة، وتم تسجيل أدنى قيمة بـ7,732 عملية سنة 2013 مما يدل على ضعف الإقبال على هذه التقنية في بدايات الفترة، بينما بلغت أعلى قيمة 2,349,000 عملية سنة 2021، وهذا مؤشر على التوسع الكبير في اعتماد هذه التقنية من طرف الأفراد والمؤسسات، كما يُظهر الانحراف المعياري البالغ 900,398 عملية تفاوتًا واضحًا في عدد العمليات بين السنوات بما يعكس اختلاف مستويات الاعتماد على نهائيات البيع خلال فترة الدراسة.
- بلغ المتوسط الحسابي لعدد عمليات الدفع المنجزة عبر مواقع الواب في الجزائر نحو 271,746 عملية سنويًا مما يعكس مستوى الاستخدام العام لهذه الوسيلة الرقمية خلال الفترة المدروسة، وقد سُجلت أدنى قيمة سنة 2013 بـ8 عمليات فقط وهو ما يعكس البداية المبكرة جدًا لاعتماد هذه الخدمة وضعف الإقبال على الدفع الإلكتروني آنذاك، بينما بلغت أعلى قيمة 1,729,000 عملية في سنة 2022 مما يُشير إلى قفزة هائلة في تبني هذا النمط من الدفع نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة وارتفاع وعي المستخدمين بأهمية الخدمات الرقمية، كما يُظهر الانحراف المعياري البالغ 533,888 عملية وجود تفاوت كبير في عدد العمليات بين سنوات الدراسة مما يعكس مراحل متفاوتة في نمو وتطور استخدام الدفع عبر مواقع الواب.
- بلغ المتوسط الحسابي السنوي لعدد البطاقات البنكية نحو 5,635,147 بطاقة وهو ما يعكس مستوى النشاط البنكي الاعتيادي في الجزائر،وقد سُجل أدنى عدد للبطاقات في سنة 2015 بـ556,152 بطاقة وهو ما يدل على ضعف استخدام هذه الوسيلة أو محدودية انتشارها خلال تلك المرحلة، في حين بلغت أعلى قيمة سنة 2022 بـ17,625,246 بطاقة وهو ما يعكس تطورًا ملحوظًا في استخدام البطاقات البنكية نتيجة للتوسع في الخدمات الرقمية وارتفاع مستويات الوعي المالي لدى المواطنين. أما الانحراف المعياري الذي بلغ 6,722,381 بطاقة، فيُشير إلى تفاوت كبير بين سنوات الدراسة يُعزى إلى التحولات الجوهرية في سياسات البنوك وتطور البنية التحتية البنكية، بالإضافة إلى تغيّر سلوكيات المستهلكين.
- بلغ المتوسط الحسابي السنوي لعدد عمليات الدفع و السحب التي تمت عبر البطاقات البنكية نحو 11,385,741 عملية مما يعكس تزايد الاعتماد على الخدمات البنكية الرقمية، وقد سُجلت أدنى قيمة سنة 2015 بـ3,089,000 عملية فقط وهو ما يشير إلى محدودية الاستخدام حينها سواء بسبب ضعف البنية التحتية أو انخفاض مستوى الثقافة المالية الرقمية، وفي المقابل بلغت أعلى قيمة سنة 2022 بنحو 29,173,000 عملية مما يدل على الإقبال المتزايد على استخدام البطاقات البنكية ويُظهر الانحراف المعياري البالغ 8,511,995 عملية وجود تفاوت كبير في معدلات الاستخدام بين السنوات مما يعكس نموا متسارعًا وغير منتظم في الاعتماد على هذه الوسيلة بفعل توسع شبكات الصرافات الآلية ونقاط البيع وانتشار مواقع الدفع الإلكتروني.

- بلغ المتوسط الحسابي السنوي لمؤشر هيرفندال-هيرشمان(IHH) نحو 1,466 نقطة وهو ما يُصنف ضمن نطاق المنافسة المعتدلة أو ما يعرف بالمنافسة الاحتكارية، وقد سُجلت أدنى قيمة للمؤشر سنة 2014 بـ1,393 نقطة ما يدل على مستوى أعلى من المنافسة خلال تلك السنة بينما بلغت أعلى قيمة في سنة 2022 بـ1,586 نقطة مما يعكس ارتفاعًا طفيفًا في تركّز السوق نتيجة لاستحواذ البنوك العمومية على حصة سوقية أكبر. أما الانحراف المعياري الذي بلغ 56 نقطة فيُشير إلى تذبذب محدود نسبيًا في درجة المنافسة البنكية خلال فترة الدراسة مما يعكس قدرًا من الاستقرار في بنية السوق البنكي الجزائري.

3-2- دراسة الإرتباط بين متغيرات الدراسة :

تُعد مصفوفة الارتباط من الأدوات التحليلية التمهيدية الأساسية في سياق بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث تتيح فهماً أوّلياً لطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتُساهم بشكل فعّال في تقييم مدى ملاءمة المتغيرات المستقلة – والمتمثلة في التقنيات المالية الرقمية – لتفسير تغيرات المتغير التابع –المتمثل في المنافسة البنكية– ويُعتبر هذا التحليل خطوة محورية نحو ضمان دقة النتائج بما يُمكّن من تقديم تفسير علمي موثوق لتأثير استخدام التقنيات المالية الرقمية على مستوى المنافسة بين البنوك العاملة ضمن القطاع البنكي الجزائري، وفيما يلي جدول يُوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ودرجة الارتباط فيما بينها.

الجدول رقم(27):نتائج مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	Ntpe	NOtpe	Natm	NOatm	NOweb	Ncib	NOcib	IHH
Ntpe	1	0.837	0.968	0.927	0.672	0.955	0.915	0.554
NOtpe	0.837	1	0.828	0.957	0.581	0.907	0.958	0.725
Natm	0.968	0.828	1	0.925	0.702	0.912	0.918	0.577
NOatm	0.924	0.957	0.925	1	0.724	0.943	0.999	0.701
NOweb	0.672	0.581	0.702	0.724	1	0.681	0.746	0.660
Ncib	0.955	0.907	0.912	0.943	0.681	1	0.940	0.643
NOcib	0.915	0.958	0.918	0.999	0.746	0.940	1	0.714
IHH	0.554	0.725	0.577	0.701	0.660	0.643	0.714	1

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامج SPSS (الملحق رقم 03)

تُوضح مصفوفة الارتباط الموضحة أعلاه معاملات ارتباط بيرسون بين مؤشر هيرفندال-هيرشمان الذي يقيس تركيز السوق البنكي الجزائري والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مجموعة التقنيات المالية الرقمية المستخدمة في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2022 وقد أظهرت المصفوفة تفاوتاً في معاملات الارتباط بين المتغيرات حيث تراوحت بين متوسطة وقوية مما يعكس تأثير كل متغير مستقل على مستوى المنافسة البنكية كما يلي:

- أظهر عدد عمليات السحب عبر الصرافات الآلية معامل ارتباط قدره 0.701، وهو ارتباط قوي موجب يشير إلى أن تزايد استخدام الصرافات الآلية ترافق مع ارتفاع تركّز السوق وهو ما يمكن تفسيره بأن البنوك الأكبر حجماً والأكثر انتشارًا كانت الأقدر على الاستثمار في هذه البنية التحتية .
- أظهر عدد أجهزة الصراف الآلي ارتباطًا متوسطًا بمقدار 0.577 مما يشير إلى أن توفر الأجهزة وحده لا يؤثر بقوة على تركّز السوق بقدر ما يفعل استخدامها الفعلي.
- سجل عدد عمليات الدفع على مستوى نهائيات البيع معامل ارتباط قدره 0.725 وهو ارتباط إيجابي قوي يعني أنه كلما ارتفع استخدام نهائيات البيع في عمليات الدفع زاد تركيز السوق (أي انخفضت المنافسة) وهذا قد يعكس استفادة بعض البنوك الكبرى فقط من هذه التقنية بشكل مهيمن دون تعميمها على باقي السوق.
- سجل عدد أجهزة نهائيات البيع ارتباطًا متوسطًا مع IHH بقيمة 0.554 مما يدل على تأثير محدود نسبيًا لهذه الأجهزة على تركّز السوق مقارنة باستخدامها الفعلي في العمليات.

- بلغ معامل ارتباط عدد عمليات الدفع عبر مواقع الإنترنت 0.660 وهو ارتباط متوسط يشير إلى أن تزايد عمليات الدفع عبر الإنترنت يرتبط بارتفاع تركّز السوق وقد يُعزى ذلك إلى سيطرة عدد قليل من البنوك على خدمات الدفع الإلكتروني.

- أظهر عدد البطاقات البنكية ارتباطًا متوسط القوة بمؤشر IHH حيث بلغ 0.643 مما يدل على علاقة إيجابية واضحة ولكنها ليست بنفس قوة العلاقة السابقة ما قد يشير إلى أن امتلاك البطاقات لا يعني بالضرورة استخدامها المكثف أو توزيعها العادل بين البنوك.

- سجل عدد العمليات المنفذة عبر البطاقات البنكية معامل ارتباط 0.714 وهو ارتباط قوي موجب يدل على أن ازدياد استخدام البطاقات البنكية ارتبط بزيادة تركّز السوق البنكي ما قد يعكس استئثار بعض البنوك بهذه الخدمات الرقمية.

توضح نتائج مصفوفة الارتباط وجود علاقات قوية ومتوسطة القوة بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويُلاحظ أيضا أن معظم معاملات الارتباط كانت موجبة خصوصًا فيما يتعلق بالعمليات المنفذة عبر هذه التقنيات مما يشير إلى أن ازدياد استخدام الوسائل الرقمية في الدفع والسحب ارتبط بارتفاع تركّز السوق أي انخفاض نسبي في مستوى المنافسة البنكية ويمكن تفسير ذلك بكون البنوك العمومية كانت الأكثر استفادة من هذه التحولات نتيجة لتوفر الموارد والاستعداد التكنولوجي مما سمح لها بتوسيع حصتها السوقية على حساب البنوك الأخرى، هذه العلاقات تؤكد ملاءمة المتغيرات المستقلة لاستخدامها ضمن نموذج الانحدار الخطي

البسيط الذي تم اعتماده كأداة تحليلية مناسبة لدراسة تأثير التقنيات المالية الرقمية على ديناميكية المنافسة في القطاع البنكي الجزائري.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للنموذج الإحصائي المتبع في الدراسة

يعرض هذا المبحث النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة وهو نموذج الانحدار الخطي البسيط مع شرح طريقة تقديره وشروط تطبيقه إلى جانب الخطوات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة لضمان صحة نتائجها.

المطلب الأول : نموذج الإنحدار الخطي البسيط

1-مفهوم النموذج:

طُرحت فكرة الانحدار لأول مرة من قبل "فرانسيس جالتون" (1822-1911)، في حين قدّم "كارل بيرسون" إثباتًا لها من خلال دراسة انحدار طول الأبناء على طول الآباء مما ساهم في شيوع استخدام هذا الأسلوب الإحصائي في مجالات متعددة[1]. ويتضمن هذا التحليل نوعين من المتغيرات، المتغير التابع هو المتغير الذي تتغير قيمته نتيجة لتغير المتغير المستقل والمتغير المستقل هو المتغير الذي يُتوقع أن يؤثر في المتغير التابع ويُعرف أحيانًا بالمتغير التفسيري. كما ينقسم الانحدار الخطي إلى نوعين حسب عدد المتغيرات الداخلة في النموذج (الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد) [2].

ويُستخدم الانحدار الخطي البسيط لتفسير طبيعة العلاقة بين متغيرين فقط من خلال صياغة معادلة تُقدّر قيمة غير معروفة لأحد المتغيرين استنادًا إلى قيمة معلومة للآخر ويمكن التعبير عن العلاقة الخطية من خلال المعادلة التالية [3]:

$$Y_i = a + bX_i$$

ونظرا لوجود فرق بين قيم المتغير التابع النظرية وبين القيمة المشاهدة فإنه لابد من تقريب العلاقة إلى الحالة الحقيقية بإضافة المتغير العشوائي أو حد الإضطراب للعلاقة السابقة لتصبح كالآتي[4]:

$$Y_i = a + bX_i + U_i$$

---

(1) -وحيد مصطفى أحمد،2015:أساسيات علم الإحصاء،الطبعة الأولى،مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،ص265.

(2) -حسن ياسين طعمة،إيمان حسين حنوش،2009:أساليب الإحصاء التطبيقي،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع،ص214.

(3) -محمد خير سليم أبو زيد،2010:التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برمجيةspss،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للطباعة والنشر،ص379.

(4) -جبار عبد مضحي،2015:حزمة البرامج الإحصائية،الطبعة الأولى،الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ص212.

حيث أن:

- Y_iهو المتغير التابع(الذي يتأثر:المنافسة البنكية)؛
- X_i هو المتغير المستقل(الذي يؤثر:التقنيات المالية الرقمية)؛
- a هو الجزء المقطوع من المحور الرئيسي Y وهو يعكس قيمة المتغير التابع في حالة إنعدام قيمة المتغير المستقلX ؛
- b هو ميل الخط المستقيم $a + bX_i$ ويعكس مقدار التغير في Y إذا تغيرت X بوحدة واحدة؛
- U_i هو الخطأ العشوائي ويدعى أيضا بالخطأ الذي يمكن تقديره بما يسمى البواقي.

2- طريقة تقدير النموذج (المربعات الصغرى العادية):

بفرض أن النظرية الديناميكية تقترح أن العلاقة بين المتغيرين يمكن تمثيلها عن طريق معادلة المستقيم

$Y_i = a + bX_i$، في حين أن النموذج القياسي يفترض أن معادلة المستقيم غير قادرة تماما على تقدير القيم المشاهدة للمتغير التابع وأنه من الطبيعي أن تنحرف القيم الفعلية عن القيم المقدرة، حيث يعبر عن مقدار الخطأ بين القيم المتوقعة والفعلية بالرمزU_i حيث أن: $U_i = Y_i - \hat{Y}_i$. وتتمثل المشكلة الأساسية في إيجاد قيم معاملات (Coefficients) الإنحدار a وb بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية(Ordinary Least Squares Method) في تحديد هذه المعاملات وهي طريقة قديمة يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر، وتمتاز طريقة المربعات الصغرى بسهولة تقديرها لمعاملات الإنحدار وفعاليتها ومنطقية النتائج المتحصلة بواسطتها، فهي تحقق أفضل خط للعلاقة المتوسطة بين المتغيرين حيث يكون مجموع مربع الإنحرافات عند النهاية الصغرى(أقل ما يمكن).[1]وتقدر معاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط بواسطة طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية كما يلي[2]:

$$a = \bar{Y} - b\,\bar{X}$$

$$\bar{X} = \left(\sum_{i=1}^{n} X_i\right) / n \qquad \bar{Y} = \left(\sum_{i=1}^{n} Y_i\right) / n$$

$$b = \left(n \sum_{i=1}^{n} x_i y_i - \left(\sum_{i=1}^{n} x_i\right)\left(\sum_{i=1}^{n} y_i\right)\right) / \left(n \sum_{i=1}^{n} x_i^2 - \left(\sum_{i=1}^{n} x_i\right)^2\right)$$

[1] -جبار عبد مضحي،2015:مقدمة في الإحصاء الرياضي،الطبعة الأولى،الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ص-ص112-113.

[2] - وحيد مصطفى أحمد،مرجع سبق ذكره،ص-ص266-269.

حيث أن:

- **a** هو التقدير المحسوب لمعامل الإنحدار؛
- $\bar{X}$ و$\bar{Y}$ هما المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة على التوالي؛
- **b** هو التقدير المحسوب لثابت الإنحدار.

المطلب الثاني : شروط توافر طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معالم نموذج الإنحدار

إن التأكد من إستيفاء شروط الطريقة الإحصائية المستخدمة (طريقة المربعات الصغرى العادية) لتقدير معالم نموذج الإنحدار الخطي البسيط يمثل المرحلة الأولى لمنهجيته، وتعد هذه المرحلة ضرورية لضمان دقة وصحة النموذج مما يسمح بتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بشكل صحيح وموثوق. وعلى إثر هذا فإن تقدير معاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى يشترط تحقق مايلي[1]:

1- الشرط الأول:إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي:

يعتبر إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Residuals) خطوة أساسية في تحليل الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى فهو يهدف إلى التحقق من فرضية أن الفروقات بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة تتبع توزيعا طبيعيا مما يضمن لنا صحة نتائج نموذج الإنحدار، مع العلم أن هذا الإختبار يكون أقل أهمية في النماذج ذات العينات الكبيرة بفضل نظرية الحد المركزي، ويمكن إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالطريقة البيانية والتي تكون من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الإحتمال التجميعي المشاهد والإحتمال التجميعي المتوقع للبواقي، فإذا كانت النقاط تقع بشكل متقارب جدا على الخط الواصل الركن الأيمن العلوي والركن الأيسر السفلي أوتتوزع هذه النقاط بشكل عشوائي على جانبي هذا الخط ففي كلتا الحالتين يقال أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا أما إذا تمكنا من رصد نمط معين لتوزيع هذه النقاط في هذه الحالة يقال أن البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعيا[2]. ويمثل الشكل أدناه تمثيلات بيانية للإحتمال التجميعي المشاهد والإحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية الخاصة بكل نموذج من نماذج الدراسة.

---

[1] -إيهاب عبد السلام محمود،2013:تحليل البرنامج الإحصائي SPSS،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع،ص298.

[2] -أسامة ربيع أمين سليمان،2007:التحليل الإحصائي بإستخدام برنامجSPSS،الطبعة الثانية،مصر،ص126.

الشكل رقم(29):التوزيع الإعتدالي للبواقي المعيارية لنماذج الدراسة

النموذج الأول

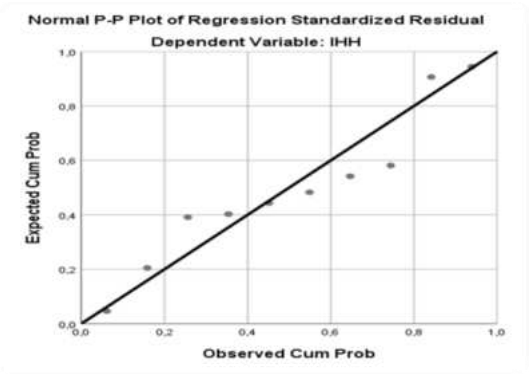

النموذج الثاني

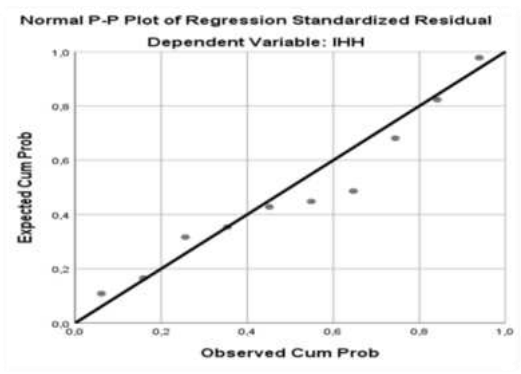

النموذج الثالث

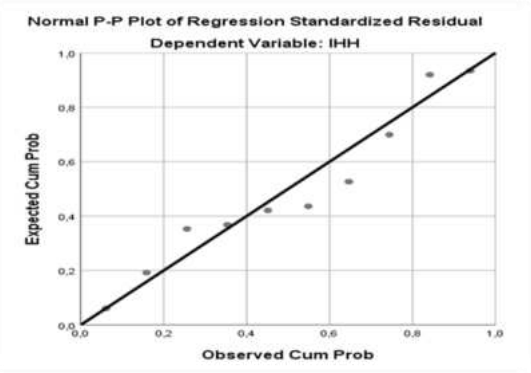

النموذج الرابع

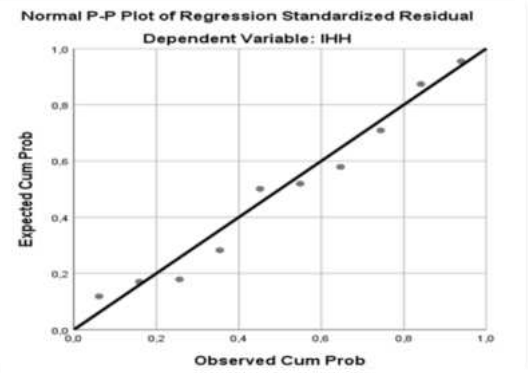

النموذج الخامس

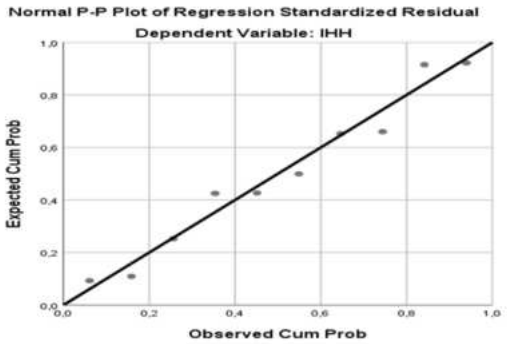

النموذج السادس

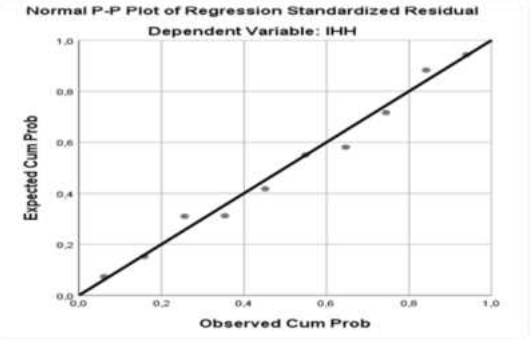

النموذج السابع

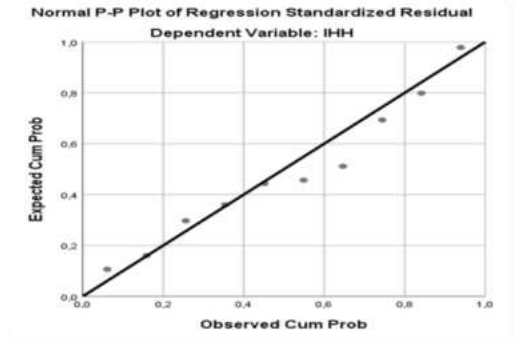

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق 4-10)

يظهر في كل شكل من أشكال نماذج الدراسة أن النقاط تتوزع بشكل عشوائي على الجهة اليمنى العلوية والجهة اليسرى السفلية للخط ونلاحظ أيضا أنها تقترب منه كثيرا من دون تشكيل أنماط منتظمة، مما يشير إلى أن الأخطاء(البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي في كل نماذج الدراسة.

كما يمكن إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أيضا من خلال الطرق الحسابية التالية[1]:

- **إختبار كولموجروف-سميرنوف(Kolomogorov-Smirnov Test)** :

يعمل هذا الإختبار على التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (H_0:البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، H_1:البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي) من خلال حساب توزيع البيانات الفعلي والتراكمي المتوقع ثم حساب المسافة القصوى المطلقة بين التوزيعين، فإذا كانت القيمة الإحتمالية(P-Value) أقل من مستوى المعنوية(0.05) يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

- **إختبار شابيرو-ويلك(Shapiro-Wilk Test)** :

يعمل هذا الإختبار على التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (H_0:البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، H_1:البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي) من خلال ترتيب البواقي من الأصغر إلى الأكبر ومقارنة القيم الملاحظة والقيم المتوقع الحصول عليها من التوزيع الطبيعي مع حساب إحصائية الإختبار(W) التي تقيس التوافق بين البيانات الفعلية والتوزيع الطبيعي، فإذا كانت القيمة الإحتمالية (P-Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05) يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. ويعتبر هذا الإختبار أكثر دقة من الإختبار السابق في الكشف عن الإنحرافات.

وفي ما يلي جدول يوضح نتائج كل من إختبار كولموجروف-سميرنوف و إختبار شابيرو-ويلك :

[1] -أحمد سلامي،عيسى حجاب،2018:كيفية تقييم وإختبار نماذج الإنحدار في الإقتصاد القياسي،مجلة البديل الإقتصادي،المجلد5،العدد،34،الجزائر،ص50.

الجدول رقم(28): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لبواقي نماذج الدراسة

النموذج	البيان	احصائي الاختبار	درجات الحرية	P. Value
النموذج الأول	اختبار كلوموجروف-سيمرنوف	0.214	10	0.200
	اختبار شابيرو-ويليك	0.935	10	0.497
النموذج الثاني	اختبار كلوموجروف-سيمرنوف	0.215	10	0.200
	اختبار شابيرو-ويليك	0.933	10	0.477
النموذج الثالث	اختبار كلوموجروف-سيمرنوف	0.172	10	0.200
	اختبار شابيرو-ويليك	0.943	10	0.583
النموذج الرابع	اختبار كلوموجروف-سيمرنوف	0.136	10	0.200
	اختبار شابيرو-ويليك	0.946	10	0.622
النموذج الخامس	اختبار كلوموجروف-سيمرنوف	0.131	10	0.200
	اختبار شابيرو-ويليك	0.938	10	0.533
النموذج السادس	اختبار كلوموجروف-سيمرنوف	0.114	10	0.200
	اختبار شابيرو-ويليك	0.979	10	0.958
النموذج السابع	اختبار كلوموجروف-سيمرنوف	0.188	10	0.200
	اختبار شابيرو-ويليك	0.941	10	0.568

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق 4-10)

يتضح من نتائج التحليل الاحصائي الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحتمالية (**P. Value**) أكبر من مستوى المعنوية **5%** في كلا الاختبارين وذلك لجميع نماذج الدراسة، وبالتالي فإنه سيتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال الرسومات البيانية الموضحة بالشكل رقم(29)، وبالتالي فإن الشرط الأول (شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي) من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر في جميع نماذج الدراسة.

2- الشرط الثاني:الإستقلال الذاتي للبواقي :

الإستقلال الذاتي للبواقي (Residual Independence) هو أحد الإفتراضات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى في تحليل الإنحدار ويعني أن تكون البواقي بعد تقدير النموذج لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن أو أي بعد آخر، ويعد إختبار دربن-واتسون(Durbon-Watson Test) من الإختبارات الإحصائية المستخدمة للكشف عن الإرتباط الذاتي في البواقي الناتجة عن تحليل الإنحدار الخطي. حيث يفترض إختبار دربن-واتسون

أن الإرتباط الذاتي للبواقي يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى وأن قيمته تتراوح ما بين (0،4) ويطبق هذا الإختبار كما يلي[1]:

1. **كتابة فرضية الإختبار:**

H_0-:لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي(يوجد إستقلال بين البواقي)

H_1-:يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي(لا يوجد إستقلال بين البواقي)

2. **إيجاد قيمة إحصاءة الإختبار حسب الصيغة التالية:** $D.W = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$

3. **تقارن القيمة المحسوبة مع قيمتين جدوليتين**،الأولى تسمى الحد الأدنى ويرمز لها بالرمز(DL)والثانية الحد الأعلى ويرمز لها بالرمز(DU)ويحددا بالإعتماد على حجم العينة(n)وعدد المتغيرات(d)وبمستوى معنوية معين.

4. **يتخذ القرار الإحصائي كما يلي:**

*إذا كان(0 < D.w < dL)، ترفض فرضية العدم ويستدل على وجود إرتباط ذاتي موجب.

*إذا كان(4-dL < D.w < 4)، ترفض فرضية العدم ويستدل على وجود إرتباط ذاتي سالب.

*إذا كان(2< D.w < 4-dU) و(dU < D.w < 2) تقبل فرضية العدم .

*إذا كان(dL < D.w < dU) أو(4-dU < D.w < 4-dL)، فإن القرار يكون غير محدد ويترك للباحث.

وفي ما يلي جدول يوضح قيمة إحصاءة الإختبار **DW** لكافة نماذج الدراسة:

الجدول رقم(29): القيمة الإحصائية لاختبار DW لكافة نماذج الدراسة

النماذج		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس	الخامس السادس	النموذج السابع
قيمة إحصائية DW		1.956	1.974	1.653	1.981	1.932	1.655	1.978
مجالات قبول ورفض الفرضية العدمية	(0 < Dw < dL)							
	(4-dL < Dw < 4)							
	(2< Dw < 4-dU)							
	(dU < Dw < 2)	X	X	X	X	X	X	X

[1] -إيهاب عبد السلام محمود،مرجع سبق ذكره،ص-ص299-300.

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق 4-11)

عند مقارنة القيم المحسوبة لإحصائية DW لكل نموذج من نماذج الدراسة مع القيمتين الجدوليتين المستخرجتان من جدول القيم الحرجة(DL=0.76) و (DU=1.33) عند K=1 (عدد المتغيرات المستقلة في كل نموذج) أمام درجة حريات الخطأ تساوي 8 (من جدول تحليل التباين) وعند مستوى معنوية 5%، يظهر أن قيمة إحصاءة DW في كل نموذج من نماذج الدراسة تنحصر بين الحد الأعلى والحد (2)، وعلى إثر هذا تُقبل الفرضية العدمية الخاصة بكل نموذج من نماذج الدراسة، وعليه يوجد استقلال بين بواقي كل نموذج (أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي فإن الشرط الثاني (شرط الاستقلال الذاتي للبواقي) من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر بكافة نماذج الدراسة.

3- الشرط الثالث:إختبار تجانس البواقي(إختبار ثبات التباين) :

تجانس البواقي هو أحد الإفتراضات الأساسية في تحليل الإنحدار الخطي بإستخدام طريقة المربعات الصغرى فهو يشير إلى أن تباين الأخطاء(البواقي) يجب أن يكون ثابتا عبر جميع مستويات القيم المتوقعة للنموذج، وإذا كان تباين البواقي غير ثابت فهذا يشير أنها تعاني من تغاير التباين مما يؤدي إلى تقديرات غير موثوقة لمعاملات الإنحدار وأخطاء معيارية مظللة، كما يمكن التحقق من تجانس البواقي عن طريق تحليل الرسوم البيانية الناتجة عن نموذج الإنحدار، فإذا كان النموذج يحقق فرضية تجانس التباين فإن البواقي يجب أن تكون موزعة بشكل عشوائي حول الخط الأفقي (صفر) مع تباين ثابت، أما إذا كانت البواقي تظهر نمطا معينا (كالمخروط والأنماط الموجية) فإن هذا يشير إلى وجود تغاير في التباين[1].

يوضح الشكل أدناه التحقق من شرط تجانس البواقي بطريقة بيانية من خلال فحص نمط إنتشار البواقي المعيارية بالنسبة إلى القيم الإتجاهية للمتغير التابع لكل نموذج من نماذج الدراسة من أجل الكشف عن أي تباين غير ثابت أو نمط غير عشوائي في توزيع البواقي كما هو موضح في الشكل الآتي:

[1] -أسامة ربع أمين سليمان،مرجع سبق ذكره،ص133.

الشكل رقم(30): اختبار تجانس البواقي لكافة نماذج الدراسة

النموذج الأول	النموذج الثاني
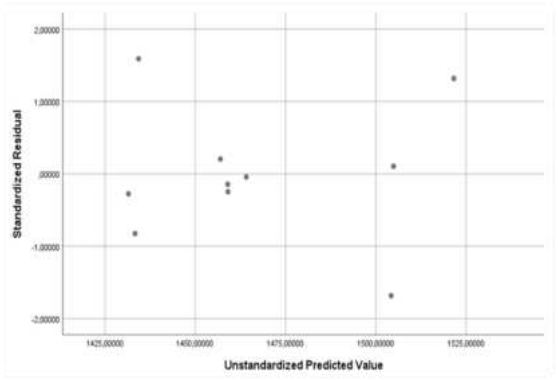	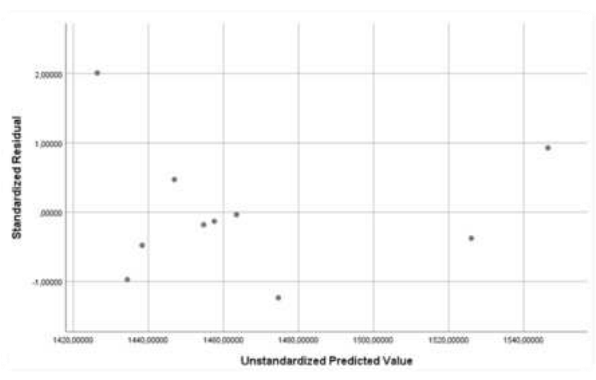
النموذج الثالث	**النموذج الرابع**
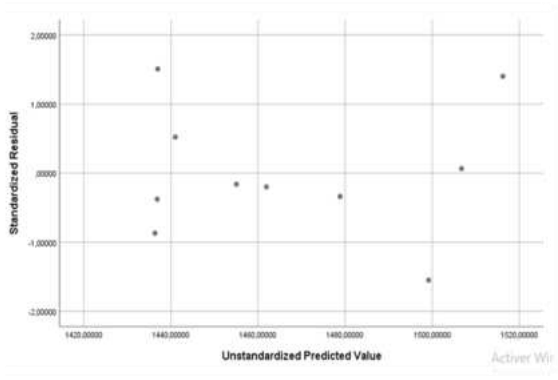	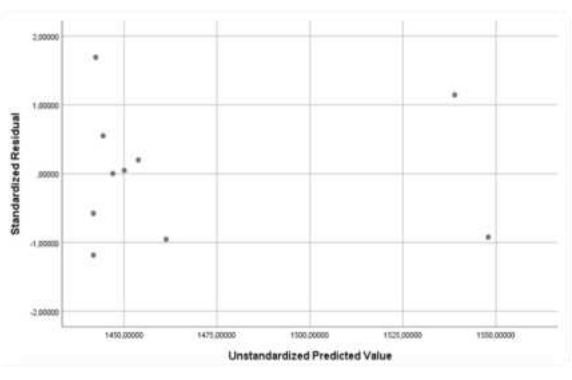
النموذج الخامس	
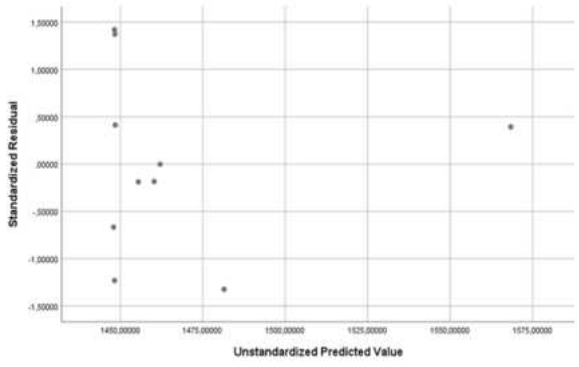	
النموذج السادس	**النموذج السابع**
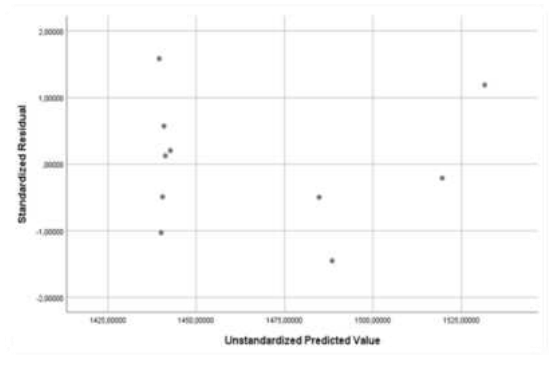	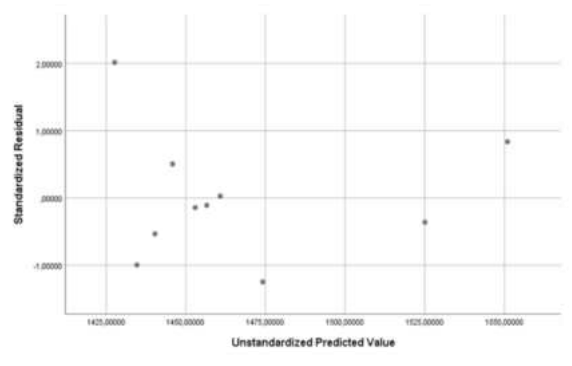

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق 4-10)

المطلب الثالث: خطوات إختبار فرضيات الدراسة

يعد إختبار فرضيات الدراسة المرحلة الثانية من الخطوات الأساسية لمنهجية الإنحدار الخطي البسيط والتي تهدف إلى التحقق من صحة الفرضيات التي تم صياغتها في إطار الدراسة من خلال تطبيق مجموعة من الإختبارات الإحصائية على بياناتها كما يلي:

1-تحليل الإرتباط والتحديد(Correlation and Determination Analysis): تعتمد عملية تحليل الإرتباط والتحديد على مجموعة من المقاييس الإحصائية التي تقدم رؤية مبدئية حول جودة نموذج الإنحدار الخطي البسيط ومدى إرتباط متغيرات الدراسة ببعضها البعض، وتتمثل هذه المقاييس الإحصائية في:[1]

1-1-تقييم معامل الإرتباط : معامل الإرتباط هو مقياس إحصائي يحدد مدى إرتباط المتغير المستقل بالمتغير التابع بغية تحديد فكرة أولية عن قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتتراوح قيمته بين+1و-1 حيث أن إقترابها من الواحد موجب يُفسر بإيجابية العلاقة بين المتغيرات، أما إقترابها من الواحد سالب يُفسر بسلبية العلاقة، في حين إنعدامها يمكننا القول أنه لا توجد علاقة خطية بين متغيرات الدراسة.

1-2-تقييم معامل التحديد : هو مقياس إحصائي يحدد القوة التفسيرية للنموذج المقدر، حيث أنه يبين النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع والناتجة عن التغير في المتغير المستقل وتتراوح قيمته بين 0 و 1، حيث أن الصفر لا يفسر أي من التغيرات في المتغير التابع أما 1 فيفسر 100في المائة من التغيرات في المتغير التابع.

1-3-الخطأ المعياري : يعكس هذا المقياس الفروق بين القيم المتوقعة للمتغير التابع (التي تم التنبؤ بها بناءا على نموذج الإنحدار) وبين القيم الحقيقية (القيم الفعلية التي تم قياسها في الواقع)، وإن صغر الخطأ المعياري (مقارنة بالتغيرات التي التي تطرأ على المتغير التابع) يدل أن القيم المتنبأ بها قريبة من القيم الحقيقة مما يعكس جودة النموذج المتبع في الدراسة، في حين كبر قيمة الخطأ المعياري دال على عدم صلاحية نموذج الدراسة[2].

2-إختبارF-Test مؤشر المعنوية الكلية للنموذج:

تعتبر عملية تقييم المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار الخطي البسيط من الخطوات المهمة للتحقق من صحة إستخدام النموذج في تحليل البيانات، والهدف من هذه العملية هو التأكد من أن المتغير المستقل في النموذج

---

[1] -بوعظم كمال،2013:الإحصاء الإستدلالي من الجانب النظري والتطبيقي منهج كمي،الطبعة الأولى،الأردن:دار زهران للنشر والتوزيع،ص135.

[2] -باتريك شانون،دافيد غرونبر وآخرون،ترجمة ماهر دريد بدوي،2015:الإحصاء في عالم الأعمال نهج صنع القرار،الجزء الثاني، المملكة العربية السعودية :دار جامعة الملك سعود للنشر،ص-ص1010-1011.

يؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع، ويمكن القيام بذلك من خلال إختبار المعنوية الكلية بإستخدام إختبار F[1] ، وفي ما يلي مجموعة الخطوات الرئيسية لتقييم المعنوية الكلية لنموذج الدراسة:[2]

2-1- صياغة الفرضيات المتعلقة بإختبار المعنوية الكلية:

-الفرضية العدمية(H_0): لا يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

-الفرضية البديلة(H_1): يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

2-2-حساب إحصاءة F (إختبار المعنوية الكلية): تستخدم إحصاءة F لتقييم المدى الكلي للقدرة التفسيرية للنموذج ويتم حسابها بقسمة التباين المفسر بواسطة النموذج (هو التباين الذي يتم شرحه بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج) على التباين الغير مفسر أو التباين داخل الخطأ (وهو التباين الذي لا يمكن تفسيره بواسطة النموذج ويعود إلى الأخطاء العشوائية أو العوامل الأخرى غير المشمولة في النموذج).

2-3-إتخاذ القرار: يُعتمد على القيمة الاحتمالية(Sig) ، فإذا كانت أقل من 0.05 تُرفض الفرضية الصفرية ويُستنتج أن النموذج معنوي. أما إذا كانت القيمة أكبر من 0.05 فلا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويُعتبر النموذج غير معنوي [3].

3-إختبارTest- Tمؤشر المعنوية الجزئية للنموذج :

تهدف عملية تقييم المعنوية الجزئية لنموذج الإنحدار الخطي البسيط إلى فحص تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بشكل منفصل، بمعنى آخر تقييم أهمية معامل الإنحدار لمعرفة ما إذا كان هذا المعامل يختلف عن الصفر بشكل معنوي، وتتمثل الخطوات الرئيسية في عملية تقييم المعنوية الجزئية في مايلي:[4]

3-1-تحديد صيغة النموذج المستخدم(تم توضيحه له سابقا -نموذج الإنحدار الخطي البسيط-):

$$Y_i = a + bX_i + U_i$$

[1] -وليد إسماعيل السيفو،عيد أحمد أبو بكر،غالب عوض الرفاعي،2010:أساسيات الأساليب الإحصائية للأعمال وتطبيقاتها في العلوم المالية والإدارية والإقتصادية،الطبعة الأولى،الأردن:دار زمزم ناشرون وموزعون،ص224.

[2] -حسن ياسين طعمة،إيمان حسين حنوش،2012:الإحصاء الإستدلالي،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع،ص-ص354-356.

[3] - باتريك شانون،دافيد غرونبر وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص-ص1009-1014.

[4]-حسين ياسين طعمة،إيمان حسين حنوش،2009:أساليب الإحصاء التطبيقي،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع ،ص-ص2021-223.

حيث أن:

-Y_i هو المتغير التابع(الذي يتأثر:المنافسة البنكية)؛

-X_i هو المتغير المستقل(الذي يؤثر:التقنيات المالية الرقمية)؛

-a هو ثابت الإنحدار أو الجزء المقطوع من المحور الرئيسي Y وهو يعكس قيمة المتغير التابع في حالة إنعدام قيمة المتغير المستقلX ؛

-b هو معامل الإنحدار أو ميل الخط المستقيم $a + bX_i$ ويعكس مقدار التغير في Y إذا تغيرت X بوحدة واحدة؛

-U_i هو الخطأ العشوائي ويدعى أيضا بالخطأ الذي يمكن تقديره بما يسمى البواقي.

3-2-صياغة الفرضيات لإختبار المعنوية الجزئية:

-الفرضية العدمية(H_0): معامل الإنحدار معدوم، أي أن المتغير المستقل لا يؤثر على المتغير التابع.

-الفرضية البديلة(H_1): معامل الإنحدار يختلف عن الصفر، أي أن المتغير المستقل يؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع.

3-3-تحديد قيمة الإحصاءة T : والتي تحسب بقسمة القيمة المقدرة لمعامل الإنحدار على خطأه المعياري.

3-4-إتخاذ القرار: إذا كانت القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من 0.05 تُرفض الفرضية الصفرية ويُستدل على وجود تأثير معنوي. أما إذا كانت أكبر من 0.05 فلا تُرفض الفرضية الصفرية.

المبحث الثالث:الإختبارات الإحصائية لنماذج الدراسة

يتناول هذا المبحث تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للنماذج المختلفة التي تقيس تأثير تقنيات نشاط السحب والدفع على المنافسة البنكية، مع تقديم تفسير اقتصادي للنتائج المستخلصة ومدى تأثير التقنيات المالية الرقمية على تعزيز المنافسة في القطاع البنكي.

المطلب الأول:تحليل تأثير تقنيات نشاط السحب على المنافسة البنكية

1-الاختبار الاحصائي للنموذج الأول :

1-1-صياغة الفرضيات:

-الفرضية العدمية(H_0): معامل الإنحدار معدوم، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أجهزة الصراف الآلي على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

-الفرضية البديلة(H_1): معامل الإنحدار يختلف عن الصفر، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أجهزة الصراف الآلي على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

1-2-تحليل الارتباط والتحديد: يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين عدد أجهزة الصراف الآلي Natm كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH كمتغير تابع كما يلي:

الجدول رقم(30): علاقة الارتباط بين عدد أجهزة الصراف الآلي Natm والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

المتغيرات		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعياري
المتغير المستقل	المتغير التابع			
عدد أجهزة الصراف الآلي Natm	المنافسة البنكيةIHH	0.577	0.332	48.839

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم04)

يلاحظ من الجدول رقم(30) ما يلي:

- **تقييم معامل الارتباط(R):** توجد علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين المتغير المستقل المتمثل في عدد أجهزة الصراف الآلي Natm وبين المتغير التابع المتمثل في المنافسة البنكية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما بـ **(0.577)** وبالتالي فإن هذه العلاقة تعتبر علاقة متوسطة.
- **تقييم معامل التحديد (R^2):** تشير قيمة معامل التحديد **(R^2)** التي تساوي **(0.332)** إلى عدد أجهزة الصراف الآلي Natm التي تفسر التغير في المنافسة البنكية بنسبة **(33.2%)**، أما **(66.8%)** هي النسبة الباقية التي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة.

1-3-اختبار F-Test (مؤشر معنوية النموذج ككل):

يتم من خلال هذه المرحلة اختبار جودة نموذج العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي Natm كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع، والتي تتوضح من الجدول الموالي:

الجدول رقم(31): اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد أجهزة الصراف الآلي Natm على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المتوسطات	قيمة اختبار (F-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الانحدار	9504.589	1	9504.589	3.985	0.081*	رفض الفرضية(H_1)
الخطأ	19082.311	8	2385.289			
المجموع	28586.900	9				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم04)

دالة احصائية عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

تشير قيمة **(F-Test)** إلى جودة نموذج العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي Natm كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابعIHH، حيث كانت قيمة **(F)** تساوي **(3.985)**،ومستوى الدلالة الإحصائية **(Sig = 0.081)** وهي أكبر من مستوى المعنوية **(α≤0.05)**، وعليه النموذج غير معنوي ويكون القرار الاحصائي رفض الفرضية البديلة التي مفادها أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد أجهزة الصراف الآلي على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري ".

2-الاختبار الاحصائي للنموذج الثاني :

2-1-صياغة الفرضيات :

-الفرضية العدمية(H_0): معامل الإنحدار معدوم، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري

-الفرضية البديلة(H_1): معامل الإنحدار يختلف عن الصفر، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري

2-2-تحليل الارتباط والتحديد: يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH كمتغير تابع كما يلي:

الجدول رقم(32): علاقة الارتباط بين عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي NOatm والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

المتغيرات		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعياري
المتغير المستقل	المتغير التابع			
عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm	المنافسة البنكيةIHH	0.701	0.491	42.643

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم05)

يلاحظ من الجدول رقم(32) ما يلي:

- **تقييم معامل الارتباط(R):** توجد علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغير المستقل المتمثل في عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm وبين المتغير التابع المتمثل في المنافسة البنكيةIHH، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط **(0.701)** وبالتالي فإن هذه العلاقة تعتبر علاقة قوية.
- **تقييم معامل التحديد (R^2):** تشير قيمة معامل التحديد **(R^2)** التي تساوي **(0.491)** إلى عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي التي تفسر التغير في المنافسة البنكية بنسبة **(49.1%)**، أما **(50.9%)** فهي النسبة الباقية التي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة.

2-3-اختبار F-Test (مؤشر معنوية النموذج ككل):

تم من خلال هذه المرحلة اختبار جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm كمتغير مستقل والمنافسة البنكيةIHH كمتغير تابع، التي تتوضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(33): اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي NOatm والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المتوسطات	قيمة اختبار (F-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الانحدار	14039.741	1	14039.741	7.721	0.024*	قبول الفرضية(H_1)
الخطأ	14547.159	8	1818.395			
المجموع	28586.900	9				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم05).

*دالة احصائية عند مستوى معنوية **$\alpha \leq 0.05$**

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

تشير قيمة **(F-Test)** إلى جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm كمتغير مستقل والمنافسة البنكية IHH كمتغير تابع، حيث كانت قيمة **(F)** تساوي **(7.721)**،

ومستوى الدلالة الإحصائية **(Sig = 0.024)** وهي أقل من مستوى المعنوية **(α≤0.05)**، وعليه النموذج معنوي ويكون القرار الاحصائي قبول الفرضية البديلة التي مفادها أن " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري".

2-4-اختبار T-Test (مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج):

الجدول التالي يبين اختبار **(T-Test)** لاختبار معنوية المعلمات واستخلاص المعادلة الرياضية الخاصة بالنموذج الثاني للدراسة:

الجدول رقم(34): اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج الثاني

النموذج	معدل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة BETA	قيمة اختبار (T-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الثابت (a_2)	1409.817	24.574		57.371	*0.000	قبول الفرضية(H_1)
معامل الإنحدار (b_2)	5.404E-6	0.000	0.701	2.779	*0.024	قبول الفرضية(H_1)

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم05).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يوضح جدول إختبار (T-Test) أن قيمة الثابت تساوي (1409.817) وتقابلها مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة (a_2) غير معنوية (a_2=0)، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة (a_2) معنوية (a_2≠0)، أما بالنسبة لمتغير عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآلي(NOatm) ، فتُقدَّر قيمة معامل الانحدار بـ (5.404E-6) وتقابلها مستوى دلالة (Sig = 0.024)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة (b_2) غير معنوية (b_2=0)، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة (b_2) معنوية (b_2≠0)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لهذا المتغير في تفسير التغير في المنافسة البنكية.

وعقب تقييم نموذج الانحدار والتأكد من استيفائه للمعايير الإحصائية، المنطقية والفرضيات، يصبح بالإمكان استخدامه لأغراض التنبؤ، ومنه فمعادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i=1409.817+5.404E-6X_2+U_i$$

حيث أن:

Y_i: المتغير التابع أي المنافسة البنكية

X_2: المتغير المستقل المتمثل في عدد عمليات السحب التي تمت عبر أجهزة الصراف الآليNOatm

U_i: المتغير العشوائي

والمتأمل في النموذج السابق يجد أن كل زيادة أو تحسن في عدد عمليات السحب التي تتم عبر أجهزة الصراف الآليNOatm بمقدار (5.404E-6) في البنوك محل الدراسة سيؤدي إلى زيادة في المنافسة البنكية بوحدة واحدة في القطاع البنكي، وبعبارة أخرى كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المنافسة البنكية تتطلب زيادة ضخمة في عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي.

2-5- التفسير الإقتصادي لتأثير تقنيات نشاط السحب على المنافسة البنكية :

تشير نتائج (F-Test) و(T-Test) اللتان أظهرتا معنوية العلاقة بين عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي والمنافسة البنكية إلى انعكاس التطورات الملحوظة في البنية التحتية البنكية خلال الفترة المدروسة، وهو ما يمكن تفسيره من معطيات التحليل للفصل الثالث. فقد شهد القطاع البنكي الجزائري نموًا هائلًا في عدد أجهزة الصراف الآلي حيث ارتفع عددها من 475 جهازًا سنة 2013 إلى 3640 جهازًا سنة 2022، مسجلًا بذلك نسبة نمو بلغت 666%، أي ما يعادل سبعة أضعاف كما أظهرت الإحصائيات تطورًا ملحوظًا في حجم عمليات السحب المنفذة عبر الصرافات الآلية التي ارتفعت من 5280881 عملية سنة 2013 إلى 25281000 عملية سنة 2022، وهذا التطور الكبير جاء استجابةً لعدة عوامل رئيسية، أبرزها انتشار جائحة كوفيد-19 سنة 2020 التي دفعت السلطة النقدية والبنوك إلى تكثيف جهودها لضخ المزيد من أجهزة الصراف الآلي لتوفير السيولة وتقليل الاكتظاظ في الفضاءات المغلقة وتشجيع العملاء على استخدام الخدمات الإلكترونية. على مستوى المنافسة بين البنوك، فإن البنوك العمومية هيمنت على الحصة الأكبر من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة عبر الوطن، في المقابل تسعى بعض البنوك الخاصة إلى تعزيز تنافسيتها من خلال توزيع عدد معتبر من أجهزة الصراف الآلية.

وعلى إثر ما سبق تقديمه، يتبين أن التطور الكبير في أجهزة الصراف الآلي وعدد عمليات السحب المنفذة عبرها كان له تأثير فعّال في تعزيز المنافسة بين البنوك الجزائرية، فالبنوك سواء العمومية أو الخاصة اضطرت إلى التوسع في تقديم خدمات الصراف الآلي بهدف جذب العملاء وتحسين خدماتها البنكية، ومواكبة التحول الرقمي الذي فرضته الظروف الصحية والاقتصادية. هذه الجهود التنافسية تؤكد النتيجة الإحصائية التي تم التوصل إليها بالنموذج الثاني للدراسة والتي كان مفادها بوجود تأثير معنوي لعدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي على المنافسة البنكية، ما يعكس التغير الهيكلي الذي يشهده القطاع البنكي الجزائري.

المطلب الثاني:تحليل تأثير تقنيات نشاط الدفع على المنافسة البنكية

1- الاختبار الاحصائي للنموذج الثالث:

1-1-صياغة الفرضيات :

-الفرضية العدمية(H_0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

-الفرضية البديلة(H_1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

1-2-تحليل الارتباط والتحديد: يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري كمتغير تابع كما يلي:

الجدول(35): علاقة الارتباط بين عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

المتغيرات		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعياري
المتغير المستقل	المتغير التابع			
عدد أجهزة نهائيات نقاط البيعNtpe	المنافسة البنكيةIHH	0.554	0.307	49.770

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم06).

يلاحظ من الجدول رقم(34) ما يلي:

- **تقييم معامل الارتباط(R):** توجد علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين المتغير المستقل المتمثل في عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe وبين المتغير التابع المتمثل في المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.554) وبالتالي فإن العلاقة بينهما تعتبر علاقة متوسطة.
- **تقييم معامل التحديد (R^2):**وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) التي تساوي (0.307) إلى أن عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe تفسر التغير في المنافسة البنكية بنسبة (30.7%)، أما (69.3%) هي النسبة الباقية التي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة.

1-3-اختبار F-Test (مؤشر معنوية النموذج ككل) :

يوضح الجدول أدناه اختبار جودة نموذج العلاقة بين عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH كمتغير تابع.

الجدول رقم(36):اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المتوسطات	قيمة اختبار (F-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الانحدار	8770.531	1	8770.531	3.541	0.097*	رفض الفرضية(H_1)
الخطأ	19816.369	8	2477.046			
المجموع	28586.900	9				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم06).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

تشير قيمة (F-Test) إلى جودة نموذج العلاقة بين عدد أجهزة نهائيات نقاط البيع Ntpe كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH كمتغير تابع، حيث كانت قيمة (F) تساوي (3.541)، ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.097) وهي أكبر من مستوى المعنوية **(α≤0.05)**، وعليه النموذج الثالث للدراسة غير معنوي ويكون القرار الاحصائي رفض الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري ".

2- الاختبار الاحصائي للنموذج الرابع :

2-1-صياغة الفرضيات :

-الفرضية العدمية(H_0): معامل الإنحدار معدوم، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

-الفرضية البديلة(H_1): معامل الإنحدار يختلف عن الصفر، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

2-2-تحليل الارتباط والتحديد: يوضح الجدول أدناه علاقة الارتباط بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH كمتغير تابع كما يلي:

الجدول رقم(37): علاقة الارتباط بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

المتغيرات		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعياري
المتغير المستقل	المتغير التابع			
عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe	المنافسة البنكية IHH	0.725	0.525	41.193

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم07).

يلاحظ من الجدول رقم(07) ما يلي:

- **تقييم معامل الارتباط(R)**: توجد علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغير المستقل المتمثل في عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe وبين المتغير التابع المتمثل في المنافسة البنكية IHH، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.725) وبالتالي فإن العلاقة بينهما تعتبر علاقة قوية.
- **تقييم معامل التحديد (R^2)**: وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) التي تساوي (0.525) إلى عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe التي تفسر التغير في المنافسة البنكية بنسبة (52.5%)، أما (47.5%) هي النسبة الباقية التي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة.

2-3-اختبار F-Test (مؤشر معنوية النموذج ككل):

يوضح الجدول أدناه اختبار جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع IHH .

الجدول رقم(38): اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe على المنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المتوسطات	قيمة اختبار (F-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الانحدار	15012.006	1	15012.006	8.847	0.018*	قبول الفرضية(H_1)
الخطأ	13574.894	8	1696.862			
المجموع	28586.900	9				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم07).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

تشير قيمة (F-Test) إلى جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع IHH حيث كانت قيمة (F) تساوي (8.847)، ومستوى

الدلالة الإحصائية (Sig = 0.018) وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05)، وعليه النموذج معنوي ويكون القرار الاحصائي قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائري ".

2-4-اختبار T-Test (مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج):

يوضح الجدول التالي اختبار **(T-Test)** لاختبار معنوية المعلمات واستخلاص المعادلة الرياضية الخاصة بالنموذج الرابع للدراسة:

الجدول رقم(39): اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج الرابع

النموذج	معدل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة BETA	قيمة اختبار (T-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الثابت (a_4)	1441.368	15.600		92.394	*0.000	قبول الفرضية(H_1)
معامل الإنحدار (b_4)	4.536E-5	0.000	0.725	2.974	*0.018	قبول الفرضية(H_1)

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم07).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يوضح جدول إختبار **(T-Test)** أن قيمة الثابت تساوي **(1441.368)** وتقابلها مستوى دلالة **(Sig = 0.000)**، وهي أقل من مستوى المعنوية **(α≤0.05)**، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة **(a_4)**غير معنوية **(a_4=0)**، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة **(a_4)** معنوية **(a_4≠0)**، أما بالنسبة لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe فتُقدَّر قيمة معامل الانحدار بـ **(4.536E-5)** وتقابلها مستوى دلالة **(Sig = 0.018)** وهي أقل من مستوى المعنوية **(α≤0.05)**، وعليه نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة **(b_4)** غير معنوية **(b_4=0)**، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة **(b_4)** معنوية **(b_4≠0)**.

وعقب تقييم نموذج الانحدار والتأكد من استيفائه للمعايير الإحصائية، المنطقية والفرضيات، يصبح بالإمكان استخدامه لأغراض التنبؤ،ومنه فمعادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i=1441.368+4.536E\text{-}5X_4+U_i$$

حيث أن:

Y_i: المتغير التابع أي المنافسة البنكيةIHH؛

X_4: المتغير المستقل المتمثل في عدد عمليات الدفع التي تمت عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع Notpe؛

U_i: المتغير العشوائي؛

يُلاحظ من النموذج السابق أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة (عملية دفع إضافية) عبر أجهزة نهائيات نقاط البيع تؤدي إلى ارتفاع طفيف في مستوى المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري بمقدار 5-4.536E ، وهو ارتفاع ذو دلالة إحصائية، ويعكس هذا التأثير أن استخدام هذه الأجهزة من قبل العملاء يُعد مؤشراً على تحسن ملحوظ في جودة الخدمات البنكية الرقمية مما يسهم في تعزيز المنافسة بين البنوك سواء من خلال استقطاب عملاء جدد أو الحفاظ على العملاء الحاليين.

2-5-التفسير الإقتصادي لتأثير عدد عمليات الدفع المنفذة عبر نهائيات البيع على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري:

تُظهر نتيجة الاختبار الإحصائي(F-Test) و (T-Test)التي أكدت وجود تأثير معنوي لعدد عمليات الدفع عبر نهائيات نقاط البيع على المنافسة بين البنوك ارتباطًا وثيقًا بمعطيات الفترة المدروسة، حيث شهدت الجزائر زيادة كبيرة ومطردة في عدد نهائيات نقاط البيع، إذ ارتفع العدد من 2985 جهازًا سنة 2013 إلى 42263 جهازًا سنة 2022، بمعدل زيادة يقترب من 15 **ضعفًا**. هذه القفزة النوعية كانت نتيجة مباشرة للتشريعات الحكومية التي دعمت تطوير التجارة الإلكترونية، مثل قانون المالية لسنة 2018 الذي ألزم التجار بتوفير نهائيات نقاط البيع لعملائهم، وتأكيد تطبيقه عبر قانون المالية لسنة **2020**، كما شكلت جائحة **كوفيد-19** عاملًا محفزًا إضافيًا حيث استفاد التجار من أجهزة نقاط البيع مجانًا ضمن الإجراءات الاحترازية، ما ساهم في تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المجتمع الجزائري.

في ضوء ذلك، وجدت البنوك نفسها وبالأخص **البنوك الخاصة** في مواجهة تحدٍّ لتعزيز حضورها التنافسي ومواكبة التحول الرقمي من خلال تقديم خدمات مبتكرة وتحسين البنية التحتية المالية لجذب شريحة أكبر من العملاء والتجار. وعلى الرغم من الهيمنة التقليدية للبنوك العمومية مثل بنك التنمية المحلية (BDL) **و**البنك الوطني الجزائر(BNA) ، إلا أن حصة هذه البنوك من السوق شهدت تراجعًا نسبيًا خلال الفترة **2018-2022**، مما يعكس مساعي البنوك الخاصة لتوسيع حصتها السوقية.

بناءً على ذلك يمكن تفسير النتيجة الإحصائية باعتبارها انعكاسًا للتطورات الهيكلية والتكنولوجية التي شهدها القطاع البنكي الجزائري والتي دفعت باتجاه تعزيز المنافسة البنكية كنتيجة مباشرة لزيادة عمليات الدفع الإلكتروني عبر نهائيات نقاط البيع.

3- الاختبار الاحصائي للنموذج الخامس:

3-1- صياغة الفرضيات:

-الفرضية العدمية(H_0): معامل الإنحدار معدوم، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

-الفرضية البديلة(H_1): معامل الإنحدار يختلف عن الصفر، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

3-2- تحليل الارتباط والتحديد: يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت NOweb كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH كمتغير تابع.

الجدول رقم(40): علاقة الارتباط بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت NOweb والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

المتغيرات		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعياري
المتغير المستقل	المتغير التابع			
لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت NOweb	المنافسة البنكيةIHH	0.660	0.435	44.918

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم08).

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- **تقييم معامل الارتباط(R):** توجد علاقة ارتباط موجبة قوي بين المتغير المستقل المتمثل في عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت NOweb وبين المتغير التابع المتمثل في المنافسة البنكية IHH، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.660) وبالتالي فإن هذه العلاقة تعتبر علاقة قوية.
- **تقييم معامل التحديد (R^2):** تشير قيمة معامل التحديد (R^2) التي تساوي (0.435) إلى عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت NOweb والتي تفسر التغير في المنافسة البنكية بنسبة (43.5%)، أما (56.5%) فهي النسبة الباقية التي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة.

3-3- اختبار F-Test (مؤشر معنوية النموذج ككل):

يوضح الجدول أدناه اختبار جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت NOweb كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع IHH.

الجدول رقم(41): اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترت NOweb على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المتوسطات	قيمة اختبار (F-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الانحدار	12445.751	1	12445.751	6.168	0.038*	قبول الفرضية(H_1)
الخطأ	16141.149	8	2017.644			
المجموع	28586.900	9				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم08).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

تشير قيمة (F-Test) إلى جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترت NOweb كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابعIHH، حيث كانت قيمة (F) تساوي (6.168)، ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.038) وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05)، وعليه النموذج معنوي ويكون القرار الاحصائي قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترت على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري".

3-4-اختبار T-Test (مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج):

يوضح الجدول التالي اختبار (T-Test) لاختبار معنوية المعلمات واستخلاص المعادلة الرياضية الخاصة بالنموذج الخامس للدراسة:

الجدول رقم(42): اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج الخامس للدراسة

النموذج	معدل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة BETA	قيمة اختبار (T-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الثابت (a_5)	1447.958	16.122		89.811	*0.000	قبول الفرضية(H_1)
معامل الإنحدار (b_5)	6.965E-5	0.000	0.660	2.484	*0.038	قبول الفرضية(H_1)

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم08).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يوضح جدول إختبار (T-Test)) أن قيمة الثابت تساوي (1447.958) وتقابلها مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة (a_5) غير

معنوية ($a_5=0$)، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة (a_5) معنوية ($a_5\neq0$)، أما بالنسبة لعدد عمليات الدفع التي تمت عبر مواقع الأنترنت NOweb فتُقدَّر قيمة معامل الانحدار بـ (6.965E-5) وتقابلها مستوى دلالة (Sig = 0.038) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha\leq0.05$) وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة (b_5) غير معنوية ($b_5=0$) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة (b_5) معنوية ($b_5\neq0$).

وعقب تقييم نموذج الانحدار والتأكد من استيفائه للمعايير الإحصائية، المنطقية والفرضيات، يصبح بالإمكان استخدامه لأغراض التنبؤ،ومنه فمعادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{Y_i=1447.958+6.965E\text{-}5x_5+U_i}$$

حيث أن:

Y_i: المتغير التابع أي المنافسة البنكية

X_5: المتغير المستقل المتمثل في عدد العمليات على المواقع الالكترونية

U_i: المتغير العشوائي

يُستنتج من هذا النموذج أن كل زيادة أو تحسن في عدد العمليات المنجزة عبر مواقع الأنترنت بمقدار 6.965E-5 في البنوك محل الدراسة تؤدي إلى ارتفاع في مستوى المنافسة البنكية بمقدار وحدة واحدة في القطاع البنكي. ويُشير هذا إلى الدور الإيجابي للتحول الرقمي في دعم وتعزيز المنافسة بين البنوك.

3-5-التفسير الإقتصادي لتأثير عدد عمليات الدفع المنفذة عبر مواقع الأنترنت على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري:

تُفسر نتيجة الاختبار التي تشير إلى وجود تأثير معنوي لعدد عمليات الدفع عبر مواقع الإنترنت على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري بالزيادة التي شهدتها هذه العمليات منذ عام 2013 خاصة في 2020 عقب تفشي فيروس كوفيد-19 كما سجلت سنة 2022 قفزة نوعية في عدد العمليات التي بلغت 1729000 عملية أنذاك، وهذا يعود إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك الجزائرية في تشجيع المواطنين على استخدام الخدمات المالية الرقمية ومواكبة التطورات التكنولوجية، ومن جانب آخر ساهم زيادة نشاط التجار عبر الإنترنت في هذا النمو حيث ارتفع عدد التجار المعتمدين من 4 تجار فقط سنة 2016 إلى 291 تاجرًا سنة 2022 مما يعكس التوجه الواضح نحو تعزيز البنية التحتية الرقمية لتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات.

وبناءً على هذا النمو الملحوظ يعكس الإختبار الإحصائي التأثير المعنوي لعمليات الدفع عبر الإنترنت على المنافسة بين البنوك محل الدراسة حيث أصبحت تتسابق لتطوير خدمات الدفع الإلكتروني مما يعزز من منافستها في السوق.

المطلب الثالث: تحليل تأثير نشاط تقنيات الدفع والسحب على المنافسة البنكية

1-الاختبار الاحصائي للنموذج السادس:

1-1-صياغة الفرضيات :

-الفرضية العدمية(H_0): معامل الإنحدار معدوم، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد البطاقات البنكية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

-الفرضية البديلة(H_1): معامل الإنحدار يختلف عن الصفر، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد البطاقات البنكية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

1-2-تحليل الارتباط والتحديد: يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين عدد البطاقات البنكية Ncib كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH كمتغير تابع.

الجدول رقم(43):علاقة الارتباط بين عدد البطاقات البنكية Ncib والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

المتغيرات		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعياري
المتغير المستقل	المتغير التابع			
عدد البطاقات البنكية Ncib	المنافسة البنكيةIHH	0.643	0.414	45.766

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم09).

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- **تقييم معامل الارتباط(R)**: توجد علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين المتغير المستقل المتمثل في عدد البطاقات البنكية Ncib وبين المتغير التابع المتمثل في المنافسة البنكية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.643) وبالتالي فإن العلاقة بينهما تعتبر علاقة متوسطة.
- **تقييم معامل التحديد (R^2)**: تشير قيمة معامل التحديد (R^2) التي تساوي (0.414) إلى عدد البطاقات البنكية Ncib التي تفسر التغير في المنافسة البنكية بنسبة (41.4%)، أما (58.6%) فهي النسبة الباقية التي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة.

1-3- اختبار F-Test (مؤشر معنوية النموذج ككل):

يوضح الجدول أدناه اختبار جودة نموذج العلاقة بين عدد البطاقات البنكية Ncib كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع IHH، والتي تتوضح بالجدول التالي:

الجدول رقم(44): اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد البطاقات البنكية Ncib على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائريIHH

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المتوسطات	قيمة اختبار (F-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الانحدار	11830.682	1	11830.682	5.648	0.045*	قبول الفرضية(H_1)
الخطأ	16756.218	8	2094.527			
المجموع	28586.900	9				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم09).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

يشير إختبار (F-Test) إلى جودة نموذج العلاقة بين عدد البطاقات البنكية Ncib كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع IHH، حيث كانت قيمة (F) تساوي (5.648) ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.045) وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05)، وعليه فالنموذج السادس معنوي ويكون القرار الاحصائي قبول الفرضية البديلة(H_1) التي مفادها أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد البطاقات البنكية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري ".

1-4-اختبار T-Test (مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج):

يوضح الجدول التالي اختبار (T-Test) لاختبار معنوية المعلمات واستخلاص المعادلة الرياضية الخاصة بالنموذج السادس للدراسة:

الجدول رقم(45): اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج السادس للدراسة

النموذج	معدل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة BETA	قيمة اختبار (T-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الثابت (a_6)	1436.507	19.313		74.381	*0.000	قبول الفرضية(H_1)
معامل الإنحدار (b_6)	5.393E-6	0.000	0.643	2.377	*0.045	قبول الفرضية(H_1)

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم09).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يوضح الجدول أعلاه التالي:

يوضح جدول إختبار (T-Test) أن قيمة الثابت تساوي (1436.507) وتقابلها مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة (a_6) غير معنوية

($a_6=0$)، وتقبل الفرضية البديلة(H_1) التي مفادها أن المعلمة (a_6) معنوية ($a_6\neq0$)، أما بالنسبة لعدد البطاقات البنكية Ncib فتُقدَّر قيمة معامل الانحدار بـ (5.393E-6) وتقابلها مستوى دلالة (Sig = 0.045) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha\leq0.05$)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة (b_6) غير معنوية ($b_6=0$) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة (b_6) معنوية ($b_6\neq0$).

وعقب تقييم نموذج الانحدار والتأكد من استيفائه للمعايير الإحصائية، المنطقية والفرضيات، يصبح بالإمكان استخدامه لأغراض التنبؤ،ومنه فمعادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i=1436.507+5.393E\text{-}6x_6+U_i$$

حيث أن:

Y_i: المتغير التابع أي المنافسة البنكية؛

X6: المتغير المستقل المتمثل في عدد البطاقات البنكية Ncib ؛

U_i: المتغير العشوائي؛

يُستنتج من النموذج السابق أن كل زيادة أو تحسن في عدد البطاقات البنكية (Ncib) بمقدار (5.393E-6) في البنوك محل الدراسة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى المنافسة البنكية بوحدة واحدة في القطاع البنكي الجزائري مما يعكس أهمية توسيع استخدام البطاقات البنكية في تعزيز ديناميكية السوق البنكي.

2-الاختبار الاحصائي للنموذج السابع :

2-1- صياغة الفرضيات :

-الفرضية العدمية(H_0): معامل الإنحدار معدوم، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha\leq0.05$) لعدد عمليات البطاقات البنكية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

-الفرضية البديلة(H_1): معامل الإنحدار يختلف عن الصفر، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha\leq0.05$) لعدد عمليات البطاقات البنكية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

2-2- تحليل الارتباط والتحديد: يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين عدد عمليات البطاقات البنكية NOcib كمتغير مستقل والمنافسة بين البنوك التجارية العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH كمتغير تابع.

الجدول رقم(46):علاقة الارتباط بين عدد عمليات البطاقات البنكية NOcib والمنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

المتغيرات		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعياري
المتغير المستقل	المتغير التابع			
عدد عمليات البطاقات البنكيةNOcib	المنافسة البنكيةIHH	0.714	0.510	41.861

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم10).

يلاحظ من الجدول رقم(46) ما يلي:

- **تقييم معامل الارتباط(R):** توجد علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغير المستقل المتمثل في عدد عمليات البطاقات البنكية NOcib وبين المتغير التابع المتمثل في المنافسة البنكية IHH، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.714) وبالتالي فإن هذه العلاقة تعتبر علاقة قوية.
- **تقييم معامل التحديد (R^2):** تشير قيمة معامل التحديد (R^2) التي تساوي (0.510) إلى عدد عمليات البطاقات البنكية NOcib التي تفسر التغير في المنافسة البنكية بنسبة (51%)، أما (49%) فهي النسبة الباقية التي تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة.

2-3-اختبار F-Test (مؤشر معنوية النموذج ككل):

يوضح الجدول أدناه اختبار جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات البطاقات البنكية NOcib كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع IHH.

الجدول رقم(47): اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير عدد عمليات البطاقات البنكيةNOcib على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري IHH

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المتوسطات	قيمة اختبار (F-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الانحدار	14568.384	1	14568.384	8.314	0.020*	قبول الفرضية(H_1)
الخطأ	14018.516	8	1752.314			
المجموع	28586.900	9				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم10).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **α≤0.05**

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

يشير إختبار (F-Test) إلى جودة نموذج العلاقة بين عدد عمليات البطاقات البنكيةNOcib كمتغير مستقل والمنافسة البنكية كمتغير تابع IHH، حيث كانت قيمة (F) تساوي (8.314) ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.020) وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤0.05) وعليه فالنموذج معنوي ويكون القرار الاحصائي قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لعدد عمليات البطاقات البنكية على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري ".

2-4-اختبار T-Test (مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج):

يوضح الجدول التالي اختبار (T-Test) لاختبار معنوية المعلمات واستخلاص المعادلة الرياضية الخاصة بالنموذج السابع للدراسة:

الجدول رقم(48): اختبار مؤشر المعنوية الجزئية للنموذج السابع للدراسة

النموذج	معدل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة BETA	قيمة اختبار (T-Test)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي
الثابت (a_7)	1413.084	22.882		61.755	*0.000	قبول الفرضية(H_1)
معامل الإنحدار (b_7)	4.727E-6	0.000	0.714	2.883	*0.020	قبول الفرضية(H_1)

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss (الملحق رقم10).

*دالة احصائيا عند مستوى معنوية **$\alpha \leq 0.05$**

يوضح جدول إختبار **(T-Test)** أن قيمة الثابت تساوي **(1413.084)** وتقابلها مستوى دلالة **(Sig = 0.000)** وهي أقل من مستوى المعنوية **($\alpha \leq 0.05$)** وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة **(a_7)** غير معنوية **($a_7=0$)** وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة **(a_7)** معنوية **($a_7 \neq 0$)**، أما بالنسبة لعدد عمليات البطاقات البنكية NOcib فتُقدَّر قيمة معامل الانحدار بـ **(4.727E-6)** وتقابلها مستوى دلالة **(Sig = 0.020)** وهي أقل من مستوى المعنوية **($\alpha \leq 0.05$)** وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن المعلمة **(b_7)** غير معنوية **($b_7=0$)** وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أن المعلمة **(b_7)** معنوية **($b_7 \neq 0$)**.

وعقب تقييم نموذج الانحدار والتأكد من استيفائه للمعايير الإحصائية، المنطقية والفرضيات، يصبح بالإمكان استخدامه لأغراض التنبؤ، ومنه فمعادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = 1413.084 + 4.727E\text{-}6x_7 + U_i$$

حيث أن:

Y_i: المتغير التابع أي المنافسة البنكية؛

X_7: المتغير المستقل المتمثل في عدد عمليات البطاقات البنكية NOcib ؛

U_i: المتغير العشوائي؛

يُستنتج من النموذج السابق أن كل زيادة أو تحسن في عدد عمليات البطاقات البنكية (NOcib) بمقدار **(4.727E-6)** في البنوك محل الدراسة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى المنافسة البنكية بوحدة واحدة في القطاع البنكي الجزائري مما يشير إلى الدور الفعّال لاستخدام البطاقات البنكية في دعم المنافسة بين البنوك وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

3-التفسير الإقتصادي لتأثير عدد عمليات الدفع والسحب على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري:

تُفسر نتيجة إختبارات النموذج السادس والسابع إلى وجود تأثير معنوي لكل من عدد البطاقات البنكية وعملياتها على المنافسة بين البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري، ويمكن تفسير وجود هذا الأثر بالارتفاع الملحوظ في عدد البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر خلال فترة الدراسة الذي وصل إلى 17625246 بطاقة في 2022 والذي أسهم في زيادة حجم العمليات التي تمت بواسطة البطاقات البنكية حيث بلغت 29173000 عملية في 2022 مقارنة بـ022 762 5 عملية سنة 2013، كما أن تنامي استخدام عمليات الدفع عبر الإنترنت وأجهزة نقاط البيع بالرغم من كونها أقل من عمليات السحب فإن هذا يعكس الجهود المبذولة من البنوك والسلطات الجزائرية لتحفيز التحول نحو النظام المالي الرقمي خاصة بعد جائحة كوفيد-19 التي سرعت من تبني هذه التكنولوجيا وفرضت التغيير في سلوك العملاء نحو استخدام الأدوات الرقمية مما حفز البنوك على تحسين خدماتها وتطوير حلول مالية مبتكرة وأدى إلى زيادة المنافسة بينها. بالاعتماد على هذه النتائج أمكن تفسير التأثير الذي أظهرته نتائج اختباري (F-Test) و (T-Test) للنموذجين السادس والسابع من الدراسة واللذين أكّدا وجود تأثير معنوي لكل من عدد البطاقات البنكية وعملياتها في تعزيز المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري.

خلاصة الفصل:

أظهرت نتائج هذا الفصل أن استخدام التقنيات المالية الرقمية في الجزائر بدأ يُسهم تدريجيًا في تعزيز المنافسة البنكية خلال الفترة (2013–2022) رغم استمرار محدودية البنية التحتية الرقمية وتوزيع الوسائل التقنية. وقد تبين أن الاستخدام الفعلي لهذه الوسائل – كعمليات السحب، والدفع الإلكتروني، وعدد عمليات البطاقات البنكية – هو العامل الحاسم في تنشيط المنافسة أكثر من مجرد توفر الأجهزة أو البنية.

كما كشفت النتائج عن دور محدود لعدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في التأثير على المنافسة. ومع ذلك، ساهمت بعض المبادرات الرقمية من طرف البنوك العمومية وبعضا من البنوك الخاصة في تحفيز باقي البنوك على تطوير خدماتها مما أدى إلى تحسن نسبي في بيئة المنافسة.

وعليه، تؤكد الدراسة أن التقنيات الرقمية بدأت تخلق تأثيرا ملموساً في تحريك السوق نحو مزيد من التنافس، غير أن هذا التأثير يظل مشروطاً بتعزيز البنية التحتية وتحديث الإطار التنظيمي لتوسيع نطاق الاستخدام الفعّال لهذه التقنيات.

خاتمة

في ضوء التحولات الجذرية التي يشهدها القطاع البنكي نتيجة التطور المتسارع في التقنيات المالية الرقمية، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير هذه التحولات على طبيعة المنافسة داخل القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2013–2022). وبعد التطرق إلى الأطر النظرية والتطبيقية وتحليل البيانات المتوفرة، تبيّن أن التقنيات المالية الرقمية كان لها دور ملموس في إعادة تشكيل المشهد البنكي وتعزيز ديناميكية المنافسة، رغم ما يواجهه هذا التحول من تحديات مختلفة. وعليه توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجيها في ما يلي:

1- نتائج الدراسة :

1-1- النتائج النظرية:

- ترتكز التقنيات المالية الرقمية على مجموعة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي أحدثت تحولات جذرية في هيكلية القطاع المالي، إذ تطورت من أنظمة تقليدية تعتمد على الورق والمعاملات اليدوية إلى حلول رقمية متقدمة، تشمل تقنيات مثل البلوكشين، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء. وقد ساهم هذا التطور في تحسين جودة الخدمات المالية، وتعزيز الأمن المالي، وتسهيل اتخاذ القرارات من خلال التحليل الذكي للبيانات.

- لم تعد التقنيات المالية الرقمية مجرد أدوات داعمة، بل أصبحت عنصراً استراتيجياً جوهرياً في الابتكار البنكي، إذ أسهمت في رفع الكفاءة التشغيلية، توسيع قاعدة العملاء، وتعزيز الشمول المالي، لاسيما في الأسواق الناشئة التي تعاني من ضعف في البنية التحتية التقليدية.

- تؤثر المنافسة في القطاع البنكي بعدة عوامل تنظيمية واقتصادية، مما يتطلب من البنوك تبني استراتيجيات متنوعة، من بينها الابتكار التكنولوجي المستمر، تحسين تجربة العملاء، التوسع في القنوات الرقمية، والمرونة في تقديم الخدمات لمواجهة التغيرات والتحديات المتزايدة في السوق.

- توجد علاقة قوية بين التقنيات المالية الرقمية والمنافسة البنكية، حيث تعمل هذه التقنيات على تسريع وتسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المالية، مما يحفز البنوك على تقديم خدمات رقمية مبتكرة وذات جودة عالية وتكلفة منخفضة. كما تسهم في تعزيز مرونة البنوك وتوسيع قاعدة عملائها.

- أصبح إدماج التقنيات المالية الرقمية من بين أهم أدوات تعزيز المنافسة البنكية، من خلال تخفيض التكاليف، تحسين جودة الخدمات، وتوسيع قاعدة العملاء. كما تُمكّن البنوك الصغيرة والمتوسطة من الدخول في المنافسة

مع الكيانات الكبرى عبر حلول رقمية متقدمة تتماشى مع خصوصية الأسواق، بما فيها تلك التي تعتمد على المعايير الشرعية.

1-2-النتائج التطبيقية:

- رغم الجهود المبذولة من الجزائر لتطوير القطاع البنكي وخلق بيئة رقمية حديثة، لا تزال البنية التحتية الرقمية تشكل أحد أبرز التحديات التي تعيق التحول المالي الرقمي الكامل. ويعود ذلك إلى محدودية التغطية وضعف التكامل بين مكونات هذه البنية، مما انعكس سلبًا على سرعة وفعالية تبني التقنيات الرقمية. ويُلاحظ أن معظم البنوك تبنت تقنيات مالية رقمية من الموجة الأولى، في حين تأخر تبنيها للتقنيات الأحدث، ما يشير إلى محدودية في سرعة مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.
- ساهمت بعض البنوك العمومية والخاصة، من خلال تبنيها لتقنيات مالية رقمية، في تحفيز ديناميكية المنافسة داخل السوق البنكي الجزائري، إذ دفعت هذه المبادرات باقي البنوك إلى محاولة تقليص الفجوة الرقمية عبر الاستثمار في تحسين جودة الخدمات وتقديم حلول رقمية متطورة، حتى وإن ظل ذلك في إطار بيئة تنافسية تتسم بالتركيز والاحتكار.
- بالرغم من استمرار هيمنة البنوك العمومية على السوق، إلا أن انخراط بعض البنوك الخاصة في تطوير خدمات رقمية متقدمة ساعد على كسر نمط الاحتكار النسبي. إذ وفرت بدائل رقمية متنوعة زادت من فرص الاختيار لدى العملاء، وساهمت في رفع مستوى التنافس على أساس جودة الخدمة وتجربة العميل
- تُعد ضعف الثقافة الرقمية، البيروقراطية الإدارية، ونقص الكفاءات المؤهلة من أبرز العوائق التي تحول دون تعميم استخدام التقنيات الرقمية البنكية. كما أن ثقة العملاء في القنوات الرقمية ما زالت محدودة بسبب غياب وعي رقمي شامل وضعف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن أمان المعاملات ويحمي الحقوق
- أظهر تحليل مؤشر هيرفندال-هيرشمان استمرار حالة التركّز البنكي في الجزائر، ما يدل على بنية سوقية شبه احتكارية تقل فيها فرص دخول منافسين جدد. ورغم ذلك، فإن دخول بعض البنوك في مجال الرقمنة يعكس تحولًا تدريجيًا نحو تخفيف هذا التركّز، بفضل ضغط المنافسة من البنوك الأكثر انفتاحًا على التكنولوجيا.
- يتطلب تسريع التحول الرقمي وتعزيز المنافسة البنكية تحقيق متطلبات أساسية، أبرزها: تحديث البنية التحتية الرقمية، إنشاء هوية رقمية وطنية آمنة، تأهيل الموارد البشرية في المجال الرقمي، تعديل التشريعات لتواكب التحولات، وتوفير بيئة أعمال داعمة للابتكار الرقمي.

- بينت الاختبارات الإحصائية أن هناك علاقة إيجابية متنامية بين استخدام التقنيات المالية الرقمية ومستوى المنافسة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2013–2022)، حيث بدأت مساهمة هذه التقنيات في تحفيز المنافسة تظهر بشكل تدريجي، خاصة مع المبادرات الرقمية لبعض البنوك العمومية وتوسع تجربة الرقمنة في عدد من البنوك الخاصة.
- كان تأثير عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع محدودًا على تعزيز المنافسة، نتيجة لضعف انتشارها وتوزيعها الجغرافي غير المتوازن، إلى جانب ضعف استخدامها من قبل فئات واسعة من المواطنين. ويُظهر هذا أن توفر الوسائل التقنية دون بيئة داعمة لا يؤدي تلقائيًا إلى تعزيز المنافسة البنكية.
- في المقابل، فإن عدد العمليات المنجزة فعليًا عبر الوسائل الرقمية – مثل السحب من الصرافات، والدفع عبر نقاط البيع أو الإنترنت – أظهر تأثيرا إيجابيًا ومعنويًا على المنافسة، مما يدل على أن الاستخدام الفعلي للتقنيات من قبل العملاء هو العامل الحاسم.
- يُعد عدد البطاقات البنكية وعدد العمليات المنفذة بها من أبرز المؤشرات على تزايد اعتماد العملاء على القنوات الرقمية، وهو ما يدفع البنوك إلى تطوير جودة، أمان، وسرعة خدماتها لمواكبة هذا التحول وتعزيز موقعها التنافسي.
- رغم أن السوق البنكي لا يزال يتسم بالاحتكار النسبي نتيجة سيطرة البنوك العمومية، إلا أن تطور المبادرات الرقمية لدى بعض البنوك الخاصة ساهم في تنشيط التنافس، وخلق ضغط على باقي الفاعلين لمواكبة هذا النسق الرقمي وتحسين عروضهم.
- تعكس النتائج أن كلما زاد انخراط البنوك في تطوير وتفعيل خدمات رقمية متقدمة، زادت حدة المنافسة البنكية، مما يؤدي تدريجياً إلى تغيير بنية السوق نحو نموذج أكثر انفتاحًا وابتكارًا.

2- اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تقف التقنيات المالية الرقمية على مجموعة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي أسهمت في تغيير أساليب مزاولة الاعمال البنكية، من خلال ابتكار واستحداث نماذج اعمال رقمية لها سمات خاصة ومتميز، اتضح أن البنوك الجزائرية تركز على التبني التدريجي للتقنيات الرقمية في تقديم خدماتها المالية والبنكية، مما ساهم في إحداث تغيير في تشكيلة ونوعية خدماتها المقدمة بجعلها اكثر سهولة وطلبا وباقل تكلفة، مما يؤكد صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** أصبح واضحا أن البنوك الجزائرية تتجه نحو اعتماد آليات واستراتيجيات قائمة على الابتكار الرقمي، من اجل تحقيق ولاء العملاء وجذب المزيد منهم، التوسع في توفير الوسائل المالية الرقمية

وتطوير وإعادة تشكيل الخدمات البنكية وذلك كوسيلة لمواجهة التحديات الناتجة عن تنامي تبني التقنيات المالية الرقمية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** أكدت النتائج ان هناك تباطؤًا في سيرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، واقتصار التقنيات المالية الرقمية على الدفع الالكتروني استنادا على الصرافات الالية والبطاقات البنكية وبعض التطبيقات المالية وهي تعتبر من منتجات الموجة الأولى من التقنيات المالية الرقمية، مع استمرار المنافسة الاحتكارية للبنوك العمومية على جل عمليات السوق البنكي ، مما يؤكد صحة الفرضية .
- **الفرضية الرابعة :** أظهرت بعض مؤشرات التقنيات المالية الرقمية تأثيرًا محدودًا (مثل عدد الأجهزة)، بينما أظهر الاستخدام الفعلي لعدد العمليات المالية الرقمية تأثيرًا واضحًا في تحفيز المنافسة البنكية، مما يؤكد أن التقنيات المالية الرقمية قد اثرت بشكل متباين على المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

3-اقتراحات البحث:

- ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في القطاع البنكي، فعلى الجهات الرقابية والحكومية وضع استراتيجية واضحة وشاملة لدعم التحول الرقمي في القطاع البنكي، تشمل تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتناسب مع مستجدات التكنولوجيا المالية، إلى جانب تطوير البنية التحتية الرقمية وتحفيز الابتكار. كما يجب أن تحدد هذه الاستراتيجية أهدافاً زمنية قابلة للقياس لضمان تحقيق نقلة نوعية في جودة الخدمات الرقمية البنكية مما يخلق بيئة منافسة متطورة تعود بالنفع على العملاء والاقتصاد الوطني.
- ضرورة تطوير منصات بنكية رقمية متكاملة وسهلة الاستخدام، من خلال استثمار البنوك بشكل موسع في تطوير منصات رقمية تضمن تجربة مستخدم سلسة وآمنة، تشمل خدمات مالية متعددة تلبي احتياجات جميع شرائح العملاء، خاصة ذوي الخبرة الرقمية المحدودة.بالإضافة إلى تبني تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي التي تمكن من تحسين جودة خدمة العملاء وتوفير قنوات دفع وتحويل مبتكرة تضمن التزاماً تاماً بمعايير الأمان السيبراني مما يدعم رفع مستوى المنافسة البنكية بين المؤسسات.
- تعزيز التعاون الاستراتيجي بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من خلال تشجيع إقامة شراكات استراتيجية فاعلة بين البنوك التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، حيث تسهم هذه الشراكات في تسريع الابتكار وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية المقدمة، فمن خلال هذه الشراكات يمكن تطوير حلول مالية مبتكرة كالاقراض الرقمي والدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، مما يعزز الشمول المالي ويدعم المنافسة البنكية من خلال تقديم خدمات أكثر تنوعاً وجودة.

- ضرورة تنظيم حملات توعية وبرامج تدريبية لتعزيز الثقافة الرقمية، بإطلاق برامج تدريبية وورش عمل مستمرة تستهدف موظفي البنوك والعملاء على حد سواء لرفع الوعي بأهمية التحول الرقمي وأمن المعلومات وتدريبهم على استخدام الخدمات الرقمية الجديدة بثقة. هذا التدعيم للثقافة الرقمية يساهم في زيادة ثقة المستخدمين ويخفض مقاومة التغيير مما يعزز المنافسة داخل القطاع البنكي.
- إرساء نظام رقابي متوازن يدعم الابتكار ويحافظ على الاستقرار، باعتماد أُطر مرنة تسمح للبنوك وشركات التكنولوجيا المالية بتجربة منتجات وخدمات جديدة في بيئة مراقبة (Sandbox) ، ما يحفز الابتكار دون تعريض النظام المالي للمخاطر. مع فرض معايير صارمة لحماية المستهلكين وضمان الشفافية في العمليات الرقمية، تعزيز الاستقرار المالي مع دعم بيئة منافسة عادلة ومستدامة.
- ضرورة تحفيز المنافسة البنكية عبر سياسات تشجيعية واضحة من خلال وضع حوافز ضريبية للبنوك والمؤسسات التي تستثمر في تطوير التقنيات المالية الرقمية مع تسهيل دخول المنافسين الجدد إلى السوق من خلال إزالة العوائق البيروقراطية والتنظيمية. هذا من شأنه رفع مستوى المنافسة البنكية وإيجاد بيئة أكثر ديناميكية تخدم مصالح العملاء وتدعم نمو الاقتصاد الوطني.
- ضرورة تطوير منظومة بيانات مركزية وتحليلية متقدمة، بإنشاء قاعدة بيانات مركزية مؤمنة تجمع المعلومات المتعلقة بالمعاملات والخدمات الرقمية، تدعم التحليل الدقيق للاتجاهات المالية، تقييم المخاطر واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة. توفر هذه المنظومة دعماً قوياً للجهات التنظيمية والبنوك في مواجهة التحديات المستقبلية وتعزيز قدرتها على المنافسة.

4-افاق البحث:

بناءا على الدراسة الحالية، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع لها علاقة بجوانب عديدة بموضوع الدراسة يمكن اثرائها مستقبلا على النحو التالي:

- تأثير الرقمنة المالية على الشمول المالي في الجزائر؛
- التحول الرقمي في البنوك الجزائرية: التحديات والفرص؛
- دور التقنيات المالية الرقمية في تطوير المنتجات البنكي؛
- تأثير التقنيات المالية الرقمية على الممارسات التنظيمية في الجزائر؛
- دور الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء في القطاع البنكي الجزائري؛
- دور التقنيات المالية الرقمية في إدارة المخاطر البنكية،

هذه الآفاق تشير إلى مجالات متنوعة للبحث المستقبلي التي يمكن أن توسع من فهم التأثيرات المحتملة للرقمنة على القطاع البنكي في الجزائر، وتساهم في توجيه السياسات المالية والتكنولوجية لتحقيق تقدم مستدام في هذا المجال.

المراجع

أولا: الكتب

- **الكتب باللغة العربية:**

1. أحمد سيد مصطفى،2005:الإدارة الإستراتيجية دليل المدير العربي للتفكير والتغيير الإستراتيجي،مصر:أحمد سيد مصطفى.
2. أحمد عرفة أحمد يوسف،2021:الإحتكار في الفقه الإسلامي ودور الدولة في مواجهة المحتكرين،مصر: دار التعليم الجامعي.
3. أسامة ربيع أمين سليمان،2007:التحليل الإحصائي بإستخدام برنامجSPSS،الطبعة الثانية،مصر.
4. ايناس العباسي،2014:الإستراتيجيات التسويقية المصرفية المنهج والتطبيق بين البنوك الأجنبية والمصرية،مصر: دار الكتب المصرية.
5. إيهاب عبد السلام محمود،2013:تحليل البرنامج الإحصائي SPSS،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع.
6. باتريك شانون،دافيد غرونبر وآخرون،ترجمة ماهر دريد بدوي،2015:الإحصاء في عالم الأعمال نهج صنع القرار،الجزء الثاني، المملكة العربية السعودية :دار جامعة الملك سعود للنشر.
7. بلال خلف السكارنه،2015:الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي،الطبعة الأولى،الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. بوعظم كمال،2013:الإحصاء الإستدلالي من الجانب النظري والتطبيقي منهج كمي،الطبعة الأولى،الأردن:دار زهران للنشر والتوزيع.
9. ثابت عبد الرحمن إدريس،جمال الدين محمد مرسي،دون سنة نشر:الإدارة الإستراتيجية(مفاهيم ونماذج تطبيقية)،مصر:الدار الجامعية.
10. جبار عبد مضحي،2015:حزمة البرامج الإحصائية،الطبعة الأولى،الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
11. جبار عبد مضحي،2015:مقدمة في الإحصاء الرياضي،الطبعة الأولى،الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
12. جبران مسعود،2000:رائد الطلاب معجم لغوي عصري للطلاب،الطبعة الثامنة عشرة،لبنان: دار العلم للملايين.
13. حسان بوبعاية،الهاشمي بن وضاح وحسين الأمين شريط،2022:مراجعة الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الإقتصادية،مصر:دار حميثرا للنشر.
14. حسن ياسين طعمة،إيمان حسين حنوش،2009:أساليب الإحصاء التطبيقي،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع.
15. حسن ياسين طعمة،إيمان حسين حنوش،2012:الإحصاء الإستدلالي،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع.
16. حسين ياسين طعمة،إيمان حسين حنوش،2009:أساليب الإحصاء التطبيقي،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع.
17. حفيان عبد الوهاب،2014:دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات،الأردن:دار الأيام للنشر والتوزيع.
18. حنان الطيب،2020:الشمول المالي،سلسلة كتيبات تعريفية،العدد01،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.
19. خالد وهيب الراوي،2015:العمليات المصرفية الخارجية،الطبعة الأولى،الأردن:دار المناهج للنشر والتوزيع.

20. خبابة عبد الله،2015:آثار العولمة الإقتصادية في ضوء السياسة السعرية"حالة الجزائر"،مصر:مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية.
21. خضر مصباح إسماعيل،2013:الإدارة الإستراتيجية،الطبعة الأولى،الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
22. خنفوسي عبد العزيز،2017:الآثار القانونية والإقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي الجزائري،مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
23. درمان سليمان صادق النمر،نجلة يونس محمد آل مراد،2011:تسويق الخدمات المصرفية،الطبعة الأولى،لبنان:الدار النموذجية للطباعة والنشر.
24. ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم،2010:أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العلمي،الطبعة الرابعة،الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع.
25. رمزي صبحي مصطفى الجرم،2013:إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي،دار الجامعة الجديدة،مصر:الإسكندرية.
26. زكرياء مطلك الدوري،2005:الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية،الاردن: دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع.
27. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي،2016:تحليل العلاقة بين التنافسية و الكفاءة المصرفية،مصر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
28. زياد النجداوي محمد،سالم الطالب غسان،2024:التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها :أثرها في مؤشرات الأداء المالي،عمان :دار اليازوري العلمية.
29. سعد سلمان المشهداني،2019:منهجية البحث العلمي،الطبعة الأولى،الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع.
30. صالح عبد الرضا رشيد،إحسان دهش جلاب،2015:الإدارة الإستراتيجية وتحديات الألفية الثالثة،الطبعة الأولى،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
31. الطاهر لطرش،2010:تقنيات البنوك،الإصدار7،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
32. عبد المطلب عبد الحميد،2015:اقتصاديات البنوك(من الأساسيات إلى المستحدثات)،الطبعة الأولى،مصر: الدار الجامعية.
33. عبد المطلب عبد الحميد،2015:الإندماج المصرفي وخصخصة البنوك(تحليل مقارن)،الطبعة الأولى،مصر: الدار الجامعية.
34. عبد الهادي مسعودي،2016:الأعمال المصرفية الإلكترونية،الأردن:دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع.
35. علاء فرحان طالب،فؤادي حمودي العطار وآخرون،2014:المزيج التسويقي المصرفي وأثره في الصورة المدركة للزبائن،الطبعة الثانية،الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
36. فاضل حمد القيسي،علي حسون الطائي،2014:الإدارة الإستراتيجية نظريات مداخل أمثلة وقضايا معاصرة،الطبعة الأولى،الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
37. فرحي محمد،2012:التحليل الإقتصادي الجزئي،الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع.
38. كاكي عبد الكريم،2013:الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية،لبنان: مكتبة حسن العصرية.
39. لحسن عبد الله باشيوة،2013:الإحصاء وتطبيقاته على الحزمة الإحصائيةspss،الطبعة الأولى،الأردن:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
40. لخضاري نسيمة،2020:الشامل في إدارة الجودة الشاملة للخدمات المصرفية،الأردن:دار أمجد للنشر والتوزيع.
41. مجاني باديس،طبول ريمة،2017:تأثير الموارد البشرية والميزة التنافسية في البنوك الجزائرية(بنك الفلاحة والتنمية الريفية نموذجا)،ألفا للوثائق،الجزائر.

42. محسن أحمد الخضيري،2009:خصخصة المصارف والبنوك مقدمة في علم إدارة التوازنات الإقتصادية،الطبعة الأولى،مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
43. محمد خير سليم أبو زيد،2010:التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برمجيةspss،الطبعة الأولى،الأردن:دار صفاء للطباعة والنشر.
44. محمد مصطفى السنهوري،2013:إدارة البنوك التجارية،الطبعة الأولى،مصر: دار الفكر الجامعي.
45. محمود أحمد التوني،2007:الإندماج المصرفي(النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)،الطبعة الأولى،مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
46. مداح عرايبي الحاج،2015:إدارة الأعمال الإستراتيجية،الطبعة الأولى،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
47. مصطفى كمال السيد طايل،2009:الصناعة المصرفية في ظل العولمة،لبنان:اتحاد المصارف العربية.
48. منى محمد علي الطائي،2015:الإقتصاد الجزئي بين الأمثلية النظرية والدينامية الواقعية،الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
49. -نبيل محمد مرسي،هاني عبد الرحمن العمري،2014:الإدارة الإستراتيجية المعاصرة مفاهيم وتطبيقات عملية،الطبعة الثانية،المملكة العربية السعودية: خوارزم العلمية.
50. نفيسة الخير،2020:التقنيات المالية الحديثة،سلسلة كتيبات تعريفية العدد 4،صندوق النقد العربي:الإمارات العربية المتحدة.
51. الهام وحيد دحام،2013:فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي،مصر:المركز القومي للإصدارات القانونية.
52. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي،2024:الذكاء الإصطناعي،سلسلة الذكاء الإصطناعي للتنفذيين ،الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية:سدايا.
53. وحيد مصطفى أحمد،2015:أساسيات علم الإحصاء،الطبعة الأولى،مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
54. وليد إسماعيل السيفو،عيد أحمد أبو بكر،غالب عوض الرفاعي،2010:أساسيات الأساليب الإحصائية للأعمال وتطبيقاتها في العلوم المالية والإدارية والإقتصادية،الطبعة الأولى،الأردن:دار زمزم ناشرون وموزعون.

- **الكتب باللغة الأجنبية:**

1. Alain rey,1994 :le robert pour tous dictionnaires,France : dicorobert.
2. Alekha Chandra Panda, Amitabh Patnaik and others,2023 : Digital Economy Post COVID-19 Era,london: Springer Nature.
3. Allam Hamdan, Aboul Ella Hassanien and others,2021: Applications of Artificial Intelligence in Business, Education and Healthcare, Switzerland : company Springer Nature Switzerland AG.
4. Ammour Benhalima,1997 :le systéme bancaire algerien textes et realités,Algérie :dahlab.
5. Asma Salman,Muthanna G Abdul Razzaq ,2019:Blockchain and Cryptocurrencies,london :IntechOpen.
6. AVI J COHEN,HARVEY B KING et PIERRE CHAPLEAU,2020 :introduction à la microéconomie moderne ,canada :ERPI québec.
7. David Mhlanga,2023:Fintech and Artificial Intelligence for Sustainable Development, Switzerland : Springer Nature Switzerland AG.
8. Gregor Dorf eitner,Lars Hornuf and others,2017: FinTech in Germany,Switzerland:Springer Nature.

9. gregory mankiw,germain belzile et benoit pépin,2010 :principes de microéconomie,canada : groupe modulo.

10. Hazik Mohamed,Hassnian Ali,2019:Blockchain Fintech and Islamic Finance ,Germany: Walter de Gruyter Inc.

11. Iustina Alina Boitan and Kamilla Marchewka Bartkowiak,Fostering Innovation and Competitiveness With Fintech-Regtech and Suptech,united states of America : IGI Global.

12. laurences scialom,1999 :économie bancaire,France : édition la découverte.

13. Parag Y. Arjunwadkar,2018 : FinTech T he Technology Driving Disruption in the Financial Services Industry, Taylor & Francis Group,Florida.

14. pierre médan,2015 :microéconomie, 5éme édition,France : dunod.

15. Timothy King,Francesco Stentella Lopes and others,2021:Disruptive Technology in Banjing and Finance,Switzerland: Springer Nature Switzerland AG.

ثانيا: الأطروحات

- **الأطروحات باللغة العربية:**

1. بوحيضر رقية،2012:إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة منتوري-قسنطينة،الجزائر.

2. بوخلالة سهام،2017:المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية(دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،الجزائر.

3. روتال أسماء،2020/2019:إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحليل الميزة التنافسية في البنوك التجارية دراسة حالة:مقارنة بنكين،بنك الجزائر الخارجي وبنك الإسكان،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة إبراهيم شيبوط- الجزائر3،الجزائر.

4. قاسيمي آسيا،2015:أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس،الجزائر.

5. قسول سفيان،2016/2015:تأهيل العنصر البشري لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك العمومية الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير،جامعة إبراهيم شيبوط- الجزائر3،الجزائر.

6. كردوسي أسماء،2017/2016:التحرير المالي:تحول الإستراتيجيات البنكية نحو التنافسية العالمية دراسة حالة الجزائر للفترة(1990-2015)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار-عنابة،الجزائر.

7. كواشي حنان،2022:واقع وآفاق تعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة إبراهيم شيبوط-الجزائر3،الجزائر.

8. مسكين حنان،2020-2021:مبدأ حرية المنافسة وحماية المستهلك في القانون الجزائري والمقارن،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم الإنسانسة،جامعة مولاي الطاهر- السعيدة،الجزائر.

9. مصطفى حسين عبد العالي الغريباوي،2022:أثر التحرر المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة(2004-2019)،أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والإقتصاد،جامعة واسط،العراق.

- **الأطروحات باللغة الأجنبية:**

1. Gamze Danisman,2018 :bank competition regulations and stability in developed countries,thesis submitted to obtain a doctorate degree in management,bagazici university,turkey.

2. Shahzad Ijaz,2021 :bank competition financial stability and economic growth links :a micro and macro level study of selected asian and european economies,a thesis submitted to obtain a doctorate degree in management,faculty of management,capital university of science and technology islambad,pakistan.

ثالثا: المقالات

- **المقالات باللغة العربية:**

1. أحمد حسين بتال،فيصل غازي فيصل الدليمي،2018:إستعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016)،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد04،العدد44،العراق.
2. أحمد سلامي،عيسى حجاب،2018:كيفية تقييم وإختبار نماذج الإنحدار في الإقتصاد القياسي،مجلة البديل الإقتصادي،المجلد5،العدد،34،الجزائر.
3. آيت شعلال نبيل:2019:البطاقات البنكية وعوائق إستخدامها في الجزائر،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية،العدد04،الجزائر.
4. بصيري محفوظ،2019:نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلي لتطوير وسائل الدفع الجديدة،مجلة دراسات وأبحاث،المجلد11،العدد4،الجزائر.
5. بن خضرة زهية،بن ريح أمال،2022:عصرنة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد11،العدد2،الجزائر.
6. بوخاري فاطنة،2021: التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين2002-2020،مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية،المجلد08،العدد03،الجزائر.
7. بوعبدلي أحلام،2008:البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة-دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتمية المحلية-،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،العدد08،الجزائر.
8. تتة خالد وآخرون،2022:تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة،مجلة العلوم القانونية والإجتماعية،المجلد 07،العدد 02،الجزائر.
9. جيهان عادل إبراهيم،2020:أثر تحليل البيانات الضخمةBig Data على الأداء المالي والتشغيلي في منظمات الأعمال،مجلة البحوث المالية والتجارية،المجلد21،العدد02،مصر.
10. الحسن شعبان أحمد محمد،2022:البيانات الضخمة :ماهيتها وأهميتها وعناصرها،المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة،المجلد01،العدد02،مصر.
11. حسين على بوغزاله،2019: تطبيقات إنترنت الاشياء IOT في المكتبات ومراكز المعلومات الآفاق والتحديات،مجلة جامعة صبراتة العلمية،العدد05،ليبيا.
12. رتيبة تيفوني،2019:نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق،مجلة دراسات العدد الإقتصادي،المجلد10،العدد2،الجزائر.
13. زواوي فضيلة،2021:أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة(1990-2017)،مجلة البحوث والدراسات التجارية،المجلد5،العدد1، الجزائر.
14. سمية عبابسة،2016:وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-،مجلة العلوم الإنسانية،العدد06،الجزائر.
15. طروبيا نذير،2020:تكنولوجيا البلوك تشين وتأثيرها على المستقبل الرقمي للمعاملات الإقتصادية-الفرص والتحديات-،مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة،المجلد 3،العدد 1،الجزائر.
16. عبد العليم صابر محمد،2023:التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي(دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية)،مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات،المجلد1،العدد1،مصر.

17. عبد الله علي القريشي،2013:المنافسة وتركز هيكل السوق في القطاع المصرفي اليمني،مجلة العلوم الإدارية،العدد04،اليمن.
18. علياء إبراهيم أحمد،شهد الأحمد وآخرون،2024:مدى جاهزية أخصائي المعلومات لتبني تقنية البلوكشين في مؤسسات المعلومات:دراسة حالة على المكتبة المركزية(جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل)،مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة،المجلد01،العدد25،الأردن.
19. عمار زودة،عبد الغاني بن علي،2023:واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ومتطلبات ترقيتها،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية،المجلد10،العدد2،الجزائر.
20. عمر غزازي،2008:الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،العدد04،الجزائر.
21. عواطف مطرف،إيمان بومودوآخرون،2021:عرض تطبيقات الأنظمة الرقابية في المصارف الجزائرية في إطار جهودها للتحول الرقمي،مجلة دراسات إقتصادية،المجلد8،العدد1،الجزائر.
22. فؤاد مخربش،يمينة بليمان،2021:المنافسة المصرفية بين حرية الاستثمار وتقييده:دراسة في التشريع الجزائري،مجلة الاجتهاد القضائي ،المجلد13،العدد28،الجزائر.
23. كريمة بن شنينة،عبد القادر مطاي،2019:أثر عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني على الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المجلد08،العدد01،الجزائر.
24. لطرش ذهبية،صويلح أميمة،2022:متطلبات تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي،مجلة النهل الإقتصادي،المجلد05،العدد02،الجزائر.
25. محمد محروس سعدوني،2023:التكنولوجيا المالية القوانين واللوائح المنظمة لها في مصر،المجلة القانونية،المجلد 17،العدد 8،مصر.
26. مدى عبد اللطيف الرحيلي،هناء علي الضحوي،2020:تطوير قطاع الإيجار العقاري بما يتماشى مع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية:دراسة مقترحة لتطبيق تقنية البلوكشين،مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا،العدد 01،قطر.
27. مرزوق آمال،2021:تقنية البلوكشين وتطبيقاتها الإقتصادية،مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية،المجلد01،العدد05،الأردن.
28. مريم صيد،تكنولوجيا التأمين ودورها في عصرنة وتطوير قطاع التأمين،مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية،المجلد05،العدد01،الجزائر.
29. مريم قيس عليوي،2023:الذكاء الإصطناعي:تطوره،تطبيقاته و تحدياته،لباب للدراسات الإستراتيجية،العدد 20،مركز الجزيرة للدراسات،قطر.
30. معهد الدراسات المصرفية،2022:دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء القطاع المصرفي،مجلة إضاءات،المجلد14،العدد6،الكويت.
31. ملياني فتيحة،سفاحلو رشيد،2019.البيانات الضخمة الفرص التحديات ومجالات التطبيق،مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية،المجلد01،العدد02،الجزائر.
32. موسي سهام،داسي وهيبة،2020: مساهمة انترنت الأشياء في خلق القيمة - دراسة تحليلية- ،مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلد10،العدد05،الجزائر.
33. ميموني نسرين،فريد بن طالبي،2021:نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الإقتصاد الوطني،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،المجلد10،العدد1،الجزائر.
34. نوري منيرة،2024:تطور الإئتمان المصرفي ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة2000-2022،مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية،المجلد8،العدد1،الجزائر.

- **المقالات باللغة الأجنبية:**

1. Amer abdelwali almomani,Khalid faris alomari,2021 :Financial technology(Fintech)and its role in supporting the financial and banking services sector,international journal of academic research in business and sicial sciences,volume11,issue8,Pakistan.
2. Patrycja Ratecka,2020 :Fintech-definition,taxonomy and historical approach,the malopolska school of economics in tarnow research papers collection,volume45,issue01,Poland.
3. Kavita,2024 :Evolution of fintech and it's future,international journal of novel trends and innovation.volume2,issue6,India.
4. Kenneth Chukwujekwu Nwafor, Emmanuel Ayodeji Ayodele,2024 :Regulatory challenges and innovations in financial technology :safeguarding against fraud while maximizing roi,international journal of research publication and reviews,vol ume5,issue 10,United states of America.
5. Sameer Yadav, Shubham Kushwaha and others,2024: THE ROLE OF BLOCKCHAIN IN REVOLUTIONIZING TRANSPARENCY AND EFFICIENCY IN MODERN BANKING,journal of visual and performing arts,volume05,number01,india.
6. OUAZZANI IBRAHIMI Meriem,BEN AMAR Mohammed,2024: Artificial intelligence in the banking sector, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit,Volume 8,issue 1,France.
7. Anish Shrimali ,2024 : Adoption Of Iot In Banking: Opportunities And Challenges, International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT),volume12,issue01,India.
8. Nikhilesh Kumar, Sujata Joshi and others,2023: Impact of IoT on Banking and Financial Services,Aip publishing,volume2736,issue01,indonesia.
9. Manasvi Rizvi,2020 :A Review of IoT in Banking Industry, International Peer Reviewed/Refereed Multidisciplinary Journal (EIPRMJ),volume9,issue2,india.
10. Adelt Hazar,Senol Babuscu,2023:Financial technologies:Digital payment systhems and digital banking.today's dynamics,journal of research innovation and technologies,volume 2,issue 4,Craiova,Romania, Available on the website : file:///C:/Users/HP/Downloads/Financial_Technologies_Digital_Payment_Systems_and%20(1).pdf
11. Thanh D. Nguyen,2024 :E-Payment Adoption:Evidence About Point of Sale in Vietnam, International Journal of E-Business Research,volume 20,issue01,united states.
12. Anna Eugenia Omarini,2018 : Fintech and the Future of the Payment Landscape: The Mobile Wallet Ecosystem - A Challenge for Retail Banks?, International Journal of Financial Research,volume09,issue04,Canada.
13. Ngozi E. Egbuna,2022:Digital Currencies: Emerging Trends, Challenges and the Future of the Monetary System, Economic and Financial Review,volume60,issue04,negiria.
14. Asamani Akhileshwari, Jayavani Majumdar,2023 : A STUDY ON THE AUGMENTATION OF DIGITAL LENDING AND THE FACTORS PROPELLING ITS METEORIC RISE,YMER journal,volume22,issue10,Sweden.
15. saunders anthony,walter ingo,2012 :financial architecture systemic risk and universal banking,financial markets and portfolio management,Volume26,ussue01,Switzerland.
16. wade robert hunter,2004 :is globalization reducing poverty and inequality?,world development,volume32,issue04, Netherlands.
17. valverde carbo,david humphrey and fernandez rodriguez,2003:bank deregulation is better than mergers,journal of international financial markets institutions money,issue13,Netherlands.
18. Lamiya Mehjabeen,2018 : Assessing Attractiveness of Banking Industry of Bangladesh by Applying Porter's 5 Forces Model,International Journal of Business and Management Future,volume02,issue01,United states of America.
19. florian leon,2014:measuring competition in banking:a critical review of methods,CERDI etudes et documents,issue12,France.

20. Raoudha Abbes Hamza,2011: Validation Panzar-Rosse Model in determining the structural characteristics of Tunisian banking industry;Journal of Economics and International Finance,vol3,issue05,Tunisia.
21. Njabulo Mhlongo, Damien Kunjal and others,2025: The influence of Fintech innovations on bank competition and performance in South Africa, Modern Finance,volume03,issue02,Pologne.
22. Kaiwei Jia,Ying He and others,2023: Digital financial and banking competition network: Evidence from China,frontiers journal,volume13,Switzerland.
23. Ahmad Mohammad Ali AlJabali, Nehad Ibrahim Ineizeh and others,2025 The Role of Financial Technology in Achieving Competitive Advantage in Jordanian Islamic Banks to Achieve Sustainable Development Goals,SDGsReview,volume05,United states of America.
24. Refafa Brahim,2020 :la monétique en Algerie,développement et perspectives,journal d études en économie et management,volume03,issue06,algerie.
25. Oleh Kolodiziev,Nataliya Shulga and others,2021 :The level of digital transformation affecting the competitiveness of banks,banks and bank systems,volume16,issue1.ukraine.

رابعا: القوانين

1. قانون رقم05-02المؤرخ في6فيفري2005المعدل والمتمم للأمر رقم75-59المؤرخ في26سبتمبر1975المتضمن القانون التجاري،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة543مكرر23،العدد11،الجزائر.
2. قانون رقم2000-03المؤرخ في 5أوت2000والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد48،الجزائر.
3. النظام رقم04-01المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 04مارس2004والمتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد27،الجزائر.
4. قانون رقم17-11المؤرخ في 27 ديسمبر2017والذي يتضمن قانون المالية لسنة2018،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،المادة111،العدد76،الجزائر.
5. قانون رقم19-14المؤرخ في 11ديسمبر2019والذي يتضمن قانون المالية لسنة2020،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،المادة111،العدد81،الجزائر.
6. قانون رقم18-05المؤرخ في10ماي 2018المتعلق بالتجارة الإلكترونية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،ا المادة6،لعدد28،الجزائر.
7. الأمر رقم03-11المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26أوت2003،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،المادة66،العدد52،الجزائر.

خامسا: التقارير

- **التقارير باللغة العربية:**

1. الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي،2024:المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي،المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل،الإمارات العربية المتحدة.
2. أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية،2020: مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية،التقرير السنوي،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.
3. بنك الجزائر،2022:التطور الإقتصادي والنقدي،التقرير السنوي،الجزائر.
4. بنك الجزائر،2023:التطور الاقتصادي و النقدي،التقرير السنوي،الجزائر.
5. سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية،2020:التقرير السنوي،الجزائر.
6. سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية،2022:تقرير مرصد سوق الأنترنت في الجزائر،الجزائر.

7. سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية،2022:مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر،تقرير الثلاثي الرابع،الجزائر.
8. صندوق النقد الدولي،2017:مستجدات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،تقرير آفاق الإقتصاد الإقليمي،الولايات المتحدة الأمريكية:صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط: file:///C:/Users/HP/Downloads/MCDREO1017-Arabic.pdf
9. اللجنة العربية لنظم الدفع و التسوية،2019:إستخدام تقنية البلوكشين في عمليات المدفوعات الآفاق والفرص،تقرير رقم122،الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، متاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-use-of-blockchain-technology-in-payments.pdf
10. مجموعة البنك الدولي،2018:إقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،الرصد الإقتصادي لنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،البنك الدولي،الولايات المتحدة الأمريكية.
11. مركز التواصل والمعرفة المالية،2020:التقنيات المالية،تقرير متمم،المملكة العربية السعودية.
12. مركز التواصل والمعرفة المالية،2021:التقنيات المالية،تقرير دوري،وزارة المالية،السعودية،متاح على الرابط الإلكتروني: https://cfkc.gov.sa/knowledgelibrary/Reportlib/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf
13. هبة عبد المنعم،2020:واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية،موجز سياسات،العدد11،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.
14. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،2022:تقرير تطور مؤشرات خدمات الإتصالات،الجزائر.
15. وليد طلحة،صبري الفران،2020:الشمول المالي الرقمي،موجز سياسات،العدد17،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.

- **التقارير باللغة الأجنبية:**

1. the financial and payments systems task team,2022:impact of fintech on macroeconomec statistics,report of joint thirty-eighth meeting of the IMF committee on balance of payments statistics,United States of America:international monetary fund.
2. Financial Stability Board,2017 :Financial stability Implications from Fintech,supervisory and regulatory issues that merit authorities attention,report,Russie:The Financial Stability Board.
3. Ibrahim zeidy,2022:The role of financial technology(Fintech)in changing financial industry and increasing efficiency in the economy,Special report,Kenya:COMESA monetary institute.
4. Committee on Payments and Market Infrastructures,2020 : Payment aspects of financial inclusion in the fintech era,report,world bank group,p9. https://documents1.worldbank.org/curated/en/230091592918282222/pdf/Payment-Aspects-of-Financial-Inclusion-in-the-Fintech-Era.pdf.
5. Ceyla Pazarbasioglu, Alfonso Garcia and others,2020: DIGITAL FINANCIAL SERVICES,report,world bank group.
6. Alpesh shah,Prateek roongta and others,2018 :Digital lending,report,the boston consulting group,united states,p18, https://www.lendfoundry.com/wp-content/uploads/2018/07/Digital-Lending-Report.pdf.
7. Victoria White,2018 : Demystifying Digital Lending,report,Accion a global nonprofit on a mission to create a fair and inclusive economy, Cambridge,pp38-39, https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/1123_digital_lending_r10_print_ready.pdf.

8. ALFI,2020 :How can Fintech facilitate fund distribution?,Report,Deloitte,Luxembourg,pp37-38. https://www.alfi.lu/getmedia/4289ebf7-5ae0-46d4-8e7a-4c3e1e607a10/how-can-fintech-facilitate-fund-distribution-final.pdf.
9. Antonia Esser, Pieter Frederik Janse van Vuuren and others,2019: Insurtech for development: Emerging market trends,report, cenfri, South Africa,p6. file:///C:/Users/HP/Downloads/Cenfri_FSDA_Insurtech-for-development_Emerging-market-trends.pdf.
10. Portulans institute,2023 :Network Readiness Index ,report,university of Oxford,angleterre.

سادسا: الملتقيات

- **الملتقيات باللغة العربية:**

1. بن تازير مريم،2021: البيانات الضخمة Data Big في المكتبات ومؤسسات المعلومات قراءة في آليات تخزين واسترجاع البيانات، الملتقى الوطني الافتراضي حول المكتبات ومؤسسات المعلومات الجزائرية في ظل البيئة الرقمية: الواقع الرهانات الاستراتيجيات2021/06/26،جامعة الحاج لخضر ،باتنة.
2. بن قيدة مروان،بن يحي نسيمة،2021:الخدمات المالية الرقمية وإدارة مشاكل الأوبئة العالمية:تحليل الفرص والتحديات المرتبطة بجائحة كورونا، التكنولوجيا المالية الإبتكارات والحلول الرقمية،مخبر التنمية المحلية المستدامة،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحية بن فارس،المدية :الجزائر.

- **الملتقيات باللغة الأجنبية:**

1. Rahmatia Jamhor,Shafina Fisal and others,2021:Issues and challenges of financial technology(Fintech) in the malaysian financial market,Conference Paper at The 8th International Conference On Management And Muamalah Held on 8 june2021 , Faculty of Management & Muamalah (FPM) , Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS) ,Malaysia, Available at the following link: https://conference.uis.edu.my/icomm/8th/images/021-062.pdf .
2. Ulf von Kalckreuth,Norman Wilson and others,2022: Fintech in statistical classifications: suggestions and tentative figures in a central bank context, 11th Biennial IFC Conference on "Post-pandemic landscape for central bank statistics" BIS Basel, 25-26 August,switzerland,p6. https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb58_30.pdf.
3. Stefanie Zinsmeyer,2018 : Les InsurTech : Relever le défi de la réglementation,Synthèse des trois conférences sur les InsurTech,(20 mars 2018, Colombo, Sri Lanka),(9-10 mai 2018, Accra, Ghana),(24 octobre 2018, Buenos Aires, Argentine), https://a2ii.org/sites/default/files/2020-07/forum_consultatif_insurtech_2018_fr.pdf.

سابعا: الأوراق البحثية

- **الأوراق البحثية باللغة العربية:**

1. أنور عثمان،2021:الانعكاسات الاقتصادية لتقنية البلوكتشين والاستقرار المالي في الأسواق المالية العربية،دراسات إقتصادية،العدد21،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.
2. رامي عبيد وآخرون،2023:مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية،دراسات تطوير القطاع المالي،العدد21،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.
3. نوران يوسف،2021: مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.
4. هبة عبد المنعم،كريم زايدي،2020: المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية،دراسات إقتصادية،العدد63،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.

5. هيئة الإتصالات والفضاء والتقنية،2021: إنترنت الأشياء الطلب على إنترنت الأشياء في المملكة العربية السعودية ،دراسة استطلاعية قائمة على استبيان،السعودية ،متاحة على الرابط التالي: https://www.cst.gov.sa/en/researchs-studies/research-innovation/Documents/CST-IoT-Demand-ar.pdf
6. الوليد طلحة،2019:دراسة حول دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي،صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة.

- **الأوراق البحثية باللغة الأجنبية:**

1. Deloitte and Touche M.E,2018 :Middle east Point of View,working paper,Deloitte,United States of America:Deloitte.
2. OECD,2018 :Financial markets insurance and private pensions(Digitalisation and Finance),working paper,France :OECD.
3. the Financial Stability Department,2021 :USING BIG DATA IN THE FINANCIAL SECTOR AND RISKS TO FINANCIAL STABILITY,Consultation paper,Russia:Bank of Russia.
4. Gerardo Una and others,2023:Fintech Payments in Public Financial Management :benifits and risks,IMF working papers/23/20,International Monetary Fund,Washington,p7. Available on the website : file:///C:/Users/HP/Downloads/wpiea2023020-print-pdf%20(2)
5. ceballos francisco,didier tatiana and schmukler sergio,2012:financial globalization in emerging countries,policy research working paper,the world bank(6105),United states.
6. stephanou constantinos,2010 :rethinking market discipline in banking,policy research working paper,the world bank(5227),United States.
7. yokoi-ara mamiko,yoshino naoyoki,2006 :concept of competitiveness in the financial sector,Discussion Paper Series,issue01,financial services agency,financial research and training center,japan.
8. Michiel van Leuvensteijn, Jacob A. Bikker and Adrian A.R.J.M. van Rixtel and Christoffer Kok Sørensen,2007: A NEW APPROACH TO MEASURING COMPETITION IN THE LOAN MARKETS OF THE EURO AREA,WORKING PAPER SERIES,N(768),European Central Bank,germany.
9. carol ann northcott,2004 :competition in banking :a review of the literature,working paper24,bank of canada,ottawa ontario,canada.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1. موقع منصة شركة دفاتر السعودية المرخصة لتقديم منتجات الأعمال الرقمية: https://dafater.sa/about /
2. موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm
3. موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/
4. موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85/
5. موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

6. موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9
7. موقع ساتيم :https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-13-08-37
8. موقع تجمع النقد الآلي: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/gie-monetique/
9. موقع سلطة ضبط البريد والإتصالات الإلكترونية https://www.arpce.dz/ar
10. موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/
11. التقارير السنوية لبنك الجزائر المتاحة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/
12. موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/
13. موقع تجمع النقد الآلي GIE: https://giemonetique.dz/ar/
14. موقع البنك المركزي السعودي:https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx
15. الموقع الإلكتروني: https://data.bis.org/topics/CPMI_CT/BIS,WS_CPMI_CT1,1.0/A.SG.U.N.N.Z.Z.B.Z
16. موقع البنك المركزي الكويتي:https://www.cbk.gov.kw/ar
17. موقع البنك المركزي الأردني:https://www.cbj.gov.jo/Default/Ar
18. موقع البنك المركزي التونسي:https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp
19. موقع البنك الدولي:https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data
20. تقارير التجمع النقدي الآلي2018و2020 https://giemonetique.dz/uploads/download_file/rapport_activite_2018.pdf
21. موقع البنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz/
22. موقع البنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz/wimpay-bna/
23. موقع البنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz/E-Trade -bna/
24. موقع البنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz/EDI -bna/
25. موقع البنك الوطني الجزائري:https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/Communique-de-presse-Ar-espace-digitaux.pdf
26. موقع بي ان بي باريبا :https://www.bnpparibas.dz/
27. الموقع الإلكتروني:https://surfshark.com/research/dql

الملاحق

الملحق رقم (01): موجودات البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري (2013-2022)

الوحدة:ألف دينار جزائري

السنوات/البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنك الخارجي الجزائري BEA	2 111 443 453	2 581 393 489	2 602 811 618	2 574 006 188	3 122 177 721	3 297 324 991	3 262 369 201	3 154 689 248	4 166 607 176	4 712 871 326
القرض الشعبي الجزائري CPA	1 362 437 716	1 512 052 785	1 678 125 468	1 706 566 640	1 922 533 695	2 258 543 699	2 514 424 435	2 689 134 000	3 115 801 000	3 366 973 000
البنك الوطني الجزائري BNA	2 185 130 565	2 620 619 286	2 719 081 219	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350	3 491 982 968	3 440 270 872	4 481 253 482	5 641 638 620
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP	1 171 938 140	1 256 435 721	1 334 696 690	1 404 667 039	1 421 683 523	1 481 693 504	1 538 540 076	1 568 378 742	1 798 625 483	1 975 763 710
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	1 121 447 078	1 376 079 118	1 306 644 081	1 273 267 877	1 347 945 605	1 477 179 231	1 576 301 273	1 645 197 114	1 849 299 926	2 155 767 971
بنك التنمية المحلية BDL	567 359 019	706 240 134	808 202 850	846 925 777	902 282 089	1 048 881 259	1 112 152 199	1 211 334 031	1 347 934 483	1 513 012 821
بنك السلام EL SALAM	39 551 000	36 309 089	40575207	53 103 919	85 775 329	110 109 059	131 018 967	162 625 776	237 804 350	261 693 338
بنك البركة EL BARAKA	175 073 000	162 772 000	193 573 000	210 343 621	248 632 694	270 995 828	261 568 166	268 779 448	287 682 429	277 002 276
بنك الثقة الجزائر TRUST BANK	40 989 758	44 701 959	48 500 612	48 802 057	65 178 879	80 400 258	75 597 550	90 186 910	138 414 525	172 833 341
بنك الخليج الجزائري AGB	138 962 534	176 819 451	177 377 510	189 382 415	256 860 824	263 014 799	257 068 083	270 118 830	310 518 228	337 875 837
بنك سوسيتي جنرال الجزائر SGA	192 237 270	243 338 316	248 738 962	297 136 807	353 324 248	376 390 494	384 808 750	396 029 710	423 104 650	440 524 201
بي ان بي باريبا الجزائر BNP PARIBAS	233 868 797	254 285 383	252 587 536	248 913 031	255 812 988	262 007 545	270 264 154	275 206 397	283 665 356	305 816 267
فرانس بنك الجزائر FRANSA BANK	25 846 969	24 473 918	27 817 331	36 649 177	47 907 042	62 682 702	66 834 891	75 451 728	86 585 359	104 650 918
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر ABC	50 776 000	54 288 000	63 367 000	70 948 252	91 563 184	74 905 737	79 785 697	82 796 147	90 220 037	85 978 432
بنك الاسكان الجزائر HBTF	46 234 910	57 116 220	70 252 951	80 432 107	112 513 973	96 097 334	91 128 307	95 463 379	98 572 458	80 101 381
بنك ناتكسيس الجزائر NATIXIS	10 700 000	13 900 000	13 116 939	140 034 799	159 864 274	160 206 234	164 089 233	176 658 102	199 284 223	188 244 832
بنك إتش أس بي سي الجزائر HSBC	12 200 000	12 300 000	90 994 419	73 721 959	68 898 673	61 012 082	80 666 472	75 995 519	94 536 190	99 271 454
سيتي بنك الجزائر CITI BANK	174 200 172	159 754 908	145 942 233	160 094 713	171 572 637	162 574 805	188 170 705	166 868 948	190 042 149	180 564 100
البنك العربي الجزائري AB- PLC	53 084 856	51 326 191	65 050 760	55 297 074	71 865 249	79 953 526	84 006 085	99 095 187	102 857 638	102 438 778
المجموع	**9 713 481 237**	**11 344 205 968**	**11 887 456 386**	**12 313 664 630**	**13 535 025 899**	**14 706 272 437**	**15 630 777 212**	**15 944 280 088**	**19 302 809 142**	**22 003 022 603**

الملحق رقم (02):الإحصاء الوصفي

المتغيرات	المتغيرات في برنامج SPSS
Natm	ATM1
NOatm	ATM2
Ntpe	TPE1
NOtpe	TPE2
Nweb	web
Ncib	CART1
NOcib	CART2

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TPE1	10	2737	42263	17860,40	15445,616
TPE2	10	7732	2349000	562881,10	900398,323
ATM1	10	475	3640	1718,50	1141,472
ATM2	10	3067680	25281000	10562328,50	7308226,832
CART1	10	556152	17625246	5635174,10	6722381,198
CART2	10	3089000	29173000	11385741,80	8511995,551
web	10	8	1729000	271946,30	533888,673
IHH	10	1393	1586	1466,90	56,359
Valid N (listwise)	10				

الملحق رقم (03) :مصفوفة الإرتباط

Correlations

		TPE1	TPE2	ATM1	ATM2	CART1	CART2	web	IHH
TPE1	Pearson Correlation	1	,837**	,968**	,924**	,955**	,915**	,672*	,554
	Sig. (2-tailed)		,003	,000	,000	,000	,000	,033	,097
	N	10	10	10	10	10	10	10	10
TPE2	Pearson Correlation	,837**	1	,828**	,957**	,907**	,958**	,581	,725*
	Sig. (2-tailed)	,003		,003	,000	,000	,000	,078	,018
	N	10	10	10	10	10	10	10	10
ATM1	Pearson Correlation	,968**	,828**	1	,925**	,912**	,918**	,702*	,577
	Sig. (2-tailed)	,000	,003		,000	,000	,000	,024	,081
	N	10	10	10	10	10	10	10	10
ATM2	Pearson Correlation	,924**	,957**	,925**	1	,943**	,999**	,724*	,701*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000	,018	,024
	N	10	10	10	10	10	10	10	10
CART1	Pearson Correlation	,955**	,907**	,912**	,943**	1	,940**	,681*	,643*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	,030	,045
	N	10	10	10	10	10	10	10	10
CART2	Pearson Correlation	,915**	,958**	,918**	,999**	,940**	1	,746*	,714*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		,013	,020
	N	10	10	10	10	10	10	10	10
web	Pearson Correlation	,672*	,581	,702*	,724*	,681*	,746*	1	,660*
	Sig. (2-tailed)	,033	,078	,024	,018	,030	,013		,038
	N	10	10	10	10	10	10	10	10
IHH	Pearson Correlation	,554	,725*	,577	,701*	,643*	,714*	,660*	1
	Sig. (2-tailed)	,097	,018	,081	,024	,045	,020	,038	
	N	10	10	10	10	10	10	10	10

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (04): مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الأول

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ATM1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: IHH

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,577[a]	,332	48,839	1,956

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9504,589	1	9504,589	3,985	,081[b]
	Residual	19082,311	8	2385,289		
	Total	28586,900	9			

a. Dependent Variable: IHH

b. Predictors: (Constant), ATM1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1417,975	28,970		48,947	,000
	ATM1	,028	,014	,577	1,996	,081

a. Dependent Variable: IHH

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1431,50	1521,60	1466,90	32,497	10
Residual	-82,238	77,712	,000	46,046	10
Std. Predicted Value	-1,089	1,683	,000	1,000	10
Std. Residual	-1,684	1,591	,000	,943	10

a. Dependent Variable: IHH

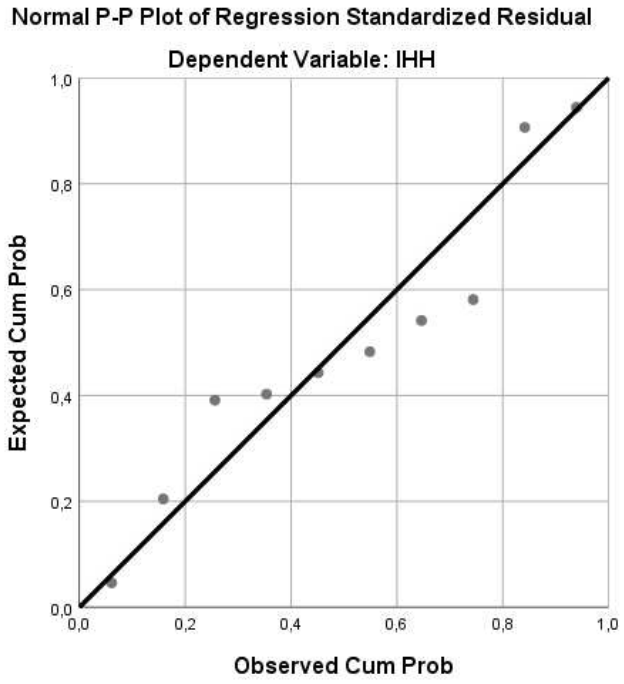
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: IHH
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

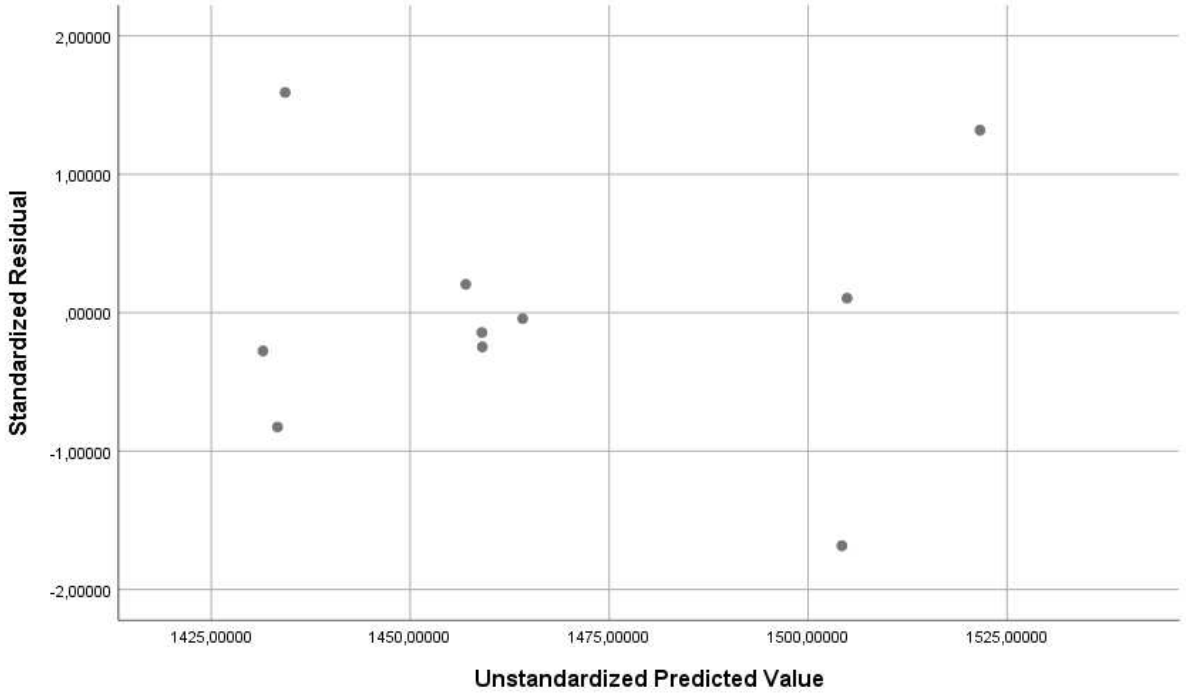
Standardized Residual
Unstandardized Predicted Value
2,00000
1,00000
,00000
-1,00000
-2,00000
1425,00000
1450,00000
1475,00000
1500,00000
1525,00000

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	10	100,0%	0	0,0%	10	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Standardized Residual	Mean		,0000000	,29814240
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-,6744450	
		Upper Bound	,6744450	
	5% Trimmed Mean		,0051483	
	Median		-,0934075	
	Variance		,889	
	Std. Deviation		,94280904	
	Minimum		-1,68384	
	Maximum		1,59117	
	Range		3,27501	
	Interquartile Range		,89720	
	Skewness		,158	,687
	Kurtosis		,618	1,334

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,214	10	,200*	,935	10	,497

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (05): مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الثاني

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ATM2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: IHH

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,701[a]	,491	42,643	1,974

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14039,741	1	14039,741	7,721	,024[b]
	Residual	14547,159	8	1818,395		
	Total	28586,900	9			

a. Dependent Variable: IHH

b. Predictors: (Constant), ATM2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1409,817	24,574		57,371	,000
	ATM2	5,404E-6	,000	,701	2,779	,024

a. Dependent Variable: IHH

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1426,40	1546,45	1466,90	39,496	10
Residual	-52,654	85,604	,000	40,204	10
Std. Predicted Value	-1,026	2,014	,000	1,000	10
Std. Residual	-1,235	2,007	,000	,943	10

a. Dependent Variable: IHH

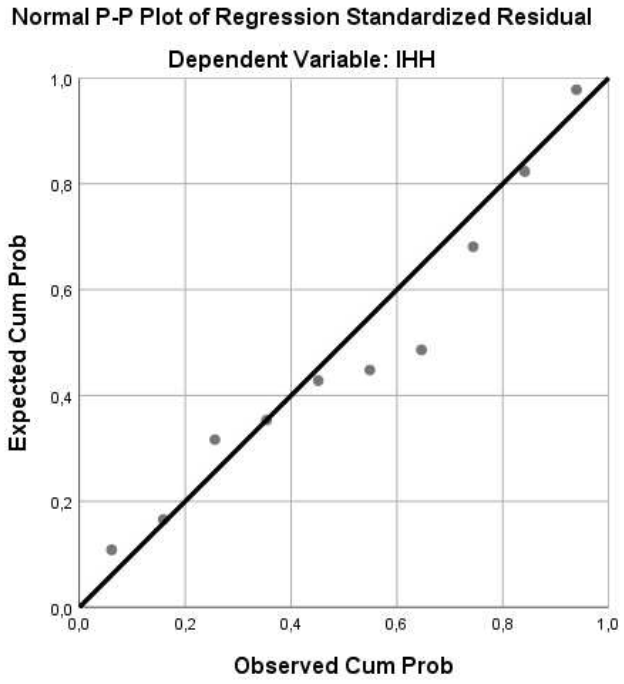
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: IHH
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

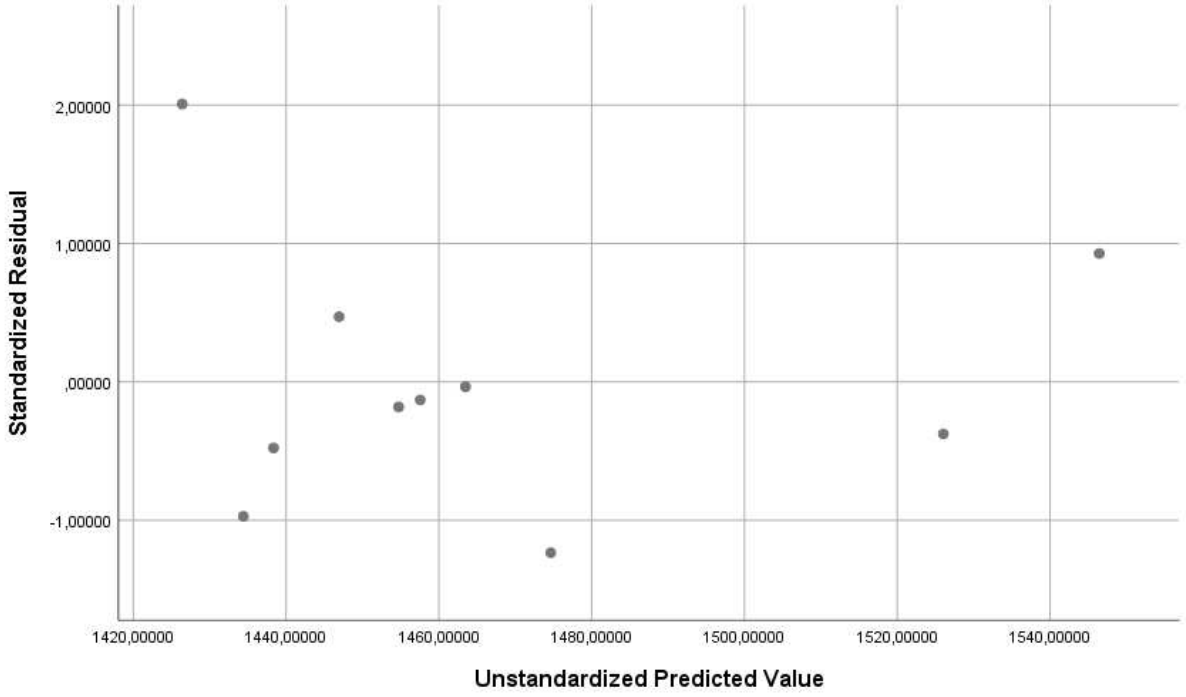
Standardized Residual
Unstandardized Predicted Value
2,00000
1,00000
,00000
-1,00000
1420,00000
1440,00000
1460,00000
1480,00000
1500,00000
1520,00000
1540,00000

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	10	100,0%	0	0,0%	10	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Standardized Residual	Mean		,0000000	,29814240
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-,6744450	
		Upper Bound	,6744450	
	5% Trimmed Mean		-,0429284	
	Median		-,1558000	
	Variance		,889	
	Std. Deviation		,94280904	
	Minimum		-1,23476	
	Maximum		2,00747	
	Range		3,24224	
	Interquartile Range		1,18567	
	Skewness		,998	,687
	Kurtosis		1,273	1,334

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,215	10	,200*	,933	10	,477

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (06): مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الثالث

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TPE1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: IHH

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,554[a]	,307	49,770	1,653

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8770,531	1	8770,531	3,541	,097[b]
	Residual	19816,369	8	2477,046		
	Total	28586,900	9			

a. Dependent Variable: IHH

b. Predictors: (Constant), TPE1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1430,802	24,814		57,662	,000
	TPE1	,002	,001	,554	1,882	,097

a. Dependent Variable: IHH

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1436,33	1516,22	1466,90	31,217	10
Residual	-77,148	75,035	,000	46,924	10
Std. Predicted Value	-,979	1,580	,000	1,000	10
Std. Residual	-1,550	1,508	,000	,943	10

a. Dependent Variable: IHH

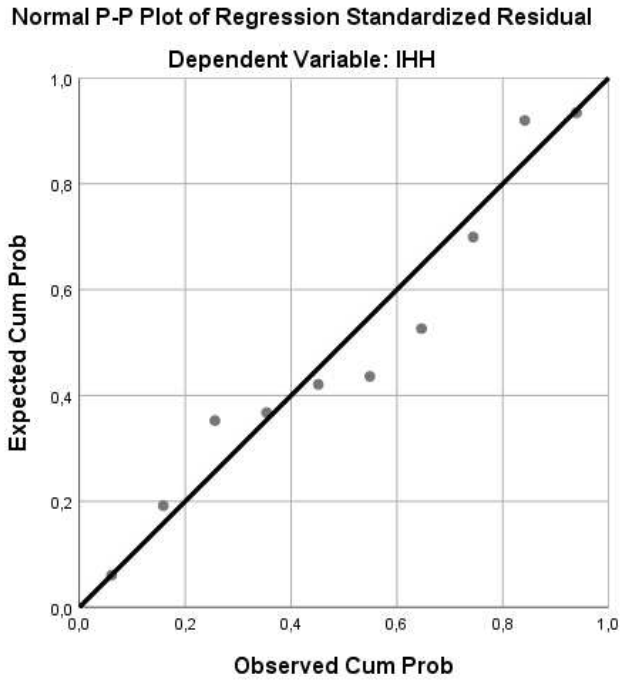
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: IHH
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

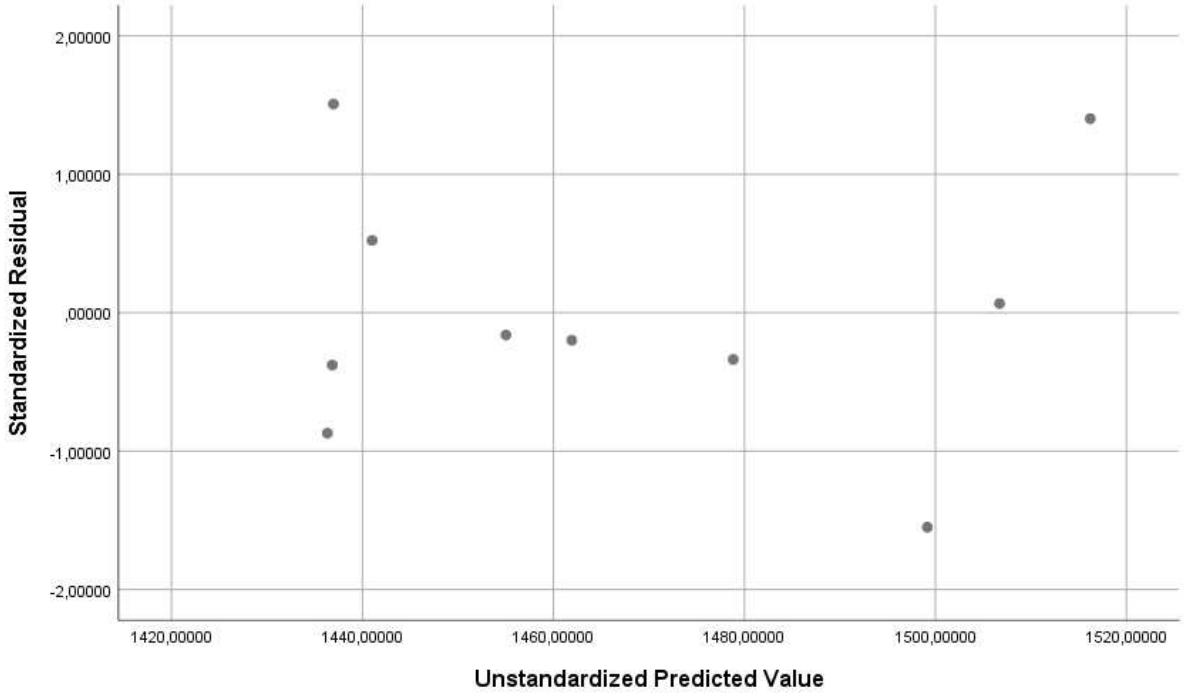
Standardized Residual
Unstandardized Predicted Value
2,00000
1,00000
,00000
-1,00000
-2,00000
1420,00000
1440,00000
1460,00000
1480,00000
1500,00000
1520,00000

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	10	100,0%	0	0,0%	10	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Standardized Residual	Mean		,0000000	,29814240
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-,6744450	
		Upper Bound	,6744450	
	5% Trimmed Mean		,0023581	
	Median		-,1802946	
	Variance		,889	
	Std. Deviation		,94280904	
	Minimum		-1,55009	
	Maximum		1,50764	
	Range		3,05773	
	Interquartile Range		1,24372	
	Skewness		,304	,687
	Kurtosis		-,061	1,334

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,172	10	,200*	,943	10	,583

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (07): مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الرابع

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TPE2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: IHH

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,725[a]	,525	41,193	1,981

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15012,006	1	15012,006	8,847	,018[b]
	Residual	13574,894	8	1696,862		
	Total	28586,900	9			

a. Dependent Variable: IHH

b. Predictors: (Constant), TPE2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1441,368	15,600		92,394	,000
	TPE2	4,536E-5	,000	,725	2,974	,018

a. Dependent Variable: IHH

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1441,72	1547,92	1466,90	40,841	10
Residual	-48,733	69,665	,000	38,837	10
Std. Predicted Value	-,617	1,984	,000	1,000	10
Std. Residual	-1,183	1,691	,000	,943	10

a. Dependent Variable: IHH

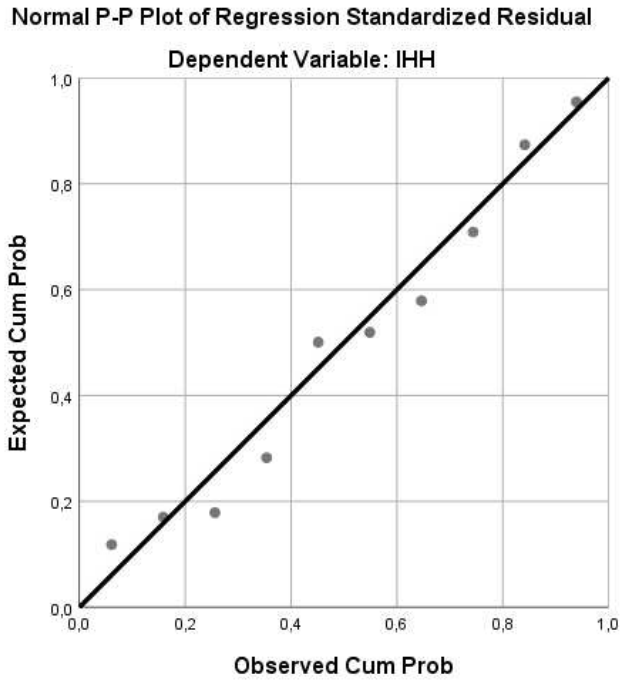
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: IHH
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

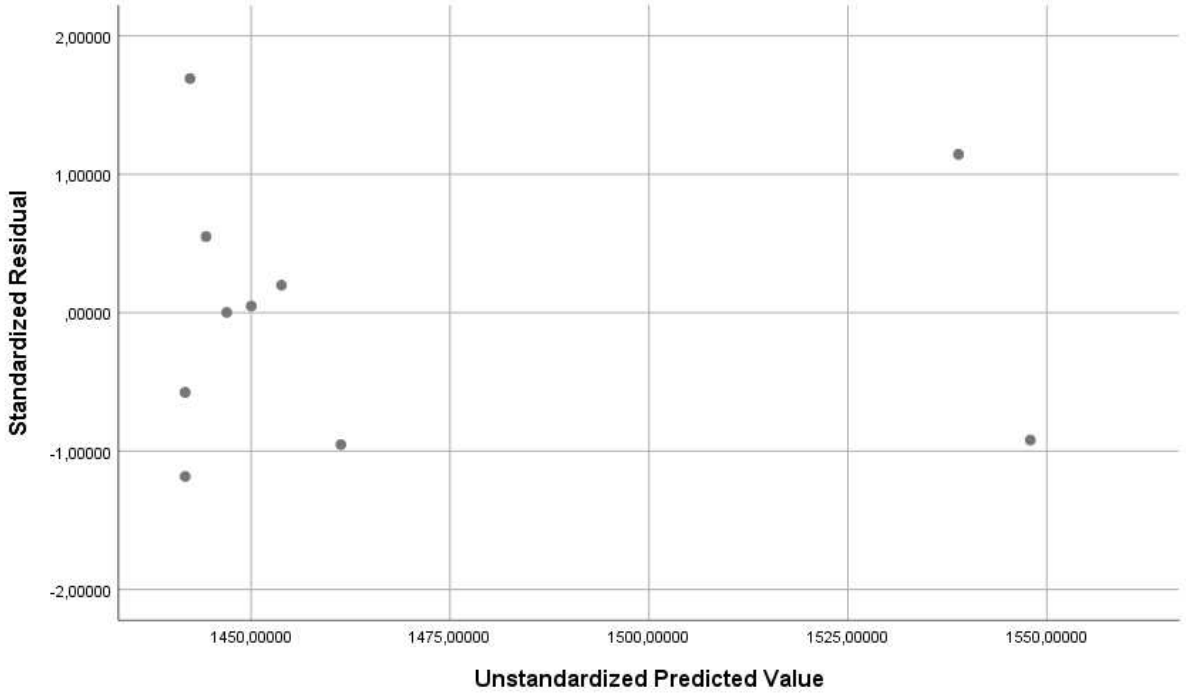
Standardized Residual
Unstandardized Predicted Value
2,00000
1,00000
,00000
-1,00000
-2,00000
1450,00000
1475,00000
1500,00000
1525,00000
1550,00000

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	10	100,0%	0	0,0%	10	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Standardized Residual	Mean		,0000000	,29814240
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-,6744450	
		Upper Bound	,6744450	
	5% Trimmed Mean		-,0282297	
	Median		,0247521	
	Variance		,889	
	Std. Deviation		,94280904	
	Minimum		-1,18304	
	Maximum		1,69118	
	Range		2,87422	
	Interquartile Range		1,62723	
	Skewness		,499	,687
	Kurtosis		-,583	1,334

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,136	10	,200*	,946	10	,622

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (08): مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج الخامس

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	web[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: IHH

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,660[a]	,435	44,918	1,932

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12445,751	1	12445,751	6,168	,038[b]
	Residual	16141,149	8	2017,644		
	Total	28586,900	9			

a. Dependent Variable: IHH

b. Predictors: (Constant), web

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1447,958	16,122		89,811	,000
	web	6,965E-5	,000	,660	2,484	,038

a. Dependent Variable: IHH

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1447,96	1568,39	1466,90	37,187	10
Residual	-59,461	63,737	,000	42,349	10
Std. Predicted Value	-,509	2,729	,000	1,000	10
Std. Residual	-1,324	1,419	,000	,943	10

a. Dependent Variable: IHH

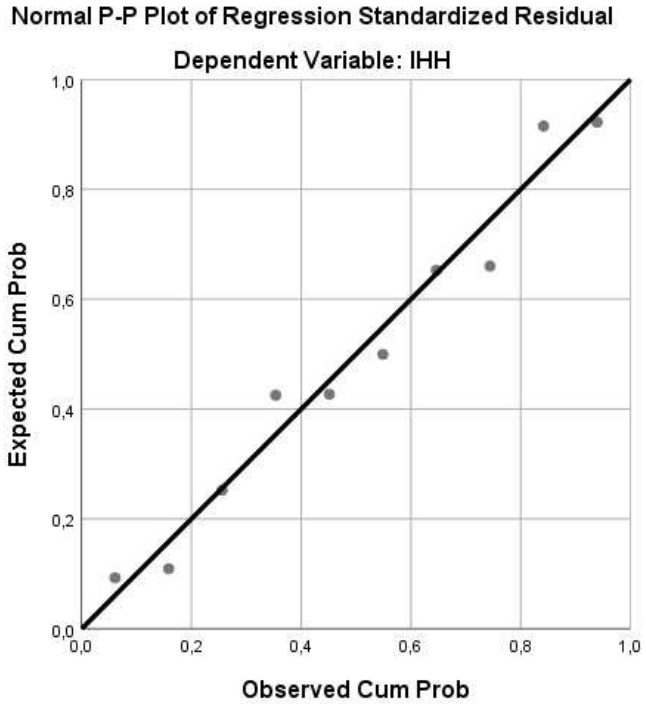
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: IHH
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

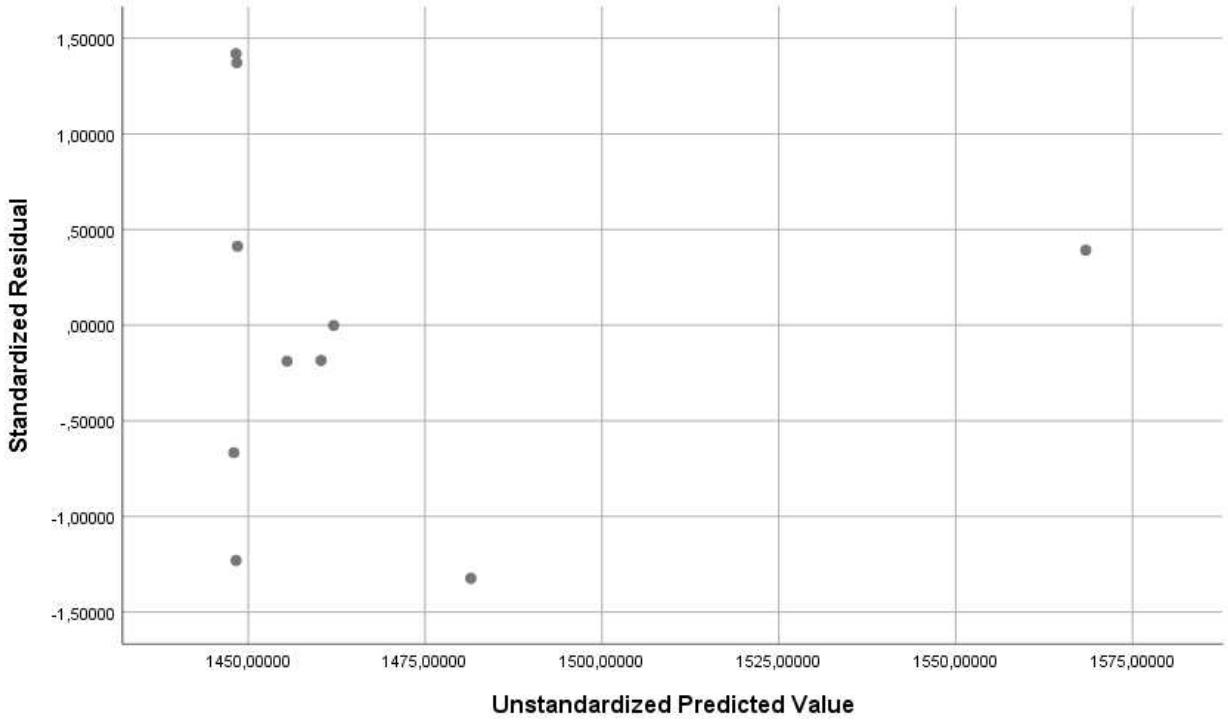
Standardized Residual
Unstandardized Predicted Value
1,50000
1,00000
,50000
,00000
-,50000
-1,00000
-1,50000
1450,00000
1475,00000
1500,00000
1525,00000
1550,00000
1575,00000

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	10	100,0%	0	0,0%	10	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Standardized Residual	Mean		,0000000	,29814240
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-,6744450	
		Upper Bound	,6744450	
	5% Trimmed Mean		-,0052882	
	Median		-,0929128	
	Variance		,889	
	Std. Deviation		,94280904	
	Minimum		-1,32377	
	Maximum		1,41895	
	Range		2,74272	
	Interquartile Range		1,46016	
	Skewness		,179	,687
	Kurtosis		-,690	1,334

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,131	10	,200*	,938	10	,533

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (09): مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج السادس

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CART1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: IHH

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,643[a]	,414	45,766	1,655

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11830,682	1	11830,682	5,648	,045[b]
	Residual	16756,218	8	2094,527		
	Total	28586,900	9			

a. Dependent Variable: IHH

b. Predictors: (Constant), CART1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1436,507	19,313		74,381	,000
	CART1	5,393E-6	,000	,643	2,377	,045

a. Dependent Variable: IHH

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1439,51	1531,57	1466,90	36,256	10
Residual	-66,397	72,493	,000	43,149	10
Std. Predicted Value	-,756	1,784	,000	1,000	10
Std. Residual	-1,451	1,584	,000	,943	10

a. Dependent Variable: IHH

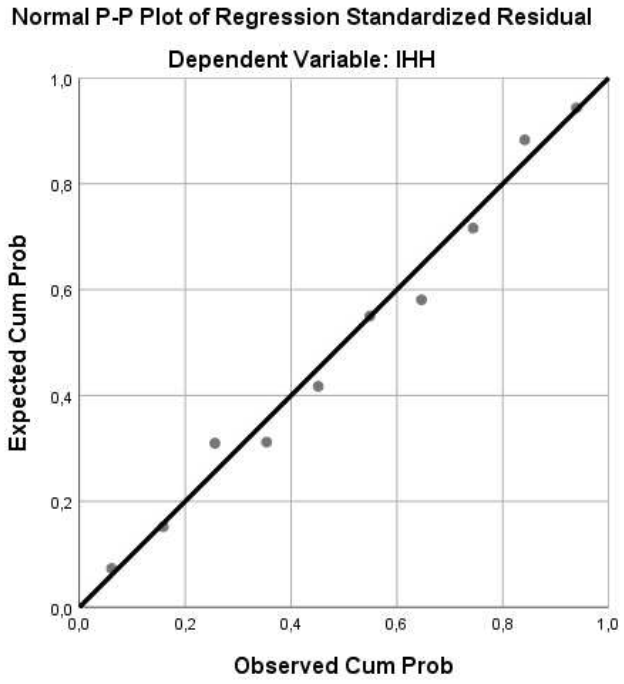
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: IHH
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

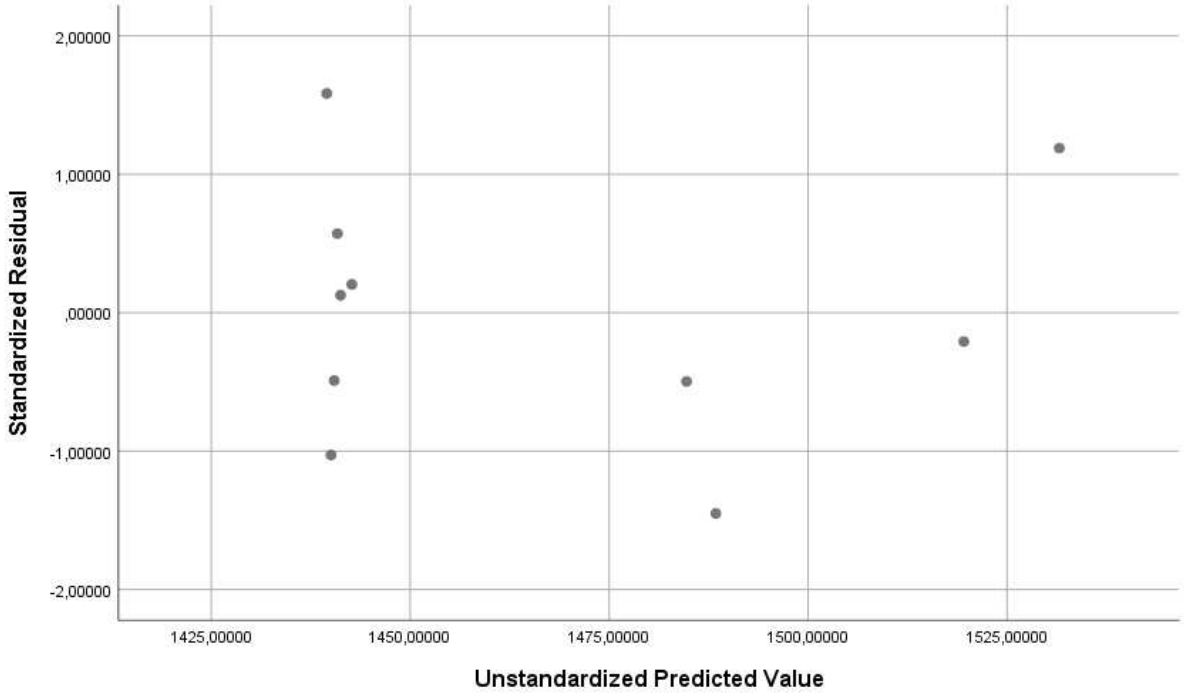
Standardized Residual
Unstandardized Predicted Value
2,00000
1,00000
,00000
-1,00000
-2,00000
1425,00000
1450,00000
1475,00000
1500,00000
1525,00000

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	10	100,0%	0	0,0%	10	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Standardized Residual	Mean		,0000000	,29814240
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-,6744450	
		Upper Bound	,6744450	
	5% Trimmed Mean		-,0073999	
	Median		-,0414976	
	Variance		,889	
	Std. Deviation		,94280904	
	Minimum		-1,45080	
	Maximum		1,58399	
	Range		3,03479	
	Interquartile Range		1,35542	
	Skewness		,243	,687
	Kurtosis		-,452	1,334

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,114	10	,200*	,979	10	,958

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (10): مخرجات SPSS الخاصة بالنموذج السابع

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CART2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: IHH

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,714[a]	,510	41,861	1,978

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14568,384	1	14568,384	8,314	,020[b]
	Residual	14018,516	8	1752,314		
	Total	28586,900	9			

a. Dependent Variable: IHH

b. Predictors: (Constant), CART2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1413,084	22,882		61,755	,000
	CART2	4,727E-6	,000	,714	2,883	,020

a. Dependent Variable: IHH

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1427,68	1550,97	1466,90	40,233	10
Residual	-52,152	84,316	,000	39,467	10
Std. Predicted Value	-,975	2,090	,000	1,000	10
Std. Residual	-1,246	2,014	,000	,943	10

a. Dependent Variable: IHH

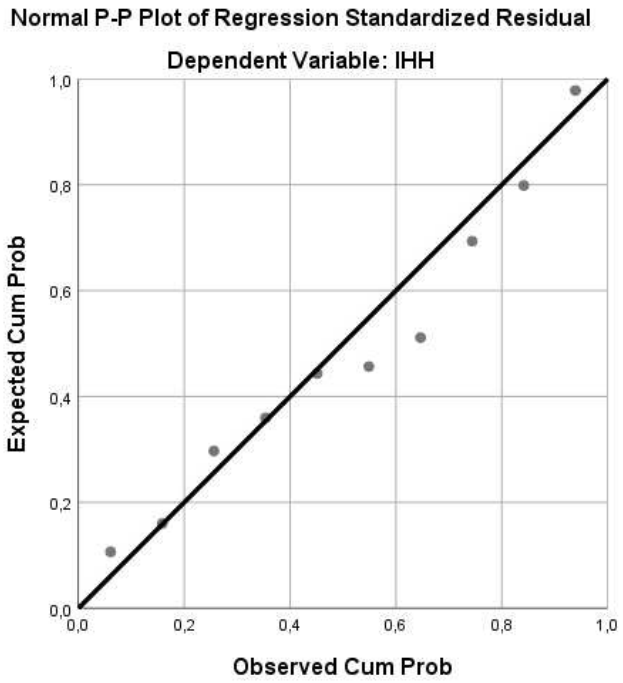

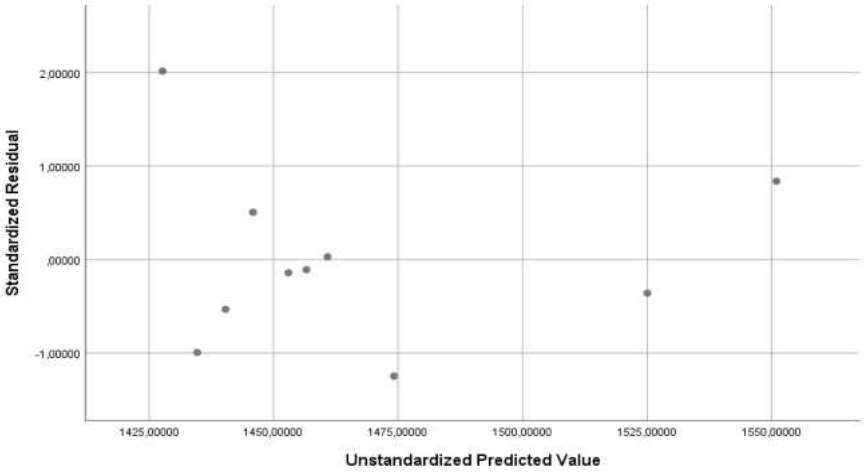

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Standardized Residual	10	100,0%	0	0,0%	10	100,0%

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Standardized Residual	Mean		,0000000	,29814240
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-,6744450	
		Upper Bound	,6744450	
	5% Trimmed Mean		-,0426864	
	Median		-,1255542	
	Variance		,889	
	Std. Deviation		,94280904	
	Minimum		-1,24585	
	Maximum		2,01420	
	Range		3,26005	
	Interquartile Range		1,23655	
	Skewness		,956	,687
	Kurtosis		1,324	1,334

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,188	10	,200*	,941	10	,568

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

االملحق رقم (11): جدول دربن واتسن

Significance level (alpha) 0.05																				
n	k=1		k=2		k=3		k=4		k=5		k=6		k=7		k=8		k=9		k=10	
	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.61	1.4	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
7	0.7	1.356	0.467	1.896	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
9	0.824	1.32	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
10	0.879	1.32	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.38	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	-----	-----	-----	-----	-----	-----
13	1.01	1.34	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.39	0.328	2.692	0.23	2.985	0.147	3.266	-----	-----	-----	-----
14	1.045	1.35	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.03	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.2	3.111	0.127	3.36	-----	-----
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.75	0.685	1.977	0.562	2.22	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.86	0.222	3.09	0.155	3.304
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.71	0.779	1.9	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.82	1.872	0.71	2.06	0.603	2.258	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.18	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.29	2.974
20	1.201	1.411	1.1	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	2.885
21	1.221	1.42	1.125	1.538	1.026	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.29	0.546	2.461	0.461	2.633	0.38	2.806
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.94	0.769	2.09	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	2.735
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.66	0.986	1.785	0.895	1.92	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.36	0.545	2.514	0.465	2.67
24	1.273	1.446	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.75	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.206	1.55	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.702	2.28	0.621	2.419	0.544	2.56
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.469	1.24	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	2.47
28	1.328	1.476	1.255	1.56	1.181	1.65	1.104	1.747	1.028	1.85	0.951	1.959	0.874	2.071	0.798	2.188	0.723	2.309	0.649	2.431
29	1.341	1.483	1.27	1.563	1.198	1.65	1.124	1.743	1.05	1.841	0.975	1.944	0.9	2.052	0.826	2.164	0.753	2.278	0.681	2.396
30	1.352	1.489	1.284	1.567	1.214	1.65	1.143	1.739	1.071	1.833	0.998	1.931	0.926	2.034	0.854	2.141	0.782	2.251	0.712	2.363
31	1.363	1.496	1.297	1.57	1.229	1.65	1.16	1.735	1.09	1.825	1.02	1.92	0.95	2.018	0.879	2.12	0.81	2.226	0.741	2.333
32	1.373	1.502	1.309	1.574	1.244	1.65	1.177	1.732	1.109	1.819	1.041	1.909	0.972	2.004	0.904	2.102	0.836	2.203	0.769	2.306
33	1.383	1.508	1.321	1.577	1.258	1.651	1.193	1.73	1.127	1.813	1.061	1.9	0.994	1.991	0.927	2.085	0.861	2.181	0.796	2.281
34	1.393	1.514	1.333	1.58	1.271	1.652	1.208	1.728	1.144	1.808	1.079	1.891	1.015	1.978	0.95	2.069	0.885	2.162	0.821	2.257
35	1.402	1.519	1.343	1.584	1.283	1.653	1.222	1.726	1.16	1.803	1.097	1.884	1.034	1.967	0.971	2.054	0.908	2.144	0.845	2.236
36	1.411	1.525	1.354	1.587	1.295	1.654	1.236	1.724	1.175	1.799	1.114	1.876	1.053	1.957	0.991	2.041	0.93	2.127	0.868	2.216
37	1.419	1.53	1.364	1.59	1.307	1.655	1.249	1.723	1.19	1.795	1.131	1.87	1.071	1.948	1.011	2.029	0.951	2.112	0.891	2.197
38	1.427	1.535	1.373	1.594	1.318	1.656	1.261	1.722	1.204	1.792	1.146	1.864	1.088	1.939	1.029	2.017	0.97	2.098	0.912	2.18
39	1.435	1.54	1.382	1.597	1.328	1.658	1.273	1.722	1.218	1.789	1.161	1.859	1.104	1.932	1.047	2.007	0.99	2.085	0.932	2.164
40	1.442	1.544	1.391	1.6	1.338	1.659	1.285	1.721	1.23	1.786	1.175	1.854	1.12	1.924	1.064	1.997	1.008	2.072	0.952	2.149
45	1.475	1.566	1.43	1.615	1.383	1.666	1.336	1.72	1.287	1.776	1.238	1.835	1.189	1.895	1.139	1.958	1.089	2.022	1.038	2.088
50	1.503	1.585	1.462	1.628	1.421	1.674	1.378	1.721	1.335	1.771	1.291	1.822	1.246	1.875	1.201	1.93	1.156	1.986	1.11	2.044
55	1.528	1.601	1.49	1.641	1.452	1.681	1.414	1.724	1.374	1.768	1.334	1.814	1.294	1.861	1.253	1.909	1.212	1.959	1.17	2.01
60	1.549	1.616	1.514	1.652	1.48	1.689	1.444	1.727	1.408	1.767	1.372	1.808	1.335	1.85	1.298	1.894	1.26	1.939	1.222	1.984
65	1.567	1.629	1.536	1.662	1.503	1.696	1.471	1.731	1.438	1.767	1.404	1.805	1.37	1.843	1.336	1.882	1.301	1.923	1.266	1.964
70	1.583	1.641	1.554	1.672	1.525	1.703	1.494	1.735	1.464	1.768	1.433	1.802	1.401	1.838	1.369	1.874	1.337	1.91	1.305	1.948
75	1.598	1.652	1.571	1.68	1.543	1.709	1.515	1.739	1.487	1.77	1.458	1.801	1.428	1.834	1.399	1.867	1.369	1.901	1.339	1.935
80	1.611	1.662	1.586	1.688	1.56	1.715	1.534	1.743	1.507	1.772	1.48	1.801	1.453	1.831	1.425	1.861	1.397	1.893	1.369	1.925
85	1.624	1.671	1.6	1.696	1.575	1.721	1.55	1.747	1.525	1.774	1.5	1.801	1.474	1.829	1.448	1.857	1.422	1.886	1.396	1.916
90	1.635	1.679	1.612	1.703	1.589	1.726	1.566	1.751	1.542	1.776	1.518	1.801	1.494	1.827	1.469	1.854	1.445	1.881	1.42	1.909
95	1.645	1.687	1.623	1.709	1.602	1.732	1.579	1.755	1.557	1.778	1.535	1.802	1.512	1.827	1.489	1.852	1.465	1.877	1.442	1.903
100	1.654	1.694	1.634	1.715	1.613	1.736	1.592	1.758	1.571	1.78	1.55	1.803	1.528	1.826	1.506	1.85	1.484	1.874	1.462	1.898
150	1.72	1.747	1.706	1.76	1.693	1.774	1.679	1.788	1.665	1.802	1.651	1.817	1.637	1.832	1.622	1.846	1.608	1.862	1.593	1.877
200	1.758	1.779	1.748	1.789	1.738	1.799	1.728	1.809	1.718	1.82	1.707	1.831	1.697	1.841	1.686	1.852	1.675	1.863	1.665	1.874

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة التقنيات المالية الرقمية في تعزيز المنافسة البنكية بين البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة **(2013–2022)**، من خلال تقييم مستوى التبني الرقمي في ظل التحولات التي فرضتها هذه التقنيات على الأعمال البنكية التقليدية. وتم الاعتماد على مؤشر هيرفندال–هيرشمان **(IHH)** لتحديد طبيعة المنافسة في النظام البنكي الجزائري، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج الكمي عبر برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)** من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير التقنيات المالية الرقمية على مؤشر المنافسة البنكية.

توصلت الدراسة إلى أن بعض البنوك الجزائرية اعتمدت تقنيات تندرج ضمن الموجة الأولى للتقنيات المالية الرقمية، مما يكشف عن تأخر نسبي في التبني الرقمي الشامل. ورغم ذلك، ساهم هذا التبني في تقليص الاحتكار النسبي داخل السوق، ما يعكس تأثيراً إيجابياً على تحفيز المنافسة، وأكدت الدراسة أن فعالية هذه التقنيات لا تكمن في توفرها فحسب، بل ترتبط أساساً بمستوى استخدامها الفعلي من طرف العملاء؛ إذ كلما زاد التفاعل معها، ارتفع مستوى المنافسة البنكية بشكل ملموس.

وتوصي الدراسة بتبني استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تشمل تحديث الإطار التشريعي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الثقافة الرقمية. كما تؤكد على أهمية تطوير منصات رقمية سهلة الاستخدام، وتشجيع الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية، ووضع نظام رقابي مرن يدعم الابتكار. وتقترح أيضاً إنشاء منظومة بيانات مركزية لدعم اتخاذ القرار وتعزيز المنافسة.

الكلمات المفتاحية :تقنيات مالية رقمية، منافسة بنكية، نظام بنكي جزائري، مؤشر هيرفندال–هيرشمان.